

دراسات في التشيخ الإمامي

في ضوء دعوى التقريب

بين الفرق والمذاهب الإسلامية

(١)

مدخل إلى دراسة

الفكر الكلامي الاثناعشري

في القرن الخامس الهجري

تأليف

الدكتور مصعب الخير إدريس السيد مصطفى

الإدريسي الحسني

أستاذ العقيدة والفلسفة الإسلامية المساعد

كلية أصول الدين - الجامعة الإسلامية العالمية

إسلام آباد - باكستان

١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م



جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى

١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م

طباعة المكتبة القدوسية

أردو بازار - لاهور

جمهورية باكستان الإسلامية

تليفون: ٧٣٥١١٢٤ - ٤٢ - ٠٠٩٢

فاكس: ٧٣٥٠٥٨٥ - ٤٢ - ٠٠٩٢

www.quddusia.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الواحد الأحد، الفرد الصمد، الذي لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفوا أحد. والصلاة والسلام على خير الأنام، وخاتم الرسل والأنبياء الكرام .. سيدنا محمد، صلى الله عليه وآله الطيبين، ورضي عن أصحابه الأبرار أئمة أهل الهدى، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد؛ فقد قيل: إن العلم بدأ قطرة شققها البحث إلى علوم متنوعة. ومن المحال العودة إلى تلك القطرة الأولى .. وهذا هو سياق الكلمة المشهورة: كانت الفلسفة أم العلوم. وإذا بقي لعلوم العقل النافعة حظ من دلالة الفلسفة الأم محبة الحكمة؛ فهذا لا يعني إمكان انصواء هاتيك العلوم تحت ثوب الفلسفة من جديد، وقد شبت عن الطوق واستقلت عنها موضوعا ومنهجاً.

وأحسب أن ذلك هو حال كل علم على حدة في أطوار تاريخه؛ إذ تتنوع مناهج البحث في موضوعه، فتتعدد فروع أصوله، وتختلف الآراء في مسائله على حسب قابلية ذلك العلم لتلك الحركة في أصل موضوعه ومناهج درسه والبحث في مسائله.

وإن الفرق الكلامية الإسلامية - سنية كانت أو شيعية - على ما بينها من خلافات بعيدة غامضة أو قريبة ظاهرة في الأصول أو في الفروع، وبرغم أنها تجاوزت آثارها نفقات العقول وحُججَ البيان أحياناً إلى مضاربة السيوف وميادين الطعان - وهبت علم الكلام في تاريخه الطويل كثيراً من الحيوية والسعة موضوعاً ومناهج بحث واحتجاج، ومنحت له هيكلًا ضخماً ضمَّ بين جنباته ما تجاوز الغاية التي أجمع كثير من علماء الكلام ودارسيه المعاصرين على أن السعي إليها هو رأس العوامل التي أدت إلى نشأة هذا العلم، وكانت وراء دفع عجلة أطواره، وأنها هي أظهر ما يدعو إلى الخوض في مباحثه المشكّلة؛ أعني بيان أحكام العقيدة الإسلامية، والاحتجاج لثبوتها ولدفع الشبه عنها وقطع اعتراضات الخصوم.

وذلك ظاهر في تأكيد متكلمي الفرق من أهل السنة ومن الشيعة لآرائهم المذهبية، وفي مناقشاتهم أو محاكماتهم لآراء الفلاسفة الإسلاميين والصوفية وغيرهم داخل إطار الفكر الإسلامي؛ فقد خاضوا في مباحث علوم مختلفة، وتعرضوا لمعارف متنوعة، وإن أعلن أنصار كل فرقة من تلكم الفرق أن غايتهم الكبرى هي الدعوة لعقيدة الإسلام الصحيحة، وأن موضوع علمهم هو إثبات أحكامها ودفع الاعتراضات والشبه عن ساحتها.

ومع ذلك كله لم تنطفئ شعلة الدعوة إلى التقريب وإلى تجاوز الآثار السلبية أو المدمرة لافتراق الأمة وتعدد طوائفها؛ حتى غدت قضية التقريب بين المذاهب والفرق الإسلامية من كُبريات القضايا التي تشغل الفكر الإسلامي المعاصر، بما يغذوها من همم المفكرين والدعاة الصادقين المتطلعين إلى رَأب الصدع في وحدة الصف الإسلامي، والعاملين في سبيل إيقاظ الأمة وبعثها بعد غفوة امتدت بأدواء الفرقة، وبما يعارض ذلك من نعرات أهل التعصب الذين لا يعرفون للصواب وجوها في غير مذهبهم، ولا يرون سوى شارات الخلاف، ولا يقبلون مع وجودها سبيلا يجمع الأمة على حق لا يعكر عليه اختلاف طوائفها، ولا تنوع وجهات أبنائها، وإن كان ذلك الاختلاف في فروع لا تخرج المخالفة فيها عن هوية الأمة ولا تهدم أصولها الثابتة في الإيمان والعمل.

وتظهر قضية التقريب أيضا في هذا الزمان بما يغذوها - إثارة أو اعتراضا - من ضرورات السياسة والاقتصاد ورغبات رجالهما في البلاد الإسلامية بين حين وآخر.

* لكن قد يغلو داعية التقريب إذ يسعى إلى نفي شارات الاختلاف وادعاء تحقيق وحدة في الآراء من جميع الوجوه في إسلام بلا مذاهب. ويتطرف معارض التقريب إذ يعلن أن مذهبه قد استقل بوجوه الصواب، وأن ما سواه باطل من جميع الوجوه لا يربطه بدين الإسلام سبب. فالأول ناف لوجود الاختلاف، والثاني ناف لقبول الاختلاف؛ مع أن وجوده وقبوله أو التعامل معه في واقع الحياة كل ذلك من السنن الكونية الذي جاءت الإشارة إليه في قول الله - عز وجل - : ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ. إِلَّا مَنْ رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ...﴾ هود/ ١١٨ ، ١١٩.

فَلِحِكْمَةِ عَالِيَةٍ كَانَ الْاِخْتِلَافُ آيَةً مِنْ آيَاتِ اللَّهِ الْكَبِيرِ فِي الْخَلْقِ، وَمَظْهَرًا لَطَلَاةِ الْقُدْرَةِ وَنَفَازِ الْمَشِيئَةِ الْإِلَهِيَّةِ الَّتِي لَا يَخْضَعُ الْكَوْنُ مَعَهَا لِنَاوَسٍ ثَابِتٍ يُؤْهِمُ حُكُومَةَ الْعَالَمِ بِطَبْعٍ لَا اخْتِيَارَ فِيهِ؛ فَكَانَ الْاِخْتِلَافُ وَالتَّنَوُّعُ فِي عَقَائِدِ النَّاسِ وَمَذَاهِبِهِمْ، وَفِي آرَائِهِمْ وَعِلْمِهِمْ، كَاخْتِلَافِهِمْ فِي أَسْنَنَتِهِمْ وَأَلْوَانِهِمْ، وَفِي قَدْرَاتِهِمْ وَأَرْزَاقِهِمْ، مَعَ عَوْدَتِهِمْ فِي كُلِّ ذَلِكَ إِلَى أَسْلِ وَاحِدٍ وَامْتِيَا حِهِمْ مِنْ مَعْيِنٍ وَاحِدٍ.

* وَقَدْ صَحَّ عِنْدَ كَثِيرٍ مِنْ عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: «تَفَرَّقَتِ الْيَهُودُ عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ أَوْ اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَالنَّصَارَى مِثْلَ ذَلِكَ، وَتَفَتَّرَقَ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً»^١.

وَالْمَشْهُورُ رَوَايَةٌ بَيْنَ الْمُحَدِّثِينَ فِي بَيَانِ حُكْمِ هَذِهِ الْفِرَقِ قَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ -: «تَفَتَّرَقَ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ مِلَّةً كُلُّهُمْ فِي النَّارِ إِلَّا مِلَّةً وَاحِدَةً». قَالُوا: وَمَنْ هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي»^٢، وَفِي رَوَايَةٍ قَالَ: «هِيَ الْجَمَاعَةُ»^٣، أَوْ «الْإِسْلَامُ وَجَمَاعَتُهُمْ»^٤، أَوْ «الْجَمَاعَاتُ»^٥، وَفِي رَوَايَةٍ قَالَ: «السَّوَادُ

الأعظم»^٢.

وأخرج أبو يعلى من طريق سعيد بن عامر، عن ابن عمر قال: سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول: «إن في أمتي لنيفا وسبعين داعيا كلهم داع إلى النار، لو أشاء لأنبأتكم بآبائهم وقبائلهم...»^٣. ولهذه الروايات طرق كثيرة صَحَّحَ بعضها بعد الاعتبار، وفي أفرادها الحسن والضعيف.

ونقل البيهقي في بيانته عن أبي سليمان الخطابي - رحمه الله - قال: «قوله: «ستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة». فيه دلالة على أن هذه الفرق غير خارجين من الدين؛ إذ النبي - صلى الله عليه وسلم - جعلهم كلهم من أمته. وفيه أن المتأول لا يخرج من الملة وإن أخطأ في تأويله»^٤.

ولقد غالى بعض أهل العلم بالذهاب إلى أن الزيادة القائلة بأن جميع الفرق هلكى في النار إلا واحدة - غير ثابتة؛ بل موضوعة لا يؤمن أن تكون من دسيس الملاحدة على حد

/ :

.

/

-

/ :

.

-

/ .

/

/ :

/ .

-

/

:

-

تعبير ابن الوزير محمد بن إبراهيم اليماني^١.

وقد رُويَ إلى جانب ذلك المشهور رواياتٌ لا يصح منها شيءٌ تبين أن الهالك من هذه الفرق جميعاً فرقة واحدة فقط، وأن الجماعة هي أهدى الفرق التي تتفاوت حظوظها من الهدى والتوفيق إلى اتباع الرسول؛ فقد عدَّ أبو عبد الله محمد بن أحمد البشاري (تـ٣٩٠هـ) في كتابه: «أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم» الفرقَ والمذاهبَ الإسلامية التي عرفها في زمانه بين أهل الحديث والكلام والفقهاء، ثم ذكر حديث: «تفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة: اثنتان وسبعين في الجنة، وواحدة في النار»، وحديث: «اثنتان وسبعون في النار وواحدة في الجنة»، وقال: هذا أشهر والأول أصح إسناداً^٢.

وقال المحدث الشيخ إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي (تـ١١٦٢هـ): «ورواه الشعراني في الميزان من حديث ابن النجار وصححه الحاكم بلفظ غريب وهو: «ستفترق أمتي على نيف وسبعين فرقة كلها في الجنة إلا واحدة». وفي رواية عند الديلمي: «الهالك منها واحدة قال العلماء هي الزنادقة» انتهى. وفي هامش الميزان المذكور: عن أنس، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - بلفظ: «تفترق أمتي على بضع وسبعين فرقة كلها في الجنة إلا الزنادقة»^٣. قال وفي رواية عنه أيضاً: «تفترق هذه الأمة على بضع

وسبعين فرقة إني أعلم أهداها الجماعة^١ انتهى. ثم رأيت ما في هامش الميزان المذكوراً في تخريج أحاديث مسند الفردوس للحافظ ابن حجر ولفظه: «تفترق أمّتي على بضع وسبعين فرقة كلها في الجنة إلا واحدة وهي الزنادقة»^٢ أسنده عن أنس. قال: وأخرجه أبو يعلى من وجه آخر عن أنس بلفظ: «أهداها فرقة الجماعة» انتهى. فليُنظر مع المشهور، ولعل وجه التوفيق أن المراد بأهل الجنة في الرواية الثانية ولو مآلاً فتأمل»^٣.

وفي التراث الشيعي يروي سليم بن قيس الهلالي عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب - عليه السلام - أنه قال: «إن الأمة ستفترق على ثلاث وسبعين فرقة: اثنتان وسبعون فرقة في النار، وفرقة في الجنة. وثلاث عشرة فرقة من الثلاث والسبعين تنتحل محبتنا أهل البيت: واحدة منها في الجنة، واثنان عشرة في النار. وأما الفرقة الناجية المهديّة المؤمنة المسلمة الموقفة المرشدة؛ فهي المؤتمة بي، المسلمة لأمري، المطيعة لي...، هم من أهل الجنة حقاً، هم يدخلون الجنة بغير حساب. وجميع تلك الفرق الاثنتين والسبعين فرقة هم المتدينون بغير الحق، الناصرون دين الشيطان، الآخذون عن إبليس وأوليائه، هم أعداء الله وأعداء رسوله، وأعداء المؤمنين يدخلون النار بغير حساب...»

قيل: يا أمير المؤمنين رأيت من قد وقف فلم يأتكم بكم ولم يضادكم ولم ينصب لكم، ولم يتولكم ولم يتبرأ من عدوكم، وقال: لا أدري. وهو صادق؟ قال: ليس أولئك من الثلاث والسبعين فرقة، إنما عنى رسول الله - صلى الله عليه وآله - بالثلاث والسبعين فرقة الباغين النصابين الذين قد شهرروا أنفسهم، ودعوا إلى دينهم، وفرقة واحدة منها تدين بدين الرحمن، واثنان وسبعون تدين بدين الشيطان...، فأما من وحد الله وآمن

برسول الله - صلى الله عليه وآله - ولم يعرف ولا يتنا ولا ضلالة عدونا، ولم ينصب شيئاً ولم يحرم، وأخذ بجميع ما ليس بين المختلفين من الأمة فيه خلاف في أن الله أمر به أو نهى عنه؛ فلم ينصب شيئاً، ولم يحلل، ولم يحرم، ولا يعلم، وردَّ علم ما أشكل عليه إلى الله؛ فهذا ناجٍ وهذه الطبقة بين المؤمنين وبين المشركين هم أعظم الناس وجلهم، وهم أصحاب الحساب والموازن والأعراف، والجهنميون الذين يشفع لهم الأنبياء والملائكة والمؤمنون، ويخرجون من النار فيسمون الجهنميين... الذين لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلاً، لا يستطيعون حيلة الكفر والشرك، ولا يحسنون أن ينصبوا، ولا يهتدون سبيلاً إلى أن يكونوا مؤمنين عارفين، فهم أصحاب الأعراف، وهؤلاء كلهم لله فيهم المشيئة إن أدخل أحدهم النار فبذنبه، وإن تجاوز عنه فبرحمته^١.

وعلى أية حال فإن المعنى الذي يشير إلى اجتماع الفرق الموحدة من أمة سيدنا محمد - صلى الله عليه وآله وسلم - في الجنة مآلاً بمشيئة الله - تعالى - قد أكده غير واحد من علماء السنة الذين تعرضوا لبيان حديث افتراق الأمة من أمثال أبي سليمان الخطابي الذي أعلن أن هذه الفرق غير خارجة من الدين وأنها من جملة الأمة الإسلامية، والشيخ الفقيه ابن أمير حاج الحنفي (تـ ٨٧٩هـ) الذي قال: «وللحديث طرق كثيرة من رواية كثير من الصحابة بألفاظ متقاربة تدل على أن التي في الجنة المتبعون في العقائد والخصال، وغيرهم يعذبون والعاقبة الجنة، وعدوهم من أهل الكبائر»^٢.

ويشهد لهذا المعنى ما روي عن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - أن رسول الله - صلى الله عليه وآله - قال: «ما من أمة إلا وبعضها في الجنة وبعضها في النار إلا أمتي

فإنها في الجنة»^١.

وكذلك ما يروى من تأكيد أن جميع الأمة من أهل الجنة في بيان قول الله - عز وجل
:- ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ
وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ إِذِنَ اللَّهُ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ. جَنَّاتٌ عَدْنٌ يَدْخُلُونَهَا يُحَلَّوْنَ
فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ﴾ فاطر/ ٣٢، ٣٣.

* ولا يكون مستغربا مع شيوع هذه الروح في فهم أخبار افتراق الأمة، وفي النظر إلى
الفرق الإسلامية أن يستقر تعريف علم الكلام على يد عضد الدين الإيجي خلال القرن
الثامن الهجري، على أنه علم يقتدر معه على إثبات العقائد الدينية بإيراد الحجج
عليها، ودفع الشبه عنها. والمراد بالعقائد ما يقصد فيه نفس الاعتقاد دون العمل،
وبالدينية المنسوبة إلى دين محمد - عليه السلام -؛ فإن الخصم وإن خطأناه لا نخرجه عن
علماء الكلام^٣.

وينقل أستاذنا الدكتور حسن الشافعي هذا التعريف ويعلق عليه بقوله: «وهكذا يشمل
البحث في علم الكلام مذاهب المبتدعة حتى لو كانت خاطئة عند التحقيق، ما دام القائل
بها ينسبها إلى الدين الإسلامي بشبهة عرضت له»^٤.

وخالص هذا كله أنه لا مفر من وجود الاختلاف في الرأي، ولا من تعدد وجوه الفهم وطرق العمل بين العباد، وإذا كان ذلك ثابتا فيما مضى وفي واقع حياتنا ومستقبلها؛ فلا بُدَّ لنا من قبول وجوده ومن التعامل معه بما يحفظ على الأمة الإسلامية قوتها ووحدتها صفها، ولا يعارض تحقيق أهدافها وغايات أبنائها في الدنيا والآخرة.

* وإذا كانت قضية التقريب مطروحة بقوة في ساحة فكرنا المعاصر وفي التخطيط لمستقبل الأمة؛ فأحسب أن أولى وسائل ذلك التقريب تتمثل في المعرفة الدقيقة التي تمكن كل فريقي من الإدراك لما عليه الآخر، دونما نقص أو زيادة أو تحريف، وبمعزل عن روح التعصب البغيض التي تحول دون الفهم الصحيح. وهذه المرحلة هي أيضا بمثابة الامتحان الذي يُظهر صدق إمكان القضية المذكورة آنفا أو بُطلان السعي في تحقيقها، ويُعين - إذا صدق الإمكان وثبت - على وضع ضوابط التقريب بعد ذلك، وبيان سائر سبل تحقيقه في واقعنا المعاصر، إلى جانب الدراسات الميدانية التي ترصد وتُحدِّد أثر العقائد ومقالات الفرق في المجتمعات الإسلامية المتنوعة ..

ولعل أعمال التقريب المتعلقة بالمذاهب الفقهية الثمانية - السنية والشيعية¹ - قد نالت حظا وافرا من جهود العلماء الكبار، ودراسات ناشئة الباحثين في إطار الفقه المقارن، ولقيت حظا من القبول والتطبيق العملي أحيانا كثيرة؛ على حين أن الدعوة للتقريب بين الفرق الكلامية لم تتجاوز - فيما أعلم - مسائل الأصول التي يجب على كل مسلم الإقرار بها، ويخرج إن فرط فيها من زمرة المسلمين. ثم تستغرق البحوث بعد ذلك في الانتصار لخصائص كل فرقة، أو محاولة جمعها قسرا بالتسليم لمذهب الباحث سنيا كان أو شيعيا، وكأن عملية التقريب لا تتم في الحقيقة إلا بدخول المذاهب المختلفة أو انصهارها جميعا في مذهب واحد لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، ولا يسمح

بأي تنوع أو اختلافٍ ضمنَ إطاره الجامع ووحدته الصارمة^١.

ومن أسف أنه لم يرفد الدعوة إلى التقريب بين الفرق الإسلامية بحوث علمية مستفيضة تتقاسم فيما بينها مباحث الكلام جميعا لدى أقطاب الفرق الإسلامية، وتحاولُ بسطَ جوانب الاتفاق بينها في تلك المباحث، وحصَرَ مواضع الافتراق فيها مع بيان

- : : » :

«.

() .

« : » :

« » .

« » . « » .

« : » :

:

« : » : (.) .

« » . () .

« » .

« » .

دواعيها وظروفها؛ سعيًا في ردها على وجه التفصيل إلى الأصول الكلية المتفق عليها، مع العمل على إيجاد ما يتيح نشر هذه الفكرة من وسائل أو إمكانات، ويمهد لإشاعتها في واقع المسلمين المعاصر؛ دون أن يشغب ذلك على دور خالصة أهل العلم في درء الباطل والأمر بالمعروف ..

وإني لأرجو إذا توالى جهود الباحثين على هذا العمل الضخم - أعني الدراسات المقارنة في مجال التقريب بين الفرق الإسلامية - أن يتمخض مع تمامه عن علم للقواعد الكلية الكلامية الضابطة لآراء المتكلمين في مستقبل علم الكلام الجديد، على غرار القواعد الفقهية التي أظهرها - فيما أحسب - طولُ التأمل في أصول المذاهب الفقهية الناضجة، ورجعُ النظر في سعة تطبيقاتها على آراء الفقهاء المتنوعة في أحكام الفروع. أو لعل ذلك الأمل في مسعى تحقيقه يقودنا إلى مثل محاولة الشيخ زروق في عمله الفريد «قواعد التصوف»^١.

وأنا أسلمُّ أنّ مثل ذلك العمل أكبر من أن يستوعبه بحث، وهو من السعة بمكان لا يتوفر عليه جهدُ باحثٍ بالغًا ما بلغ طموحُه، أو امتد أمله، وعلت همته؛ فتلك غاية لا تدرك إلا بجهود أجيال متواترة من المؤسسات العلمية والدعوية المخلصة لدعوة التقريب، والمؤمنة بأن آخر هذه الأمة لا يصلح إلا بما صلح به أولُها .. أعني وحدة العمل وأصول الفكر؛ حيث لا يشغب التنوع في الفروع العملية والاعتقادية على وحدة الصف الإسلامي. لكنني أدرك مع ذلك أن أعمال المؤسسات في حقيقتها محصل جهود أفراد يتناول كل واحد منهم على قدره جزئية أو مسألة تستهويه إلى التحصيل والدرس من جهة، وبحسب ما يتاح له من توفيق في جمع المادة اللازمة للشرع في الدرس، وما يتهيأ له من إمكانات للإفادة بنتائج عمله وسلوكها في نظام دعوة التقريب من جهة أخرى؛ فعمل الأجيال إنما

() :

يتكامل بمسيرة كل جيل خطوة على الطريق الصحيح.

✽ ولقد توجهتُ إلى دراسة الفكر الكلامي لطائفة الاثنا عشرية^١ من الشيعة الإمامية، وهي فرقة كلامية لها وجود ظاهر ومؤثر في تراثنا الفكري الكلامي كما هو معلوم، وكذا في عالمنا الإسلامي المعاصر؛ إذ ينتمي إليها الآن أكثر من مائة مليون مسلم؛ فهم عشر المسلمين على هذا الكوكب الأزرق. وهذا العدد لا يستهين به عاقل ينظر وحدة الصف الإسلامي، ويسعى في سبيل تحقيقها وإعادة بناء الأمة الإسلامية القوية المتماسكة بتماسك جميع أبنائها وتوحد أهدافهم وغاياتهم.

ولقد عشت سنوات إعداد رسالة الدكتوراه مع دراسة موضوع: «الفكر الكلامي الاثنا عشري خلال القرن الخامس الهجري .. دراسة مقارنة بآراء أهل السنة».

وكان اختيار القرن الخامس الهجري قيماً أو مُحدِّداً زمنياً للدراسة مراعاةً لكونه بحق عصر النضج في الفكر الكلامي الاثنا عشري، وقد عاش فيه وصنف أئمة النظر والكلام مع إمامتهم في علوم التفسير والحديث والفقه في تاريخ هذه الطائفة، وما زال رجالاً هذا القرن يمثلون المرجعية العلمية للاثنا عشرية في تلك العلوم جميعاً ..

وقد قال نجل العلامة آغا بزرك الطهراني في مقدمة الجزء الخاص بتراجم أعلام الشيعة خلال القرن الخامس: «ففيه كملت الأصول الأربعة في فقه الشيعة^٢، وجمعت الأصول الأربعة الرجالية^٣. وفيه ابتعدت الاثنا عشرية من السبعية الغلاة، واقتربت من

- () -

- () :

المعتزلة، أو أن الاعتزال اقترب من التشيع وصار نحو الانحلال فيه. وكان للعلماء عناية خاصة برجال هذا القرن...^١. وقال آية الله جعفر السبحاني: «بلغ علم الكلام في أوائل القرن الخامس إلى ذروة الكمال، وظهر في الأوساط الشيعية رواد كبار».. ذكر منهم: الشيخ المفيد محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي (تـ١٣هـ)، والشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي (تـ٣٦هـ)، والشيخ تقي الدين أبا الصلاح الحلبي (تـ٤٧هـ)، وشيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسي (تـ٦٠هـ)^٢.

ولقد كنت أزمع أن أقدم بين يدي تلك الدراسة فصلا تمهيديا يتناول بيان نشأة التشيع في تاريخ الإسلام، ويعرف بأطوار الفرقة الإمامية الاثنا عشرية قبل القرن الخامس، ثم يترجم لأهم متكلمي ذلك القرن الذي تعنى الرسالة ببيان فكرهم الكلامي ومقارنته بآراء أهل السنة.

وكنت أزمع أيضا أن ألحق بتلك الدراسة عدة ملاحق تتضمن تخريج الأحاديث التي يستند إليها الشيعة في دعم تصورهم لظهور مذهبهم من كتب أهل السنة، والأحاديث التي يستند إليها أهل السنة في دفع ذلك التصور الشيعي، مع تخريج روايات حديث

() .

() ()

(

- / : :

()

- : ()

:

افتراق الأمة وبيان مفهومه الصحيح، بالإضافة إلى تحقيق بعض النصوص الكلامية الاثنا عشرية في دقيق الكلام وجليله.

ولقد كان ذلك الأمل أكبر مما يمكن أن تنهض به جهودي في زمان إعداد الرسالة المحدود، وأوسع مما يتحمله الحجم المتاح عُرفاً للرسائل الجامعية. ومن ثمّ لم يُكْتَبْ لذلك الفصل التمهيدي وجملة الملاحق الظهور مع الرسالة على نحو ما قَدَّرْتُ؛ بل إن ذلك العُرفَ مع قصر الجهد والإمكانات عن إدراك سعة الأمل قد أُلْزِمَني أيضاً التَحَفُّفَ من بعض المباحث الكلامية المهمة في بنية الفكر الكلامي الاثنا عشري، فاقترعت الدراسة في الرسالة المجازة في بابها الأول على مباحث دقيق الكلام ومنهاج النظر والاستدلال في مسائل الاعتقاد، ثم اعتننت في بابها الثاني بأهم مباحث أصلي التوحيد والعدل فقط.

وقد سبق أن أعدت مُعالجة ما تَمَّ تدوينه من المباحث التي اضطرت إلى حذفها من الرسالة في أثناء إجراءات إجازتها، ونشرتُ منها بحوثاً مستقلة في بعض المجالات العلمية، أو نشرا إلكترونيا عبر شبكة الإنترنت، ولقد لقيت من عناية أهل الاهتمام ومناقشة طلاب العلم ما يُثِلِّجُ الصدر، وما يدعو إلى إعادة النظر في ترتيبها وجمعها في سلسلة تسلكها مع أصل دراستها في نظام واحد، وتردُّها سيرتها الأولى؛ لتسعى في تقديم دراسة تامة للفكر الكلامي الاثنا عشري تُفَصِّلُ جميعَ موضوعاته التي عُنيَ بها متكلمو القرن الخامس الهجري.

* وهكذا يستوعب العمل في صورته الأخيرة ما اشتملت عليه الدراسة الجامعية مضافا إليه سائر المباحث التي رُئيَ التَحَفُّفُ منها، أو ما اضطرت إلى التخلي عن تدوينه فيما سلف من مباحث أصول النبوة والإمامة والمعاد.

وستجري خطة هذا العمل - بإذن الله تعالى - على أن تُقَدِّمَ الحلقة الأولى منه موضوعات التمهيد المشار إليه آنفا مع ملحق تخريج الأحاديث النبوية.

ثم تعنى الحلقة الثانية بتفصيل الكلام في مقدمات النظر ومنهج البحث والاستدلال في مسائل الاعتقاد. وهذا ما تضمنته الرسالة الجامعية المجازة في بابها الأول.

وبعد ذلك يتم تفصيل مسائل الأصول الكلامية الاثنا عشرية تباعاً: مسائل التوحيد في الحلقة الثالثة. ثم مسائل العدل في الحلقة الرابعة. على أن يراعى استدراك جميع المسائل التي سبق التخفف من إيرادها في ثاني أبواب الرسالة المجازة.

ثم يستأنف بعد ذلك تفصيل الكلام عن مسائل النبوة والإمامة في الحلقة الخامسة. وفي الحلقة السادسة مسائل المعاد وما يلتحق به من مسائل الأسماء والأحكام، والوعد والوعيد، والتوبة وغير ذلك من مكملات البحث الكلامي. ويختم ذلك كله بتقديم جملة من النصوص الكلامية الاثنا عشرية المختارة في دقيق الكلام وجليله.

وإذا كانت دراستي هذه دراسة مُقارَنة بين آراء الاثنا عشرية في عصر ازدهارهم وآراء أهل السنة؛ فإنَّ غايةَ المُقارَنة عندي إبراز وجوه الاتفاق، وتحديد مواضع الخلاف وبيان موقعها الحقيقي من أصول الدين .. أعني ما يُعدُّ المرء بالتزامه والتصديق به مسلماً ناجياً، ويخرج إن عارضه أو كذَّب به من زمرة المسلمين، وهذا - في رأبي - أولى ما ينبغي أن يقوم عليه الولاء والبراء بين الطوائف المختلفة أو المتنوعة تحت راية الأمة الإسلامية الواحدة. ولعلي بذلك أستلهم شيئاً من روح القرن الخامس الهجري، الذي كان بحق عصر قوة علمية ونضج فكري تولد عن طول مراس العلوم النقلية والعقلية فيما سلف، وعن التلاحق الواسع والحر إلى حدِّ ما بين المذاهب والفرق الإسلامية.

ولهذا فإن عملي الرئيس في هذه الدراسة هو تقديم صورة صادقةٍ وتامةٍ لآراء متكلمي الاثنا عشرية، تُلتقطُ أبعادها من مصادر القوم الأصلية بغير ما نقص أو زيادة أو تحريف. وبعد ذلك يكون التعرف إلى قرب هذه الصورة أو بعدها من الكلام السني، الذي تتكامل صورته في أعداد تتعاضم على الحصر من الدراسات السابقة في أقسام العقيدة والفلسفة بجامعة الأزهر الشريف، وكليات دار العلوم، والآداب؛ على حين أن دراسة الكلام الاثنا عشري في محيطنا السني - مع اعترافي لمن سبق بالفضل - لم تبلغ مثل هذه الصورة من الوضوح والجلال، ولم يسبق أن قورنت جملة آراء متكلميه في دقيق الكلام وجليله على وجه التفصيل بكلام أهل السنة.

* فمن هذه الدراسات الجامعية ما كان معنيا بموضوع الإمامة مركز رحي الخلاف بين الشيعة والسنة، ولئن كانت الإمامة أصلا اعتقاديا عند الشيعة الاثنا عشرية؛ فهي عندنا - أهل السنة - من مسائل الفروع التي لا ينبغي أن نتجاوز مع المخالف فيها حكم التبديع؛ إلا إذا ضم إلى بدعته ما ينقض أصلا من أصول الدين، التي يُبطلُ نقضُها أو نقضُ بعضها ما دخل به المرء إلى الإسلام. ولم يكن تناول متكلمي أهل السنة لهذا الموضوع في كتبهم الكلامية من باب التأسيس لمسائل الاعتقاد؛ بل كان من باب الرد على المخالف بعده أصلا اعتقاديا ..

وأشير هنا إلى عمليين مختلفي المشرب والمنهج نال كل منهما خلال العقد السادس من القرن الماضي درجة الماجستير، وأولهما: بحث الدكتور أحمد محمود صبحي، الذي تم بإشراف الدكتور علي سامي النشار بآداب الإسكندرية، بعنوان: «نظرية الإمامة لدى الشيعة الاثني عشرية .. تحليل فلسفي». وقد نشرته دار المعارف - القاهرة، مصر ١٩٦٩م. والثاني: بحث أستاذي الدكتور محمد الأنور السنهوتي، الذي تم بإشراف الدكتور محمود قاسم بدار العلوم، بعنوان: «عقائد الإمامية الاثنا عشرية وأصولها»، وقد تمت مناقشته وإجازته عام ١٩٦٧م ولم يزل محفوظا بمكتبة الدار.

وقد اشترك العملان في دراسة نشأة التشيع وتطوره، والإمامة الاثنا عشرية في وجوبها وعصمة إمامها وما اختص به من العلوم، وفي الكلام عن عقيدة المهدي وأصولها وعوامل ظهورها في الفكر الإسلامي. وعلى حين درس الدكتور أحمد محمود صبحي سيرة الأئمة متلمسا آثارها في المعروف من مبادئ التشيع، وتكلم عن البابية والبهائية، ومواقف الاعتزال والتصوف والفلسفة من التشيع - نجد الدكتور السنهوتي يتكلم عن مواطن الاثنا عشرية في عصرنا من خريطة العالم الإسلامي في آخر كلامه عن نشأة التشيع وتطوره، ويضم إلى الكلام عن الإمامة دعوى تحريف القرآن الكريم من حيث النص، والكلام عن التأويل الباطني لإثبات الإمامة من حيث مفهومه ومعنى الموجود منه، وكذلك الكلام عن طبيعة الإمام وحقيقة جوهره.

وأحسب أن الدكتور السنهوتي خاض هذا المخاض من حيث كان أكثر اعتماده في عرض عقائد الاثنا عشرية على المصادر الحديثية وما فيها من عجائب الأخبار وأساطير الرواة، مع النظر إلى بعض المتأخرين الجامعين في إشراقهم بين النزعة الصوفية والرأي الفلسفي؛ على حين كان عمل الدكتور صبحي أكثر التصاقاً بالمصادر الكلامية للشيخ المفيد والشريف المرتضى والعلامة الحلي وامتداد هؤلاء في شيوخ الحوزات العلمية من الشيعة المعاصرين؛ على أن الأستاذين معا قد اهتمتا اهتماماً بالغا بأعمال المستشرقين؛ فكان ما يستقى من طريقها يطغى في بعض الأحيان على ما يلزم تناوله مباشرة في مصادره الأصلية، التي أحسب أننا نفهمها بلغتنا واتصال ثقافتنا بها خيراً من الراحلين إليها على سفن الاستشراق وغاياته من ثقافة مخالفة بغير لسانها ..

وفي الدراسات الجامعية السابقة ما كان معنياً بموضوعات كلامية أصيلة في الوجهة السنية، ومن جملة هذه الدراسات أشير إلى بحث أستاذي الدكتور محمد الأنور السنهوتي الذي نال به درجة الدكتوراه: «التشبيه والتنزيه عند متكلمي الاثنا عشرية»، وهو محفوظ بمكتبة دار العلوم - جامعة القاهرة. وبحث الدكتورة عائشة يوسف المناعي القطرية الذي نالت به درجة الدكتوراه من جامعة الأزهر بمصر عام ١٩٩٠م: «أصول العقيدة بين الشيعة الإمامية والمعتزلة - دراسة مقارنة»^١. وبحث الدكتورة منى أبو زيد: «الحرية الإنسانية عند الشيعة الاثنا عشرية في عصر التأسيس»، وقد نالت به درجة الماجستير من كلية الآداب، وطبع في منشأة المعارف بالإسكندرية عام ٢٠٠٠م. ومن بحوث جامعة الإمام بالمملكة العربية السعودية أذكر بحث الدكتور ناصر بن عبد الله بن علي القفاري: «أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية .. عرض ونقد» الذي نال به درجة الدكتوراه من قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة^٢.

ولقد سلكت هذه الدراسات في جملتها غير ما آثرته في منهج دراستي الجديدة، وانشغلت بموضوعات الأصول الجلييلة دون كبير عناية بدقيق الكلام ومنهج النظر الذي هو أساس اعتماد الأصول وتوجيه الآراء في الفروع والمسائل التفصيلية؛ سوى البحث الأخير الذي حظي بشيء من سعة التناول الموضوعي والتاريخي، واعتنى بعدد من المسائل المنهجية في الكلام عن حجية الكتاب والسنة والإجماع؛ لكن كان اهتمام صاحبه بالتقاط مسائل الخلاف، والاشتغال ببيان وجوه بطلان الرأي الاثنا عشري فيها، ورده إلى مصادر غير إسلامية، وقد عمد إلى إلباس عباءة التقية لأكثر ما ارتضاه من عقائد الاثنا عشرية وآرائهم؛ فالقوم عنده كفار مشركون أو مبتدعون معاندون إذا خالفوا، وإذا وافقوا فهم من أهل التقية يظهرون غير ما يبطنون. وقد أنهى دراسته بأن قال في ختام نتائجها: «وقد تبين أنهم كفرة ليسوا من الإسلام في شيء بسبب شركهم وتكفيرهم للصحابة، وطعنهم في كتاب الله وغيرها من عقائد الكفر عندهم». وهو لا يفرق في حكمه بين أهل الغلو من الأخباريين وأهل النظر من المتكلمين ومن وافقهم ممن لهم قياد الحوزات وحركة الاجتهاد في مجتمع الاثنا عشرية. وفي ضوء هذا التصور السابق كتب الدكتور ناصر القفاري نفسه من قبل بحث الماجستير عن نقد الدعوة إلى التقريب بين السنة والشيعة^٢.

ولقد آثرت أن أقدم عملي الجديد في جملته تحت عنوان «دراسات في التشيع الإمامي في ضوء دعوى التقريب بين الفرق والمذاهب الإسلامية»، وليس من نافلة القول التنبيه على أن دراستي للفكر الكلامي الاثنا عشري في الأصل دراسة كلامية في إطار علم الكلام، وليست في التقريب بقدر ما هي امتحان لإمكان دعواه، وسعي لكشف ساحة

<http://saaid.net/book/open.php?cat= &book=>

<http://www.waqfeya.net/open.php?cat= &book=>

ميدانه ، وتمهيد لوضع الضوابط إذا صحت الدعوى.

وهذه الحلقة الأولى تحمل عنوان «مدخل إلى دراسة لفكر الكلامي الاثنا عشري في القرن الخامس الهجري» ؛ لتضم دراستي عن نشأة التشيع وزمان ظهور الطائفة الاثنا عشرية المعتقدة حصر الإمامة وجوبا في اثني عشر إماما، ودراستي عن كتاب سُلَيْم بن قَيْس الهلاليّ أول كتاب يتضمن النص - في زعمهم - على إمامة الاثني عشر، ثم دراستي عن آراء متكلمي الإمامية قبل بداية الغيبة الكبرى ؛ لينتظم لدى القارئ تصور المذهب في نشأته وفي أطواره الأولى عند أصحابه لا عند المخالفين المعارضين لهم فحسب ، مع الدراسة النقدية التي تمثل توجه المؤلف وبيان ما يرى أنه الحق أو الأقرب إليه ، في عرض أرجو أن يكون بريئا من شارات التعصب ، وغير عاطل من صحة الاستدلال في مواطنه .

وتضم فوق ذلك التعريف بأهم شيوخ متكلمي الاثنا عشرية في القرن الخامس ، وبيان مكانتهم عند طائفتهم وعند أهل السنة ، مع النظر في بعض القضايا التي تثيرها ترجماتهم ويدفع إليها الكلام عن جهودهم وذكر مؤلفاتهم . وبذلك كله يتم - في رؤيتي المتواضعة - التمهيد لدراسة الفكر الكلامي الاثنا عشري خلال القرن الخامس بصورة موضوعية تضع مسأله وآراء رجالاته في إطارها التاريخي .

وفي ختام هذه الحلقة الأولى أقدم ملحق تخريج الأحاديث .

* وإنه ليطيب لي أن أهدي جهدي في جملة هذا العمل إلى صاحب الفضل عليّ بعدد الله - تعالى - في الشروع فيه ، وفي السعي إلى إتمامه على هذه الخطة ؛ بل وفي توجيهي إلى دراسة علم الكلام أصلا ، وفي الإشراف على دراستي العليا في دار العلوم ... إلى شياخي صاحب الفضيلة الأستاذ الدكتور حسن محمود عبد اللطيف الشافعي . وإنني لأسأل الله - تعالى - أن يتقبّل منه ما بذله لي وإخواني من طلاب العلم بين يديه ، وأن يجعل ذلك له شفاء من كل داء وعافية من كل بلاء في الدنيا ، وأن يدخره له أجرا وعلو منزلة في الآخرة . وإن بقيت لي كلمة في ختام هذه المقدمة ؛ فهي الكلمة التي اعتذر بها صاحب «أبجد

العلوم» الشيخ صديق بن حسن القنوجي (ت-١٣٠٧هـ) عما يمكن أن يرد في كتابه من هنات .. قال: «قد كتب أستاذ العلماء البلغاء القاضي الفاضل عبد الرحيم البيساني إلى العماد الأصفهاني معذرا عن كلام استدركه عليه: إنه قد وقع لي شيء، وما أدري أوقع لك أم لا؟ وها أنا أخبرك به، وذلك أنني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتابا في يومه إلا قال في غده: لو غير هذا لكان أحسن، ولو زيد كذا لكان يُستحسن، ولو قُدّم هذا لكان أفضل، ولو تُرِكَ هذا لكان أجمل. وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر»^١.

﴿رَبِّ اجْعَلْنِي مُقِيمَ الصَّلَاةِ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاءَ رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ الْحِسَابُ﴾ إبراهيم / ٤٠، ٤١.

﴿رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ الفرقان / ٧٤.

﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ الحشر / ١٠.

وصل اللهم وسلم على سيدنا محمد وآله الأطهار، وارض عن صحبه أئمة الهدى، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين؛ في كلِّ لمحّةٍ ونَفْسٍ عددَ ما وسِعَهُ عِلْمُكَ، وأحاط به قلمك .. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

وكتبه أبو معاذ مصعب الخير إدريس

إسلام آباد - باكستان

٢٩ / صفر / ١٤٢٨هـ - ١٨ / مارس / ٢٠٠٧م.

- / - :

() .()

نشأة التشيع الإمامي

دراسة نقدية لرؤية الشيعة الاثنا عشرية

نوطئة:

برغم أن الكلام عن ظهور «التشيع» لا يتجاوز قراءة التاريخ، ومحاولة التدقيق أو التحقق من ثبوت أحداثه؛ فإنّ فيه أولى إشكالات الخلاف بين أهل السنة والشيعة في تصور نشأة «التشيع»، الذي يتمثل جوهره في رؤية الإمام علي وأبنائه - عليهم السلام - مستقلين دون غيرهم بحق خلافة الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم - في قيادة الأمة. وإذا تساءلنا الآن عن زمان نشأة التشيع؛ فهناك تصور للسنة يجمع عددا من الآراء التي ترى التشيع ظاهرة عارضة أنشأها في تاريخ الإسلام رؤية خاصة في ظل ظروف وأحداث معينة. وهناك التصور الشيعي الذي يجمع عددا من الآراء التي تُوحّد بين حقيقة التشيع وجوهر دين الإسلام في صورته الصحيحة أو المثلى، وقد لا يقف بعضها بتاريخ النشأة عند حياة الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم - الذي يعتقد جمهور الشيعة أنه أوصى بالإمامة لابن عمه علي بن أبي طالب تصريحاً أو وصفاً.

وقد عرضتُ في بحثي الجامعي الأول لذكر عدد من هذه الآراء، وبينت أصل تصوري الخاص لمفهوم التشيع وزمان نشأته وتطوره في تاريخ الفكر الإسلامي؛ اعتماداً على صحيح الأخبار في المصادر السنية قدر الإمكان^١، ولا أحسب أن السنوات التي قضيتها

بعد ذلك مع بحث موضوع «الفكر الكلامي الاثنا عشري خلال القرن الخامس الهجري .. دراسة مقارنة بآراء أهل السنة» قد غيرت شيئا كثيرا من جوهر ذلك التصور. لكن دراستي هذه تُعنى في المقام الأول بتجلية التصور الاثنا عشري لنشأة التشيع الإمامي؛ خاصة أظهر ما انتهى إليه الدرس المعاصر عند القوم، مع مناقشته لبيان وجه الحق، ثم يكون الكلام عن ظهور طائفة الإمامية الاثنا عشرية خاصة على الوجه الذي ينتهي إليه اجتهاد الباحث. ولما كان الاثنا عشرية في حجاجهم وإثباتهم لصدق تصورهم يعتمدون على عدد من الروايات المدونة في كتب الحديث عند أهل السنة؛ فقد ألزمت نفسي الاعتناء بتخريج هذه الروايات وبيان حكمها والمفهوم الصحيح للثابت منها.

مفهوم التشيع ونشأته:

أقول ابتداء وبوضوح: إن متكلمي الاثنا عشرية لا يرون حقيقة مذهبهم بمعزل عن حقيقة الإسلام، بمعنى أنهم لا يتصورونه مذهباً طارئاً من نتاج رؤية خاصة في فهم الدين، ومن ثمَّ يعلنون أن نشأته كانت مقترنة بظهور الدين وانتشاره بين الناس؛ فهم يروون أنَّ رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - أعلن خلافة سيدنا عليّ بن أبي طالب له في خاصة بني هاشم، ودعاهم للسمع له والطاعة في بداية الدعوة، ثم أعلن ولايته للأمر في عموم المسلمين يوم غدِير حُمّ في طريق عودته إلى المدينة بعد حجة الوداع. ومن ثمَّ فكلامهم عن ثبوت النص للإمام علي، ومن ثبت عليه من الصحابة، وما جرى ممن خالفوا النص وصرفوا الأمر عن صاحبه إلى غيره، وسكوت صاحب الحق في مقام قلة النصير حرصاً على الدين وانتشار الدعوة؛ كُـلُّ ذلك فِيهِ بَيَانٌ تَصَوُّرِهِم الخاصّ لنشأة مذهبهم الشيعي الإمامي فيما أرى، وبيان أنه لا ينفصل عندهم عن حقيقة الإسلام في

مفهومه الأصلي، وفي ظهوره ونشأته كما أشرت آنفاً.

وهذا يعني أن الإمامة هي محور المذهب، والنقطة الفاصلة بين القوم وغيرهم من طوائف المسلمين.

✽ وهذا ما أكده شيخ متكلمي القرن الخامس من الاثنا عشرية حينما أراد أن يبين حقيقة التشيع وأصل اسمه في لغة العرب .. قال الشيخ المفيد: «التشيع في أصل اللغة هو الاتباع على وجه التدين، والولاء للمتبوع على الإخلاص. قال الله عز وجل: ﴿فَاسْتَعَاثَهُ الَّذِي مِنْ شِيعَتِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ﴾ القصص/ ١٥. ففرق بينهما في الاسم بما أخبر به من فرق ما بينهما في الولاية والعداوة، وجعل موجب التشيع لأحدهما هو الولاء بصريح الذكر له في الكلام ...، ومنه قولهم: فلان تكلم في كذا فشييع فلان كلامه. إذا صدقه فيه واتبعه في معانيه، ومن هذا المعنى قيل لمن اتبع المسافر لوداعه: هو مشيع له. غير أنه ليس كل مشيع لغيره على حقيقة ما ذكرناه من الاتباع يستحق السمة بالتشيع، ولا يقع عليه إطلاق اللفظ بأنه من الشيعة، كان متبوعه محققاً أو كان مبطلاً، إلا أن يُسقط منه علامة التعريف التي هي الألف واللام، ويضاف بلفظ «من» للتبعيض؛ فيقال: من شيعة بني أمية، أو من شيعة بني العباس، أو من شيعة فلان أو فلان. فأما إذا دخل فيه علامة التعريف؛ فهو على التخصيص لا محالة لأتباع أمير المؤمنين - صلوات الله عليه -

() :

() :

() :

() :

.. :

() :

() :

على سبيل الولاء والاعتقاد لإمامته بعد الرسول - صلوات الله عليه وآله - بلا فصل، ونفي الإمامة عن تقدمه في مقام الخلافة، وجعله في الاعتقاد متبوعاً لهم غير تابع لأحد منهم على وجه الاقتداء...»^١.

ويتابع الشيخ المفيد قائلاً: «يستحق اسم التشيع ويغلب عليه من دان بإمارة أمير المؤمنين - عليه السلام - على حسب ما قدمناه، وإن ضم إلى ذلك من الاعتقاد ما ينكره كثير من الشيعة ويأباه. وكذلك كان ضرار بن عمرو معتزلياً وإن دان بالملحوق والمأهية على خلاف جمهور أهل الاعتزال، وكان هشام بن الحكم شيعياً وإن خالف الشيعة كافة في أسماء الله تعالى وما ذهب إليه في معاني الصفات»^٢.

وفي مبدأ رسالته عن «المسائل الجارودية» بين المفيد اتفاق الشيعة العلوية جميعاً على أن الإمامة بعد الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم - لعلي بن أبي طالب بلا فاصل، ثم لابنه الحسن، ثم لأخيه الحسين - عليهم السلام. وبعده قالت الإمامية: إن الإمامة في ولده لصلبه خاصة، دون ولد أخيه الحسن، لا يستحقها غيرهم، ولا تخرج عنهم إلى يوم القيامة. وقال الزيدية الجارودية: إنها في ولد الحسن والحسين دون غيرهم من أولاد أمير المؤمنين علي وبني هاشم والناس كافة؛ فحصرها في ولد أمير المؤمنين من فاطمة - عليهم السلام^٣.

« » :

) . :

(

) . :

.(

« وقد تابع المفيد في «أوائل المقالات» عرضه لبيان ما ينفصل به الإمامية عن سائر الشيعة فقال: «فأما السمة للمذهب بالإمامة، ووَصَفُ الفريق من الشيعة بالإمامية؛ فهو عَلَّمٌ على من دان بوجود الإمامة ووجودها في كل زمان، وأوجب النص الجلي والعصمة والكمال لكل إمام، ثم حصر الإمامة في ولد الحسين بن علي - عليهما السلام - وساقها إلى الرضا علي بن موسى¹». ثم يقول: «واتفقت الإمامية على أن رسول الله - صلى الله عليه

»

«

..

:()

:

.. :

» : ()

..«

» :

.. «

.. /

«

()

/

()

()

وآله وسلم - استخلف أمير المؤمنين - عليه السلام - في حياته ، ونص عليه بالإمامة بعد وفاته ، وأن من دفع ذلك فقد دفع فرضاً من الدين^١ .

وعلى هذا فالقوم ينفصلون عن سائر المسلمين بمذهبهم في الإمامة ، وأعني بالانفصال نقطة الامتياز عن «العامة» وهي نفسها لحظة النشأة، التي تبدأ - في تصورهم - بنص رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - في حياته على استخلاف علي بن أبي طالب - عليه السلام - وإمامته ، ومن بعده الحسن ثم الحسين ثم علي بن الحسين - رضي الله عنهم جميعاً^٢ .

وبذلك تتوحد حقيقة المذهب ونقطة نشأته - لديهم - بدين الإسلام الذي كُلف رسولُ الله - صلى الله عليه وآله وسلم - تبليغَه ونشرَ الدعوةِ إليه بين الناس ، ولا يكون وليد رأي سياسي لفئة معينة ، ولا نتاجاً لظروف خاصة طرأت على المجتمع المسلم ففرَّقته إلى عدد من الطوائف والفرق بعد وفاة الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم - على النحو الذي يذهب إليه جمهور أهل السنة.

* وقد عمد المعاصرون من علماء الاثنا عشرية إلى تأكيد ذلك التصور وإعلانه ؛ مثل : العلامة محمد الحسين آل كاشف الغطاء^٣ ، والسيد محمد باقر الصدر^٤ ، وآية الله السيد

/ ()

محمد حسين الطباطبائي^١، والشيخ محمد جواد مُغْنِيَّة^٢، والدكتور أحمد الوائلي^٣ وآية الله جعفر السبحاني^٤.

فهؤلاء جميعاً يرون أن الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم - هو المؤسس الأول للتشيع؛ حتى إن آخرهم ليقول: «إن التشيع والإسلام وجهان لعملة واحدة، وليس للتشيع تاريخ ولا مبدأ سوى تاريخ الإسلام ومبده، وإن النبي الأكرم هو الغارس لبذرة التشيع في صميم الإسلام من أول يوم أمر فيه بالصدع وإظهار الحقيقة إلى أن لَبَّى دعوة ربه»^٥.

http://www.danafajr.net/makteba/makte_ahlulbayt/nashat_al_tashae/main

» :

«

<http://www.al-ketab.org/>

<http://www.al-ketab.org/>

/

مناقشة إسندلال السيد محمد باقر الصدر:

ولقد رأيت أن أخص في هذه الدراسة رأي السيد محمد باقر الصدر بشيء من التفصيل والبيان؛ لما في عرضه للقضية من براعة جدلية لا تنكر، ولما في استدلاله عليها من جدة تستحق النظر والمناقشة¹، فقد أضاف الرجل إلى الاستدلال التقليدي بالنصوص القرآنية والأحاديث النبوية الدالة عند القوم على إمامة سيدنا علي - رضي الله عنه - وخلافته للرسول - صلى الله عليه وآله وسلم - بالتعيين، دلائل أخرى يستنطق فيها الأحداث في عصر النبوة وما بعده في تصور منطقي ضرورة تعيين رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - للإمام الذي يخلفه في قيادة الأمة، باعتبار ذلك التعيين هو الطريق الوحيد الذي يضمن سلامة مستقبل الدعوة، وصيانة الأمة من الانحراف في مسارها سياسة وديانة؛ فالإمام لا يحكم فقط بالشريعة بل يخلف الرسول في مقام «بيان التنزيل» وهداية الأمة إلى الحق في كل ما يعرض لها من شئون الدين والحياة - وهي المهمة التي يقوم بها المجتهدون من أولي الأمر العلمي لدى أهل السنة وجمهور الأمة. وهكذا يكون التشيع نتيجة طبيعية للإسلام، وممثلاً لأطروحة كان من الضروري للدعوة الإسلامية أن تتوصل إليها حفاظاً على نموها السليم.

* وقد ذهب السيد الصدر في بداية كلامه إلى أن الخلاف الظاهر بين الباحثين - من غير الشيعة - في موضوع نشأة التشيع يرجع إلى أنهم يدرسون التشيع أصلاً بوصفه ظاهرة طارئة في المجتمع الإسلامي، وينظرون إلى القطاع الشيعي من جسم الأمة الإسلامية بصفته قطاعاً تكوّن على مرّ الزمن، نتيجة لأحداث وتطورات اجتماعية معينة، أدت إلى

» :

«.

تكوين فكريّ ومذهبيّ خاص لجزء من ذلك الجسم الكبير، ثمّ اتّسع ذلك الجزء بالتدرّج. ومن ثمّ اختلفوا في تحديد أي من تلك الأحداث والتطورات هي التي أدّت إلى نشوء تلك الظاهرة، وولادة ذلك الجزء. فمنهم من يفترض أنّ عبد الله بن سبأ ونشاطه السياسي كان هو الأساس لقيام ذلك التكتل الشيعي. ومنهم من يردّ ظاهرة التشيع إلى عهد خلافة الإمام عليّ - عليه السلام - وما هيأه ذلك العهد من مقامٍ سياسي واجتماعي على مسرح الأحداث. ومنهم من يزعم أن ظهور الشيعة يكمن في أحداث متأخرة عن ذلك في التسلسل التاريخي للمجتمع الإسلامي^١.

والسيد الصدر يرى أن الذي دفع أولئك الباحثين إلى تلك الافتراضات، أو الاعتقاد بأن التشيع ظاهرة طارئة في المجتمع الإسلامي، هو أنّ الشيعة لم يكونوا يمثلون في صدر الإسلام إلا جزءاً ضئيلاً من مجموع الأمة الإسلامية، وفي ذلك ما يشعر بأنّ التشيع هو الاستثناء، والظاهرة الطارئة التي يجب اكتشاف أسبابها من خلال تطورات المعارضة للوضع السائد؛ على حين أن اتخاذ الكثرة العددية والضالة النسبية أساساً لتمييز القاعدة والاستثناء أو الأصل والانشقاق، ليس شيئاً منطقياً، ولا يتفق مع طبيعة الانقسامات العقائدية؛ إذ كثيراً ما نلاحظ انقساماً عقائدياً في إطار رسالة واحدة، يقوم على أساس الاختلاف في تحديد بعض معالم تلك الرسالة، وقد لا يكون القسمان العقائديان متكافئين من الناحية العددية ولكنهما في أصلهما معبران بدرجة واحدة عن الرسالة المختلف بشأنها، ومن ثمّ فلا يجوز أن نبنّي تصوراتنا عن الانقسام العقائدي داخل إطار الرسالة الإسلامية إلى شيعة وغيرهم، على الناحية العددية^٢.

() :
 () / () /
 * *) / () /
 : / (*
 :

) :
 / (

) / ..
 : .(

.. / ()
 : ..
 .()
 .. :
 /



) /

) / (

(

»:

:

:

.

:

«...

:

:

) /

:

(

»:

«

:

/

...

/

...

:

/

(

*

*

*

)

/

(

)

(

):

:

»:

«

):

/

/

(

*

(

):

ويضيف إلى ذلك أنه لا يجوز أيضاً أن نقرن ولادة الأطروحة الشيعية، في إطار الرسالة الإسلامية، بولادة كلمة «الشيعية» أو «التشيع» باعتبارها مصطلحا واسما خاصا لفرقة محددة من المسلمين؛ لأن ولادة الأسماء والمصطلحات شيء، ونشوء المحتوى وواقع الاتجاه والأطروحة شيء آخر، وإذا كنا لا نجد كلمة «الشيعية» في اللغة السائدة في حياة الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم - أو بعد وفاته، فلا يعني هذا أن الأطروحة والاتجاه الشيعي لم يكن موجودا¹.

: « .»

:

/ ..

/ () :

] (.) :

:

[/ ()] :

:

:

:

- : :

« » « »

✽ ويذهب السيد الصدر بعد ذلك إلى القول بأن الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم - لم يفاجئه الموت، وإنما كان يدرك قرب أجله قبل وفاته - صلى الله عليه وآله وسلم - بزمان كاف للتفكير في مستقبل الدعوة، والتخطيط لما ينبغي أن تكون عليه دولة المدينة من بعده. وهذا التفكير والتخطيط واجب في حقه - صلى الله عليه وآله وسلم - باعتباره قائدا للأمة، وقد كان حريصا على أن تصل دعوته إلى العالم أجمع، فإن هذا بحد ذاته يقتضيه أن يحسب حساب المستقبل، وإن لم نضع في الحسبان عامل الاتصال الغيبي والرعاية الإلهية المباشرة للرسالة عن طريق الوحي، الذي من شأنه أن يدفعه إلى التفكير في مصلحة الأمة ومستقبل الرسالة، إن لم يحدد له السبيل القويم الذي يضمن صلاح الأمة واستمرار الدعوة وسلامة الرسالة ..

وهنا يطبق السيد الصدر إحدى صور منهج «السبر والتقسيم»، ويحصر الطرق التي يمكن أن يسلكها الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم - في تحديد مسار الأمة ومستقبل الرسالة من بعده في ثلاثة: أولها: الطريق السلبي، وثانيها: الطريق الإيجابي ممثلا بالشورى، وثالثها: الطريق الإيجابي ممثلا بالتعيين. وإذا بطل الطريقتان الأول والثاني؛

/

: « ... »

/

: « ... »

:

:

» «

فقد ثبت الثالث ، وهو المطلوب لديه .

* أما الطريق الأول ، وهو أن يقف الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم - من مستقبل الدعوة موقفا سلبيا ، ويكتفي بممارسة دوره في قيادة الدعوة وتوجيهها فترة حياته ؛ فهذا محال في حقه - صلى الله عليه وآله وسلم - لأن هذا التوجه ينشأ من أحد أمرين : أولهما : الاعتقاد بأن هذه السلبية والإهمال لا تؤثر على مستقبل الدعوة ، وأن الأمة التي سوف يُخَلَّفُ الدعوة فيها قادرةً على التصرف بالشكل الذي يحمي الدعوة ، ويضمن عدم الانحراف .

وثانيهما : النظرة المصلحية ، بمعنى أنه - صلى الله عليه وآله وسلم - كان قد قصر اهتمامه بالأمة والدعوة للرسالة على ما يتحقق له في فترة حياته فحسب . والاعتقاد الأول ليس له - من وجهة نظر السيد الصدر - ما يبرره في واقع المسلمين آنذاك ، بل كانت طبيعة الأشياء تدل على خلافه ، لأن الدعوة - بحكم كونها عملا تغييريا انقلابيا في بدايته ، يستهدف بناء أمة ، واستئصال كل جذور الجاهلية منها - تتعرض لأكبر الأخطار إذا خلت الساحة من قائدها دون أي تخطيط سابق ؛ فهناك الأخطار الناتجة عن الفراغ المفاجئ في سلطة قيادة الأمة ، وليس هناك ضمان لسلامة القرار المرتجل السريع الذي ستتخذه الأمة في ظل الصدمة العنيفة بفقد النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - الذي كانت تتعلق به وتتابعه في كل شئون الدين والحياة . وهناك الأخطار التي تنجم عن عدم النضج الرسالي بدرجة تضمن للنبي ، سلفا ، موضوعية التصرف الذي سوف يقع ، وانسجامه مع الإطار الرسالي للدعوة ، وتغلبه على التناقضات الكامنة التي كانت لا تزال تعيش في زوايا نفوس المسلمين على أساس الانقسام إلى مهاجرين وأنصار ، أو قريش وسائر العرب ، أو مكة والمدينة¹ .



:
»:
: . : « »

.«

/) ..
) /
() (/
(/
(/
(/

:
:
»:
/ .«

وهناك خطر المنافقين المتسترين في المدينة ، وقد انضم إليهم عدد كبير من مسلمة الفتح الذين خضعوا - فيما يعتقد السيد الصدر - لسيف الإسلام دون أن تنفتح قلوبهم لتصديق حقائقه. وهؤلاء جميعا سيجدون فجأة فرصة لنشاط واسع في فراغ كبير، مع خلو الساحة من رعاية القائد. وهذه المخاطر لم تكن لتخفى على أي قائد مارس العمل العقائدي فضلا عن خاتم الأنبياء - صلى الله عليه وآله وسلم .

) :

/ (

-

: ..

: /

)

(

أما الأمر الثاني، أعني النظرة المصلحية؛ فقد دلت الأحداث على امتناعها في حق الرسول الكريم - صلى الله عليه وآله وسلم - حتى إذا لم نلاحظه بوصفه نبياً ومرتباً بالله - سبحانه وتعالى - في كل ما يتعلق بالرسالة. وذكر السيد الصدر حرص الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم - على إنفاذ جيش أسامة، وهو على فراش الموت. وإذا كان اهتمام الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم - بقضية من قضايا الدعوة العسكرية يبلغ إلى هذه الدرجة، وهو وجود بنفسه على فراش الموت، ولا يمنعه علمه بأنه سيموت قبل أن يقطف ثمار تلك المعركة، عن تبنيه لها، وأن تكون همّة الشاغل وهو يلفظ أنفاسه الأخيرة، فكيف يمكن أن نتصور أن النبي لا يعيش هموم مستقبل الدعوة، ولا يخطط لسلامتها، بعد وفاته - صلى الله عليه وآله وسلم - من الأخطار المرتقبة؟!!

ثم ذكر حادثة اتفق على إثباتها وتصحيح نقلها أهل السنة والشيعة معاً، وذلك أن الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم - لما حضرته الوفاة، وفي البيت رجال فيهم عمر بن الخطاب، قال النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - : «أئتوني بالكتف والدواة أكتب لكم كتاباً لن تضلوا بعده أبداً». فإن هذه المحاولة من القائد الكريم، المتفق على نقلها وصحتها تدل بكل وضوح على أنه كان يفكر في أخطار المستقبل، ويدرك بعمق ضرورة التخطيط لتحصين الأمة من الانحراف، وحماية الدعوة من التميع والانهيار، فليس إذن من الممكن افتراض الموقف السلبي من النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - بحال من

الأحوال.

* وأما الطريق الثاني، وهو أن يخطط الرسول القائد - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - لمستقبل الدعوة بعد وفاته، ويتخذ موقفا إيجابيا، فيجعل القيام على الدعوة، وقيادة التجربة للأمة ممثلة في جيلها العقائدي الأول الذي يضم مجموع المهاجرين والأنصار، على أساس نظام الشورى؛ فالسيد الصدر يرى أن الرسول - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - لم يسلك هذا الطريق؛ لأن ذلك يستلزم أن يقوم الرسول القائد بعملية توعية للأمة والدعاة على نظام الشورى، وحدوده وتفصيله، وإعطائه طابعا دينيا مقدسا، وإعداد المجتمع الإسلامي إعدادا فكريا وروحيا لتقبل هذا النظام، وهو مجتمع نشأ من مجموعة من العشائر لم تكن قد عاشت - قبل الإسلام - وضعا سياسيا على أساس الشورى، وإنما كانت تعيش، في الغالب، وضع زعامات قبلية وعشائرية تتحكم فيها القوة والثروة وعامل الوراثة إلى حد كبير. ومن السهولة بمكان إدراك أن النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - لم يمارس عملية التوعية على نظام الشورى، وتفصيله التشريعية، ومفاهيمه الفكرية، لأن هذه العملية لو كانت قد أنجزت؛ لكان من الطبيعي أن تنعكس وتتجسد في الأحاديث المأثورة عن النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - وفي ذهنية الأمة، أو على الأقل في ذهنية الجيل الطليعي منها، الذي يضم المهاجرين والأنصار، بوصفه هو المكلف بتطبيق نظام الشورى، مع أننا لا نجد في الأحاديث عن النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - أية صورة تشريعية محددة لنظام الشورى¹.

!

وأما ذهنية الأمة أو ذهنية الجيل الطبيعي منها؛ فالسيد الصدر لا يجد فيها أية ملامح أو انعكاسات محددة لتوعية من ذلك القبيل. فهو يرى أن ذلك الجيل كان يحتوي على اتجاهين: أحدهما: الاتجاه الذي يتزعمه أهل البيت، وهم كانوا يؤمنون بالوصاية والإمامة، ويؤكدون على القرابة، ولم ينعكس منهم الإيمان بفكرة الشورى. والآخر: الاتجاه الذي تمثله السقيفة والخلافة التي قامت فعلا بعد وفاة النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ. وكل الشواهد في حياة أصحاب هذا الاتجاه وتطبيقهم العملي تدلُّ بصورة لا تقبل الشك على أنهم لم يكونوا يؤمنون بالشورى، ولم يبنوا ممارساتهم الفعلية على أساسها؛ فأبو بكر يستخلف من بعده عمر بن الخطاب ويوليه الأمر بعهد مكتوب: «بسم الله الرحمن الرحيم. هذا ما عهد به أبو بكر خليفة رسول الله، إلى المؤمنين والمسلمين: سلام عليكم فإني أحمد الله إليكم. أما بعد؛ فإني قد استعملتُ عليكم عمر بن الخطاب، فاسمعوا وأطيعوا».

وهو يفهم من النص المجرد لهذا الاستخلاف أن الخليفة لم يكن يفكر بعقلية نظام الشورى، وأنه كان يرى أن من حقه تعيين الخليفة، وأن هذا التعيين يفرض على

!

) :

:/

./ (

:

:

:

...

المسلمين الطاعة، ولهذا أمرهم بالسمع والطاعة. حتى الذين اعترضوا على فعل أبي بكر في استخلاف عمر لم يكن لهم تصور مُعَيَّنٌ للشورى، ولم نعهد أن أحدا منهم استعمل هذا الشعار كحكم سمعه من النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - في حياته؛ فقد اتخذ طلحة موقفا معارضا من تعيين أبي بكر لعمر، وأعلن السخط على هذا التعيين؛ لكنه لم يفكر أن يلعب ضد هذا التعيين بورقة الشورى، ولم يعارض موقف أبي بكر بأنه مُخالفٌ لما هو مسموع من النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - في الشورى والانتخاب.¹

ويرى السيد الصدر أيضا أن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب قد تصرف في الأمر على أن

/

-

/

/

من حقه فرض من يخلفه على المسلمين، ففرضه في نطاق ستة أشخاص، ووكل أمرَ التعيين إلى الستة أنفسهم دون أن يجعلَ لسائر المسلمين أيَّ دور حقيقي في الانتخاب. وهذه صورة مختلفة عن اختيار أبي بكر لمنصب الخلافة يوم السقيفة، وقد كان عمر نفسه يرى بيعة أبي بكر فلتة وقي الله شرها، وما ينبغي على المسلمين أن يعودوا إلى مثلها أبداً. وكان يقول: «لو أدركني أحد رجلين فجعلتُ هذا الأمرُ إليه لوثقتُ به: سالم مولي أبي حذيفة، وأبي عبيدة بن الجراح، ولو كان سالمُ حياً ما جعلتها شوري...».

ويضيف السيد الصدر إلى ذلك أن النقاش الذي دار بين المهاجرين والأنصار يوم السقيفة مع ما سبق ذكره يوضح، بدرجة لا تقبل الشك، أن هذا الجيل الطليعي من الأمة الإسلامية - بما فيه القطاع الذي تسلّم الحكم، بعد وفاة النبي - لم يكن يفكر بذهنية الشورى، ولم يكن يملك فكرة محددة عن هذا النظام¹.

ويشير السيد الصدر بعد ذلك إلى قصر الفترة الزمنية التي مارس النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - فيها تربيته للجيل الأول، فهي لا تتجاوز تقريبا - في رأيه - عقدين من الزمن بالنسبة إلى أقدم صحبة من القلائل الذين رافقوه في بدايات الطريق، ولا تتجاوز عقدا واحدا من الزمن بالنسبة إلى الكثرة الكاثرة من الأنصار، ولا تتجاوز ثلاث سنوات أو أربعاً بالنسبة إلى الأعداد الهائلة التي دخلت الإسلام، ابتداءً من صلح الحديبية، وبعد فتح مكة. وما زخرت به تلك الفترة من أحداث الصراع السياسي والعسكري على جبهات متعددة، الأمر الذي ميّز طبيعة العلاقة بين الرسول الأعظم وصحابته من نوع العلاقة بين شخص كالسيد المسيح وتلامذته، فلم تكن علاقة مدرس ومرب متفرغ لإعداد تلامذته،

!

!

وإنما هي العلاقة التي تتناسب مع موقع الرسول باعتباره مربيا وقائدَ حربٍ ورئيسَ دولة^١.

وينتهي السيد الصدر بعد ذلك إلى أن الهدف الذي كان يسعى المربي الأعظم - صلى الله عليه وآله وسلم - لتحقيقه على المستوى العام في تلك المرحلة، هو إيجاد القاعدة الشعبية الصالحة التي يمكن لزعامه الرسالة الجديدة - في حياته أو بعد وفاته - أن تتفاعل معها، وتواصل عن طريقها التجربة، ولم يكن الهدف المرحلي وقتئذٍ تصعيد الأمة إلى مستوى هذه الزعامه نفسها، بما تتطلبه من فهم كامل للرسالة، وفقه شامل لأحكامها، والتحام مطلق مع مفاهيمها.

وهو يرى أن تحديد الهدف في تلك المرحلة بهذه الدرجة المذكورة أمر منطقي تفرضه طبيعة العمل التغييرى، إذ ليس من المعقول أن يرسم الهدف إلا وفقا لإمكاناتٍ عمليّةٍ متّاحةٍ بالفعل^٢. وليس من المعقول - في رأيه - أن يطرح الإسلام نظرية الشورى بإجمال في

صورة مبدأ عام لكي يتحدد فكريا من خلال الممارسة والتطبيق، وتتبلور مفاهيمه عبر التجربة المخلصة؛ فالإسلام هو رسالة الله التي حددت فيها الأحكام والمفاهيم، وُزُوِدَتْ ربانياً بكل التشريعات العامّة التي تتطلبها التجربة، فلا بدّ لزعامه هذه التجربة من استيعاب الرسالة بحدودها وتفصيلها، ومن وعي بكل أحكامها ومفاهيمها، وإلا اضطرت إلى استلهاً سوابقها الذهنية ومرتكزاتها القبلية، وأدى ذلك إلى نكسة في مسيرة التجربة، وبخاصة إذا لاحظنا أن الإسلام كان هو الرسالة الخاتمة من رسالات السماء التي يجب أن تمتد مع الزمن، وتتعدى كل الحدود الوقتية والإقليمية والقومية¹. الأمر الذي لا يسمح بأن تُمارَسَ زعامته التي تشكل الأساس لكل ذلك الامتداد تجارب الخطأ والصواب، التي تتراكم فيها الأخطاء عبر فترة من الزمن حتى تشكل ثغرة تهدد التجربة بالسقوط والانهيار.

ويقرر السيد الصدر أن ذلك ما حدث بالفعل؛ فلم يمض ربيع قرن حتى بدأت الخلافة الراشدة والتجربة الإسلامية، التي تولى جيل المهاجرين والأنصار قيادتها تنهار تحت وقع الضربات الشديدة التي وجهها أعداء الإسلام القدامى، لكن من داخل إطار التجربة الإسلامية لا من خارجها، إذ استطاعوا أن يتسللوا إلى مراكز النفوذ في التجربة بالتدريج، ويستغلوا القيادة غير الواعية، إلى أن صادروها تماما، وأجبروا الأمة وجيلها الطليعي الرائد على التنازل عن شخصيته وقيادته، وتحولت الزعامة إلى مُلْكٍ موروث، يسيء إلى الكرام، ويقتل الأبرياء، ويُبعثر الأموال، ويُعطّل الحدود، ويُجمّد الأحكام، ويتلاعب بمقدّرات الناس، وأصبح الفيء والسواد بستانا لقريش، وغدّت الخلافة كُرَّةً يتداولها بنو

أمية فيما بينهم^١.

ويبلغ الطرح الجديد مداه في قول السيد الصدر: «وأي افتراض يتجه إلى القول بأن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - كان يخطط لإسناد قيادة التجربة والقيومة على الدعوة بعده مباشرة إلى جيل المهاجرين والأنصار، يحتوي ضمنا اتهام أذكى وأبصر قائد رسالي في تاريخ العمليات التغييرية، بعدم القدرة على التمييز بين الوعي المطلوب على مستوى القاعدة الشعبية للدعوة، والوعي المطلوب على مستوى قيادة الدعوة وإمامتها الفكرية والسياسية»^٢.

* غاية الأمر أنه لم يبق سبيل - فيما يراه السيد الصدر - يمكن أن يسلكه الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم - سوى الطريق الثالث، يعني الإيجابية ممثلة في إعداد من يقود الأمة وتنصيبه إماما، وهذا هو الطريق الوحيد الذي بقي منسجما مع طبيعة الأشياء، ومعقولا في ضوء ظروف الدعوة والدعاة، وسلوك النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - في تربية الجيل الأول من الأمة؛ فيختار - بأمر الله سبحانه وتعالى - شخصا يُرَشِّحُهُ عُمُقُ وجوده في كيان الدعوة، فيعده إعدادا رساليا وقياديا خاصا؛ لتتمثل فيه المرجعية الفكرية والزعامة السياسية للتجربة، وليواصل بعده - بمساندة القاعدة الشعبية الواعية من المهاجرين والأنصار - قيادة الأمة وبناءها عقائديا، وتقريبها باستمرار نحو المستوى الذي

يُؤَهِّلُهَا لِتَحْمَلِ الْمَسْئُولِيَّاتِ الْقِيَادِيَّةَ^١.

ولم يكن هذا الشخصُ الداعيةَ المرشحُ للإعدادِ الرساليِّ القيادي، والمنصوبُ لتسلم مستقبلِ الدعوة، وتزعُمِها فكرياً وسياسياً، إلا الإمامُ عليٌّ بنُ أبي طالب، الذي رشحه لذلك عمقُ وجوده في كيانِ الدعوة؛ فهو المسلمُ الأول، والمجاهدُ الأول في سبيلها عبر كفاحها المرير ضد كلِّ أعدائها، وكذلك عمقُ وجوده في حياة القائدِ الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم - فهو ربيبُه الذي فتح عينيه في حجره، ونشأ في كنفه، وتهيأت له من فرص التفاعل معه والاندماج بخطه، ما لم يتوفر لأيِّ إنسانٍ آخر، وقد كان النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - يخصه بكثير من مفاهيم الدعوة وحقائقها، ويبدوُه بالعطاء الفكري والتثقيف إذا استنفد الإمامُ أسئلته، ويختلي به الساعات الطوال في الليل والنهار، يفتح عينيه على مفاهيم الرسالة ومشاكل الطريق، ومناهج العمل إلى آخر يوم من حياته الشريفة.

وهنا يلجأ السيد الصدر إلى الأدلة التقليدية في بيان ترجيح ترشيح سيدنا علي لمنصب الإمامة بعد الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم - مباشرة، وفي بيان النص على تعيينه لولاية أمر المسلمين بعد الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم - بلا فاصل. ومما يرجح ترشيحه لمنصب الإمامة شواهد كثيرة منها ما أخرجه الحاكم بإسناده عن أبي إسحاق، سألتُ قثم بن العباس: «كيف ورث عليُّ رسول الله؟ قال: لأنه كان أولنا به لحوقاً وأشدنا به لزوقاً»^٢.

وكان أمير المؤمنين عليُّ نفسه يقول في خطبته القاصعة الشهيرة، وهو يصف ارتباطه الفريد بالرسول القائد، وعناية النبي بإعداده وتربيته: «وقد عَلِمْتُمْ مَوْضِعِي من رسول الله بالقرابة القريبة، والمنزلة الخصيصة، وَضَعَنِي في حَجْرِهِ وأنا ولدٌ، يَضُمُّنِي إلى صَدْرِهِ، وَيُكْنِفُنِي في فِرَاشِهِ، وَيُمِسُّنِي جَسَدَهُ، وَيُشِمُّنِي عَرَفَهُ، وكان يَمَضُّعُ الشَّيْءَ ثُمَّ يُلْقِمُنِيهِ، وما وَجَدَ لي كَذِبَةً في قَوْلٍ، ولا حَظْلَةً في فِعْلٍ...، ولقد كُنْتُ أَتَّبِعُهُ أَتْبَاعَ الفَصِيلِ لِأَثَرِ أُمِّهِ، يَرَفَعُ لي في كُلِّ يَوْمٍ من أخلاقه عِلْمًا، ويأمرني بالافتداء به، ولقد كان يُجَاوِرُ في كُلِّ سَنَةٍ بحراء، فأراه ولا يراه غَيْرِي، ولم يَجْمَعْ بَيْتٌ واحدٌ يَوْمئِذٍ في الإسلام غير رسول الله وَخَدِيجَةَ وأنا ثالثُهما، أرى نُورَ الوحي والرسالة، وَأَشْمُ رِيحَ النبوة...»¹.

والشواهد على إعلان الرسول القائد - صلى الله عليه وآله وسلم - عن تخطيطه هذا، وإسناده زعامة الدعوة الدينية والسياسية بصورة رسمية أو شرعية إلى الإمام عليّ - عليه السلام - لا تقلُّ كثرة عن شواهد إعداد الإمام عليّ - عليه السلام - لقيادة الأمة وتحمل أعباء الدعوة وحفظ الدين بعد وفاة الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم - وانتقاله إلى الرفيق الأعلى.

فمن الشواهد «حديث الدار» في أول الدعوة عند إنذار الأقربين²، و«حديث الثقلين»

» :

«.

<http://www.shiasearch.net/ARABIC/alkotob/aqaed/n.htm>

)

:

» :

(:

«.

في وصية النبي لأمته^١، و«حديث الغدير» الذي أعلن النبي فيه النص على ولايته
لجماهير الأمة بعيد حجة الوداع^٢. ومنها في أثناء ذلك كله «حديث المنزلة»^٣.
وبذلك يكتمل تصور السيد الصدر لنشأة التشيع، وهو يقول في ختامه: «وهكذا وُجد
التشيع لا كظاهرة طارئة على مسرح الأحداث، بل كنتيجة ضرورية لطبيعة تَكُونِ الدَّعْوَةِ
وحاجاتها وظروفها الأصلية التي كانت تفرض على الإسلام أن يلدَ «التشيع»، وبمعنى
آخر كانت تفرض على القائد الأول للتجربة أن يُعدَّ للتجربة قائدها الثاني، الذي تواصل
على يده ويد خلفائه نموها الثوري، وتقترب نحو اكتمال هدفها التغييري في اجتثاث كل
رواسب الماضي الجاهلي وجذوره، وبناء أمة جديدة على مستوى متطلبات الدعوة
ومسئولياتها»^٤.

- : « :
« .
- : « :
« :
« .
- : :
« .

* وكلام السيد الصدر يمكن دفعه على جهة المناظرة - وليس ذلك من مطالبنا في هذا الموضوع وإن حسن أن نوجزه إيجازا - من عدة طرق فنقول:

١ - يمكن أن نوافقه في تصوره ضرورة تعيين الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم - لمن يخلفه، وفي إعداده لذلك الخليفة مع التمهيد لقبول قيادته عند الأمة، ثم نقول: إن ذلك الخليفة هو أبو بكر دون غيره؛ فهو خليفه لو اتخذ من العباد خليلا، وهو الذي صدقه وآزره بنفسه وجميع ماله، وثاني اثنين إذ هما في الغار لا يملك إلا أن يدفع عنه بنفسه، وأمير الحج في عام الوفود، والمختار لإمامة الصلاة في مرضه - صلى الله عليه وآله وسلم - الأخير، ومن كلامه عنه في الصحيح لأُم المؤمنين السيدة عائشة في مبدأ ذلك المرض على الراجح: «ادعي لي أبا بكر وأخاك حتى أكتب كتابا؛ فإنني أخاف أن يتمنى متمن، ويقول قائل: أنا أولى. ويأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر»^١.

٢ - دَفَعُ رأيه في إبطال الشورى التي جعلها في معظم كلامه مرادفة لنظام الانتخاب، وبيان أنها منهج متكامل رَبَّى عليه الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم - أصحابه - رضوان الله عليهم - في جميع مناسط الحياة، وليس في أمر الحكم واختيار الخليفة القائد

) / -
/
(.
» :
«.
() /
() /
:
» : . : .
«.

الأعلى للأمة فقط؛ إذ لا دليل على التخصيص، وشواهد التعيين وعدمه متعارضة.

٣ - معارضة استدلاله على تعيين سيدنا علي - رضي الله عنه - لمنصب الخلافة بالنص، ببيان المفهوم الحق لهذه النصوص في إطار مقامها الصحيح متى كانت ثابتة في النقل، وبردها ودفع حجيتها إن لم تكن كذلك^٢.

٤ - بيان تفويض الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم - هذا الأمر للأمة؛ لثقتة في قدرة الرعييل الأول على تحمل المسؤولية بما تلقوه عنه من الديانة، وزكت به نفوسهم في صحبته والعمل بسنته؛ دون إغفال لما يُعلمه الله - جل وعلا - به مما سبق به القلم في قدره الحكيم^٣.

مناقشة فكرة النص على الإمامة:

✽ إن فكرة النص على إمامة سيدنا علي أو غيره لم تكن معروفة حين مرض الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم - مرضه الأخير؛ فقد أخرج البخاري في صحيحه بإسناده من طريق الزهري قال: أخبرني عبد الله بن كعب بن مالك: أن عبد الله بن عباس أخبره: أن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - خرج من عند رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في وجعه الذي توفي فيه، فقال الناس: يا أبا الحسن، كيف أصبح رسول الله - صلى الله عليه وسلم؟ فقال: أصبح بحمد الله بارئاً. فأخذ بيده عباس بن عبد المطلب فقال له: أنت والله بعد ثلاث عبد العصا، وإنني والله لأرى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - سوف يتوفى من وجعه هذا. إنني لأعرف وجوه بني عبد المطلب عند الموت. اذهب بنا إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فلنسأله فيمن هذا الأمر؟ إن كان فينا علمنا ذلك، وإن كان في غيرنا علمناه فأوصى بنا. فقال علي: إنا والله لئن سألتها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فمنعناها؛ لا يعطيناها الناس بعده، وإنني والله لا أسألها رسول الله - صلى

.(

» :

« : »

«.

» :

«.

الله عليه وسلم^١.

وأخرج البيهقي هذا الحديث، ثم بيّن أن فيه الدلالة على أن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - لم يستخلف أحدا بالنص عليه^٢.

وقد احتج البخاري في الصحيح لهذا المعنى بما أخرجه من حديث عبد الله بن عمر قال: قيل لعمر: ألا تستخلف؟ قال: إن أستخلف فقد استخلف من هو خير مني: أبو بكر، وإن أترك فقد ترك من هو خير مني: رسول الله - صلى الله عليه وسلم. فأثنوا عليه. فقال: راغب وراهب، وددت أني نجوت منها كفافا لا لي ولا علي، لا أتحملها حيا وميتا^٣.

« لكن الكلام عن الوصية لسيدنا علي - رضي الله عنه - في أمر الخلافة، أو اختصاصه بعلوم لا تكون إلا لمن يخلف الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم - في إمامة المسلمين، قد ظهر - فيما يترجح عندي والله أعلم بالصواب - في زمان متأخر بعد انقضاء خلافة عمر بن الخطاب - رضي الله عنه. وقد سئل عن ذلك سيدنا علي - رضي الله عنه - في زمان خلافته فأنكر^١، وسئلت السيدة عائشة - رضي الله عنها - فأنكرت أن يكون الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم - قد أوصى له بشيء^٢. ولا أدري يقينا هل ظهر ادعاء

/

:

:

:

-

/ ...

/

-

:

:

:

/

» : /

«.

القول بتلك الوصية في زمان خلافة عثمان - رضي الله عنه - حينما اشتعلت الفتنة الكبرى التي أدت لمقتله ظلما؟ أم هل ظهر في خلافة علي - رضي الله عنه - حينما نوزع في الأمر بغير حق؟

* وفي الأخبار الصحيحة والحسنة ما يشير إلى أن سيدنا عليا نفسه - رضي الله عنه - ونفرا من بني هاشم كالعباس بن عبد المطلب - رضي الله عنه - كانوا يرون عليا أولى الناس بخلافة الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم - لقربته، وسابقته، وسعة علمه، وحسن بلائه في الإسلام. لكنه مجرد رأي لا يدعمه نص من الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم. وقد مر بنا حديث ابن عباس من صحيح البخاري، وفيه لومُ العباس لعلي - رضي الله عنهما - ومطالبته لعلي بسؤال الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم - عن أمر الخلافة، وامتناعُ علي عن السؤال ...، وقد ذكر الحافظ ابن حجر في فتح الباري عن الزهري أن ذلك كان يوم قبض النبي - صلى الله عليه وآله وسلم. وعن الشعبي مرسلا قال علي: وهل يطمع في ذلك غيرنا؟ قال: أظن والله سيكون. وزاد ابن سعد في مرسل الشعبي في آخره فلما قبض النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - قال العباس لعلي: ابسط يدك أبايعك تباعك الناس. فلم يفعل. وزاد عبد الرزاق عن ابن عيينة قال: قال الشعبي: لو أن عليا سأله عنها كان خيرا له من ماله وولده. قال ابن حجر: «ورويناه في فوائد الذهلي بسند جيد عن ابن أبي ليلى قال: سمعت عليا يقول: لقيني العباس فذكر نحو القصة التي في هذا الحديث باختصار، وفي آخرها قال: سمعت عليا يقول بعد ذلك: يا ليتني أطعت عباسا. يا ليتني أطعت عباسا. وقال عبد الرزاق كان معمر يقول لنا: أيهما كان أصوب

» :

«...»

رأيا؟ فنقول: العباس. فيأبى ويقول: لو كان أعطاها عليا فممنعه الناس لكفروا^١.
وقد نقل الحافظ ابن حجر بالموضع الثاني لحديث ابن عباس في كتاب الاستئذان من
الصحيح قول المهلب بن أحمد بن أسيد بن أبي صفرة الأزدي (ت ٤٣٥هـ) أحد شراح
صحيح البخاري القدامى: «وفيه أن الخلافة لم تذكر بعد النبي - صلى الله عليه وسلم -
لعلي أصلا؛ لأن العباس حلف أنه يصير مأمورا لا أمرا لما كان يعرف من توجيه النبي -
صلى الله عليه وسلم - بها إلى غيره. وفي سكوت علي دليل على علم علي بما قال
العباس...».

ولقد فنَّدَ الحافظُ هذا الرأي فقال: «قلت: وهو كلام من لم يفهم مراد علي، وقد قدمت
في شرح الحديث في الوفاة النبوية بيان مراده، وحاصله: أنه إنما خشي أن يكون منع
النبي - صلى الله عليه وسلم - لهم من الخلافة حجة قاطعة لمنعهم منها على الاستمرار؛
تمسكا بالمنع الأول لَوْ رَدَّه بمنع الخلافة نصا. وأما منع الصلاة فليس فيه نص على منع
الخلافة، وإن كان في التنصيص على إمامة أبي بكر في مرضه إشارة إلى أنه أحق
بالخلافة؛ فهو بطريق الاستنباط لا النص، ولولا قرينة كونه في مرض الموت ما قوي، وإلا
فقد استتاب في الصلاة قبل ذلك غيره في أسفاره والله أعلم. وأما ما استنبطه أولا ففيه
نظر؛ لأن مستند العباس في ذلك الفراسة وقرائن الأحوال، ولم ينحصر ذلك في أن معه من
النبي - صلى الله عليه وسلم - النص على منع علي من الخلافة، وهذا بين من سياق
القصة. وقد قدمت هناك أن في بعض طرق هذا الحديث أن العباس قال لعلي بعد أن مات
النبي - صلى الله عليه وسلم -: ابسط يدك أبايعك؛ فيبايعك الناس. فلم يفعل. فهذا دال
على أن العباس لم يكن عنده في ذلك نص والله أعلم^٢.

وقد أخرج الشيخان حديث السيدة عائشة أن فاطمة - عليها السلام - بنت النبي - صلى الله عليه وسلم - أرسلت إلى أبي بكر تسأله ميراثها من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - مما أفاء الله عليه بالمدينة وفدك، وما بقي من خمس خيبر. فقال أبو بكر: إن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: «لا نورث ما تركنا صدقة، إنما يأكل آل محمد - صلى الله عليه وسلم - في هذا المال». وإني والله لا أغير شيئاً من صدقة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن حالها التي كانت عليها في عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ولأعملن فيها بما عمل به رسول الله - صلى الله عليه وسلم. فأبى أبو بكر أن يدفع إلى فاطمة منها شيئاً؛ فوجدت فاطمة على أبي بكر في ذلك فهجرته فلم تكلمه حتى توفيت، وعاشت بعد النبي - صلى الله عليه وسلم - ستة أشهر. فلما توفيت دفنها زوجها علي ليلاً ولم يؤذن بها أباً بكر وصلى عليها. وكان لعلي من الناس وجه حياة فاطمة، فلما توفيت استنكر علي وجوه الناس؛ فالتمس مصالحة أبي بكر ومبايعته، ولم يكن يبائع تلك الأشهر، فأرسل إلى أبي بكر: أن اثنتا ولا يأتنا أحد معك؛ كراهية لمحضر عمر. فقال عمر: لا والله لا تدخل عليهم وحدك. فقال أبو بكر: وما عسيتهم أن يفعلوا بي، والله لآتينهم. فدخل عليهم أبو بكر فتشهد علي فقال: إنا قد عرفنا فضلك وما أعطاك الله، ولم نُنَفَسْ عليك خيراً ساقه الله إليك؛ ولكنك استبَدَدت علينا بالأمر، وكنا نرى لقرابتنا من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - نصيباً، حتى فاضت عينا أبي بكر [وفي رواية مسلم: فلم يزل يكلم أباً بكر حتى فاضت عينا أبي بكر]. فلما تكلم أبو بكر قال: والذي نفسي بيده لقرابة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أحب إلي أن أصل من قرابتي. وأما الذي شجر بيني وبينكم من هذه الأموال؛ فلم آل فيها عن الخير، ولم أترك أمراً رأيت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يصنعه فيها إلا صنعته. فقال علي لأبي بكر: موعدك العشية للبيعة. فلما صلى أبو بكر الظهر رقي على المنبر فتشهد وذكر

شأن علي وتخلفه عن البيعة، وعذره بالذي اعتذر إليه. ثم استغفر وتشهد علي فعظم حق أبي بكر، وحدث أنه لم يحمله علي الذي صنع نفاسةً علي أبي بكر ولا إنكاراً للذي فضله الله به؛ ولكننا نرى لنا في هذا الأمر نصيباً فاستبدد علينا، فوجدنا في أنفسنا. فسّر بذلك المسلمون وقالوا: أصبت. وكان المسلمون إلى علي قريباً حين راجع الأمر المعروف^٢. وأود أن أقول في هذا المقام: إن الاستبداد هنا لا يقصد به استقلال أبي بكر بحبس الفيء وأرض فدك، ولا ترك علي في مشورة السقيفة والبيعة فقط وهو يحسب أن له في كل ذلك نصيباً لقربته؛ فذلك مما لا يختص به علي وحده، وعمه العباس أولى منه في الأولى لو كان الأمر أمر الميراث، ويشاركه مع بني عبد المطلب في الثانية، ولم يكن علي كبير القربى آنذاك. وما الذي يمنع أن يكون ذلك عتاباً علي ما تم من الانفراد بعرض أمر أبي بكر ومن معه على المشاورين يوم السقيفة فاختاروا منهم أبا بكر؟ وقد يتقوى هذا الفهم إذا قرأنا هذا الحديث مع حديث ابن عباس وما سبق ذكره مما قواه الحافظ ابن حجر في استدلاله على أن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - لم يستخلف^٣.

«

«

» :

«

وفي هذا وفيما أشرت إليه في الحواشي السابقة من أحاديث نفي العهد، ما يؤكد لنا أن سيدنا عليا - رضي الله عنه - لم يعتقد في رأيه إلزام الأمة.

* لقد راجع علي الأمر المعروف فبايع لأبي بكر الذي بايعه جمهور الصحابة، ثم بايع لعمر حين ولاه أبو بكر بمشورة المسلمين ورضاهم، ثم بايع لعثمان بعد أن أعطى موثقه لعبد الرحمن - رضي الله عنهم جميعا.

وقد عرف - رضي الله عنه - للخلفاء الثلاثة قبله حقهم من الطاعة والنصيحة، وكان يغزو إذا أغزوه، ويأخذ إذا أعطوه، ويضرب الحدود بين أيديهم. وإنني لا أشك في أن سياسة كل من أبي بكر وعمر في قيادة الأمة، وأخذهما في الأمر بما بلغ الغاية في الاتباع والصلاح وإقامة العدل، مع الاحتياط في متابعة العمال، والشدة في أمر الله بما لم يختلف عليهما فيه أحد له قول معتبر.. كل ذلك جعل عليا يقر لهما بالفضل؛ حتى اشتهر عنه

/

/

)

(

:

:

:

» :

«

تقديمهما في زمان خلافته، وقد كان بعض محبيه يقدمه من غير طعن في الشيخين؛ فقد أخرج الإمام أحمد في مسنده عن أبي جحيفة الذي كان علي يسميه وهب الخير قال: قال علي - رضي الله عنه -: يا أبا جحيفة، ألا أخبرك بأفضل هذه الأمة بعد نبيها؟ قال: قلت: بلى. قال: ولم أكن أرى أن أحدا أفضل منه. قال: أفضل هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر، وبعد أبي بكر عمر - رضي الله عنه - وبعدهما آخر ثالث ولم يسمه^١.

وفي فضائل الصحابة عن أبي جحيفة قال: كنت أرى أن عليا أفضل الناس بعد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قلت يا أمير المؤمنين، إنني لم أكن أرى أن أحدا من المسلمين من بعد رسول الله أفضل منك. قال: أولا أحدثك يا أبا جحيفة بأفضل الناس بعد رسول الله - صلى الله عليه وسلم؟ قلت: بلى. قال: أبو بكر. قال: أفلا أخبرك بخير الناس بعد رسول الله وأبي بكر؟ قال: قلت: بلى فديتك. قال: عمر^٢.

وعن الشعبي قال: حدثني عبد خير الهمداني، وأبو جحيفة السوائي، وزر بن حبيش، وسويد بن غفلة، وعمر بن معدي كرب قالوا سمعنا عليا يقول: خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر، ثم عمر، ولو شئت أن أخبركم بالثالث لفعلت^٣.

وعن عبد خير قال: قال علي لما فرغ من أهل البصرة: إن خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر، وبعد أبي بكر عمر، وأحدثنا أحداثا يصنع الله فيها ما شاء^٤.

- / -
- / :
- / :
- / :

وأخرج البخاري في صحيحه عن محمد بن الحنفية قال: قلت لأبي: أي الناس خير بعد رسول الله - صلى الله عليه وسلم؟ قال: أبو بكر. قلت: ثم من؟ قال: ثم عمر. وخشيت أن يقول: عثمان. قلت: ثم أنت؟ قال: ما أنا إلا رجل من المسلمين^١.

وحيثما غلا بعض من يدعي محبته بالطعن في الشيخين منهم، وتوعدهم بالمعاقبة بعد تقديم الإعلام وإعلان البرهان؛ ففي ترجمة ابن سبأ بلسان الميزان أورد الحافظ ابن حجر حديث الحافظ الثقة أبي إسحاق الفزاري شيخ الإسلام إبراهيم بن محمد بن الحارث الكوفي، عن شعبة بن الحجاج العتكي البصري أمير المؤمنين في الحديث، عن سلمة بن كهيل الحضرمي الكوفي الثقة، عن خاله أبي الزعراء الكوفي الكبير الثقة عبد الله بن هانئ، أو زيد بن وهب أبي سليمان الكوفي التابعي المخضرم الثقة: أن سويد بن غفلة، أبا أمية الجعفي التابعي المخضرم الثقة، دخل على علي - رضي الله عنه - في إمارته فقال: إني مررت بنفر يذكرون أبا بكر وعمر - رضي الله عنهما - يرون أنك تضمر لهما مثل ذلك، منهم عبد الله بن سبأ، وكان عبد الله أول من أظهر ذلك. فقال علي - رضي الله عنه -: ما لي ولهذا الخبيث الأسود. ثم قال: معاذ الله أن أضمر لهما إلا الحسن الجميل. ثم أرسل إلى عبد الله بن سبأ فسيره إلى المدائن، وقال: لا يساكنني في بلدة أبدا. ثم نهض إلى المنبر حتى اجتمع الناس فذكر حديث القصة في ثنائه عليهما بطوله وفي آخره: ألا ولا يبلغني عن أحد يفضلني عليهما إلا جلدته حد المفتري^٢.

✽ أقول: إذا كان التشيع في جوهره يعني رؤية سيدنا علي أولى الناس بخلافة الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم - من غير أن يزاخمه في ذلك أحد؛ فقد نجد - كما أسلفنا - لهذا المفهوم أصلاً قبيل وفاة الرسول الكريم - صلى الله عليه وآله وسلم - عند علي - رضي الله عنه - وبعض بني هاشم، من غير أن يكون لفكرة النص الديني ولا الأمر الإلهي وجود، ودون أن يتسمى أحد منهم بالشيوعي.

ولقد ثبت لدينا فيما سبق أن في أصحاب علي بالعراق من كانوا يعدونه في الفضل بعد الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم - حتى أخبرهم وبيّن لهم، وقد وجدنا في الرواية أن شريك بن عبد الله كان يقول: خير هذه الأمة أبو بكر وعمر، وهما خير من علي، ولو قلت غير هذا ما كنت من شيعة علي؛ لأنه قد قام على هذه الأعواد فقال: ألا إن خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر وعمر. فنكذبه؟! والله ما كان كذاباً. وربما بقي فيهم من لم يبلغه البيان، أو من بلغه ولم يقدر على التزام ما جاء فيه لالتباس التفضيل بالمحبة وعلاقة ذلك باستحقاق قيادة الأمة؛ فقد وجد في الرواية أيضاً أن هشام بن الحكم المتكلم الشيعي أقر بأنه أدرك الشيعة في الصدر الأول وهم يتولون أبا بكر وعمر وعثمان ويصوبونهم، ويقولون: هؤلاء ما دفعوا أمير المؤمنين [علياً] عن حقه ومقامه، وإنما دفعه المنافقون الذين كان القرآن يهتف بهم، فنظر هؤلاء فإذا ليس أحدٌ أحقَّ بالإمامة بعد علي منهم؛ فقاموا ذلك المقام بحق. قال هشام: ومنهم من قال: لما رأى الوصيُّ عليُّ بن أبي طالب المنافقين قد أزالوه عن موضعه، قدّم أبا بكر واستخلفه ليكون بمكانه إلى أن يتمكن

فيزيله^١.

إن هذا اللون من التشيع هو الأعمق جذورا في تاريخ الإسلام، وأصحابه هم شيعة علي - كرم الله وجهه - الأوائل الذين عرفوا بهذه التسمية وتميزوا بها عن غيرهم. * وقد ظهر إلى جوارهم في خلافة سيدنا علي - رضي الله عنه - لون آخر فيه من الغلو ما يخرج به عن الإسلام وعقيدة التوحيد إلى الكفر والشرك. قال الحافظ ابن حجر: «وزعم أبو المظفر الإسفراييني في الملل والنحل أن الذين أحرقتهم علي طائفة من الروافض ادعوا فيه الإلهية، وهم السبئية، وكان كبيرهم عبد الله بن سبأ يهوديا، ثم أظهر الإسلام وابتدع هذه المقالة. وهذا يمكن أن يكون أصله ما رويناه في الجزء الثالث من حديث أبي طاهر المخلص، من طريق عبد الله بن شريك العامري، عن أبيه قال: قيل لعلي: إن هنا قوما على باب المسجد يدعون أنك ربهم. فدعاهم فقال لهم: ويلكم ما تقولون؟! قالوا: أنت ربنا وخالقنا ورازقنا. فقال: ويلكم إنما أنا عبد مثلكم أكل الطعام كما تأكلون، وأشرب كما تشربون. إن أطعت الله أثابني إن شاء، وإن عصيته خشيت أن يعذبني. فاتقوا الله وارجعوا. فأبوا، فلما كان الغد غدوا عليه فجاء قنبر فقال: قد والله رجعوا يقولون ذلك الكلام. فقال: أدخلهم. فقالوا كذلك. فلما كان الثالث قال: لئن قلت ذلك لأقتلنكم بأخيقتلة. فأبوا إلا ذلك...؛ فحَدَّ لهم أخذودا بين باب المسجد والقصر، وقال: احفروا فأبعدوا في الأرض. وجاء بالحطب فطرحة بالنار في الأخدود، وقال: إنني طارحك فيها أو ترجعوا. فأبوا أن يرجعوا؛ فقف بهم فيها حتى إذا احترقوا قال:

إني إذا رأيت أمرا منكرا * * * أوقدت ناري ودعوت قنبرا

(قال الحافظ: وهذا سند حسن)^٢.

* وإذا كنا قد عرضنا لذكر عبد الله بن سبأ؛ فلا بد من بيان حقيقة القول في وجوده التاريخي، لا سيما أن هذه المسألة قد غدت من مسائل الخلاف المثارة بشكل واضح في الدراسات المعاصرة المتعلقة بنشأة التشيع واتجاهاته الباكرة.

يقال: إن عبد الله بن سبأ هو أول من أظهر الطعن في الشيخين، وألب الناس على عثمان، وأثار أبا ذر على معاوية في ولايته للشام، وقال بالوصية لعلي، ثم زعم ألوهيته، وقال برجعته بعد وفاته؛ فكان بذلك المدبر الكبير للفتنة الكبرى التي قتل فيها عثمان، وكان من مخاضها ميلاد «التشيع» .. هذا رأي غال جدا في ابن سبأ، وقد جمعت أوشابه من روايات كتب التاريخ ابتداء من تاريخ الطبري الذي تتابع¹ نقل المؤرخين عنه فيما بعد، وأحسب أنه هو الذي أدى إلى تضارب الآراء حول شخصية ذلك اليهودي الخبيث؛ فهناك من يتشكك في حقيقة دوره في الفتنة، وهناك من يتردد في إثبات وجوده التاريخي، وهناك من ينكر ذلك الوجود أصلا ويثبته في عداد الأساطير المختلقة.

* ولقد ذهب بعض كتاب الشيعة المعاصرين إلى أن الأصل التاريخي لشخصية ابن سبأ هو الصحابي الجليل عمار بن ياسر، الذي كانت قريش تعتبره رأس الثورة على عثمان، ولكنها لم تشأ أول الأمر أن تصرح باسمه؛ فرمزت له بابن سبأ، وتناقل الرواة هذا غافلين عما يجري وراء الستار، وجاء النواصب من أعداء البيت العلوي فحملوا شخصية ابن سبأ الوهمية تلك العقائد الشاذة التي انتشرت وذاعت في كتب العقائد والفرق. وقد ساق سبعة أدلة لإثبات هذا الرأي الدكتور علي الوردي². وأضاف إليها

- : .. :

() .

- : () .

الدكتور كامل مصطفى الشيبلي دليلاً ثامناً^١. وهذه الأدلة المزعومة تتعلق بكنية عمار، ونسبه، وحبه لعلي، وما يُروى عن نقده لصرف الخلافة عنه، وعن تحريضه على والي عثمان في مصر، وعن علاقته بأبي ذر، ودوره في وقعة الجمل. والأمر الثامن في كلام الشيبلي أن الطبري كان يتحاشى ذكر عمار مع ابن السوداء.

ومن العجيب أن الدكتور الشيبلي يرى أن هذه الأدلة مقنعة ومنطقية، ولكنها في حاجة إلى بعض النصوص التي تسند تسمية عمار بن ياسر بابن السوداء وابن سبأ، ولقد تَبَرَّع بتقديم هذه النصوص التي وصفها - للأسف دون تَبَيُّن - الدكتور علي سامي النَّشَّار بأنها وثائق جديدة تُبَيِّنُ التَّطابِقَ التَّامَّ بين شخصيتي عبد الله بن سبأ وعمار بن ياسر^٢.

ولَعَمْرِي إنها لأكثر تهافتاً في الدلالة على المطلوب من دلائل الدكتور الوردى؛ فالشيبلي ينقل عن تفسير شيعي قديم لأبي الحسن علي بن إبراهيم القمي (ت ٣٢٩هـ) سبب نزول قوله - تعالى -: ﴿يَمُتُونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قُلْ لَا تَمُتُوا عَلَيَّ إِسْلَامَكُمْ بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلْإِيمَانِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ الحجرات/ ١٧. فذكر أن هذه الآية نزلت في «عثكن بن معاوية» يوم الخندق، وذلك أنه مر بعمار يوم الخندق وقد ارتفع الغبار من الحفر، فوضع عثكن كُفَّهُ على أنفه ومر؛ فقال عمار:

لا يستوي من يبتني المساجدا * * * يظل فيها راکعا وساجدا

ومن يَمُرُّ بِالْغُبَارِ حَايِدا * * * يعرض عنه جاحدا معاندا

فالتفت إليه عثكن فقال: يا ابن السوداء، إياي تعني. ثم أتى رسول الله فقال له: لم

« »

ندخل معك لسب أعراضنا. فقال له الرسول: قد أقلتك إسلامك فاذهب؛ فأنزل الله - عز وجل -: ﴿يَمُتُونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا﴾.

وهذا كذب وتلفيق ظاهر، والرواية موضوعة بلا شك؛ فقد نزل أول الحجرات في أعراب بني تميم، ونزلت هذه الآية آخرها في بني أسد الذين قال وفدهم، وفيه طليحة، لرسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -: يا رسول الله، أسلمنا وقاتلتك العرب ولم نقاتلك. فقال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -: «إن فقهم قليل، وإن الشيطان ينطق على ألسنتهم». ونزلت هذه الآية. وهذا مستفيض في كتب التفسير^١ .. فأين مقدم وفد بني أسد من يوم الخندق؟! .

ومن «عثكن بن معاوية» هذا الذي نزلت فيه الآية؟! ما هذا إلا اسم مخترع، ولا وجود في كتب الطبقات والرجال المعروفة لاسم «عثكن». ولقد راجعت النسخة المطبوعة من تفسير القمي فوجدته يذكر نزول الآية في «عثكن» فقط، ولا أدري من أين جاء الشيبني بأنه ابن معاوية^٢.

وفي «رجال الكشي» قصة أخرى يوجه فيها عمار بن ياسر هذا الرجز إلى عثمان بن عفان. وفيه رواية ثانية تنسب الرجز لعلي بن أبي طالب^٣ .. فهل يكون ثالث الراشدين عثمان بن عفان هو الأصل التاريخي لشخصية «عثكن» المختلقة؟! وهذا ما صرح به المجلسي في «بحار الأنوار»؛ حيث قال بعد نقل رواية القمي:

<http://www.al-kawthar.com>

« »

«عثكن: المراد به عثمان، كما هو المصرح في بعض النسخ وسائر الأخبار»^١.
وفي كتب أهل السنة أصل لرجز عمار لا علاقة له بيوم حفر الخندق؛ ففي طبقات ابن
سعد (ت ٢٣٠هـ): «لما بنى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - مسجده جعل القوم
يحملون، وجعل النبي - صلى الله عليه وسلم - يحمل هو وعمار، فجعل عمار يرتجز
ويقول:

نحن السلمون نبتني المساجداً

وجعل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول: «المساجدا».
وقد كان عمار اشتكى قبل ذلك فقال بعض القوم: ليموتن عمار اليوم. فسمعهم رسول
الله - صلى الله عليه وسلم - فنفض لبينته وقال: «ويحك» ولم يقل: «يا بن سمية»،
تقتلك الفئة الباغية»^٣.

والدكتور الشيببي يعرف ذلك وقد أشار إلى موضعه من طبقات ابن سعد في حاشية
بحته مصرحاً بأنه مُصَحَّفٌ، وهو يعني أنه مُحَرَّفٌ!!
وفي السيرة النبوية لعبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري (ت ٢١٣هـ)، في الكلام عن
عمار وأنه تقتله الفئة الباغية .. قال ابن هشام: «دخل عمار بن ياسر وقد أثقلوه باللين
فقال: يا رسول الله، قتلوني يحملون علي ما لا يحملون. قالت أم سلمة زوج النبي -
صلى الله عليه وسلم - فرأيت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ينفذ وفرته بيده،

وكان رجلا جعدا، وهو يقول: «ويح ابن سمية ليسوا بالذين يقتلونك إنما تقتلك الفئة الباغية». وارتجز علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - يومئذ:

لا يستوي من يعمر المساجدا * * * يدأب فيها قائما وقاعدا

قال ابن هشام: سألت غير واحد من أهل العلم بالشعر عن هذا الرجز، فقالوا: بلغنا أن علي بن أبي طالب ارتجز به فلا يدرى أهو قائله أم غيره؟ قال ابن إسحاق: فأخذها عمار بن ياسر فجعل يرتجز بها. قال ابن هشام: فلما أكثرَ ظَنُّ رجلٍ من أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أنه إنما يُعَرِّضُ به، فيما حدثنا زياد بن عبد الله البكائي عن ابن إسحاق، وقد سمي ابن إسحاق الرجل. قال ابن إسحاق: فقال قد سمعت ما تقول منذ اليوم يا ابن سمية، والله إنني لأراني سأعرض هذه العصا لأنفك. قال: وفي يده عصا. قال: فغضب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ثم قال: «ما لهم ولعمار، يدعوهم إلى الجنة ويدعونه إلى النار. إن عمارا جلدة ما بين عيني وأنفي فإذا بلغ ذلك من الرجل فلم يستبق فاجتنبوه»¹.

وفي السيرة الحلبية لعلي بن برهان الدين الحلبي (ت ١٠٤٤هـ)، جاء التصريح باسم ذلك الصحابي، وهو عثمان بن مظعون - رضي الله عنه - الذي كان رجلا متنظفا مترفها؛ فكان إذا حمل اللبنة يجافي بها عن ثوبه لئلا يصيبه التراب، فإن أصابه شيء من التراب نفذه، فنظر إليه علي بن أبي طالب - رضي الله تعالى عنه - وأنشد يقول؛ أي مباسطة مع عثمان بن مظعون لا طعنا فيه:

لا يستوي من يعمر المساجدا يدأب فيه قائما وقاعدا

ومن يُرَى عن التراب حائدا

ثم ذكر عن ابن إسحاق قصة عثمان بن مظعون مع عمار الذي كان يرتجز بذلك وهو لا

يدرى من يُعنى به^١.

وفوق هذا كله لا إقالة أصلا في بيعة الإسلام؛ فقد أخرج البخاري ومسلم في صحيحيهما عن جابر بن عبد الله: أن أعرابيا بايع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - على الإسلام، فأصاب الأعرابيَّ وَعَكَ بالمدينة، فجاء الأعرابيُّ إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال: يا رسول الله، أقلني بيعتي. فأبى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ثم جاءه فقال: أقلني بيعتي. فأبى، ثم جاءه فقال: أقلني بيعتي. فأبى؛ فخرج الأعرابي. فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «إنما المدينة كالكير، تنفي خبثها وتنصع طيبها»^٢.

وقال الإمام النووي في شرحه: «قال العلماء: إنما لم يُقلَّه النبيُّ - صلى الله عليه وسلم - بيعته؛ لأنَّه لا يجوز لمن أسلم أن يترك الإسلام، ولا لمن هاجر إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - للمقام عنده أن يترك الهجرة ويذهب إلى وطنه أو غيره. قالوا: وهذا الأعرابي كان ممن هاجر وبايع النبي - صلى الله عليه وسلم - على المقام معه. قال القاضي: ويحتمل أن بيعة هذا الأعرابي كانت بعد فتح مكة وسقوط الهجرة إليه - صلى الله عليه وسلم - وإنما بايع على الإسلام، وطلب الإقالة منه فلم يُقلَّه. والصحيح الأول والله أعلم»^٣. وفي شرحه الباري قال الحافظ ابن حجر: «ظاهره أنه سأل الإقالة من الإسلام، وبه

جزم عياض. وقال غيره: إنما استقاله من الهجرة وإلا لكان قتله على الردة^١.
أقول: ولو كان رفض الإقالة من الهجرة هو الثابت هنا؛ فذلك لا يدفع المعارضة لأن
رفض الإقالة من الإسلام أولى، وفي روايتهم أن الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم - أقالَ
«عثكنا» ببيعة الإسلام تَبْرَعًا بغير طلب؛ فالعجب كل العجب!!
ويذكر الدكتور الشيبلي بعد ذلك نسب عمار بن ياسر من طبقات ابن سعد وغيره، وفيه
أنه من أبناء سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان. وأما كونه عبدَ الله؛ فهذا لقب عام
لجميع المسلمين، وكانت كل الكتب التي تصدر عن الخلفاء والأمراء تبدأ بعبارة: «من
عبد الله فلان» أو «إلى عبد الله فلان».

أهذه هي الوثائق الجديدة التي تُبَيِّنُ التَّطابِقَ التَّامَّ بين شخصيتي عبد الله بن سبأ
وعمار بن ياسر؟!!

لكن الدكتور النشار لا يلبث أن يقول بعد ذلك: «من المحتمل أن تكون شخصية عبد
الله بن سبأ موضوعة، أو أنها رمزت إلى شخصية ابن ياسر... إنه من المرجح أن يكون
عبد الله بن سبأ هو عمار بن ياسر، ومن المرجح أن النواصب حملوا كذبا عمار بن ياسر
كل تلك الآراء التي لم يعرفها قط، ولم يقل بها قطعا. ولكن من المؤكد أن كثيرا من آراء
السبئية قد ظهر إبانَ ذلك الوقت، ووجد بيئة صالحة للنمو، ولا يعنينا أبدا إذا كانت
هذه الشخصية قد ظهرت أم لم تظهر. وإن ما يهمنا أن نقرره أن المجامع اليهودية من
ناحية، والغنوصية من ناحية أخرى، وجدت في انقسام المسلمين إبانَ ذلك الوقت فرصة
لا تعوض لإلقاء بذور الفتن بينهم؛ فألقت في مجتمع الكوفة والمدائن بآراء يمكننا أن نطلق
عليها الآراء السبئية، سواء أكان صاحب الاسم حقيقة أم أكذوبة»^٢.

- / -

- / -

* والكلام عن عبد الله بن سبأ طويل الذيل جدا في الدراسات المعاصرة بين أهل السنة والشيعة، وسأكتفي في هذا المقام بالإشارة إلى بعض الدراسات، ثم أذكر ما أراه في شأنه.
أ - الشيخ محمد زاهد الكوثري (العالم التركي الحجة): في عدد من مقدماته؛ خاصة مقدمته لـ «المقدمات الخمس والعشرون في إثبات وجود الله ووحدانيته من دلالة الحائرين لموسى بن ميمون». والشيخ - رحمه الله - ممن يغالون في دور ابن سبأ وإثبات أخباره، على غير المعهود في تحقيقاته العلمية التي لا تكسر له فيها قناة، ولا يجاريه فيها من المعاصرين أحد ..

ب - إحسان إلهي ظهير (الباحث الباكستاني السني): في كتبه الأربعة عن الشيعة: «الشيعة والسنة - الشيعة والقرآن - الشيعة وأهل البيت - الشيعة والتشيع .. فرق وتاريخ». وهو يعتمد دائما على ورود أخبار ابن سبأ في المصادر الشيعية القديمة سواء الحديثية أو المتعلقة بالتاريخ والفرق، وينسب إليه التشيع برمته، وكلَّ الفتن في ذلك العهد حتى ظهور الخوارج^١.

ج - الدكتور سليمان بن حمد العودة (الباحث السعودي): «عبد الله بن سبأ وأثره في أحداث الفتنة في صدر الإسلام»^٢. وهذه الدراسة تذهب إلى إثبات ما قام به ابن سبأ في تحريك الفتن وتدبير المؤامرات في صدر تاريخ الإسلام، وإلى أن ابن سبأ لم يضطلع بهذا الدور وحده، وإنما كان حلقة في مخطط يهودي لم يقف طموحه عند إثارة الفتنة السياسية فحسب؛ بل عمد إلى إفساد العقيدة وتخريب الفكر ..

د - السيد مرتضى العسكري (الباحث الشيعي): «عبد الله بن سبأ وأساطير

أخرى»^١. وهو يرى أن سيف بن عمر التميمي المضري قد اخترع أسطورة ابن سبأ للإزراء بعرب الجنوب القحطانيين.

هـ - أسد حيدر (الباحث الشيعي): «الإمام الصادق والمذاهب الأربعة»^٢. وفي المجلد الثالث منه مناقشة مستفيضة لقضية ابن سبأ في كتابات الشيعة وأهل السنة تنتهي أيضاً إلى الجزم بأن قصة ابن سبأ أسطورة اختلقها سيف بن عمر التميمي. وهناك مجموعة من الأبحاث القصيرة والمقالات منها:

و - «إنكار ابن سبأ نقش على الماء»: للأستاذ أحمد عرفات القاضي (الباحث المصري، وهو الآن الدكتور والأستاذ المساعد بكلية دار العلوم - فرع الفيوم)^٣.

ز - «عبد الله بن سبأ .. دراسة للروايات التاريخية عن دوره في الفتنة»: للدكتور عبد العزيز الهلابي .. أستاذ التاريخ الإسلامي بجامعة الملك سعود بالرياض. وهو ينتهي إلى أن شخصية ابن سبأ وهمية، وأن الدور المنسوب إليه في إثارة الأحداث وتسييرها دور مزعوم.

ح - «عبد الله بن سبأ في ميزان البحث العلمي»: للدكتور محمد أمحزون .. أستاذ التاريخ بكلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة «مكناس» بالمغرب، وهو عبارة عن مناقشة موضوعية ودفع علمي رصين لرأي الدكتور الهلابي في بحثه السابق^٤.

* والذي أراه حقا في أمر عبد الله بن سبأ - بعد النظر في هذه الدراسات وغيرها،
وتتبع ما جاء من الأخبار فيه - أنه يلزمنا التفريق بين أمرين:
أولهما: ما روي عن دور ابن سبأ في أحداث الفتنة الكبرى ومقتل سيدنا عثمان بن
عفان - رضي الله عنه.

وذلك ما تفرّد به عند الطبري ومَنْ نَقَلَ عنه الإخباريُّ سيفُ بن عمر التميمي المتهم
بالزندقة واختلاق الروايات عن الثقات، وهو ضعيف الحديث باتفاق، وقد أفحش ابن
حبان - على تساهله - القول فيه كما في المجروحين^١.

ولا يُعْتَرُ بقول الشيخ الكوثري - رحمه الله -: «إنه من رجال جامع الترمذي؛ فلا
يستغنى عن أنبائه، كما لا يستغنى عن أنباء الواقدي حينما لا تكون هناك تهمة»^٢. فقد
وقعت لسيف رواية واحدة يتيمة عند الترمذي في كتاب المناقب، ولم يحتج بها وإنما
حكم على الحديث بأنه منكر، وعلى سيف بن عمر ومن روى عنه بأنهما مجهولان.
والحديث هو: «إذا رأيتم الذين يسبُّون أصحابي؛ فقولوا لعنةُ الله على شركم»^٣.

ورأوية سيفٍ هو شعيب بن إبراهيم، وهو مجهول غير الذي ذكره بهذا الاسم ابنُ
حَبَّانٍ في الثقات^٤، كما رجح ابن حجر في لسان الميزان^٥، ونص فيه في ترجمة عبد الله

ابن سبأ على أن قصته من طريق هذا الإسناد لا تصح^١.
وإذا كان الطبري قد ذكر الإسناد وأخلى ذمته على ما بين في مفتتح تاريخه؛ فإن هذا الإسناد وإه لا تقوم به رواية بَلَّةُ أَنْ يَثْبُتَ عَنْ طَرِيقِهِ عِلْمٌ. والواجب هو التوقُّفُ عن ذكر دور لابن سبأ في إذكاء نار الفتنة بين صحابة رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - وتجنيد بعضهم لبث أفكاره بين المسلمين، وتدبير مقتل الخليفة الراشد الثالث؛ فالخوض في ذلك كُلِّهِ ضَرْبٌ مِنَ الْخَوْضِ فِي الْمَجْهُولِ، واعتماداً على نسج الخيال في صياغة تاريخ الإسلام.

والأمر الثاني: ما روي عن فتنة ابن سبأ في زمان خلافة سيدنا علي - رضي الله عنه وكرم وجهه.

وذلك مروى بطرق متعددة يُقَوِّى بعضها بعضاً، ولها أصولها في كتب الحديث عند أهل السنة والشيعة على حد سواء، وكثير نقل أخبارها في كتب تاريخ الفرق عند الطائفتين، كما في كتاب «السنة» لعبد الله بن أحمد بن حنبل^٢، وفيما أورده الحافظ ابن حجر بترجمة عبد الله بن سبأ في «لسان الميزان»^٣، وفيما نقله ابن حجر الهيثمي عن الهروي والدارقطني في «الصواعق المحرقة»^٤.

وفي بعض كتب الشيعة القدماء أيضاً؛ مثل: كتاب «المقالات والفرق» لأبي خلف سعد ابن عبد الله الأشعري القمي (ت ٢٩٩ أو ٣٠١هـ)^٥، وكتاب «الأمالي» لشيخ الطائفة

الطوسي^١، وكتاب «رجال الكشي»، وإن كان السيد مرتضى العسكري يضعف روايات الكشي بأنها ليست في المجاميع الحديثية المعتمدة عند الشيعة، وبأن رجال الكشي غير معتمد صحة كل ما فيه لديهم^٢.

وكذلك حال أكثر هذه الروايات في كتب أهل السنة؛ ولكنها أسانيد متعددة يجبر بعضها بعضاً، وبناء على هذا تُثبتُ الوجود التاريخي لشخصية عبد الله بن سبأ، ويُمكننا تعرُّف دوره في عهد أمير المؤمنين علي - رضي الله عنه. ومجمل ما أعرفه عنه أنه خاض في الشيخين وذكرهما بسوء فنفاه أمير المؤمنين إلى المدائن، وأنه قال بالوصاية لعلي ثم ادَّعى ألوهيته فأحرق علي أتباعه بالكوفة أو جعلهم في حفرة فدخن عليهم حتى ماتوا، وأنه لما قتل علي زعم أن القتل غيرهِ وقال برجعته .. هذا هو عبد الله بن سبأ، وهذه هي فتنته السبئية الغالية في التشيع.

أقول: إذن لقد كان حول سيدنا علي - رضي الله عنه - فتنتان من الشيعة في الكوفة، وإن بدا أنهما طرفاً نقيض؛ فهذا لا يعني أن كل فئة كانت بمعزل عن الأخرى لا تؤثر فيها ولا تتأثر بها، ولقد كانت فكرة النص والعهد إلى علي - رضي الله عنه - في أمر الإمامة ذائعة في مجالس الكوفة؛ بل انتقلت مدارس المسألة إلى مجلس أم المؤمنين السيدة عائشة - رضي الله عنها - بالحجاز كما سبق في حديث الأسود بن يزيد الذي روى

جوابها للكوفيين فيما يتبين لي من سند الحديث في الصحيحين. ولا نستطيع أن نقول: إن جواب سيدنا عليّ نفسه والسيدة عائشة وغيرهم من الصحابة - رضي الله عنهم - قد قضى بالحق على مسارب الخطأ في هذه المسألة، كما لم ينته الخوض في التفصيل، ولا في الطعن على الشيخين أبي بكر وعمر وذي النورين عثمان بن عفان - رضي الله عنهم، ولا في تأليه الإمام علي وآل بيته - عليهم السلام - من جانب الغلاة فيما بعد، برغم اشتهاار التهديد الشديد؛ بل الحرق في نار قنبر^١.

/ ()

:»

:

:

:

: «.

»

:

«.

:

:

:

:

:

:

: : !

:

وفي هذه المدارس والمجالس التي تتداول الحديث عن النص والعهد يمكن أن نجد من ينكره إلى جوار من يثبته على الوصف الذي لا يتحقق إلا في علي، ومن يثبته على التصريح بتعيين علي إماما بعد الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم.

* وفي عام الجماعة بعد استشهاد الإمام علي - كرم الله وجهه - اختار ابنه الحسن - رضي الله عنه - أن ينزل عن الخلافة، لتبدأ الدولة الأموية عهدا جديدا بعد الراشدين - رضوان الله عليهم. وفي زمانها يخطو التشيع خطوات أخرى متميزة في مسيرة تطوره. وإذا جرى الأمر بسبب علي والتنكيل بشيعته وقتل أبنائه ثمار الدوحة النبوية؛ فهناك التقيّة والتستر والأمل في الرجعة، ونصر الإمام ومن يحفظ عهده، والقولُ بالبداة حينما لا يُصدّقُ الواقعُ طائرَ الأمل.

إن السياسة الأموية الداخلية لم توجه تطور التشيع فحسب، وإنما كان لها دور في مسيرة الخوارج، وفي نشأة الإرجاء الغالي، والقول بالجبر أيضا، وربما في ظهور مذهب القدرية الأوائل الذين نفوا سبق العلم الإلهي بالأحداث وقالوا: الأمر أنف. ولا ننكر مع ذلك دورهم في الفتوح ونشر الإسلام والتوحيد، وبسط سلطان الدولة الإسلامية من الصين إلى الأندلس، وإن كان للجهاد نفسه دور كبير في صرف الأمة عن تقويض سلطتهم المستبدة إلى أن خلف منهم من قعدوا عن معالي الأمور؛ فزالت دولتهم.

ولئن ظهر في عصر خلافة سيدنا علي - رضي الله عنه - ما ظهر من الغلو، وهو الخليفة صاحب الأمر؛ فكيف يكون الأمر مع أبنائه وأحفاده المضيق عليهم، والمحرومين من حقوق القربى المنصوصة باتفاق في القرآن والسنة؟! إن الذي يظهر في عهد الأحفاد المتعاقبين لا بد له من أن يناسب التطور الفكري والثقافي للأمة التي اتسعت رقعتها لتضم شعوبا جديدة، وأعرافا فكرية متنوعة. ولا بد له من أن يناسب أيضا نسق تبلور المذاهب والمدارس الكلامية الموازية التي أخذت جذورها تضرب في عمق المجتمع المسلم ..

ولقد اكتسب التشيع مظهرًا حركيًا بعد حادثة كربلاء التي عصرت القلوب حتى جفت وجمدت، فهب الشيعة ينضون عنهم ثياب التقية إلى حين، وانضم إليهم موالى الفرس في الكوفة والبصرة والمدائن بمعزل عن القيادة العلوية آنذاك المتمثلة في أخي الحسين لأبيه محمد ابن الحنفية بالمدينة. وقد استطاع المختار بن أبي عبيد الثقفي (ت-٦٧هـ) أن يستغل هذه الثورة في الثأر للحسين وإقامة مذهب يتشيع لابن الحنفية باسم «الكيسانية»^١؛ ولكن هذه الكيسانية لم تخل من اضطراب فكري، خيل لأتباعها إمامًا باقيا منتظر العودة في جبال رَضَوَى بالمدينة عنده غسل وماء، ومنهم من قال بتناسخ روح النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - في علي، ثم في الحسن، ثم في الحسين، ثم في أخيهما محمد ابن الحنفية؛ بل منهم من قال إن محمداً وصيُّ أبيه وقَدَّمه على الحسن والحسين، وغالى أقوام فيه حتى قالوا بتأليهه^٢.

وأكثر الشيعة الذين أخدمت ثورتهم بالقوة كانوا من عجم الفرس الذين يميلون إلى أبناء الحسين؛ لجمعهم بين أفضل نسب عربي وأنقى دم فارسي، وبين هؤلاء نما مذهب الإمامية فيما بعد^٣.

- / : .
/ : . /

...

- : :
- / :

:

()

ولو أننا جزنا التاريخ إلى خروج زيد بن علي بن الحسين (ت ١٢٢هـ) رأس فرقة الزيدية الذي رفضه أكثر أتباعه قبيل معركته الفاصلة مع جند هشام بن عبد الملك؛ فسجد المؤرخين يرجعون سبب هذا الرفض إلى موقفه من الشيخين^١. ولا يستطيع الباحث أن يغفل رأي الإمام زيد في الإمامة وجعلها لمن ثار مطالبا بالحق من أبناء فاطمة لا أبناء الحسين خاصة؛ خلافا لما آثره الإمامية من اعتقاد جريان الإمامة في أبناء الحسين فقط. ويوافق ذلك ويرشحه ما يرى من استقرار الشيعة الزيدية، دولة وسلطانا أو مذهباً فحسب، بعيداً عن أرض فارس في المغرب العربي، ثم في جنوب شبه الجزيرة العربية

»

:

:

[:]

:[]

:

[:]

[=]

«

» /

:

:

:

:

:

»

باليمن، بينما لم يبق للزيود طويلاً دولة ولا مذهب بأرض الديلم وطبرستان^١، وقد استقرت الإمامية بين الفرس إلى يومنا هذا^٢.

نعم هي آراء جديدة، ومذاهب مختلفة؛ لكنها تخالط شيئاً من الموروث القديم بجميع ألوانه التي أشرت إليها من قريب، وتضيف إليه من نسج الكلام في مجالس النظر والمذاكرة، وفي ميادين الجدل والمناظرة ما شاء الله أن يكون من آراء تقترب حيناً من الحق الصريح، وتبتعد حيناً آخر، في صور متفاوتة بين الصواب المقبول والخطأ البين.. وقد انتهى أمر الشيعة عامة وفق ما يقرره الشيخ المفيد إلى كتلتين أو مذهبتين: الإمامية، والزيدية. أما الإمامية فيعتمدون في الإمامة على النص وتعيين السابق للاحق، وأما الزيدية فيراعون في الإمامة بعد علي والحسن والحسين الدعوة والجهاد^٣.

والكلام عن الإمامية في عصر الأئمة بحث في تاريخ الفرق طويل؛ فالفرق كثيرة وكذلك

()

أخبارها وآراؤها، وعند وفاة أكثر الأئمة «واقفة» ينتظرون إمامهم بعد وفاته ويزعمون أنه القائم الغائب، وفي تعيين صاحب النص من أبنائهم أيضا خلاف آخر نشأت به فرق ذهب بها التاريخ، ولم يبق من بينهم حتى الآن غير طوائف الاثنا عشرية، والإسماعيلية الذين زعموا انتقال الإمامة بعد الإمام السادس جعفر الصادق إلى ولده إسماعيل ثم ابنه محمد، وأنها جرت في أبنائه المستورين إلى إظهار الدولة الفاطمية في المغرب العربي ..

زمان ظهور المذهب الإمامي الاثنا عشري:

* كلامنا في هذا المقام عن الإمامية الاثنا عشرية، وقد سبق التعريف بهم فيما نقلته عن الشيخ المفيد، وأزيد عليه هنا أن هذه الطائفة اعتقدت في ثبوت الإمامة بعد الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم - بالنص لاثني عشر إماما: أولهم: أمير المؤمنين أبو الحسن (المرتضى) علي بن أبي طالب (ت ٤٠هـ)، والثاني: السبط المجتبي أبو محمد الحسن بن علي (ت ٥٠هـ)، والثالث: السبط المفدى (الشهيد) أبو عبد الله الحسين بن علي (ت ٦١هـ)، والرابع: الإمام السجاد أبو محمد علي زين العابدين بن الحسين (ت ٩٥هـ)، والخامس: الإمام الباقر أبو جعفر محمد بن علي (ت ١١٤هـ)، والسادس: الإمام الصادق أبو عبد الله جعفر بن محمد (ت ١٤٨هـ)، والسابع: الإمام الكاظم أبو الحسن موسى بن جعفر (ت ١٨٣هـ)، والثامن: الإمام الرضا أبو الحسن علي بن موسى (ت ٢٠٣هـ)، والتاسع: الإمام الجواد (التقي) أبو جعفر محمد بن علي (ت ٢٢٠هـ)، والعاشر: الإمام الهادي (النقي) أبو الحسن علي بن محمد (ت ٢٥٤هـ)، والحادي عشر: الإمام العسكري (الزكي) أبو محمد الحسن بن علي (ت ٢٦٠هـ)، والثاني عشر: هو ابنه سمي النبي والمكنى بكنيته الحجة القائم المهدي المنتظر المولود في عام ٢٥٥هـ، وله غيبتان إحداهما أطول من الأخرى. وقد انتهت الصغرى أو القصرى منهما بانقطاع السفارة بينه وبين شيعته من طريق السفراء وهم أربعة: أولهم: أبو عمرو عثمان بن سعيد العمري (ت ٢٦٤هـ)، والثاني: أبو جعفر محمد بن عثمان بن سعيد العمري (ت ٣٠٤هـ)،

والثالث: أبو القاسم الحسين بن روح النوبختي (ت ٣٢٦هـ)، وآخر السفراء في هذه الغيبة هو: أبو الحسن علي بن محمد السَّمْرِيّ (ت ٣٢٩هـ). وهم يعتقدون ابتداء الغيبة الكبرى أو الطولى بانقطاع سفارة أبي الحسن السَّمْرِيّ، وأنها ممتدة - ما شاء الله تعالى - إلى ظهور القائم المهدي في آخر الزمان.

* وأنا أرى أن فكرة الوقف على الإمام الثاني عشر باعتباره القائم المهديّ من آل محمد، الذي تقف عنده سلسلة الأئمة ويستمر وجوده في غيبته ليظهر في آخر الزمان - قد ظهرت وأخذت تتبلور على هذا النحو خلال فترة الغيبة الصغرى، وأن تاريخ إعلان الغيبة الكبرى هو بداية ظهور الشكل المُحدّد والختم الرسمي للمذهب الإمامي الاثنا عشري؛ فبعيدا عما ينسبونه إلى كتاب سليم بن قيس الهلالي^١، وعن الروايات الحديثية عن الأئمة من طريق سليم وغيره في مؤلفاتهم التي كتبت أو ظهرت بعد ابتداء زمان غيبة الإمام الثاني عشر بالفعل - فيما يعتقدون - لم أر عنوان رسالة ولا كتاب ثابت يوثق ظهور هذه الفكرة عند متكلميهم في عصر الأئمة، فيما يذكر من مؤلفاتهم أو مناظراتهم للمخالفين في الإمامة.

وقد أشرت من قبل إلى وجود واقفة بعد أكثر الأئمة يزعمون أن إمامهم هو القائم الغائب. وبعد وفاة الإمام الحادي عشر نجد في مؤلفات تاريخ الفرق - التي كتبها بعض الاثنا عشرية خلال فترة الغيبة الصغرى - ما يؤكد افتراق أصحابه بعد وفاته إلى خمس عشرة فرقة، منها اثنتان وقفت عليه فزعمت أولاهما أنه لم يميت وأنه هو نفسه الغائب القائم، وزعمت الثانية أنه مات وقام حيا بعد موته فغاب واستتر. وأكثر الفرق الثلاث

- () -
« : »
« .
«

عشرة الباقية على نفي صرف الإمامة لابنه الثاني عشر^١.

وذكر النديم أن أبا سهل إسماعيل بن علي النوبختي، وهو من كبار الشيعة في هذه الفترة، كان يقول: «إِنَّ الإِمَامَ، مُحَمَّدُ بْنُ الحَسَنِ؛ وَلَكِنَّهُ ماتَ فِي الغَيْبَةِ وَقامَ بالأمرِ ابْنَهُ، وَكَذلكَ فِيمَا بَعَدَ مِنْ ولَدِهِ إلى أَنْ يُنْفِذَ اللهُ حُكْمَهُ فِي إِظْهَارِهِ»^٢.

* وإذا كان ما يزعمونه من رواية النص على الاثني عشر إماما مع ذكر جميع أسمائهم بعد ذلك ثابتا في النقل، متداولاً بين الإمامية في زمان الأئمة^٣؛ فلماذا جهله كبار متكلميهم ورؤي توفقهم في معرفة الإمام واختلافهم في تعيينه، كما جاء في الكلام عن زُرارة، وصاحب الطاق، وهشام بن سالم من خلال المصادر الشيعية، وهم أصحاب الأئمة

() :

-

:

:

:

...

..

/ : ..

:

-

/ () :

-

() :

:

:

-

وأجلة الرواة عنهم؟! ولماذا تحير المتحيرون بعد وفاة الإمام الحادي عشر؟! وقد يبلغ العجب مداه إذا عرفنا أن من هؤلاء المتحيرين أبا جعفر أحمد بن محمد بن خالد البرقي (تـ ٢٧٤ أو ٢٨٠ هـ) ، وهو راوي حديث بيان الخضر للأئمة بأسمائهم عند الكليني^٢.

() :

() ()

:

!

/ -

: -

:

: :

/ :

() :

:

* والسؤال الذي ينبغي طرحه هنا ومحاولة الجواب عنه : هل الخبر الذي رواه

!

!

: « »

« » .« .

/ « » . / « »

!!

« »

:

!!

/

الكليني من طريق البرقي مشتملا على حصر الإمامة في اثني عشر إماما من آل محمد
مفصلة أسماؤهم جميعا - موجود في كتاب «المحاسن» للبرقي؟!!

والجواب: أن الخبر له أصل في كتاب «المحاسن»، لكنه يخالف ما أورده الكليني
إسنادا ومتنا؛ فالكليني يروي بإسناده عن أحمد بن محمد البرقي، عن أبي هاشم داود بن
القاسم الجعفري، عن الإمام أبي جعفر الجواد، وهو تاسع الأئمة. والبرقي في كتاب
«المحاسن» يروي بواسطة أبيه محمد بن خالد، عن أبي هاشم الجعفري، رفع الحديث
قال: قال أبو عبد الله - عليه السلام. وهذه كنية الإمام جعفر الصادق سادس الأئمة.

ومتن رواية الكليني: « عَنْ أَبِي جَعْفَرِ الثَّانِي - عَلَيْهِ السَّلَام - قَالَ: أَقْبَلَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ
- عَلَيْهِ السَّلَام - وَمَعَهُ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ - عَلَيْهِ السَّلَام - وَهُوَ مُتَكِيٌّ عَلَى يَدِ سَلْمَانَ، فَدَخَلَ
الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ فَجَلَسَ إِذْ أَقْبَلَ رَجُلٌ حَسَنَ الْهَيْئَةِ وَاللِّبَاسِ فَسَلَّمَ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ، فَرَدَّ
عَلَيْهِ السَّلَامَ فَجَلَسَ ثُمَّ قَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَسَأَلُكَ عَنْ ثَلَاثِ مَسَائِلٍ إِنْ أَخْبَرْتَنِي بِهِنَّ
عَلِمْتُ أَنَّ الْقَوْمَ رَكِبُوا مِنْ أَمْرِكَ مَا قُضِيَ عَلَيْهِمْ، وَأَنْ لَيْسُوا بِمَأْمُونِينَ فِي دُنْيَاهُمْ
وآخِرَتِهِمْ، وَإِنْ تَكُنِ الْآخَرَى عَلِمْتُ أَنَّكَ وَهُمْ شَرَعٌ سَوَاءٌ. فَقَالَ لَهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ - عَلَيْهِ
السَّلَام -: سَلْنِي عَمَّا بَدَا لَكَ. قَالَ: أَخْبِرْنِي عَنِ الرَّجُلِ إِذَا نَامَ أَيْنَ تَذْهَبُ رُوحُهُ؟ وَعَنِ
الرَّجُلِ كَيْفَ يَذْكَرُ وَيَنْسَى؟ وَعَنِ الرَّجُلِ كَيْفَ يُشْبِهُ وَلَدَهُ الْأَعْمَامَ وَالْأَخْوَالَ؟ فَالْتَفَتَ أَمِيرُ
الْمُؤْمِنِينَ - عَلَيْهِ السَّلَام - إِلَى الْحَسَنِ فَقَالَ: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، أَجِبْهُ. قَالَ: فَأَجَابَهُ الْحَسَنُ -
عليه السلام - فَقَالَ الرَّجُلُ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ أَزَلْ أَشْهَدُ بِهَا، وَأَشْهَدُ أَنَّ
مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ وَلَمْ أَزَلْ أَشْهَدُ بِذَلِكَ، وَأَشْهَدُ أَنَّكَ وَصِيُّ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وآله - وَالْقَائِمُ بِحُجَّتِهِ - وَأَشَارَ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ - وَلَمْ أَزَلْ أَشْهَدُ بِهَا، وَأَشْهَدُ أَنَّكَ وَصِيُّ
وَالْقَائِمُ بِحُجَّتِهِ - وَأَشَارَ إِلَى الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَام -، وَأَشْهَدُ أَنَّ الْحُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ وَصِيُّ
أَخِيهِ وَالْقَائِمُ بِحُجَّتِهِ بَعْدَهُ، وَأَشْهَدُ عَلَى عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ أَنَّهُ الْقَائِمُ بِأَمْرِ الْحُسَيْنِ بَعْدَهُ،
وَأَشْهَدُ عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ أَنَّهُ الْقَائِمُ بِأَمْرِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، وَأَشْهَدُ عَلَى جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ
بِأَنَّهُ الْقَائِمُ بِأَمْرِ مُحَمَّدٍ، وَأَشْهَدُ عَلَى مُوسَى أَنَّهُ الْقَائِمُ بِأَمْرِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، وَأَشْهَدُ عَلَى

عَلِيِّ بْنِ مُوسَى أَنَّهُ الْقَائِمُ بِأَمْرِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ، وَأَشْهَدُ عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ أَنَّهُ الْقَائِمُ بِأَمْرِ عَلِيِّ بْنِ مُوسَى، وَأَشْهَدُ عَلَى عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ بِأَنَّهُ الْقَائِمُ بِأَمْرِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، وَأَشْهَدُ عَلَى الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بِأَنَّهُ الْقَائِمُ بِأَمْرِ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ، وَأَشْهَدُ عَلَى رَجُلٍ مِنْ وُلْدِ الْحَسَنِ لَا يُكْتَبُ وَلَا يُسَمَّى؛ حَتَّى يَظْهَرَ أَمْرُهُ فَيَمْلَأَهَا عَدْلًا كَمَا مَلَأَتْ جَوْرًا، وَالسَّلَامُ عَلَيْكَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ وَرَحْمَةَ اللَّهِ وَبَرَكَاتِهِ. ثُمَّ قَامَ فَمَضَى فَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ اتَّبِعْهُ فَإِنَّهُ أَيْنَ يَقْصِدُ؟ فَخَرَجَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - فَقَالَ: مَا كَانَ إِلَّا أَنْ وَضَعَ رِجْلَهُ خَارِجًا مِنَ الْمَسْجِدِ فَمَا دَرَيْتُ أَيْنَ أَخَذَ مِنْ أَرْضِ اللَّهِ، فَرَجَعْتُ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - فَأَعْلَمْتُهُ، فَقَالَ يَا أَبَا مُحَمَّدٍ: أَتَعْرِفُهُ؟ قُلْتُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَأَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ أَعْلَمُ. قَالَ: هُوَ الْخَضِرُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ^١.

أما رواية البرقي في المحاسن؛ فيذكر فيها الإمام الصادق دخول أمير المؤمنين ومعه الحسن المسجد دون تعيين له بأنه المسجد الحرام، وليس فيها ذكر سلمان، ولا بيان هيئة الرجل السائل، ولا مقدمة سؤاله. وهي تشتمل بعد ذلك على ذكر تفصيل جواب الحسن على الأسئلة الثلاثة، وفيها أن الرجل يقول بعد سماع جواب الحسن: «أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، وأشهد أن أباك أمير المؤمنين وصي محمد حقا حقا، ولم أزل أقوله، وأشهد أنك وصيه، وأشهد أن الحسين وصيك. حتى أتى على آخرهم. قال: قلت لأبي عبد الله - عليه السلام -: فمن كان الرجل؟ قال: الخضر - عليه السلام»^٢.

ليس في متن رواية البرقي تفصيل ذكر أسماء الأئمة ولا ذكر أنهم اثنا عشر فقط. وقد يقال: إن البرقي فصل جواب الحسن - عليه السلام - في روايته بحكم إيرادها في «كتاب

- / :

- / :

العلل» ولم يفصل ذكر الأئمة الذين ذكروا في رواية الكليني بحكم إيرادها في «كتاب الحجة - باب ما جاء في الاثني عشر والنص عليهم»؛ لكن هذا الكلام قد يكون له وجه معقول لو كان البرقي يعتمد في منهجه أن يذكر من الروايات ما يوافق التراجم فحسب، وقد يكون ذلك الوجه مقبولاً لو أن البرقي ذكر في سائر كتابه رواية تحصر الأئمة في اثني عشر إماماً فقط بعد الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم - مع أن في الكتاب أبواباً عن آل محمد وفضل مولاتهم والبراءة من أعدائهم، وحكم من أنكر إمامتهم أو مات ولم يعرف إمامه منهم، وهذه الأبواب تحتل ذلك التعيين لو كان معروفاً عند البرقي في زمان تأليفه للمحاسن.

وقد روى الكليني بعد ذلك من طريق البرقي عن أبيه بإسناده، عن أبي الطفيل - رضي الله عنه - أنه حضر جنازة أبي بكر - رضي الله عنه - وشهد عمر - رضي الله عنه - يوم بويج. فأقبل غلام يهودي يسأل عمر فقال: «يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَنْتَ أَعْلَمُ هَذِهِ الْأُمَّةَ بِكِتَابِهِمْ وَأَمْرٍ نَبِيِّهِمْ؟ قَالَ: فَطَاطًا عُمَرُ رَأْسَهُ. فَقَالَ: إِيَّاكَ أَعْنِي. وَأَعَادَ عَلَيْهِ الْقَوْلَ فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: لِمَ ذَلِكَ؟ قَالَ: إِنِّي جِئْتُكَ مُرْتَادًا لِنَفْسِي شَاكًّا فِي دِينِي. فَقَالَ: دُونَكَ هَذَا الشَّابُّ. قَالَ: وَمَنْ هَذَا الشَّابُّ؟ قَالَ: هَذَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ابْنُ عَمِّ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ - وَهَذَا أَبُو الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ ابْنَيْ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ - وَهَذَا زَوْجُ فَاطِمَةَ بِنْتِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ». فأقبل اليهودي عليه فسأله عن أشياء منها: «أَخْبِرْنِي عَنْ مُحَمَّدٍ كَمْ لَهُ مِنْ إِمَامٍ عَدْلٍ؟ وَفِي أَيِّ جَنَّةٍ يَكُونُ؟ وَمَنْ سَاكَنُهُ مَعَهُ فِي جَنَّتِهِ؟ فَقَالَ: يَا هَارُونِيُّ، إِنَّ لِمُحَمَّدٍ اثْنَيْ عَشَرَ إِمَامًا عَدْلًا لَا يَضُرُّهُمْ خِذْلَانٌ مِنْ خَدْلِهِمْ، وَلَا يَسْتَوْحِشُونَ بِخِلَافٍ مَنْ خَالَفَهُمْ، وَإِنَّهُمْ فِي الدِّينِ أَرْسَبُ مِنَ الْجِبَالِ الرَّوَاسِي فِي الْأَرْضِ. وَمَسْكَنُ مُحَمَّدٍ فِي جَنَّتِهِ مَعَهُ أَوْلِيكَ الْإِثْنَيْ عَشَرَ الْإِمَامَ الْعَدْلَ». فَقَالَ: صَدَقْتَ

وَاللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ إِنِّي لِأَجِدُهَا فِي كُتُبِ أَبِي هَارُونَ كَتَبَهُ بِيَدِهِ وَأَمْلَأَهُ مُوسَى عَمِّي -
عليه السلام»^١.

وهذا الخبر لم أجد له عينا ولا أثرا في المطبوع من محاسن البرقي. ولئن قال شيخ
الطائفة الطوسي في «الفهرست»: «قد زيد في المحاسن وتُقص»^٢، وجاء من يدعي أن
هناك يدا مغرزة نقصت من كتاب البرقي؛ فكلام الطوسي محمول عند القوم على أبواب
كتاب «المحاسن» التي بلغ الطوسي منها ما لم يبلغ النجاشي، وبلغ النجاشي منها ما لم
يبلغ الطوسي، لا على أسانيد الأحاديث ومتونها؛ وفق ما ذكره المحدث السيد جلال
الدين الحسيني^٣، وفي الأبواب التي بين أيدينا من كتاب المحاسن ما يحتمل هذا
الحديث أيضا، وفيه روايات كثيرة عن القائم وشدته في عقاب المخالفين وعن أجر من
يموت منتظرا له^٤؛ لكنه لم يذكر شيئا عن تعيينه بأنه الثاني عشر ابن الحسن

العسكري !!

« ومثل ذلك ما رواه الشيخ أبو جعفر الصدوق عن الفضل بن شاذان النيسابوري (ت ٢٦٠هـ) في «عيون أخبار الرضا (ع)» في (باب ما كتبه الرضا - عليه السلام - إلى المأمون في محض الإسلام وشرائع الدين) .. قال: «حدثنا عبد الواحد بن محمد بن عبدوس النيسابوري العطار - رضي الله عنه - بنيسابور، في شعبان سنة اثنتين وخمسين وثلاثمائة قال: حدثنا علي بن قتيبة النيسابوري، عن الفضل بن شاذان قال: سألت المأمون علي بن موسى الرضا - عليهما السلام - أن يكتب له محض الإسلام على سبيل الإيجاز والاختصار. فكتب - عليه السلام - له: أن محض الإسلام: شهادة أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له إلهها واحداً فرداً صمداً ...، وأن محمداً عبده ورسوله ...، وأن جميع ما جاء به محمد بن عبد الله هو الحق المبين، والتصديق به وجميع من مضى قبله من رسل الله وأنبيائه وحججه، والتصديق بكتابه الصادق العزيز ...، وأن الدليل بعده والحجة على المؤمنين والقائم بأمر المسلمين والناطق عن القرآن والعالم بأحكامه، أخوه وخليفته ووصيه ووليه، والذي كان منه بمنزلة هارون من موسى، علي بن أبي طالب - عليه السلام - أمير المؤمنين ...، وبعده الحسن والحسين سيدي شباب أهل الجنة، ثم علي بن الحسين زين العابدين، ثم محمد بن علي باقر علم النبيين، ثم جعفر ابن محمد الصادق وارث علم الوصيين، ثم موسى بن جعفر الكاظم، ثم علي بن موسى الرضا، ثم محمد بن علي، ثم علي بن محمد، ثم الحسن بن علي، ثم الحجة القائم المنتظر - صلوات الله عليهم أجمعين - أشهد لهم بالوصية والإمامة وأن الأرض لا تخلو من حجة الله - تعالى - على خلقه في كل عصر وأوان، وأنهم العروة الوثقى وأئمة الهدى والحجة على أهل الدنيا إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، وأن كل من خالفهم ضال مضل باطل تارك للحق والهدى، وأنهم المعبرون عن القرآن والناطقون عن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) بالبيان.

ومن مات ولم يعرفهم مات ميتة جاهلية...»^١.

والثابت لدى القوم أن الفضل توفي عام ٢٦٠هـ، وأن أبا محمد الحسن العسكري ترخّم عليه، ومعنى هذا أن الرجل صرح بهذه الرواية في حياة الإمام الحادي عشر، وقد ذكرت من قبل أن فكرة حصر الإمامة في اثني عشر إماماً من آل محمد إنما ظهرت بعد وفاته، وتبلورت خلال ما يزعمونه من فترة الغيبة الصغرى. وعندني على ذلك - فيما يتعلق بهذا الموضوع - شاهدان مما هو معتمد عند القوم في مصادرهم، وإن كان تعيين الأئمة - فيما أقطع به - باطلاً أصلاً بفساد النص الأول الذي ينسبونه إلى النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - في الإمامة ابتداءً.

والشاهد الأول ما رواه الشيخ أبو محمد الحسن بن علي بن الحسين بن شعبة الحراني، معاصر الشيخ الصدوق، في كتابه «تحف العقول عن آل الرسول»، وهو من الكتب المعتمدة المعتمدة عند أكثر المحدثين الاثنا عشرية برغم حذفه لأسانيد مروياته^٢. وقد روى أن المأمون بعث الفضل بن سهل ذا الرياستين إلى الإمام الرضا فقال له: «إنني أحب أن تجمع لي من الحلال والحرام، والفرائض والسنن». فأملى عليه بعد البسملة: «حسبنا شهادة أن لا إله إلا الله أحدا صمدا...، وأن محمدا عبده ورسوله...، وأن جميع ما جاء به محمد - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه هو الحق المبين، نصدق به وبجميع من مضى قبله من رسل الله وأنبيائه وحججه، ونصدق بكتابه الصادق...، وأن

الدليل والحجة من بعده على المؤمنين، والقائم بأمر المسلمين، والناطق عن القرآن والعالم بأحكامه، أخوه وخليفته ووصيه، والذي كان منه بمنزلة هارون من موسى، علي بن أبي طالب - عليه السلام - أمير المؤمنين ...، وبعده الحسن والحسين - عليهما السلام - واحدا بعد واحد إلى يومنا هذا. عترة الرسول، وأعلمهم بالكتاب والسنة، وأعدلهم بالقضية، وأولاهم بالإمامة في كل عصر وزمان، وأنهم العروة الوثقى وأئمة الهدى والحجة على أهل الدنيا ...، وأن كل من خالفهم ضال مضل تارك للحق والهدى، وأنهم المعبرون عن القرآن، الناطقون عن الرسول بالبيان. من مات ولم يعرفهم بأسمائهم وأسماء آبائهم مات ميتة جاهلية ...»^١.

وهذه الرواية تؤكد - على أقل ما تشير إليه - أن الرواة المتأخرين يتبرعون بإدراج أسماء من اعتقدوا إمامتهم جيلا بعد جيل، إلى أن بلغت مرويات القوم هذا المبلغ الذي نجده في مؤلفاتهم الحديثية التي تم تدوينها بعد وفاة الإمام الحادي عشر. ولئن تمسك من يعارض في هذا بكلام الشيخ أبي القاسم الخوئي الذي قرره تلميذه محمد علي التوحيد في صدر كتابه «مصباح الفقاهة» قائلا: إن كتاب ابن شعبة الحراني «تحف العقول» لا يعتمد عليه في الاحتجاج لحذفه أسانيد مروياته^٢. فنقول له: إن الشيخ أبا القاسم الخوئي نفسه قد جزم بضعف طريق الشيخ الصدوق إلى الفضل بن شاذان من جهة عبد الواحد بن محمد بن عبدوس النيسابوري العطار الذي قدم الصدوق روايته على الطريق الثاني مما ذكره^٣!!

- :
- : / :
« »
- : / :

والشاهدُ الثاني: أنَّ للفضلِ بنِ شاذانِ بينَ أيدينا كتابَ «الإيضاح»^١، وهو كتاب كبير في معارضة «أهل السنة» فيما يأخذونه على «الشيعَةِ الإمامية» ويتهمونهم به في أبواب العقائد والفروع الفقهية. وأصل منهج الفضل بن شاذان في هذا الكتاب أنه يذكر ما يأخذه «أهل السنة» على طائفته ويتهمونهم به؛ مثل: تفضيل سيدنا علي وعصمته وتقديمه في رئاسة الأمة، والطعن في الصحابة وسبهم، وتحريف القرآن، والقول بإثبات الرجعة في الدنيا، ونكاح المتعة، ومنع إيقاع الطلاق البدعي... إلى غير ذلك من مسائل الأصول والفروع، ثم يورد من روايات «أهل السنة» وأخبارهم ما يدعي به أنهم أولى بالتهمة والشناعة من «الشيعَةِ الإمامية» في كل مسألة، وقد صرح بأن كل ما في كتابه من المرويات من طريق «أهل السنة» دون «الشيعَةِ»^٢. وبرغم تكرار تعرض الفضل بن شاذان لمسائل الإمامة، وطول احتجاجه بالغث والسمين، وخلطه الخرز بالدر الثمين من أخبار «أهل السنة»، فإنه لم يتعرض من قريب ولا بعيد لفكرة حصر الإمامة في اثني عشر إماماً قط. ولو كانت الفكرة موضع نقاش وجدل أو كان لها وجود في زمانه؛ لفعل ابن شاذان ما فعله متكلمو الاثنا عشرية ابتداءً من القرن الرابع في الاحتجاج بمرويات «أهل السنة» عن الخلفاء الاثني عشر القرشيين الذين يَبقى الإسلام في زمانهم عزيزاً حصيماً^٣، وما كان ابن

- () .
« »
/ « »
.. / /
- :
- () :
:
:

شاذان - مع سعة معرفته بمرويات «أهل السنة» كما يظهر من كتابه - ليجهل تلك المرويات مع اشتهاها ووجودها في دواوين السنة قبل البخاري ومسلم المعاصرين له^١.
ثم إنني وجدت صاحب «الذريعة إلى تصانيف الشيعة» قد ذكر كتاب «إثبات الرجعة» للفضل بن شاذان، وبين أنه مفقود وأن الموجود منه مختصره بعنوان «منتخب إثبات الرجعة»، وهو الذي كتب عليه الشيخ محمد بن الحسن الحر العاملي (تـ ١١٠٤هـ) بخطه: «هذا ما وجدناه منقولاً من رسالة «إثبات الرجعة» للفضل بن شاذان، بخط بعض فضلاء المحدثين»^٢.. وقال الشيخ آقا بزرك الطهراني: «وفي «مختصر إثبات الرجعة في الغيبة» لفضل بن شاذان المتوفى سنة (٢٦٠) حدثنا محمد بن إسماعيل بن بزيع قال: حدثنا حماد بن عيسى المتوفى سنة (٢٠٨) قال: حدثنا إبراهيم ابن عمر اليماني من أصحاب الباقر والصادق والكاظم - عليهم السلام - قال: حدثنا أبان ابن أبي عياش قال: حدثنا سليم بن قيس الهلالي قال: قلت لأمير المؤمنين - عليه السلام -: إني سمعت من سلمان والمقداد وأبي ذر شيئاً من تفسير القرآن. إلى قوله: فقال علي - عليه السلام - في الجواب: إن في أيدي الناس حقا وباطلا، وصدقا وكذبا، وناسخا ومنسوخا - إلى آخر الحديث الذي فيه تسمية الأئمة واحدا بعد واحد. وفي آخره قال

-

:

() /

: « » :

/

() :

» :

«

محمد بن إسماعيل: ثم قال حماد بن عيسى: قد ذكرت هذا الحديث عند مولاي أبي عبد الله - عليه السلام - فبكى وقال: صدق سليم، فقد روى لي هذا الحديث أبي، عن أبيه علي بن الحسين، عن أبيه الحسين بن علي قال: سمعت هذا الحديث من أمير المؤمنين - عليه السلام - حين سأله سليم بن قيس^١.

وقد نُشرَ هذا المختصر اعتماداً على نسخة الحر العاملي نفسها بعنوان «مختصر إثبات الرجعة» للفضل بن شاذان^٢، وهو يضمُّ عشرين حديثاً، أولها هذا الحديث الذي يتضمن أسماء الأئمة الاثني عشر مفصلة من أمير المؤمنين علي بن أبي طالب إلى الحجة القائم خاتم الأوصياء والخلفاء ابن الحسن الزكي. وقد مر بنا أن حديث سليم بن قيس الهلالي في كتابه يشتمل على بيان ذكر أسماء الأئمة إلى محمد الباقر فقط^٣.

ولا يخلو حديثٌ من الأول إلى الثاني عشر من ذلك المختصر من توثيق حصر الإمامة في اثني عشر إماماً آخرهم الحجة القائم ابن الحسن العسكري^٤.

وذكر الشيخ آقا بزرك الطهراني كتاباً آخر للفضل بن شاذان بعنوان «الرجعة وأحاديثها»، وقال: «وهو غير «إثبات الرجعة» له أيضاً. وهذا الذي يعبر عنه بكتاب «الغيبة» كما يأتي بتصريح النجاشي، وكان عند الميرلوحى الأصفهاني^٥ على ما ينقل عنه

- / :
- «)
- (
http://www.rafed.net/books/turathona/ /
- :
- :
- :
- :
- :

في كتابه الأربعين الموسوم «كفاية المهتدي»، وقد ضن في إعطائه للعلامة المجلسي على ما ذكره شيخنا في «خاتمة المستدرک» و«النجم الثاقب» وغيرهما^١.

وكرر هذا الكلام تحت عنوان كتاب «الغيبة»، وذكر ما يفيد أن العلامة المجلسي والشيخ النوري كانا ينقلان عن كتاب «الغيبة» لابن شاذان بواسطة الميرلوحى الأصفهاني، ثم أضاف: «وقال الحاج ميرزا إبراهيم أمين الواعظين الأصفهاني: إن نسخة منه موجودة عندي بأصفهان». وعلق الشيخ الطهراني على ذلك بقوله: «ولعله مختصر غيبته الآتي في (الميم)^٢. وفي (حرف الميم) ذكر مختصر غيبة الفضل، ونسبه للسيد بهاء الدين علي بن غياث الدين عبد الكريم بن عبد الحميد النيلي النجفي^٣، ونقل عن كاتب نسخته السيد عبد المطلب بن محمد العلواني أنه كتبه عن خط من نقل عن خط مؤلفه السيد علي بن عبد الحميد، وفرغ من الكتابة سنة ١٢٢٢هـ. ثم قال: «ونسخة أخرى عند الشيخ محمد السماوي كتابتها ١٠٨٥، ملكها الشيخ الحر، ثم ابنه الشيخ محمد رضا الحر. ثم جمع آخر من العلماء أول روايته عن محمد بن إسماعيل بن بازيع...، عن سليم بن قيس الهلالي. وكتب الشيخ الحر في آخره: «هذا ما وجدناه منقولاً من رسالة إثبات الرجعة» للفضل بن شاذان، بخط بعض فضلاء المحدثين». وذكرت هذه النسخة

() .

- / : () « » « »

بعنوان «منتخب إثبات الرجعة» لاحتمال تعددهما^١.

وقال الشيخ علي الكوراني العاملي في كلام له حول ثبوت عقيدة المهدي عند السنة والشيعة على حد سواء وإن اختلفوا في أنه وُلِدَ وغاب: «ولعل أقدم مؤلف سني وصل إلينا في عقيدة المهدي، هو كتاب «الملاحم والفتن» للحافظ نعيم بن حماد المروزي (ت-٢٢٧هـ)، وهو من شيوخ البخاري وغيره من مصنفي الصحاح...، كما أن أقدم مؤلف شيعي وصل إلينا في عقيدة المهدي أيضا، كتاب «الغيبة» أو كتاب «القائم» للفضل بن شاذان الأزدي النيسابوري، المعاصر لنعيم بن حماد، والذي ألف كتابه قبل ولادة الإمام المهدي (ع) وغيبته. وقد كانت نسخه متداولة بين علمائنا إلى أن فقدت في هذا القرن مع الأسف؛ ولكن بقي منه ما رواه العلماء عن مؤلفه، وما نقلوه عن كتابه في كتبهم؛ خاصة ما نقله العلامة المجلسي - رحمه الله - في موسوعته (بحار الأنوار)^٢. لكن الإشارة في تحقيق «مستدرك الوسائل» لمؤسسة آل البيت لإحياء التراث بمدينة «قم» إلى أن كتاب «الغيبة» لابن شاذان مخطوط نادر راجعوه في مقابلة ما أورده عنه الشيخ النوري^٣.

- : / .
« » : « » .
- :
() .
- / / /
() / /
« » ()
« »
» :
«...» « »

ومما أورده الشيخ النوري في «مستدرک الوسائل» عن کتاب «الغیبة» لابن شاذان أنه قال: «حدثنا محمد بن الحسن الواسطي - رضي الله عنه - قال: حدثنا زفر بن الهذيل قال: حدثنا سليمان بن مهران الأعمش قال: حدثنا مورك قال: حدثنا جابر بن عبد الله الأنصاري قال: دخل جندل بن جنادة الأنصاري على رسول الله - صلى الله عليه وآله - فقال: يا محمد أخبرني عما ليس لله، وعما ليس عند الله. إلى أن قال: رأيت البارحة في النوم موسى بن عمران - عليه السلام - فقال لي: يا جندل، أسلم على يد محمد - صلى الله عليه وآله - واستمسك بالأوصياء من بعده. فقد أسلمت ورزقني الله ذلك؛ فأخبرني بالأوصياء بعدك لأستمسك بهم. فقال - صلى الله عليه وآله -: يا جندل، أوصيائي من بعدي بعدد نقباء بني إسرائيل. وساق الحديث إلى أن قال: فإذا انقضت مدة علي^١ - عليه السلام - قام بالأمر بعده الحسن - عليه السلام - يدعى بالزكي، ثم يغيب عن الناس إمامهم.

قال: يا رسول الله، يغيب الحسن منهم؟ قال: لا، ولكن يغيب ابنه الحجة، يغيب عنهم غيبة طويلة.

قال: فما اسمه؟ قال: لا يسمى حتى يظهره الله - تعالى^٢.

:

« »

« »

..

:

-

:

-

«

»

.

:

(

)

/

«

»



《 》
/ 《 》

: »

:
: () .. « :
. () .

() ..
/ / :() :
:()

《 》 ()

: / : :
:

وروى النوري عنه بعد ذلك عددا من الأخبار التي يتضمنها «مختصر إثبات الرجعة»
المطبوع^١.

/

()

« »

:

:

!

:

() :

« »

« »

/ « »

/ « »

« »

:

():

/

:

/ ()

()

()

/

والذي عندي أن هذه الروايات المتضمنة لحصر الإمامة في اثني عشر إماماً، أو لتعيين الغيبة في الإمام الثاني عشر ابن الحسن العسكري، إنما أُضيفت للفضل بن شاذان في زمان متأخر، وعندني أن هذه المختصرات أو كتاب «الغيبة» الذي كان عند الميرلوحى وضمن في إعطائه للمجلسي .. كل أولئك لا يصله بالفضل بن شاذان سبب سوى أن للفضل فيما ذكره النجاشي كتباً بعنوانين «إثبات الرجعة»، و«الرجعة» أو «الغيبة»، و«القائم»^١. وهذه العناوين تعبر عن أفكار شيعية قديمة تسبق حصر الإمامة في اثني عشر، وتسبق تعيين الغيبة في الثاني عشر منهم.

والذي يشهد لرأبي هذا أن ما ينسب إلى الفضل من ذلك في الروايات التي يضمها المختصر المطبوع أو المنقولة عن كتاب «الغيبة»، لا يروى من طريق الفضل بن شاذان فيما نعرفه من كتب القوم الحديثية المتقدمة؛ مع اتساع دائرة الرواية فيها عن الفضل، وكثرة النقل عنه في المجاميع الحديثية عند أصحاب الأصول الأربعة المعول عليها عند القوم، والتي تتضمن أبواباً عن إمامة الاثني عشر، والوصية بها، وأنساب الأئمة وتواريخهم. وفي الكتب المهمة ببيان أسس آراء القوم في النص على الأئمة وغيبة القائم الثاني عشر منهم نجد أن النعماني تلميذ الكليني وكاتبه لم يورد في كتابه «الغيبة» شيئاً من طريق الفضل ابن شاذان، وكذلك فعل أبو القاسم الخزاز القمي في كتابه «كفاية الأثر في النص على الأئمة الاثني عشر».

والشيخ أبو جعفر الصدوق، الذي ألف كتابه «كمال الدين وتمام النعمة» بما رآه في نومه من أمر القائم له عند باب الكعبة بتصنيف كتاب في الغيبة يذكر فيه غيبات الأنبياء، لم يرو فيه من طريق الفضل بن شاذان شيئاً في الغيبة؛ وإنما روى عنه فقط في باب (اتصال الوصية من لدن آدم - عليه السلام - وأن الأرض لا تخلو من حجة لله - عز وجل - إلى يوم القيامة)، روى عنه أربعة أخبار من روايات حديث الثقلين اللذين لن

يفترقا حتى يردا على رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - الحوض، وهما كتابُ الله - عز وجل - وعترةُ الرسول أهل بيته - صلوات الله عليهم وسلامه^١.

ثم روى بعد ذلك ما يبين به أن المراد من العترة أهل البيت من غير طريق الفضل بن شاذان؛ فقال: حدثنا محمد بن زياد بن جعفر الهمداني - رضي الله عنه - قال: حدثنا علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن محمد بن أبي عمير، عن غياث بن إبراهيم، عن الصادق جعفر بن محمد، عن أبيه محمد بن علي، عن أبيه علي بن الحسين، عن أبيه الحسين بن علي - عليهم السلام - قال: سئل أمير المؤمنين - صلوات الله عليه - عن معنى قول رسول الله - صلى الله عليه وآله - : « إني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي » من العترة؟ فقال - عليه السلام - : أنا والحسن والحسين والأئمة التسعة من ولد الحسين، تاسعهم مهديهم وقائمهم، لا يفارقون كتاب الله ولا يفارقهم حتى يردوا على رسول الله - صلى الله عليه وآله - حوضه^٢.

ويمكننا أن نتصور بعد ذلك كيفية تأليف «مختصر إثبات الرجعة» المطبوع إذا عرفنا أن هذا الخبر السابق يرويه فيه الفضل بن شاذان، عن محمد بن أبي عمير، عن غياث ابن إبراهيم، عن أبي عبد الله الإمام الصادق قال: سئل أمير المؤمنين...^٣. ولو كان هذا

- :
- :
«
: :
« :
: :
« :
- :
(« »)

الخبر في كتاب ابن شاذان، أو كان معروفا في زمان الشيخ الصدوق من طريقه؛ لكان الأولى أن يورده في هذا الموضع!!

وفي المختصر غير ذلك من الأخبار التي رواها الشيخ الصدوق في كتابه «كمال الدين» من غير طريق الفضل بن شاذان^١.

وأما كتاب «الغيبة» لشيخ الطائفة الطوسي؛ فقد أحصيت ما رواه فيه عن الفضل بن شاذان؛ فوجدته روى عنه نحو سبعة وثمانين خبرا أكثرها عن غيبة القائم وعلامات ظهوره وصفات أصحابه، وبعض هذه الأخبار مما اشتمل عليه المختصر المطبوع^٢؛ لكن ليس في شيء منها أن القائم هو الثاني عشر، ولا أن الأئمة محصورون في اثني عشر؛ بل فيما ذكره الشيخ الطوسي ما يعارض ظاهره عقيدة الاثنا عشرية، ومن ذلك ما رواه عن الفضل، عن الحسن بن محبوب، عن أبي حمزة الثمالي قال: قلت لأبي جعفر - عليه السلام -: إن عليا - عليه السلام - كان يقول: إلى السبعين بلاء. وكان يقول: بعد البلاء رخاء. وقد مضت السبعون ولم نر رخاء! فقال أبو جعفر - عليه السلام -: يا ثابت، إن الله - تعالى - كان وقَّت هذا الأمر في السبعين، فلما قتل الحسين - عليه السلام - اشتد غضب الله على أهل الأرض؛ فأخره إلى أربعين ومائة سنة، فحدثناكم فأذعتم الحديث، وكشفتم قناع السر؛ فأخره الله ولم يجعل له بعد ذلك عندنا وقتا...

وروى عن الفضل بن شاذان، بإسناده عن الإمام جعفر الصادق قال: كان هذا الأمر في

فأخره الله، ويفعل بعد في ذريتي ما يشاء^١.

وقد حمل الطوسي ذلك - بعد أن فرض صحة الخبر - على البداء والنسخ؛ إذ لا يمتنع أن يكون الله - تعالى - قد وقَّت هذا الأمر في هذه الأوقات، فلما تجدد ما تجددت تغيرت المصلحة واقتضت تأخيره إلى وقت آخر إلى أن يجيء الوقت الذي لا يغيره شيء فيكون محتوما، على نحو ما يُقال في تأخير الأعمار عن أوقاتها عند الدعاء والصدقات وصلة الأرحام، أو النقص منها عند فعل الظلم وقطع الرحم. لكن الشيخ الطوسي لم يتعرض لمعارضة هذه الأخبار معارضة ظاهرة للقول بالنص في حياة الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم - على إمامة اثني عشر يولد آخرهم القائم صاحب الأمر بعد منتصف القرن الثالث الهجري!!

وروى الطوسي عن الفضل في سبب تسمية القائم بذلك الاسم قول الإمام الصادق: لأنه يقوم بعدما يموت^٢. وحمله على موت ذكره واعتقاد أكثر الناس أنه بليت عظامه، وقال: «على أنه لا يرجع بأخبار آحاد لا توجب علما عمّا دلت العقول عليه، وساق الاعتبار الصحيح إليه، وعضده الأخبار المتواترة التي قدمناها، بل الواجب التوقف في هذه والتمسك بما هو معلوم، وإنما تأولناها بعد تسليم صحتها على ما يفعل في نظائرها، ويُعارض هذه الأخبار ما يُنأفيها»^٣.

والذي يظهر من نسق كتاب الشيخ الطوسي أنه بالإضافة إلى ما كان يسنده إلى الفضل ابن شاذان من الروايات المتفرقة^٤، كان ينقل أيضا من كتاب له بين يديه؛ فقد كان يفتح

به الإسناد في مواضع كثيرة ثم يروي عنه عددا من الأخبار المتتابعة^١.
وإذا كان هذا هو الذي رواه المتقدمون عن الفضل، ولم يذكروا من طريقه شيئا مما هو
في المختصر المطبوع أو المنسوب إلى كتابه «الغيبة» في حصر الإمامة في اثني عشر يكون
آخرهم هو القائم الغائب؛ فكيف يكون القول فيما ظهر بعد وفاة الفضل بن شاذان بأكثر
من سبعة قرون عند الميرلوحى الأصفهاني أو بهاء الدين علي بن عبد الحميد؟!
إن ذلك كله يؤكد أن فكرة حصر الإمامة في اثني عشر إماما فقط لم يكن لها وجود بين
الإمامية إلى انقضاء زمان الإمام الحادي عشر الحسن العسكري (ت ٢٦٠هـ)؛ لكن قد كُتب
لمن زعموا أنَّ له ولدا غائبا هو الإمام من بعده الغلبة بعد انقراض سائر الفرق المختلفة في
الإمامة بعد العسكري، وبجهودهم تطور المذهب، وسرعان ما ربطوا فكرتهم بمرويات أهل
السنة عن الخلفاء الاثني عشر القرشيين، والنقباء الاثني عشر من بني إسرائيل ..
* وإنه لا يشغلني في هذا العرض التاريخي الذي يعتمد على المصادر السنية والشيعية
بحث مسألة المؤثرات الأجنبية من الفلسفات القديمة، والموافقات الكونية التي حرص
المستشرق الفرنسي «هنري كوربان» على إبراز دورها في صياغة فكرة حصر الأئمة في اثني
عشر إماما، وإكمال دائرة العصمة أربع عشرة شخصية بالرسول - صلى الله عليه وآله
وسلم - وابنته فاطمة - عليها السلام.

وأنا أرى أن الوقف على الإمام الثاني عشر كان أولا، ثم جاء بعد ذلك تأكيد العدد
بما يوافق من الكونيات وغيرها من المعارف القديمة، وما من عدد إلا ويجد أصحابه ما
يوافقه إن بحثوا ونقبوا؛ فالإسماعيلية سبعية، والبهائية يتكلمون عن العدد (تسعة
عشر)، وللصوفية المتأخرين في أعداد الأذكار الخاصة بالطرق المتنوعة كلام طويل الذيل.

وإنني لا أستطيع أن أتصور في نسق تاريخي الصلة بين ما أشار إليه «كوربان» من الأربعة عشر أيونا النورانية التي تكلم عنها «أبو كاليبس آدم» في مجموعات اللغة القبطية، والأيون الرابع عشر منها الذي تكلم عنه باعتباره صبيبا غربيا وُلد من النور الغامض، ثم حُطِفَ إلى مكان غير ممكن الوصول إليه؛ حيث رُبِّيَ وَغُدِّيَ - وبين كلام الاثنا عشرية عن اثني عشر إماما وأربعة عشر معصوما ولد آخرهم في ظروف غامضة واختفى أو غاب بصورة غامضة في اليوم الذي غادر فيه أبوه الحياة.

ولئن كان الكلام في شأن الإمامية الاثنا عشرية بين أصل المنشأ وعهد التميز لهذه الطائفة، مثل بقية طوائف الشيعة، مما نختلف بشأنه؛ فالرأي متفق على أنها شاركت غيرها من المذاهب الكلامية الإسلامية النظر في جميع أبواب العقائد، وسلك علماءها دروب العلوم الأخرى فأسهموا في بناء الحضارة الإسلامية إسهام غيرهم من علماء أهل السنة ومفكريهم.

كتاب سليم بن قيس الهلالي بين الحقيقة والنفيق

الكتاب وأهمينه عند الشيعة الاثنا عشرية:

إن «كتاب سُليْم بن قيس الهلالي»^١، أو كتاب «أبجد الشيعة» كما سمَّاه الإمام أبو عبد الله جعفر الصادق فيما ذكره الشيخ آقا بزرك الطهراني^٢، أو كتاب «السقيفة» - كما سُمِّيَ أحياناً في بعض طبعاته - له مكانة خاصة عند الشيعة الاثنا عشرية من قديم، ويمكننا أن نتصور عظم هذه المكانة إذا راجعنا قول المؤرخ أبي الحسن علي بن الحسين ابن علي المسعودي (ت ٣٤٦هـ) حينما ذكر فرق الشيعة: «والقطعية بالإمامة، الاثنا عشرية منهم، الذين أصلهم في حصر العدد ما ذكره سليم بن قيس الهلالي في كتابه الذي رواه عنه أبان بن أبي عياش أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب - عليه السلام -: «أنت واثنا عشر من ولدك أئمة الحق». ولم يرو هذا الخبر غير سليم بن قيس، وأن إمامهم المنتظر ظهوره في وقتنا هذا المؤرخ به كتابنا: محمد بن

-

() ()

.(

..

:

.. / / : -

الحسن بن علي بن محمد بن علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب - رضوان الله عليهم أجمعين^١.

وقال محمد باقر الأنصاري: «كتاب سليم، أول مؤلف في الإسلام. لا يوجد عند المسلمين بعد كتاب الله - تعالى - ومواريث الأنبياء التي عند أهل البيت - عليهم السلام - كتاب أقدم من كتاب سليم بن قيس^٢. وذكر بعد ذلك من ميزات هذا الكتاب أنه عرض على ستة من الأئمة المعصومين فأقروه ووثقوا صاحبه؛ لينتهي من ذلك إلى أن كل ما في الكتاب من الأخبار حق وصدق ومحكم ومحفوظ، وليس فيه خلط بين الغث والثمين^٣.

وهذا الكتاب عبارة عن مجموعة من الأخبار يرويها سليم بن قيس الهلالي عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (ت ٤٠هـ)، وعن أبي ذر الغفاري (ت ٣٢هـ)، والمقداد بن الأسود (ت ٣٣هـ)، وسلمان الفارسي (ت ٣٥هـ)، كما ذُكر في مُفتتح الكتاب. ويتناول كتاب سليم في بدايته ذكر وفاة رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - ثم أحاديث للرسول تبين فضائل علي بن أبي طالب بوجه عام، ثم يذكر قصة السقيفة مع أخبار علي ومن وقف بجانبه من الشيعة، ثم يذكر الفضائل التي أهلت عليا للإمامة خاصة فيذكر حديث المؤاخاة، وحديث المنزلة، وحديث الراية، وخبر حجة الوداع وغدير خم، ثم يذكر فرق الأمة بعد الرسول - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - وكلاما حول الإمامة، ويورد روايات في عدد الأئمة وأسمائهم، ثم يذكر أخبار العباس عم النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - وأخبار خلافة علي وحرب الجمل وصفين، ثم يذكر المراسلات بين علي ومعاوية،

ثم يذكر بعد هذا أخبار علي بن أبي طالب أيام أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب، كما يتكلم عن سيرة أصحاب علي المقربين إليه من أمثال: سلمان، وأبي ذر الغفاري، والمقداد، وحكايتهم لمناقبه. ويذكر أحوال الشيعة وما أصابهم من المحنة أيام الأمويين، ويذكر أخبار الحسن والحسين وعلي بن الحسين، ويورد أقوالا للباقر، ثم يروي قصة فدك وخبر وفاة السيدة فاطمة - عليها السلام.

كل ذلك في ثمانية وأربعين خبرا، وزاد محمد باقر الأنصاري الزنجاني بعد ذلك في نشرته تنمة للكتاب في اثنين وعشرين خبرا زعم أنها جاءت في إحدى نسخ الكتاب، ثم أضاف مُستدركاً جمع فيه ثمانية وعشرين خبرا من رواية سليم بن قيس في الموسوعات الحديثية الشيعية؛ مرجحا أنها كانت في الأصل من كتاب سليم أيضا؛ فيكون مجموع أخبار الكتاب في نشرته الأخيرة ثمانية وتسعين خبرا.

وقد لاحظت الباحثة العراقية نبيلة عبد المنعم داود - بعد سردها لموضوعات كتاب سُليم في أخباره الثمانية والأربعين لاعتمادها على نشرة المطبعة الحيدرية بالنجف - أن الكتاب في روايته لهذه الأحداث لا يلتزم بالتسلسل التاريخي وإنما يروي هذه الأحداث لتأكيد الكلام في الإمامة؛ فهو يسبق الأحداث أحيانا في ذكر الأخبار، كما أنه يهتم بالآراء أكثر من اهتمامه بالأحداث التاريخية^١.

وسُليم بن قيس الهلالي العامري (المولود في عام ٢٠٢ هـ، والمتوفى في عام ٧٦ هـ)^٢؛ تعدّه كتب الرجال الإمامية في الطبقة الأولى من رجالهم الذين صحبوا أمير المؤمنين علي

ابن أبي طالب، والأئمة الحسن والحسين وعلياً السجاد ومحمدًا الباقر - عليهم السلام^١.
ويعدُّون كتابه من الأصول المعتبرة التي يعول عليها الإمامية الاثنا عشرية في بيان النص
على إمامة علي وأحد عشر من ذريته بأسمائهم^٢.

وفي كتب أهل السنة لا نجد غير ترجمة واحدة لسُليم بن قيس العامري في كتاب
«الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ) لم يزد فيها على أن قال: «سُليم بن قيس
العامري روى عن سحيم بن نوفل، روى عنه أبان سمعت أبي يقول ذلك»^٣.

ورواية سليم عن سحيم هذه في مصنف ابن أبي شيبة، قال: حدثنا محمد بن الحسن
الأسدي، عن إبراهيم بن طهمان، عن سليم بن قيس العامري، عن سحيم بن نوفل قال:
قال لي عبد الله بن مسعود: كيف أنتم إذا اقتتل المصلون؟ قلت: ويكون ذلك؟ قال: نعم،
أصحاب محمد. قلت: وكيف أصنع؟ قال: كف لسانك، وأخف مكانك، وعليك بما
تعرف، ولا تدع ما تعرف لما تنكر^٤.

وفي كتاب «كنز العمال» لعلاء الدين علي المتقي الهندي (ت ٩٧٥هـ)، عن سليم بن
قيس العامري قال: سأل ابن الكوا علياً عن السنة والبدعة وعن الجماعة والفرقة؛ فقال:
يا ابن الكوا، حفظت المسألة فافهم الجواب، السنة والله سنة محمد - صلى الله عليه
وسلم - والبدعة ما فارقها، والجماعة والله جماعة أهل الحق وإن قلوا، والفرقة جماعة
أهل الباطل وإن كثروا^٥.

ولم أجد له بعد ذلك في دواوين السنة المتاحة لي من خلال برامج الحاسب الآلي
الحديثية غير رواية واحدة أيضا سُمِّيَ في إسنادها سُليمَ بنَ قيسِ الحنظلي، في جامع
معمر بن راشد الأزدي (ت ١٥١هـ) برواية عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت ٢١١هـ) ..
قال عبد الرزاق: عن معمر، عن أبان، عن سليم بن قيس الحنظلي قال: خطب عمر
فقال: إن أخوف ما أتخوف عليكم بعدي أن يؤخذ الرجل منكم البريء فيؤشر كما يؤشر
الجزور، ويشاط لحمه كما يشاط لحمها، ويقال: عاص. وليس بعاص. قال: فقال عليُّ
وهو تحت المنبر: ومتى ذلك يا أمير المؤمنين؟ أو بم تشتد البلية، وتظهر الحمية، وتُسبى
الذرية، وتُدقُّهم الفتن كما تدقُّ الرحا ثفلها، وكما تدقُّ النار الحطب؟ قال: ومتى ذلك يا
علي؟ قال: إذا تُفكَّهَ لغير الدين، وتُعَلِّمَ لغير العمل، والتُمِسَت الدنيا بعمل الآخرة.

وهو غير سليم العامري الذي كان من موالي بني أمية وروى عن عمر وروى عنه عبد الله بن مسلم، وغير الذي روى عن حذيفة وروى عنه الأعمش^١.
وقد ذكر محمد بن إسحاق النديم سُلَيْمًا وكتابه في كلامه عن أخبار فقهاء الشيعة وما صنّفوه من كتب؛ حيث قال: «من أصحاب أمير المؤمنين - عليه السلام - سُلَيْم بن قيس الهلالي، وكان هاربا من الحجاج لأنه طلبه ليقتله، فلجأ إلى أبان بن أبي عيَّاش فأواه، فلما حضرته الوفاة قال لأبان: إن لك علي حقا وقد حضرتني الوفاة يا بن أخي، إنه كان من أمر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كيت وكيت، وأعطاه كتابا. وهو كتاب سُلَيْم ابن قيس الهلالي المشهور رواه عنه أبان بن أبي عيَّاش لم يروه عنه غيره. وقال أبان في حديثه: وكان [سليم بن] قيس شيخا له نور يعلوه. وأول كتاب ظهر للشيعة كتاب سُلَيْم بن قيس الهلالي، رواه أبان بن أبي عيَّاش لم يروه غيره»^٢.
ولقد اعتنيت فيما سلف بدراسة نشأة التشيع وتطوره في تاريخ الإسلام، ثم بظهور

المذهب الاثنا عشري وبلورة أسسه خلال الفترة الممتدة من عام ٢٦٠ إلى ٣٢٩ هـ المسماة في تاريخ الشيعة الإمامية بفترة الغيبة الصغرى؛ فوقفني البحث على هذا الكتاب، وعلى مكانته في تاريخ الاثنا عشرية، أعني اهتمامهم به واعتمادهم على ما احتواه من الأخبار في الاستدلال والاحتجاج على مخالفيهم من فرق المسلمين من أهل السنة والشيعة على حد سواء؛ فأردت أن أتبين حقيقته وفق منهج علمي موضوعي ..

وأرى أن الكلام على وجه الاختصار عن كتاب سليم بن قيس الهلالي - بعد الإشارة إلى مكانته عند القوم، ووصف موضوعه، والتعريف بمن ينسب إليه تأليفه - لازم في ثلاثة وجوه:

أولها: بيان قول من طعن فيه من الشيعة أنفسهم.

والثاني: بيان حقيقة الحكم على أسانيد الكتاب عند من وثَّقَهُ أو ذَكَرَهُ من الاثنا عشرية. وأنا لن أحاكم هذه الأسانيد إلى قواعد المحدثين من أهل السنة وكلامهم في الرجال فحسب؛ بل سأضم إلى ذلك ما تحصّل لديّ فيها من كلام محدثي الاثنا عشرية أنفسهم، وما انتهى إليه نظري في كتبهم أيضاً.

والثالث: ملاحظات تتعلق بالنقد الداخلي لبعض متون مرويات الكتاب.

وما توفيقني إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب ..

أ - طعن الشيعة في كتاب سليم:

أما الذين طعنوا في الكتاب؛ فأهمهم الشيخ المفيد محمد بن محمد بن النعمان (ت ٤١٣هـ) في آخر كتابه «تصحيح اعتقادات الإمامية»، في الكلام عن الأحاديث المختلفة؛ حيث علق على استشهاد الشيخ الصدوق أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين ابن بابويه القمي (ت ٣٨١هـ) بحديث من كتاب سليم بن قيس فيه بيان أسباب الاختلاف في الأحاديث المروية عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - وبيان خصوصية سيدنا علي في الخلوة به للتعلم منه، وأنه - صلى الله عليه وآله وسلم - وضع يده على صدره ودعا الله - تعالى - أن يملأ قلبه علما وفهما ونورا وحكمة، وبيان أن الأئمة اثنا عشر مع ذكر أسمائهم إلى الباقر فقط، ثم حكاية لقاء سليم للحسن والحسين وعرض هذا الحديث عليهما، وأنهما صدقا سليما وشهدا بأنهما حضرا أباهما وهو يحدثه به، ثم عَرَضَ سليم الحديث نفسه على علي بن الحسين في حضور ابنه محمد الباقر؛ فأقرَّ كُلُّ منهما بأن جده أقرأه الحديث وهو صبي. وفيه بعد ذلك أن أبان بن أبي عياش الراوي عن سليمٍ قد عرض الحديث على علي بن الحسين ثم عرضه على الباقر بعد موت أبيه؛ فشهدا جميعا بصدق سليمٍ في هذا الحديث الذي رواه عن أمير المؤمنين^١.

قال الشيخ المفيد: «وأما ما تعلق به أبو جعفر - رحمه الله - من حديث سليم الذي رجع فيه إلى الكتاب المضاف إليه برواية أبان بن أبي عيَّاش؛ فالعنى فيه صحيح، غير أن هذا الكتاب غير موثوق به، وقد حصل فيه تخليط وتدليس؛ فينبغي للمتدبِّين أن يجتنب العمل بكلِّ ما فيه، ولا يُعَوَّلَ على جُمَلته والتقليد لروايته، ولْيُفَزَّعَ إلى العُلَماء فيما تَصَمَّنَه من الأحاديث ليُوقفوه على الصحيح منها والفاسد»^١.

إن الشيخ المفيد لا ينفي أصل الكتاب المنسوب لسليم برواية أبان بن أبي عيَّاش؛ لكنه ينفي الثقة بكل ما فيه لما حصل فيه من التخليط والتدليس، وهو يرى أن الكتاب مشتمل على روايات فاسدة غير صحيحة.

أما ابن الغضائري أحمد بن الحسين بن عبيد الله^٢؛ فيصرح بأن كتاب سليم موضوع مختلق بلا مرية؛ حيث يقول عن سليم: «وينسب إليه هذا الكتاب المشهور وكان أصحابنا يقولون: إن سليمًا لا يعرف ولا ذكر في خبر. وقد وجدت ذكره في مواضع من غير جهة كتابه، ولا من رواية أبان بن أبي عيَّاش. وقد ذكر ابن عقدة في رجال

١ - :
٢ - :
«
»
()
()
«
»
: .. «
»
:

أمير المؤمنين - عليه السلام - أحاديث عنه. والكتاب موضوع لا مربة فيه، وعلى ذلك علامات فيه تدل على ما ذكرناه:

منها: ما ذكر أن محمد بن أبي بكر وعظ أباه عند الموت^١.

ومنها: أن الأئمة الثلاثة عشر وغير ذلك.

وأسانيد هذا الكتاب تختلف تارة برواية عمر بن أذينة، عن إبراهيم بن عمر الصنعاني، عن أبان بن أبي عياش، عن سليم. و (تارة) يروى عن عمر عن أبان بلا واسطة^٢. وقال في أبان بن أبي عياش: «ونسب أصحابنا وضع كتاب سليم بن قيس إليه»^٣.

وقد حاول الشيخ أبو القاسم الخوئي أن يدفع ثبوت هذه الدلائل على وضع كتاب سليم بثلاثة وجوه:

أولها: أن كتاب ابن الغضائري الذي جاء فيه هذه الإشارة لم تثبت نسبته إليه.

والثاني: أن هذا الحديث المصرح بأن الأئمة الثلاثة عشر لم يصل إلينا فيما طالعه هو

/

()

» : ..

«

نفسه ، أو طالعه الحر العاملي صاحب «الوسائل» من نسخ كتاب سُليم.

والثالث: ما نقله عن الفاضلين: التفرشي من هامش النقد، والميرزا الاسترآبادي من رجاله الكبير؛ حيث صرحا بأن الذي وصل إليهما من نسخة هذا الكتاب فيه أن عبد الله ابن عمر وعظ أباه عند موته^١. وفيه أن الأئمة ثلاثة عشرة من ولد إسماعيل، وهم رسول الله - صلى الله عليه وآله - مع الأئمة الاثني عشر^٢. ولا محذور عندهم في أحد هذين.

وقد حاول الخوئي بعد ذلك تعزيز هذا الوجه الأخير بما أورده من روايات النعماني وغيره من كتاب سُليم، مما يفيد أن الله - تعالى - اختار من أولاد إسماعيل ثلاثة عشر هم الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم - والأئمة الاثنا عشر. وهذه المحاولة ليس وراءها كبير فائدة؛ لأن المطبوع المتداول الآن من كتاب سليم مشتمل بالفعل على ما انتقده ابن الغضائري، وعلى ما حاول التفرشي والميرزا والحر العاملي التعمية به، وتمسك به الخوئي في دفاعه عن كتاب سليم.

وقد قال العلامة الحلبي معلقا على ما نقله من كلام ابن الغضائري «والوجه عندي الحكم بتعديل المشار إليه والتوقف في الفاسد من كتابه»^٣. وهذا يعني أن الكتاب في زمانه كان مشتملا على الخبر المذكور فيه أن الأئمة ثلاثة عشرة.

وفي «بحار الأنوار» حديث طويل من كتاب سليم برواية أبان عن سليم عن سلمان الفارسي، وفيه أن الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم - قال: «إن الله نظر إلى أهل الأرض نظرة فاختار رجلين: أحدهما أنا فبعثني، والآخر علي بن أبي طالب. وأوحى إلي

أن أتخذه أخوا وخليلا ووزيرا ووصيا وخليفة...، وإن الله نظر نظرة ثانية فاختار بعدنا اثني عشر وصيا من أهل بيتي، فجعلهم خيار أمتي واحدا بعد واحد مثل النجوم في السماء...»^١. وقال المجلسي في التعليق عليه: «قوله: فاختار بعدنا اثني عشر، لعله كان بعدي فصحف، أو كان أحد عشر وعلى تقدير صحة النسخة يحتمل أن يكون المراد بقوله - صلى الله عليه وآله - بعدنا بعد الأنبياء أو يكون الاثنا عشر بضم أمير المؤمنين - عليه السلام - مع الأحد عشر تغليبا، وهذا أحد وجوه القدرح في كتاب سليم بن قيس مع اشتهاؤه بين أرباب الحديث. وهذا لا يصير سببا للقدرح، إذ قلما يخلو كتاب من أضعاف هذا التصحيف والتحريف، ومثل هذا موجود في الكافي وغيره من الكتب المعتمدة كما لا يخفى على المتتبع»^٢.

أقول: وهذا الحديث هو المشار إليه في ترجمة هبة الله بن أحمد بن محمد الكاتب المعروف بابن برينة في رجال النجاشي الذي قال فيه: «كان يتعاطى الكلام ويحضر مجلس أبي الحسين بن الشيبان العلوي الزيدي المذهب، فعمل له كتابا وذكر أن الأئمة الثلاثة عشر مع زيد بن علي بن الحسين، واحتج بحديث في كتاب سليم بن قيس الهلالي أن الأئمة اثنا عشر من ولد أمير المؤمنين...، وكان هذا الرجل كثير الزيارات، وآخر زيارة حضرها معنا يوم الغدير، سنة أربع مائة بمشهد أمير المؤمنين - عليه السلام»^٣.

- :
- : / :
() :
() () ()
- : / :

وبذلك يكون الخبر الذي أشار إليه ابن الغضائري موجودا في كتاب سُليم قبل نهاية القرن الرابع الهجري، وكان موجودا في زمان العلامة الحلبي (ت ٧٢٦هـ)، وفي زمان محمد باقر المجلسي (ت ١١١٠هـ)، وهو بعد ذلك في النسخة المطبوعة المتداولة الآن. والشيخ أبو القاسم الخوئي كان قد ذهب في أول أجزاء معجمه أيضا إلى القطع بنفي نسبة «كتاب الضعفاء» أو «الرجال» لابن الغضائري أحمد أو لأبيه الحسين بن عبيد الله برغم أنها ثابتة للابن عند مثل ابن طاووس والعلامة وابن داود؛ بل هو رأي أكثر علماء الرجال الاثنا عشرية من زمان ابن طاووس. وقد اعتمد الشيخ الخوئي على أن الكتاب لم يرد في إجازة العلامة الحلبي، ولم يذكره النجاشي والشيخ الطوسي برغم ذكرهما لابن الغضائري في عدد من المواضع، وقد نقل النجاشي عنه في ترجمة الخيبري قولاً غير مطابق لما جاء في ترجمة الخيبري بالكتاب المنسوب لابن الغضائري. وأضاف إلى ذلك بعض الاختلافات في النقل عنه، واختصاص بعض نسخه بتراجم لا توجد في بقية النسخ^١.

أقول: عدم ورود الكتاب في إجازة العلامة الحلبي لا يلزم عنه عدم إقراره بثبوتته، ولا أن الكتاب غير ثابت في نفسه عند غيره، والظاهر خلاف ذلك في اعتماد العلامة على كتاب ابن الغضائري في الخلاصة، والخوئي نفسه يسلم بذلك ويذكره غير مرة.

وأما عدم ذكر الكتاب عند النجاشي والشيخ الطوسي؛ فلا شيء فيه لأنهما معاصران لابن الغضائري، وقد تكون الشبهة قوية لو أنهما ترجمتا له وذكرتا جميع كتبه مع إهمال ذكر هذا الكتاب؛ لكنهما لم يخصاه بترجمة وإن ذكراه في بعض المواضع ونقلتا بعض أقواله في الرجال. وقد تكون الشبهة قوية أيضا لو كان الكلام عن نفي نسبة الكتاب للوالد الحسين بن عبيد الله بن الغضائري فقط، وهو المترجم له عند النجاشي والشيخ اللذين لم يذكرتا الكتاب بين كتبه، وقد ذكر الخوئي ورود الكتاب في إجازتي الشهيد الثاني زين

- / -

الدين بن علي العاملي والآغا حسين الخونساري منسوباً إلى الحسين بن عبيد الله الوالد؛ لكنَّ المحقق الشيخ أبا الهدى الكلّباسي جمع عدداً من الشواهد والقرائن على أن الكتاب من تأليف الابن أحمد بن الحسين^١.

وإذا نقل النجاشي في ترجمة الخيبري عن ابن الغضائري أنه «ضعيف في مذهبه»، وهو غير مطابق لما في نسخة الكتاب التي طالعها أبو القاسم الخوئي وفيها أنه «ضعيف الحديث غالي المذهب»؛ فليس بين القولين كبير اختلاف ولا تناقض، وذلك لا يعني أن الكتاب لم يكن في زمان النجاشي، والتفاوت بين النسخ أيضاً وارد، وقلما نجد كتاباً تتطابق نسخته مع كثرتها، ولم يقل أحد من أهل التحقيق قط: إن الاختلاف في العبارة بين نسخ الكتاب الواحد دليل على وضعه واختلاقه! ولعل النجاشي قد نقل عنه مشافهة أو أخذ من مسودات كتابه لما كان بينهما من الصداقة والخلطة والصحبة في الطلب، كما ذكر صاحب الذريعة، وأشار إليه آية الله جعفر السبحاني في نقده لرأي الشيخ الخوئي؛ حيث ذكر للقوم خمسة آراء تبين مواقفهم من كتاب ابن الغضائري، ووصف من بينها رأي الشيخ الخوئي ومن قبله صاحب الذريعة آغا بزرك الطهراني في نفي نسبة الكتاب لابن الغضائري بأنه في غاية التفريط، وقال: وما ذكره صاحب معجم رجال الحديث - دام ظله - من قصور المقتضى وعدم ثبوت نسبة هذا الكتاب إلى مؤلفه غير تام، لأن هذه القرائن تكفي في ثبوت النسبة، ولولا الاعتماد عليها لزم رد كثير من الكتب غير الواصلة إلينا من طرق الرواية والإجازة. وعلى الجملة لا يصح رد الكتاب بهذه الوجوه المؤهولة^٢.

والآراء التي ذكرها بعد ذلك لشيوخ طائفته أحدها: ما يقطع بثبوت نسبة الكتاب لابن الغضائري، ويعتمد أقواله إلا فيما يخالف توثيق النجاشي والشيخ الطوسي. والثاني: أن كتاب الضعفاء هو لابن الغضائري، غير أن تضعيفه وجرحه للرواة والمشايخ لم يكن

مستندا إلى الشهادة والسماع، بل كان اجتهادا منه عند النظر إلى روايات الأفراد ومحاكمتها إلى رؤيته واعتقاده الشخصي. والثالث: أن الكتاب من عصر المجلسي اشتهر بأن أقواله غير معتبرة للتسرع في تضعيف الأجلّة. وهذا الرأي وصفه السبحاني بأنه في غاية الإفراط، وأنه كلام قشري لم ير مثله في دقة النظر. والرابع: أن أقوال ابن الغضائري في التضعيف غير معتبرة؛ لأنه كان جراحا كثير الرد على الرواة، وقليل التعديل والتصديق بهم، ومثل هذا يعد خرقا للعادة وتجاوزا عنها.

والشيخ أبو القاسم الخوئي - فيما يبدو لي - لم يبلغ تمام الاقتناع بكلام نفسه في فساد نسبة كتاب الرجال لابن الغضائري، ولا في زعمه أن ما أخذ على كتاب سليم لا وجود له ولم يصل إلينا؛ فختم مناقشته لما أورده ابن الغضائري بقوله: «وبما ذكرناه يظهر أن ما نسبته ابن الغضائري إلى كتاب سليم بن قيس من رواية أن الأئمة الثلاثة عشر لا صحة له. غاية الأمر أن النسخة التي وصلت إليه كانت مشتملة على ذلك، وقد شهد الشيخ المفيد أن في النسخة تخليطا وتديسا، وبذلك يظهر الحال فيما ذكره النجاشي في ترجمة هبة الله بن أحمد بن محمد من أنه عمل كتابا لأبي الحسين العلوي الزيدي وذكر أن الأئمة الثلاثة عشر مع زيد بن علي بن الحسين - عليهم السلام - واحتج بحديث في كتاب سليم بن قيس الهلالي: أن الأئمة اثنا عشر من ولد أمير المؤمنين - عليه السلام. وأما وعظ محمد بن أبي بكر أباه عند موته، فلو صح؛ فهو، وإن لم يمكن عادة، إلا أنه يمكن أن يكون على نحو الكرامة وخرق العادة. وعلى ذلك فلا وجه لدعوى وضع كتاب سليم بن قيس أصلا»!!

أقول: إن الكلام عن إمكان ثبوت المعجزات والكرامات مقبول على وجه العموم؛ لكن ادعاء نقل خرق العادة على التعيين لا تقوم له قائمة بخبر الواحد عندهم ولا بخبر الراوي الضعيف المتهم في قول من يثبت العلم بخبر الواحد الثقة من أهل السنة، وهل يجوز

لعاقل أن يصدق خبر أبان بن أبي عيش على ما كان عليه من ضعف الرواية وتهمة الكذب بالاتفاق، عن سليم بن قيس بالغاً ما بلغ حاله من الوثاقة والعدالة، في أن محمد ابن أبي بكر وعظ أباه، وناقشه فيما أجابه به، ووصف كلامه بأنه هجر من تخليط الاحتضار، ثم ألصق خده بالأرض حتى غمضه، ثم نقل الحادثة كلها لعمر وعائشة فنهياه عن ذكرها؛ على حين أن محمد بن أبي بكر آنذاك طفل لم يبلغ الثالثة من عمره؟!!

ب - حقيقة الحكم على أسانيد الكتاب:

أما الأسانيد إلى كتاب سليم بن قيس؛ فلا وجود لها - فيما أعلم - في المصادر السننية، ولا تعرف إلا من طريق الشيعة الاثنا عشرية. وأول ما تجب الإشارة إليه أن سليما كانت له روايات حديثة في كتب الشيعة الاثنا عشرية لم تؤثر من طريق كتابه^١؛ بل إنني لم أر محمد بن الحسن الصفار (ت ٢٩٠هـ)، وهو صاحب أقدم مصدر شيعي بين أيدينا فيه ذكر روايات تحديد الأئمة باثني عشر إماماً^٢، يشير إلى كتاب سليم وقد أخرج حديثه في بضعة مواضع^٣.

/

» « »

«.

!!

- :

- :

وكذلك فعل الكليني، وهو صاحب أقدم مصدر شيعي بين أيدينا فيه روايات تذكر
أسماء الأئمة الاثني عشر، وقد أخرج حديث سُليم في موضعين من روضة الكافي، وفي
اثني عشر موضعا من الكافي ولم يذكر الكتاب قطاً. وكل منهما روى عن سُليم روايةً واحدةً

« »

!!

»

«

فقط فيها بيان عدد الأئمة الاثني عشر، وعلى حين وقفت رواية الصفار عند بيان اسم علي بن الحسين، وقفت رواية الكليني عند اسم محمد الباقر^١.

أما أول مصدر شيعي اثنا عشري - فيما أعلم - ذكر كتاب سُليم بن قيس، وصرَّح بالنقل عنه، وذكر إسناده إلى الكتاب؛ فهو «كتاب الغيبة» لتلميذ الكليني، محمد بن إبراهيم النعماني (المتوفى في حدود ٣٦٠هـ)، الذي زعم أنه «ليس بين جميع الشيعة ممن حمل العلم ورواه عن الأئمة - عليهم السلام - خلاف في أن كتاب سُليم بن قيس الهلالي أصل من أكبر كتب الأصول التي رواها أهل العلم من حملة حديث أهل البيت - عليهم السلام - وأقدمها؛ لأن جميع ما اشتمل عليه هذا الأصل إنما هو عن رسول الله - صلى الله عليه وآله - وأمير المؤمنين - عليه السلام - والمقداد وسلمان الفارسي وأبي ذر، ومن جرى مجراهم ممن شهد رسول الله - صلى الله عليه وآله - وأمير المؤمنين - عليه السلام - وسمع منهما. وهو من الأصول التي ترجع الشيعة إليها وتعول عليها...»^٢.

ولقد مضى من كلام الشيخ المفيد وابن الغضائري ما يعارض كلام النعماني، وكتاب سُليم - وإن كان خبره مشهورا - لم يبلغ هذه الدرجة من الوثاقة عند حملة العلم من الاثنا عشرية أنفسهم إلى انقضاء زمان المفيد وابن الغضائري على الأقل.

أما أسانيد النعماني وطرقه لكتاب سُليم، فعجيبَة من الأعاجيب؛ إذ يرويه عن الحافظ أبي العباس أحمد بن محمد بن سعيد (ابن عُقْدَة المتوفى ٣٣٢هـ)^١، ومحمد بن همام بن سهيل (أبي علي الإسكافي المتوفى ٣٣٢ أو ٣٣٦هـ)^٢، وعبد العزيز، وعبد الواحد ابني عبد الله بن يونس الموصلين^٣، عن رجالهم، عن عبد الرزاق بن همام (ت ٢١١هـ)، عن معمر بن راشد، عن أبان بن أبي عياش، عن سليم بن قيس. وقال النعماني: وأخبرنا به من غير هذه الطرق هارون بن محمد قال: حدثني أحمد بن عبيد

..... / : -
.....
..... :
.....
.....
..... : () : ()
..... / : () /
..... :
..... / :
..... :
..... ()
..... () () () :
..... : -

الله بن جعفر بن المعلی الهمداني، قال: حدثني أبو الحسن عمرو بن جامع بن عمرو بن حرب الكندي قال: حدثنا عبد الله بن المبارك شيخ لنا كوفي ثقة قال: حدثنا عبد الرزاق ابن همام شيخنا، عن معمر، عن أبان بن أبي عياش، عن سليم بن قيس الهلالي. وذكر أبان أنه سمعه أيضا عن عمر بن أبي سلمة. قال معمر: وذكر أبو هارون العبدي أنه سمعه أيضا عن عمر بن أبي سلمة، عن سليم^١.
وهذه الطرق لا يثبت بها شيء لما يلي:

١ - بين ابن عقدة ومحمد بن همام الإسكافي وابني عبد الله بن يونس الموصلي شيوخ النعماني، وعبد الرزاق بن همام مفازة، يشغلها في إسناد المتصل من جهة هارون بن محمد ثلاث وسائل. وقول النعماني «عن رجالهم» لا يغني شيئا، وفيه تلبيس بالإيهام بأنهم معروفون، أو باختصار لسبق ذكرهم، مع أنه لم يُقدّم غير رواية واحدة لعبد الرزاق من غير طرقهم جميعا^٢.

٢ - الإسناد المتصل من جهة هارون شيبه الرّيح، لا يُعرف فيه هارون بن محمد ولا شيخه الهمداني في رجال الشيعة ولا في رجال أهل السنة. أما عمرو بن جامع بن عمر (أبو الحسن الكوفي المتوفى في شوال ٣٣٠هـ)؛ فقد وجدت له ترجمة يتيمة في «تاريخ دمشق» للحافظ ابن عساكر، ذكر فيها أنه نزل دمشق فحدث عن عمران بن موسى الطرسوسي وأبي بكر أحمد بن منصور الرمادي، وروى عنه أبو الحسين الرازي وأبو سليمان بن زبر^٣. ومن البعيد أن يكون رأبهم هو الإمام الزاهد عبد الله بن المبارك

(ت ١٨١هـ) الذي كان من شيوخ عبد الرزاق لا من تلاميذه^١، وبين وفاته ووفاة عمرو بن جامع نحو قرن ونصف من الزمان؛ فإذا لم يكن الإمام الزاهد؛ فهو مجهول أيضا لا يعرف في رجال الشيعة ولا في رجال أهل السنة.

والذي يبدو لي أن مُرَكَّبَ هذه الأسانيد اعتمد على أن عبد الرزاق كان معروفا بالميل إلى التشيع^٢، وله في رواية جامع شيخه معمر إسناد فيه أبان بن أبي عيَّاش عن سُلَيْم بن قيس الحنظلي، فنسج ذلك دون أن يتنبه إلى أن معمر بن راشد الأزدي البصري الثقة الثبت الفاضل ليس من التشيع في قريب ولا بعيد^٣، وإن عدّه الشيخ الطوسي في رجاله من

-

/

. /

/

-

:

:

:

» : /

:

/

«.

«.

»

» :

«.

«

»

:

-

» :

:

أصحاب الصادق، وروى له الكليني في الكافي رواية واحدة من طريق عبد الرزاق عنه عن
الزهري محمد بن مسلم^١. وكذلك ابن عقدة مع توثيق النعماني وغيره له كان زيديا
جاروديا حتى مات، على حد تعبير النجاشي والشيخ الطوسي^٢. وهذا الإسناد لا تدخل

«

:

«

»

/

» :

/

«.

» :

..

» : /

«.

:

«.

:

)

/

:

-

)

.(

.(

/

:

-

أخباره وفق قواعدهم الحديثية في رتبة الصحيح ولا الحسن؛ ففي رجاله من ليس إماميا عدلا ولا ممدوحا، ولن يكون موثوقا قويا لعدم وجود نص في كتب رجالهم المعتمدة على توثيق هؤلاء الرجال^١.. لا يبقى إلا أن هذا الإسناد ضعيف، وهم مع أهل السنة يقولون: إن أبان بن أبي عيَّاش (ت ١٣٨هـ) ضعيف لا يُلتفت إلى روايته^٢.

وهذا الكلام ينطبق على جميع الأسانيد التي جمعها محمد باقر الأنصاري الزنجاني لما أسماه نسخة عبد الرزاق بن همام الصنعاني؛ فقد ذكر لإسناد هذه النسخة المزعومة أربعة طرق: أولها: طريق ابن عقدة. والثاني: طريق محمد بن همام. وهذان هما المذكوران عند النعماني يرويان عن رجالهما عن عبد الرزاق، عن معمر بن راشد، عن أبان بن أبي عيَّاش، عن سليم بن قيس. وقد أهمل ذكر بقية طرق النعماني في هذا الموضع. والثالث: طريق الحسن بن يعقوب الدينوري، وقد جعله فيما بعد السند الثامن عشر من أسانيد الكتاب المذكورة في غير النسخة المطبوعة من الكتاب؛ فذكر أن الدينوري رواه عن إبراهيم

/

-

()

/

:

-

()

!!

ابن عمر اليماني، عن عبد الرزاق بن همام، عن أبيه، عن أبان، عن سليم. ثم أشار إلى وجود إسناد في كتاب «الذريعة» من طريق إبراهيم بن عمر اليماني، عن عبد الرزاق، عن معمر، عن أبان، عن سليم. وعده السند التاسع عشر. والرابع: طريق أبي طالب محمد ابن صبيح بن رجاء، وقد جعله السند السابع عشر من أسانيد الكتاب؛ فذكر أن ابن صبيح يرويه عن عصمة بن أبي عصمة البخاري، عن أحمد بن المنذر الصنعاني، عن عبد الرزاق، عن معمر، عن أبان، عن سليم^١.

وذكر محمد باقر الأنصاري أنه ثبت لديه توسط ابن أذينة بين معمر وأبان، وزعم فوق ذلك أن أسانيد هذه النسخة صحيحة، ورجالها مقبولون عند فريق الشيعة والسنة، وهذا كذبٌ أبلق لا يكاد ينتهي العجب من الجرأة على التصريح به^٢.

وقد ترجم النجاشي لسليم في رجاله وذكر لكتابه طريقين، وتابعه الشيخ الطوسي في الفهرست فذكر الطريقين نفسيهما فقال: أخبرنا به ابن أبي جيد، عن محمد بن الحسن ابن الوليد، عن محمد بن أبي القاسم الملقب بماجيلويه، عن محمد بن علي الصيرفي، عن حماد بن عيسى وعثمان بن عيسى عن أبان بن أبي عياش عنه. ورواه حماد بن عيسى، عن إبراهيم بن عمر اليماني عنه^٣.

ومن العجيب أن محمد باقر الأنصاري يترجم لأبان بن أبي عياش مؤكداً أنه الراوي

- () :

- :

- /

- /

الوحيد لكتاب سليم؛ برغم اعتماده طريقي النجاشي والشيخ وعده لهما في أسانيد الكتاب المتصلة المعتبرة^١. ولقد سبق أن نقلت عن النديم أن كتاب سليم لم يروه عنه إلا أبان، وقد صرح به ابن الغضائري أيضا واتهم أبان في ترجمته له بوضع الكتاب، ثم صرح كل من العلامة الحلي والسيد علي بن أحمد العقيلي بأنه لم يرو عن سليم إلا أبان، كما نقل الخوئي في معجمه^٢. ثم عارضه بأنه قد روي عن سليم بن قيس في الكافي وغيره من غير طريق أبان، وبأن النجاشي والشيخ ذكرا كتاب سليم برواية حماد بن عيسى، عن إبراهيم ابن عمر، عنه.

والحق أن معارضة الخوئي فيما يتعلق بإسناد كتاب سليم ساقطة بكلامه هو نفسه؛ فقد ذكر أن طريقي النجاشي والشيخ للكتاب لا يصحان لموضع محمد بن علي الصيرفي أبي سميئة؛ فهو ضعيف كذاب^٣، ثم إن الكلام هنا عن كتاب سليم خاصة لا عن أخباره ومروياته بشكل عام.

وقال الكشي في ترجمة سليم بن قيس الهلالي: «حدثني محمد بن الحسن البراثي قال: حدثنا الحسن بن علي بن كيسان، عن إسحاق بن إبراهيم بن عمر اليماني، عن ابن أذينة، عن أبان بن أبي عياش قال: هذا نسخة كتاب سليم بن قيس العامري ثم الهلالي دفعه إلي أبان بن أبي عياش، وقرأه. وزعم أبان أنه قرأه على علي بن الحسين - عليهما السلام. قال: صدق سليم - رحمة الله عليه - هذا حديث نعرفه»^٤.

وقد علق السيد أبو القاسم الخوئي على هذا الطريق بأمرين: أحدهما: أن في الإسناد

تصحيحاً؛ إذ لا وجود لإسحاق بن إبراهيم، ولعله أن يكون الصواب أبا إسحاق إبراهيم بن عمر اليماني عن ابن أذينة. والثاني: أن الرواية ضعيفة أصلاً من جهة الحسن بن علي ابن كيسان^١.

وفي افتتاحية كتاب سليم الذي بين أيدينا الآن بيان طرقه الأربعة التي رواها رجل يظهر من تواريخ سماعه عن شيوخه أنه كان حياً في النصف الثاني من القرن السادس الهجري، وتنتهي جميعاً إلى الشيخ الطوسي، وهو يروي الكتاب من طريق ذلك الصيرفي الضعيف الكذاب، عن حماد بن عيسى، عن أبان بن أبي عياش، عن سليم بن قيس الهلالي. ثم يذكر له إسناداً آخر عن شيخه الحسين بن عبيد الله الغضائري (ت ٤١١هـ) يرويه من ثلاثة طرق عن محمد بن أبي عمير، عن عمر بن أذينة، عن أبان، عن سليم^٢. وفيه حكاية تسليم أبان نسخة كتاب سليم لعمر بن أذينة^٣. لكن أسانيد هذه الحكاية - إذا سلمنا جدلاً بسلامة رجالها عندهم - ليست من طرق الكتاب عند الشيخ الطوسي؛ فلم يذكرها في الفهرست والمفترض أنها حاصلة عنده قبل تاريخ وفاة شيخه الغضائري، وهو قد أُلّفَ الفهرست بعد وفاة الغضائري وابنه أحمد بن الحسين على التحقيق^٤. وقد عارض الشيخ الخوئي كلام ابن الغضائري السابق في أن أسانيد كتاب سليم تختلف تارة برواية عمر بن أذينة عن إبراهيم بن عمر الصنعاني عن أبان بن أبي عياش عن سليم، ويروي عن

عمر عن أبان بلا واسطة .. عارضه بأن عمر بن أذينة غير مذكور أصلا في طريقي النجاشي والشيخ¹.

وفي حكاية تسليم الكتاب لعمر بن أذينة أن كاتب صحفه الأول سليم بن قيس كتبها وأخفاها على تخوف، ثم سلمها حين أشعر بقرب منيته إلى أبان بن أبي عيَّاش وهو صبي في الرابعة عشرة من عمره، بعد أن خبَّره واطمأن إليه وأخذ عليه عهد الله وميثاقه أن لا يُخبر بها أحدا حياة سليم، وأن لا يُحدِّثَ منها أحدا بعد موته إلا من يثق به ثقته بنفسه، وإن حدِّثَ به حدِّثٌ أن يدفعها إلى من يثق به من شيعة علي بن أبي طالب ممن له دين وحسب. وهذا الصبي تحفَّظَ حياته كُلَّها على نسخة الكتاب ووفَّى بالعهد حتى أسلمها بدوره قبل وفاته بشهر واحد إلى عمر بن أذينة، دون أن يأخذ عليه شيئا من المواثيق؛ فحدث بها عنه قائلا: «هذه نسخة كتاب سليم بن قيس العامري الهلالي، دفعه إلي أبان بن أبي عيَّاش، وقرأه عليّ، وذكر أبان أنه قرأه على علي بن الحسين - عليه السلام - فقال: صدق سليم، هذا حديثنا نعرفه».

وأقول: إن الذي جمع بين الطريقتين السابقين عن الشيخ الطوسي في نسق واحد، فاته أن متن هذه الحكاية الملققة - على فرض قبول إسنادها - ينقض أي إسناد آخر للكتاب عن أبان من غير طريق ابن أذينة الذي لم يرد ذكره عند النجاشي والشيخ أصلا. ويضاف إلى ذلك أن هذه الحكاية تروى عند القوم أيضا في إسناد نسخة عبد الرزاق على أنها بين أبان ومعمربن راشد البصري بدلا من ابن أذينة. وهذا ما حاول محمد باقر الأنصاري أن يتلافاه بادعاء أنه ثبت لديه توسط ابن أذينة بين معمربن أبان، ولعله يشير بذلك إلى كلام الشيخ الطهراني في «الذريعة» حيث ذكر افتتاحية نسخة ابن صبيح ذكر في آخرها أن

عمر بن أذينة قال: ثم دفع إلي أبان كتب سليم؛ فتكون الرواية عن ابن أذينة وقد أسقط الناسخ ذكر اسمه في الإسناد^١.

ولقد جاء في الإجازات المتأخرة طريق من جهة الكليني لم أجد له ذكرا فيما طالعت من مصادرهم القديمة؛ ففي إجازة الشيخ محمد الحر العاملي المزبور للمولى الجليل الشيخ محمد فاضل المشهدي، المحررة في شعبان سنة (١٠٨٥هـ) بالمشهد المقدس الرضوي، قال العاملي: «وأجزت له أن يروي عني كتاب سليم بن قيس الهلالي بالسند الأول عن الكليني، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى. وعن علي بن إبراهيم، عن أبيه جميعا، عن حماد بن عيسى، عن أبان بن أبي عياش، عن سليم بن قيس»^٢. وهذا السند الأول، كما يظهر في الإجازة، من طريق الشيخ الطوسي، عن المفيد، عن الصدوق، عن محمد بن محمد ابن عصام الكليني، عن الكليني صاحب الكافي^٣. والقول فيه كما سلف: لم يورده الشيخ الطوسي في الفهرست.

وقد سبق أن ذكرت أن الكليني روى عن سليم بن قيس في مواضع متعددة بالكافي وروضته دون أن يذكر في واحد منها ذلك الكتاب، ودون أن يروي فيها عن سليم بالإسناد المذكور في الإجازة؛ لأن حماد بن عيسى في روايات الكليني لا يروي عن أبان بن أبي عياش مباشرة، وإنما يروي عنه بواسطة أو اثنتين.. تارة يروي عن عمر بن أذينة عن أبان، وتارة أخرى يروي عن إبراهيم بن عمر اليماني عن أبان، وثالثة يروي عنهما

معا عن أبان^١، ورابعة يروي عن إبراهيم بن عمر اليماني عن عمر بن أذينة عن أبان عن
سليم بن قيس^٢. ولئن غرضنا الطرف عن هذا الاختلاف الظاهر في تلك الأسانيد جميعا في
مجال الروايات المتفرقة؛ فكيف نغض الطرف عنه حينما نتكلم عن إسناد كتاب واحد
مجتمع؟!؟

وهكذا لا نجد في طرق كتاب سليم طريقا واحدا يسلم مما يبطله، أو يجعله في موضع
الضعف الشديد الذي لا يصح معه الاحتجاج، ولا الاستدلال على ثبوت الكتاب به.

- / : -
- / -
/) (/ /)
/)
.

ج - نظرات في بعض منون مرويات الكتاب:

وفيما يتعلق بالنقد الداخلي لبعض مرويات كتاب سليم لن أتعرض لما فيه من مغالطات تاريخية ظاهرة، كالذي أشار إليه ابن الغضائري وبيّنتُ اشتغال الكتاب عليه في نسخته المطبوعة المتداولة الآن، وكالذي جاء في ذكر الأحداث بعد وفاة الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم -، ولا لما ذكر فيه من مثالب الصحابة؛ خاصة ما نُسبَ إلى أمير المؤمنين عمر ابن الخطاب - رضي الله عنه - من بدع وتجاوزات في حق آل البيت، وفي المروءة والديانة، ولا لإلباسه ثوب التشيع الإمامي عدداً من الصحابة والتابعين، وتكفير من سواهم أو ادعاء ارتدادهم، ولا لاشتغال الكتاب على أفكار مذهبية لم يكن لها وجود في ذلك الزمان، ومن أظهرها حصر الإمامة في اثني عشر إماماً مع ذكر أسماء بعضهم؛ حتى لا أُتهم في كل ذلك بالمصادرة على المطلوب أو اتخاذ النتائج أدلة.. لكنني بعد ما سبقت إليه الإشارة من ذكر ملاحظة الباحثة العراقية نبيلة عبد المنعم داود عن عدم اتساق ترتيب الأحداث التاريخية في كتاب سليم، وتركيز الاهتمام فيه على بيان رأي معين في الإمامة¹ - أقول:

١ - إنه بإمكاننا في هذا الموضوع أن نستثمر هذه الملاحظة في بيان أن الكتاب - إذا سلمنا بوجود أصل له - قد تعرض للإضافة والتغيير، أو التخليط والتدليس على حد تعبير الشيخ المفيد؛ بغرض تأكيد الرأي المذهبي للثنا عشرية ووضع أصل ديني وتاريخي له.

٢ - الذين يصرون على صحة نسبة الكتاب لسليم يزعمون أن كل ما أورده فيه مقطوع بصحته وبتواتره عنه أو أنه في حكم المتواتر؛ فيقول السيد أبو القاسم الخوئي: «إن جميع ما فيه صحيح قد صدر من المعصوم - عليه السلام - أو ممن لا بد من تصديقه وقبول روايته. وعده صاحب الوسائل في الخاتمة في الفائدة الرابعة من الكتب المعتمدة التي قامت

القرائن على ثبوتها وتواترت عن مؤلفيها أو علمت صحة نسبتها إليهم بحيث لم يبق فيه شك...^١. برغم اختلاف أسانيده كما سبق البيان، واختلاف أخباره، ومخالفتها لما يرويه عنه الاثنا عشرية أنفسهم.

وفي الحديث الرابع من كتاب سليم عن سلمان الفارسي أن عليا بعد تجهيزه الجسد الشريف وتمام بيعة أبي بكر في السقيفة وفي المسجد حيث كان إبليس أول من بايعه على المنبر - مرَّ مصطحبا فاطمة والحسن والحسين على بيوت أهل بدر من المهاجرين والأنصار فلم يترك منهم أحدا، يذكرهم بحقه ويدعوهم إلى نصرته؛ فما استجاب له منهم إلا أربعة وأربعون رجلا. وأنه أمرهم أن يوافوه بكرة محلقيين في سلاحهم ليبايعوه على الموت؛ فما وافاه منهم غير أربعة هم: سلمان الفارسي، وأبو ذر الغفاري، والمقداد بن الأسود، والزيبر بن العوام. وذكر أن هذه الحال تكررت ثلاث ليالٍ، ولم يوافه غير هؤلاء الأربعة؛ فلزم بيته وأقبل على القرآن يجمعه ويكتبه بيده على تنزيله وتأويله وناسخه ومنسوخه. ثم ذكر سلمان أن الزيبر كان أشدهم يومئذ بصيرة في نصرته^٢.

وروى الكليني في «الكافي» بواسطتين «عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - قَالَ: كَانَ النَّاسُ أَهْلَ رِدَّةٍ بَعْدَ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ - إِلَّا ثَلَاثَةً. فَقُلْتُ وَمَنِ الثَّلَاثَةُ؟ فَقَالَ: الْمَقْدَادُ ابْنُ الْأَسْوَدِ، وَأَبُو ذَرِّ الْغِفَارِيِّ، وَسَلْمَانُ الْفَارِسِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْهِمْ - ثُمَّ عَرَفَ أَنَّاسٌ بَعْدَ يَسِيرٍ. وَقَالَ: هَؤُلَاءِ الَّذِينَ دَارَتْ عَلَيْهِمُ الرَّحَى وَأَبَوْا أَنْ يَبَايَعُوا حَتَّى جَاءُوا بِأَبِيرِ الْمُؤْمِنِينَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - مَكْرَهًا فَبَايَعَ، وَذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ - تَعَالَى -: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقْبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ﴾ آل عمران/ ١٤٤»^٣.

ولئن قيل: إن مذهب الإمامية أن من يموت مرتداً على الكفر لم يسبق منه إيمان قط. ولهذا لم يذكر الإمام الجواد أبو جعفر محمد بن علي (ت ٢٢٠هـ) الزبير مع المقداد وأبي ذر وسلمان؛ فقد روى الكليني في «الكافي» أيضاً الخطبة الطالوتية، التي يروون أن الإمام علي بن أبي طالب - كرم الله وجهه - خطبها في المدينة مُدَكِّراً بحقه بعد أن بايع الناس للصديق - رضي الله عنه. وذكر أنه قد بايع لعلي في مساء ذلك اليوم «ثلاثمائة وستون رجلاً على الموت؛ فقال لهم أمير المؤمنين - عليه السلام - اغدوا بنا إلى أحجار الزيت مُحَلَّقِينَ. وَحَلَّقَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ - عليه السلام - فَمَا وَافَى مِنَ الْقَوْمِ مُحَلَّقاً إِلَّا أَبُو ذَرٍّ، وَالْمَقْدَادُ، وَحَدِيفَةُ بْنُ الْيَمَانَ، وَعَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ، وَجَاءَ سَلْمَانُ فِي آخِرِ الْقَوْمِ»^٢.

وفي رواية طويلة ذكر سليم عن أمير المؤمنين علي أنه سأل الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم - عن أسماء أوصيائه فقال: ابني هذا - ووضع يده على رأس الحسن - ثم ابني هذا - ووضع يده على رأس الحسين - ثم ابن له علي اسمه اسمك يا علي، ثم ابن له اسمه محمد بن علي، ثم أقبل على الحسين وقال: سيولد محمد بن علي في حياتك فأقرئه مني السلام، ثم تكلمة اثنى عشر إماماً، قلت: يا نبي الله سمهم لي، فسماهم رجلاً رجلاً، منهم والله يا أخا بني هلال، مهدي أمة محمد - صلوات الله عليه - الذي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً. والله إنني لأعرف جميع من يبايعه بين الركن والمقام، وأعرف أسماء أنصاره وقاتليهم. قال سليم: ثم لقيت الحسن والحسين - صلوات الله عليهما - بالمدينة بعد ما قتل أمير المؤمنين - عليه السلام - فحدثتهما بهذا الحديث فقالا: صدقت قد حدثك أبونا علي بهذا الحديث ونحن جلوس، وقد حفظنا

!!

ذلك عن رسول الله - صلى الله عليه وآله - كما حدثك أبونا سواء لم يزد ولم ينقص. قال سليم: ثم لقيت علي بن الحسين وعنده ابنه محمد بن علي فحدثته بما سمعت من أبيه وعمه وما سمعت من علي - عليه السلام - فقال علي بن الحسين - عليه السلام -: قد أقراني أمير المؤمنين من رسول الله - صلى الله عليه وآله - وهو مريض وأنا صبي. ثم قال محمد - عليه السلام -: وقد أقراني جدي الحسين من رسول الله - صلى الله عليه وآله - وهو مريض السلام. قال أبان: فحدثت علي بن الحسين - عليه السلام - بهذا كله عن سليم فقال: صدق سليم، وقد جاء جابر بن عبد الله الأنصاري إلى ابني وهو غلام يختلف إلى الكتاب فقبله وأقرأه من رسول الله - صلى الله عليه وآله - السلام، قال أبان: فلما مضى علي بن الحسين حججت فلقيت أبا جعفر محمد بن علي - عليهما السلام - فحدثته بهذا الحديث كله لم أترك منه حرفاً، فاغرورقت عيناه ثم قال: صدق سليم قد أتاني بعد قتل جدي الحسين - عليه السلام - وأنا قاعد عند أبي فحدثني بهذا الحديث بعينه، فقال له أبي: صدقت قد حدثك أبي وعمي بهذا الحديث عن أمير المؤمنين - عليه السلام - فقالوا: صدقت قد حدثك ذلك ونحن شهود^١.

وهذه الرواية فيها أن سليماً عرض هذا الحديث خاصة على الأئمة الحسن والحسين وعلي بن الحسين، وأن أبان عرضه من بعد علي بن الحسين، ثم محمد الباقر آخر

/ : . : -
:
:
:
() ()
() ()
()
/

من صرَّحَ باسمه من الأئمة. وفي افتتاحية الكتاب التي أشرت لها فيما سلف ذكر قصة تسليم أبان الكتاب لعمر بن أذينة، وفيها أنَّ سُلَيْمَ بْنَ قَيْسٍ سَلَّمَهُ كَتَبًا وَأَخْبَارًا جَمْعُهَا عَنْ أَهْلِ الْحَقِّ وَالْفَقْهِ وَالصَّدَقِ وَالْبِرِّ.. عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَسَلْمَانَ الْفَارَسِيِّ، وَأَبِي ذَرِّ الْغَفَارِيِّ، وَالْمَقْدَادِ بْنِ الْأَسْوَدِ، وَلَيْسَ مِنْهَا حَدِيثٌ سَمِعَهُ مِنْ أَحَدِهِمْ إِلَّا سَأَلَ عَنْهُ الْآخَرَ حَتَّى اجْتَمَعُوا عَلَيْهِ جَمِيعًا، وَأَنَّ أَبَانَ عَرَضَ ذَلِكَ كُلَّهُ مِنْ بَعْدِ عَلَى الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ فَصَدَّقَهُ وَذَكَرَ سَمَاعَهُ لَمَّا فِيهِ مِنْ قَبْلِ، ثُمَّ عَرَضَهُ عَلَى الْإِمَامِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ فِي حُضُورِ الصَّحَابِيِّينَ عَمْرَ بْنَ أَبِي سَلْمَةَ وَأَبِي الطَّفِيلِ عَامَرَ بْنِ وَائِلَةَ فِي ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ؛ فَعَرَفُوا جَمِيعٌ مَا فِيهِ مِنَ الْأَحَادِيثِ وَصَدَّقُوهُ.

وأنا أتساءل عن ذلك المعروف أهو حديث واحد أم كتاب يشتمل على أحاديث وأخبار كثيرة تقرأ في ثلاثة أيام كل يوم إلى الليل؛ فهو أكبر من الكتاب الذي نعرفه اليوم بكثير؟!^١.

ثم إنني لا أسعى إلى تقديم الجواب الآن؛ لكنني أضع هذا كله قبالة ما رواه الشيخ الطوسي في كتاب «الغيبة» عن نسخة كتاب سليم الذي رفعه أبان إلى الإمام محمد الباقر، ثم ذكر أنه قرأها على الإمام علي بن الحسين فصدَّقَ سليمان. وإن نسخة كتاب سليم في رواية الشيخ الطوسي ليست غير ما سجَّله سليم من وصية أمير المؤمنين علي إلى ابنه الحسن - عليهما السلام .. قال: «هذه وصية أمير المؤمنين - عليه السلام - إلى الحسن - عليه السلام -، وهي نسخة كتاب سليم بن قيس دفعها إلى أبان وقرأها عليه. قال أبان: وقرأتها على علي بن الحسين - عليهما السلام - فقال: صدق سليم رحمه الله»^٢.

وقد روى الشيخ الصدوق الوصية كاملة في كتابه «من لا يحضره الفقيه»، وهو ثاني

المرجعيات الحديثية المعول عليها عند القوم، وسنجد أن هذه الوصية تشتمل في صدرها على ذكر الأئمة الذين عاصروهم سليم فقط، وليس فيها ذكر حصر عددهم بأنهم اثنا عشر إماما قط.

قال الشيخ الصدوق: «عن سليم بن قيس الهلالي قال: شهدت وصية علي بن أبي طالب - عليه السلام - حين أوصى إلى ابنه الحسن وأشهد على وصيته الحسين ومحمدا وجميع ولده ورؤساء أهل بيته وشيعته عليهم السلام، ثم دفع إليه الكتاب والسلاح، ثم قال - عليه السلام -: يا بني أمرني رسول الله - صلى الله عليه وآله - أن أوصي إليك، وأن أدفع إليك كتبي وسلاحي، كما أوصى إلي رسول الله - صلى الله عليه وآله - ودفع إليّ كُتبه وسلاحه وأمرني أن آمرك إذا حضرك الموت أن تدفعه إلى أخيك الحسين، قال: ثم أقبل على ابنه الحسين - عليه السلام - فقال: وأمرك رسول الله - صلى الله عليه وآله - أن تدفعه إلى ابنك علي بن الحسين، ثم أقبل على ابنه علي بن الحسين - عليه السلام - فقال: وأمرك رسول الله - صلى الله عليه وآله - أن تدفع وصيتك إلى ابنك محمد ابن علي فأقرئه من رسول الله - صلى الله عليه وآله - ومني السلام.

ثم أقبل على ابنه الحسن - عليه السلام - فقال: يا بني أنت ولي الأمر وولي الدم فإن عفوت؛ فلك، وإن قتلت؛ فضربة مكان ضربة، ولا تأثم. ثم قال: اكتب:

[بسم الله الرحمن الرحيم. هذا ما أوصى به علي بن أبي طالب: أوصى أنه يشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأنَّ محمداً عبده ورسوله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون - صلى الله عليه وآله. ثم إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا من المسلمين.

ثم إنني أوصيك يا حسن وجميع ولدي وأهل بيتي ومن بلغه كتابي من المؤمنين بتقوى الله ربكم، ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون، واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا واذكروا نعمة الله عليكم إذا كنتم أعداء فألف بين قلوبكم. فإنني سمعت رسول الله - صلى الله عليه وآله - يقول: «صلاح ذات البين أفضل من عامة الصلاة والصيام، وإن البغضة

حالة الدين، وفساد ذات البين» ولا قوة إلا بالله.

انظروا ذوي أرحامكم فصلوهم؛ يهون الله عليكم الحساب.

والله الله في الأيتام فلا تُعَرِّ أفواهُم، ولا يُضَيِّعُوا بحضرتكم فإني سمعت رسول الله - صلى الله عليه وآله - يقول: «من عال يتيماً حتى يستغني؛ أوجب الله له الجنة، كما أوجب لآكل مال اليتيم النار».

والله الله في القرآن؛ فلا يسبقنكم إلى العمل به غيركم.

والله الله في جيرانكم؛ فإن الله ورسوله أوصيا بهم.

والله الله في بيت ربكم فلا يخلون منكم ما بقيتم، فإنه إن ترك لم تناظروا؛ فإن أدنى ما يرجع به من أمه أن يغفر له ما سلف من ذنبه.

والله الله في الصلاة فإنها خير العمل وإنها عمود دينكم.

والله الله في الزكاة؛ فإنها تطفئ غضب ربكم.

والله الله في صيام شهر رمضان، فإن صيامه جنة من النار.

والله الله في الفقراء والمساكين؛ فشاركوهم في معيشتكم.

والله الله في الجهاد في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم؛ فإنما يجاهد في سبيل الله

رجلان: إمام هدى، ومطيع له مقتد بهداه.

والله الله في ذرية نبيكم؛ فلا تُظلمن بين أظهركم وأنتم تقدرن على الدفع عنهم.

والله الله في أصحاب نبيكم الذين لم يحدثوا حديثاً، ولم يؤووا مُحدثاً؛ فإن رسول الله

- صلى الله عليه وآله - أوصى بهم، ولعن المُحدث منهم ومن غيرهم، والمؤوي للمُحدث.

والله الله في النساء وما ملكت أيمانكم، لا تخافن في الله لومة لائم، يكفيكم الله من

أرادكم ويغى عليكم وقولوا للناس حسناً كما أمركم الله - عز وجل.

لاتتركن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ فيولي الله الأمر شراركم، ثم تدعون فلا

يستجاب لكم.

عليكم يا بني بالتواصل والتبادل والتبائر، وإياكم والتقاطع والتدابير والتفرق، وتعاونوا

على البرِّ والتقوى، ولا تعاونوا على الإثم والعدوان، واتقوا الله إن الله شديد العقاب.
حفظكم الله من أهل بيت، وحفظ فيكم نبيكم، وأستودعكم الله وأقرأ عليكم
السلام].

ثم لم يزل يقول: لا إله إلا الله. حتى قبض...^١.

أما الوصية التي أمر سيدنا علي بكتابتها، وقد جعلتها بين معقوفتين؛ فلها أصل
معروف حسن الإسناد في روايات أهل السنة، وقد تناقلها المؤرخون عن تاريخ الطبري
الذي ذكرها في خبر مقتل الإمام وسببه الذي رواه بإسناده عن إسماعيل بن راشد.. قال:
كان من حديث ابن ملجم وأصحابه...^٢. وأخرج الطبراني الخبر نفسه بطوله في «المعجم
الكبير» بإسناده عن إسماعيل بن راشد أيضاً.^٣ وأظهر مواضع الخلاف في الوصية المكتوبة
مما يظهر عليه أثر الرأي المذهبي بين رواية إسماعيل بن راشد السننية ورواية سليم بن
قيس الشيعية أن الرواية السننية فيها الوصية بالصحابة عامة؛ لأن الرسول - صلى الله
عليه وآله وسلم - أوصى بهم. لكن الرواية الشيعية تخصص الوصية بمن لم يحدث ولم
يؤوِّمُ مُحدثاً منهم، وتُعْلِنُ لعنَ المُحدثِ وَمَنْ آوَى مُحدثاً منهم ومن غيرهم على لسان
الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم.

وأما ما سبق الوصية المكتوبة من ذكر تسليم الكتب والسلاح وبيان النص على الأئمة
المفروضة طاعتهم إلى الإمام الخامس محمد الباقر؛ فليس له نظير لا في رواية إسماعيل بن
راشد ولا في رواية غيره من أهل السنة. وفي رواية ابن راشد أن جندب بن عبد الله سأل

الإمام عليا عن مبايعة الحسن من بعده؛ فقال: «لا آمركم ولا أنهاركم، أنتم أبصر»^١. وفيها أنه أوصى الحَسَنَيْنِ بتقوى الله وحُسن الوضوء والصلاة لوقتها والزكاة وصلة الرحم وإكرام الجار والتثبت في الأمور والفقه في الدين ... إلى غير ذلك من محاسن الأمور التي أمر بكتابتها في وصيته بعد ذلك، ثم أوصى بذلك أخاهما محمدا، وأوصاه بتوقير أخويه، كما أوصى الحَسَنَيْنِ بأخييهما^٢.

ولئن كانت هذه الوصية في روايتها الشيعية هي أصل نسخة كتاب سليم بن قيس، وقد ظهر لنا أصلها الحسن في مرويات أهل السنة؛ فليس هناك ما يقطع بمنع تصويري أن أبان بن أبي عياش قد أضاف إليها ذكر النص على الأئمة إلى الباقر، وعلى هذه الطريقة أضيفت فكرة الاثني عشر بعد التوقف على ابن الإمام أبي الحسن العسكري، وادعاء أنه الغائب القائم المهدي؛ خاصة أن لدينا ما يدل بصورة واضحة - إذا سلمنا جدلا بوجود كتاب نقله أبان بن أبي عياش عن سليم - على تدخل يد أبان في صياغة نص الكتاب، وأن دوره لم يقتصر على نقل صحفه التي جاء في رواية ابن أذينة في صدر الكتاب المطبوع أن سليما سلمها لأبان؛ فالكتاب الذي بين أيدينا الآن ليس الصحف التي صاغها سليم ابن قيس ونقلها أبان، بل هو صياغة أبان الذي أدخل فيه كلامه، وما يرويه هو نفسه عن الإمامين السجاد والباقر^٣، وما يرويه عن الحسن البصري^٤، وما يرويه عن سليم الذي

يزعم أنه صاحب الكتاب وكاتب صحفه الأولى^١.

وأود أن أضيف في ختام الكلام عن كتاب سليم أن أول مروياته الواردة فيه عن بيان الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم - في مرض وفاته لابنته السيدة فاطمة - عليها السلام - أن الله - تعالى - اختاره وعليها، ثم اختار من بعدهما أحد عشر وصيا من أبنائها إلى يوم القيامة^٢ - لها أصل يروى بإسناد غير صحيح في كتب أهل السنة، وفيه أن المهدي من ولد الحسن والحسين؛ لكن ليس فيه ذكر الأوصياء بعد علي ..

أخرج الطبراني من طريق الهيثم بن حبيب، عن سفيان بن عيينة، عن علي بن علي المكي الهلالي، عن أبيه قال: «دخلت على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في شكاته التي قبض فيها، فإذا فاطمة عند رأسه. قال: فبكت حتى ارتفع صوتها؛ فرفع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - طرفه إليها، فقال: حبيبتي فاطمة، ما الذي يبكيك؟ قالت: أخشى الضيعة من بعدك. قال: يا حبيبتي، أما علمت أن الله اطع على الأرض اطلاعة فاختر منها أباك فبعثه برسالته، ثم اطع على الأرض اطلاعة فاختر منها بعلك، وأوحى إلي أن أنكحك إياه. يا فاطمة، ونحن أهل بيت قد أعطانا الله سبع خصال لم تعط أحدا قبلنا، ولا تعطى أحدا بعدنا: أنا خاتم النبيين، وأكرم النبيين على الله، وأحب المخلوقين إلى الله، وأنا أبوك. ووصيي خير الأوصياء، وأحبهم إلى الله، وهو بعلك. وشهيدنا خير الشهداء، وأحبهم إلى الله، وهو حمزة بن عبد المطلب، وهو عم أبيك وعم بعلك. ومنا من له جناحان أخضران يطير في الجنة مع الملائكة حيث يشاء، وهو ابن عم

أبيك وأخو بعلك. ومنا سبطا هذه الأمة، وهما ابناك الحسن والحسين، وهما سيدا شباب أهل الجنة، وأبوهما - والذي بعثني بالحق - خير منهما. يا فاطمة، والذي بعثني بالحق إن منهما مهدي هذه الأمة إذا صارت الدنيا هَرَجًا ومَرَجًا، وتظاهرت الفتن وتقطعت السبل، وأغار بعضهم على بعض؛ فلا كبير يرحم صغيراً ولا صغير يوقر كبيراً؛ فيبعث الله عند ذلك منهما من يفتح حصون الضلالة وقلوبا غلفا، يقوم بالدين في آخر الزمان كما قمت به في أول الزمان يملأ الدنيا عدلاً كما ملئت جوراً. يا فاطمة، لا تحزني ولا تبكي فإن الله أرحم بك وأرف عليك مني، وذلك لمكانك مني وموقعك من قلبي، وزوجك الله زوجك وهو أشرف أهل بيتي حسبا، وأكرمهم منصبا، وأرحمهم بالرعية، وأعدلهم بالسوية، وأبصرهم بالقضية. وقد سألت ربي أن تكوني أول من يلحقني من أهل بيتي^١.
إن أقرب ما يقال في رواية سليم بن قيس الهلالي عن سلمان الفارسي - رضي الله عنه - : إنها تحريف لرواية الهيثم؛ فلعل هذه الرواية التي اختلقها الهيثم بن حبيب في زمان طبقته العاشرة، كما ذكر الحافظ في التقريب، وهي طبقة الإمام أحمد بن حنبل (ت-٢٤٤هـ) - قد أضيف إليها ما أضيف من خبر الأئمة، ثم أُدخلت في زمان الغيبة إلى

- / . / .
: «
/ .«
: «
/ .«
/ .
: «
: ... : .«

كتاب سليم المزعوم على نحو ما ذكرنا في وصية الإمام علي - عليه السلام. ولقد وددت أن يتاح لي من الوقت ما يسمح بتتبع أثر سائر أخبار الكتاب، والكلام عليها خبراً بعد خبر؛ غير أنني معني في المقام الأول بدرس قضايا علم الكلام وتاريخها؛ خاصة أطوار الفكر الكلامي الاثنا عشري، وأحسب أن ما قدمته كاف في بيان وجه الحق في نسبة الكتاب المطبوع بين أيدينا إلى سليم بن قيس الهلالي، وكاف أيضاً في دعم تصوري لنشأة التشيع الإمامي على نحو تدريجي لم يكن يعرف في أطواره الأولى القول بحصر عدد الأئمة في اثني عشر إماماً فقط، وأن المذهب الاثنا عشري قد تبلور في صورته الأخيرة خلال فترة الغيبة الصغرى الممتدة من عام ٢٦٠ إلى ٣٢٩هـ، ولعله أن يهتم بإعداد تلك الدراسة الوافية المستوعبة لمرويات كتاب سليم من هو أولى بها من أهل علوم الحديث أو التاريخ - بإذن الله تعالى.

نطور المؤلفات والأفكار الكلامية لدى الإمامية الاثنا عشرية إلى بداية فترة الغيبة الكبرى

من صريح الحق أن نُقرَّ بأنَّ مؤلفات الشيعة الاثنا عشرية الباقية بين أيدينا مما أَلْفُوهُ بعد ابتداء عصر الغيبة الكبرى في القرنين الرابع والخامس الهجريين، تؤكد أنها نتاجُ تطورٍ جُهودٍ قديمةٍ في التأليف والاستدلال والمناظرة والخوض في جليل الكلام ودقيقه أو لطيفه^١.

لكننا لا نستطيع أن نرصد حركة ذلك التطور على نحو دقيق؛ فمؤلفات متكلميهم في عصر الأئمة لم يبقَ منها في أغلب الأحيان إلا مجرد عناوين تذكر في كتب التراجم والرجال، وإن بقي من ذكر المناظرات والآراء قسط في كتب التاريخ والأدب والحديث والأمالي وبعض المؤلفات الكلامية المتأخرة؛ خاصة فيما يتعلق بموضوع الإمامة. ويضاف إلى ذلك أن المعلومات المتاحة عن أكثر أولئك المتكلمين القدامى في كتب الفرق والكلام عند أهل السنة تنسُبهم إلى المغالاة في التشبيه والتجسيم والجبر^٢، وهذا خلاف المذهب الثابت

/ () « » : «.

()

لمتكلمي الاثنا عشرية في مؤلفاتهم الباقية بين أيدينا ابتداء من القرن الرابع الهجري الذي أُعلنت الغيبة الكبرى قرب نهاية عَقْدِهِ الثالث بوفاة آخر السفراء أبي الحسن علي بن محمد السَّمَرِيِّ (المتوفى في ذي القعدة ٣٢٩هـ).

وإذا كان ما لا يُدْرِكُ كُلَّهُ لا يُتْرَكُ كُلُّهُ؛ فسأعرض للكلام عن طائفة من أهم هؤلاء المتكلمين المتقدمين، وأذكر المعروف من مؤلفاتهم، وأبين المتاح من أفكارهم الكلامية قدر الإمكان؛ اعتماداً على المصادر السنية والشيعية. والهدف من وراء ذلك هو بيان التيارات الكلامية التي ظهرت في تاريخ الطائفة الإمامية الاثنا عشرية، وما بين حلقاتها من اتصال، وذلك يُمكنُ أَوْلَا من معرفة أصول بناء الفكر الكلامي الاثنا عشري الذي استقر وبلغ أوج نضجه على أيدي متكلمي القرن الخامس، ويعين بالإضافة إلى ذلك على السعي في سبيل معرفة البداية الحقيقية لفكرة حصر الإمامة في اثني عشر إماماً من خلال النظر فيما كان يدعو إليه متكلمو الإمامية الأوائل، وقيمون لإثباته الحجج على خصومهم في المؤلفات والمناظرات .. والله من وراء القصد، وهو - تعالى - المستعان في الأمور كلها، عليه توكلت وإليه أنيب.

١. أبو الحسن زُرارة بن أعين بن سُنسن (المتوفى عام ١٤٨ أو ١٥٠هـ) الشيباني بالولاء، وأصله من الروم.

وهو أخو بُكَيْر وحمُران وعبد الملك، وآلُ أعين كانوا أكبر بيت بالكوفة من الشيعة، وأعظمهم شأنًا، وأكثرهم فقها وحديثًا^١.

وكان زُرارة من مشاهير رجال الشيعة فقها وحديثًا ومعرفة بالكلام^٢، وهو من أصحاب الإمامين أبي جعفر الباقر، وأبي عبد الله الصادق - عليهما السلام^٣.

وقد عدّ في أصحاب الإجماع الذين أجمعت الشيعة على وثافتهم، وشهدوا لهم بالفقه، وبأنه أفقه طبقتهم. وقيل لجميل بن درّاج: ما أحسن محضرك وأزين مجلسك! فقال: أي والله ما كنا حول زرارة بن أعين إلا بمنزلة الصبيان حول المعلم. وفي رسالة أبي غالب الزُراري: كان زُرارة يكنى أبا علي، وكان خصمًا جدلًا لا يقوم أحد لحجّته، صاحب إلزام وحجة قاطعة؛ إلا أنّ العبادة شغلته عن الكلام، والمتكلمون من الشيعة تلاميذه.

وله مصنفات منها كتاب «الاستطاعة والجبر»^٤.

/ -

: -

/ -

/ -

()

هكذا كانت مناقب زرارة بن أعين في المصادر الشيعية؛ لكن للرجل صورة أخرى أخرج الكشي في رجاله عددا من الروايات التي ترسم أبعادها، وهي قريبة إلى حد ما من صورة الرجل في المصادر السنية، وقد نقلها السيد أبو القاسم الخوئي في ترجمة زرارة بمعجمه وقسمها ثلاث مجموعات:

أولها: ما دلت على أن زرارة كان شاكاً في إمامة الكاظم - عليه السلام - وأنه لما توفي الصادق - عليه السلام - بعث زرارةُ ابنه عبيداً إلى المدينة ليختبر أمر الإمامة: أهى لعبد الله الأفطح أم للكاظم - عليه السلام -؟ وأنه مات قبل أن يرجع إليه عبيد. وقد نقل في هذه المجموعة ست روايات صحح منها اثنتين فقط. إحداهما بإسناد الكشي عن عبد الله بن زرارة قال: بعث زرارة عبيداً ابنه يسأل عن خبر أبي الحسن - عليه السلام - فجاءه الموت قبل رجوع عبيد إليه؛ فأخذ المصحف فأعلاه فوق رأسه وقال: إن الإمام بعد جعفر بن محمد، من اسمه بين الدفتين في جملة القرآن منصوص عليه من الذين أوجب الله طاعتهم على خلقه. أنا مؤمن به. قال: فأخبر بذلك أبو الحسن الأول - عليه السلام - فقال: والله كان زرارة مهاجراً إلى الله تعالى. والرواية الثانية بمعناها¹.

والمجموعة الثانية: الروايات الدالة على أن زرارة قد صدر منه ما يناهز إيمانه من الإساءة للأئمة، والشك في علمهم، وتقديم الرأي على آثرتهم. وقد ذكر فيها سبع روايات فضعفها جميعاً، ثم قال: «لا يكاد ينقضي تعجبي كيف يذكر الكشي والشيخ هذه الروايات التافهة الساقطة غير المناسبة لمقام زرارة وجلالته، والمقطوع فسادها، ولا سيما أن رواة الروايات بأجمعهم مجاهيل».

والمجموعة الثالثة: الروايات التي ورد فيها قَدْحُ زُرارة أو لَعْنُهُ من الإمام - عليه السلام. وقد ذكر فيها ثلاثاً وعشرين رواية. منها جملة روايات تبين مخالفة رأي زُرارة في

الاستطاعة للأئمة؛ إذ يرى أن من ملك الزاد والراحلة مستطيع للحج وإن لم يحج، والإمام الصادق يقول بأن من ملكهما فقد وجب عليه الحج، ولا يكون مستطيعاً حتى يؤذن له. وفيها أن زرارة أراد أن يحمل الصادق - عليه السلام - على القول بالقدر حينما سأله عن أعمال السلاطين.

وما قدّر السيد أبو القاسم الخوئي على تضعيفه من تلك المجموعة الأخيرة بضعف راوٍ أو جهالته أو بوجود إرسال في الإسناد؛ فعل. وما لم يجد إلى تضعيف إسناده سبيلاً؛ حمّله على التقيّة في ضوء ما ثبت لديه من مدح الأئمة لزرارة بن أعين، واستشهد بما أخرجه الكشي بإسناده عن حمزة بن حمران بن أعين قال: قلت لأبي عبد الله - عليه السلام -: بلغني أنك برئت من عمّي يعني زرارة! قال: فقال: أنا لم أتبرأ من زرارة؛ لكنهم يجيئون ويذكرون ويروون عنه، فلو سكت عنه أزمونيّه فأقول: من قال هذا فأنا إلى الله منه بريء.

وعن حمزة أنه قال حين قدم اليمن: لقيت أبا عبد الله - عليه السلام - فقلت له: بلغني أنك لعنت عمي زرارة، قال: فرفع يده حتى صك بها صدره ثم قال: لا والله، ما قلت؛ ولكنكم تأتون عنه بالفتيا فأقول: من قال هذا فأنا منه بريء. قال: قلت: وأحكي لك ما يقول؟ قال: نعم. قال: قلت: إن الله - عز وجل - لم يكلف العباد إلا ما يطيقون، وإنهم لم يعملوا إلا أن يشاء الله ويريد ويقضي. قال: هو والله الحق. ودخل علينا صاحب الزطي فقال له: يا ميسر أأنت على هذا؟ قال: على أي شيء أصلحك الله، أو جعلت فذاك؟ قال: فأعاد هذا القول عليه كما قلت له، ثم قال: هذا والله ديني ودين آبائي^١.

* وفي مؤلفات أهل السنة ذكر طويل لآل زرارة بن أعين خاصة في كتب رجال الحديث. وإخوته عبد الملك وحميران وبكير وعبد الأعلى وبلال، وله ولهم أبناء مصنفون. ومع الاتفاق على أنهم مفرطون في التشيع ففيهم من كتب حديثه وحول على الصدق، وقد

وأرجو أن أبلغها بك. وعظّمها، فقلت: ما هي؟ فقال: إذا لقيت جعفر بن محمد؛ فأقرئه مني السلام، وسله: أن يخبرني أمن أهل الجنة أنا أم من أهل النار؟ فأنكرت ذلك عليه. فقال لي: إنه يعلم ذلك. فلم يزل بي حتى أجبته، فلما لقيت جعفر بن محمد أخبرته بالذي كان منه، فقال: هو من أهل النار. فوقع في نفسي شيء مما قال؛ فقلت: ومن أين علمت ذلك؟ فقال: من ادعى علي أنني أعلم هذا؛ فهو من أهل النار. فلما رجعت لقيتني زُرارة بن أعين فسألني عما عملت في حاجته، فأخبرته بأنه قال لي: إنه من أهل النار. فقال: كال لك يا عبد الله من جراب النورة. فقلت: وما جراب النورة؟ قال: عَمِلَ معك بالتَّقِيَّةِ^١.

- / :

/ :

()

/ /

: ()

:

/) ...

(

: /

:

/

:

()

/ :

وفي كتب الرجال إشارة إلى أن زُرارة قال بعد وفاة الصادق بإمامة أكبر أولاده عبد الله الأفطح، ثم رجع إلى القول بإمامة موسى الكاظم. وقيل: بل أشار إلى المصحف وقال هذا إمامي لا إمام لي غيره^١. وفيها إشارة أيضا إلى اختصاص زُرارة مع بُرَيْدَةَ بن معاوية بن أبي الحكم (ت ١٥٠هـ) برأي في الاستطاعة^٢، وقد مر بنا ما يُبين أن لذلك أصلا في مرويات الاثنا عشرية.

* وفي كتب تاريخ الفرق بيان ذلك الرأي في جملة آراء فرقة من الشيعة تنسب لزُرارة، وقد تسمى «التيمية». ومجمل هذه الآراء فيما يلي:

أ - المعرفة وما يختص به الأئمة .. قال الشهرستاني: «وَحُكِيَ عَنِ الزُّرَّارِيَّةِ: أن المعرفة ضرورية، وأنه لا يسع جهل الأئمة؛ فإن معارفهم كلها فطرية ضرورية، وكل ما يعرفه غيرهم بالنظر فهو عندهم أوليُّ ضروري، وفطرياتهم لا يدركها غيرهم»^٣. وقد ذكر الأشعري في مقالاته أن أكثر الروافض يزعمون أن المعرفة اضطرار، وأن الخلق

() /
() /
/ :
/ :
- « » :
/ : « »)
(
«
- / :
- / :

جميعاً مضطرون، وأن النظر والقياس لا يؤديان إلى علم. ومنهم من يقول: إن الإمام هو الحجة بعد الرسول، ولا حجة على الخلق غيره. ومنهم من زعم أن المعارف اضطراراً بإيجاب الخلقة؛ لكنها لا تقع إلا بعد النظر والاستدلال، وهؤلاء أصحاب هشام بن الحكم. ومنهم من زعم أن المعارف ليست كلها اضطراراً، والمعرفة بالله يجوز أن تكون كسباً ويجوز أن تكون اضطراراً^١.

وإنني لأحسب أن أقرب هذه الآراء في مسألة المعرفة لما صرح الشهرستاني بنسبته إلى الزرارية هو الأخير؛ لأنه نسب إلى زرارة إثبات معارف يدركها غير الأئمة بالنظر، وهي عند الأئمة أولية فطرية. وهنا تكون المعرفة الضرورية الخالصة للأئمة فقط، وهذا أوفق لخصوصية علم الإمام المعصوم عند الإمامية، والمعرفة الإنسانية بعد ذلك لها سبيلان، والناس في سبيلها لا يدركون فطريات الأئمة إلا بالنقل عنهم.

ب - حدوث الصفات الإلهية .. قال الأشعري: «يزعمون أن الله لم يزل غير

سميع ولا عليم ولا بصير حتى خلق ذلك لنفسه»^٢.

وفي كلام البغدادي زيادة بنسبة حدوث جميع الصفات الإلهية إلى زرارة، وقال: «وعلى منوال هذا الضال نسجت القدرية البصرية بحدوث كلام الله، وعليه نسجت الكرامية قولها بحدوث قول الله وإرادته وإدراكاته»^٣.

ويلاحظ هنا أن البغدادي يجعل ما ينسبُه لزرارة بن أعين أصلاً لقول معتزلة البصرة بحدوث كلام الله - تعالى - وخلق القرآن. وإن صح ذلك فيلتحق به قول البصريين أيضاً

بحدوث إرادة الله - تعالى - وإن قالوا: إنها محدثة في لا محل^١؛ لكن البغدادي نفسه في موضع آخر يرد مذهب زُرارة إلى مجرد التشبيه المحض إذ يقول في بيان استحقاق الله - تعالى - لصفاته المحدثة عند زُرارة: «وإنما استحق هذه الأوصاف حين أحدث لنفسه حياة وقدرة وعِلْمًا وإرادة وسمعا وبصرا، كما أن الواحد منا يصير حيا قادرا سميعا بصيرا مريدا عند حدوث الحياة والقدرة والإرادة والعلم والسمع والبصر فيه»^٢.

وقال الإسفرايني: «وزعموا أنها كلها حادثة مثل صفات الأجسام»^٣.

وقد يكون الأصل في ذلك ما ذكره الأشعري من القول بأن زُرارة وأصحابه كانوا يرون حدوث صفة العلم، وذلك حاصل قول القدرية الأوائل منذ القرن الأول الهجري على لسان معبد الجهني البصري (المقتول عام ثمانين): الأمر أنف^٤. ويرون حدوث صفتي السمع والبصر لشبهة تعلق ذلك بالمدركات المحدثة.

وأما القول بحدوث جميع الصفات بما فيها صفة الحياة وصفة القدرة؛ فمما لا يعقل له سبيل إلا عند القائل صراحة بحدوث المعبود. وأحسب أنه من باب حكاية لازم المذهب فيما نسبه إليهم البغدادي ومن لف لفه. ولهذا نجد حجة الإسلام أبا حامد الغزالي في كتابه «الاقتصاد في الاعتقاد» في بيان أحكام الصفات الإلهية يقرر أنها جميعا قديمة، وأنه لم يذهب أحد من المخالفين المتألهين إلى حدوث الحياة والقدرة، وإنما اعتقدوا ذلك في العلم بالحوادث وفي الإرادة وفي الكلام^٥

ج - الاستطاعة .. وقد مر بنا في مرويات الشيعة أن زُرارة كان يقول: من ملك الزاد والراحلة؛ فهو مستطيع للحج وإن لم يحج. وقال أبو الحسن الأشعري، في معرض ذكر اختلاف متكلمي الشيعة في الاستطاعة، في زُرارة وأصحابه: «يزعمون أن الاستطاعة قبل الفعل، وهي الصحة، وبها يستطيع المستطيع؛ فكل صحيح مستطيع»^١.

وإننا إذا ضَمَمْنَا ذلك الرَّأْيَ إلى ما سبق في مرويات الشيعة من أن زُرارة كان يسأل الإمام الصادق عن أعمال السلاطين ليحمله على القول بالقدر؛ أمكننا أن نُقرر أنَّ الرجل كان قدريا في النظر إلى أفعال العباد، وقد أطبقت المعتزلة جميعا على أن الاستطاعة أو القدرة صالحة للضدين، وأنها قبل الفعل المُبتَدَأ والمُتَوَلَّد، ونسبوا إلى الجبر كُلَّ من جعل الاستطاعة مقارنة للفعل، وقال البغداديون منهم بمثل ما تُسبب لِزُرارة من أن الاستطاعة هي السلامة وصحة الجوارح وتخليها من الآفات^٢؛ ولذلك لم يخصه الأشعري بقول في ذكره اختلاف الروافض في أعمال الإنسان والحيوان؛ فدخل في عموم من نسبهم إلى القول بأقويل المعتزلة من الإمامية في هذه المسألة^٣. وفي ظلال هذا الفهم يمكننا أن نقرر أنَّ الكتاب المذكور لِزُرارة بن أعين: «الاستطاعة والجبر» كان إحدى المحاولات الكلامية المبكرة في رد مقولة الجبرية الذين لا يرون للإنسان مسئولية فيما يجري على يديه من أفعال، ولا على لسانه من أقوال، ولا فيما يستقر في جَنَانِهِ من اعتقاد الكفر أو الإيمان.

وهكذا نجد أنفسنا - إذا استثنينا أصل المذهب في الإمامة وما يتعلق به من أحكام - نميل إلى القول بأن العلاقة الفكرية بين كلام الشيعة الإمامية (ولا أقول الاثنا عشرية في هذا الموضع) من جهة، وبين كلام المعتزلة من جهة أخرى، لها جذور قديمة ترجع على

- / :

- () :

- / :

- / :

الأقل إلى النصف الأول من القرن الثاني الهجري، والذي يتابع تطور الفكر الكلامي ونشأة مذاهبه المختلفة يدرك أن النظر في مسألة أفعال العباد، وهي من المسائل الكلامية المبكرة الظهور باتفاق، لم يبدأ بظهور القدرية الأوائل: معبد الجهني، وغيلان دمشقي .. إن الكلام في فعل الكبيرة أو ارتكابها، وفي علاقة ذلك بالإيمان والكفر، لوان النظر في تلك المسألة؛ لكن على مستوى الإنسان والتزامه باتباع الأوامر والنواهي الدينية، ثم تطور النظر لبحث المسألة على مستوى الإنسان وعلاقته بالله - جل وعلا - وصفاته، وما يتبع ذلك من النظر في حقيقة الفعل وتحديد فاعله ..

وهنا لا نستطيع أن نقطع بأن الإمامية أخذوا عن المعتزلة، أو أن المعتزلة أخذوا عن الشيعة، فالمسألة موضع نظرٍ وتلاقحٍ للأفكار بين جميع الطوائف الكلامية الناشئة في المجتمع الإسلامي بثقافته الجديدة الواردة مع اتساع الفتوح .. وهذا أمر سنعود إلى متابعة بحثه فيما بعد - إن شاء الله تعالى.

٢- أبو جعفر محمد بن علي بن النعمان بن أبي طريفة البجلي (المتوفى نحو ١٦٠ هـ أو بعد ١٨٠ هـ).^١

من أصحاب الإمامين الصادق والكاظم، وهو مولى الأحول: كوفي، صيرفي، يلقب مؤمن الطاق، وصاحب الطاق، ويلقبه المخالفون شيطان الطاق، كما ذكر النجاشي في رجاله والشيخ الطوسي في الفهرست^٢.

وقال فيه النجاشي: «فأما منزلته في العلم وحسن الخاطر فأشهر من أن تذكر، وقد نُسبَ إليه أشياء لم تثبت عندنا. وله كتاب افعل لا تفعل، رأيتُه عند أحمد بن الحسين بن عبيد الله - رحمه الله - كتاب كبير حسن، وقد أدخل فيه بعض المتأخرين أحاديث تدل فيه على فساد، ويذكر تباين أقاويل الصحابة، وله كتاب الاحتجاج في إمامة أمير المؤمنين - عليه السلام - وكتاب كلامه على الخوارج، وكتاب مجالسه مع أبي حنيفة والمرجئة».

وذكر الشيخ الطوسي كتاب الاحتجاج باسم الإمامة، وأضاف إلى هذه الكتب: «كتاب المعرفة، وكتاب الرد على المعتزلة في إمامة المفضل، وكتاب الجمل في أمر طلحة والزبير وعائشة، وكتاب إثبات الوصية». وبذلك يكون مجموع الكتب المنسوبة إلى صاحب الطاق في المصادر الشيعية ثمانية، وعنوان كل كتاب منها ينم عن موضوعه؛ إلا كتاب «افعل لا

() .. :

.. / :

«! » :

: » :

/ «.

تفعل»، وقد بين النجاشي الذي رآه وطالعه أنه في ذكر تباين أقاويل الصحابة، وربما كان من كتب الاختلاف العامة التي تجمع بين مسائل أحكام الفقه وعلم الكلام والفرق، كما يترجح عندي من كلام الشهرستاني الآتي في بيان رأي صاحب الطاق في أصول الفرق الإسلامية. وقد كان متكلما الاثنا عشرية فيما بعد يذكرون اختلاف الصحابة وتباين آرائهم في عدد من المسائل الدينية، مع الإشارة إلى عدم العصمة وجواز الغلط منهم؛ ليستدلوا بذلك على ضرورة تعيين الإمام المعصوم لحفظ الدين وصلاح العباد^١.

ولقد أشرت من قبل إلى مناظرة صاحب الطاق للإمام زيد عند أبي جعفر الكليني الذي روى بإسناده عن صاحب الطاق «أَنَّ زَيْدَ بْنَ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ - عَلَيْهِ السَّلَام - بَعَثَ إِلَيْهِ وَهُوَ مُسْتَخْفٍ قَالَ: فَأَتَيْتُهُ فَقَالَ لِي: يَا أَبَا جَعْفَرٍ، مَا تَقُولُ إِذَا طَرَقَكَ طَارِقٌ مِنَّا أَتَخْرُجُ مَعَهُ؟ قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: إِنْ كَانَ أَبَاكَ أَوْ أَحَاكَ خَرَجْتُ مَعَهُ. قَالَ: فَقَالَ لِي: فَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أَخْرُجَ أَجَاهِدُ هَؤُلَاءِ الْقَوْمَ فَأَخْرَجَ مَعِي. قَالَ: قُلْتُ: لَا مَا أَفْعَلُ جُعِلْتُ فِدَاكَ. قَالَ: فَقَالَ لِي: أَتُرْغَبُ بِنَفْسِكَ عَنِّي؟ قَالَ: قُلْتُ لَهُ: إِنَّمَا هِيَ نَفْسٌ وَاحِدَةٌ فَإِنْ كَانَ لِلَّهِ فِي الْأَرْضِ حُجَّةٌ؛ فَالْمُتَخَلِّفُ عَنكَ نَاجٍ وَالْخَارِجُ مَعَكَ هَالِكٌ. وَإِنْ لَا تَكُنْ لِلَّهِ حُجَّةٌ فِي الْأَرْضِ؛ فَالْمُتَخَلِّفُ عَنكَ وَالْخَارِجُ مَعَكَ سَوَاءٌ^٢. قَالَ: فَقَالَ لِي: يَا أَبَا جَعْفَرٍ، كُنْتُ أَجْلِسُ مَعَ أَبِي عَلِيٍّ عَلَى الْخِوَانِ فَيُلْقِمُنِي الْبُضْعَةَ السَّمِيئَةَ، وَيَبْرِدُ لِي اللَّقْمَةَ الْحَارَّةَ حَتَّى تَبْرُدَ شَفَقَةً عَلَيَّ، وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَيَّ مِنْ حَرِّ النَّارِ إِذَا أَحْبَبَكَ بِالْدِينِ وَلَمْ يُخْبِرْنِي بِهِ؟! فَقُلْتُ لَهُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ مِنْ شَفَقَتِهِ عَلَيَّ مِنْ حَرِّ النَّارِ لَمْ يُخْبِرْكَ، خَافَ عَلَيْكَ أَنْ لَا تَقْبَلَهُ فَتَدْخُلَ النَّارَ، وَأَخْبَرَنِي أَنَا

» :

«.

فَإِنْ قَبِلْتُ نَجَوْتُ، وَإِنْ لَمْ أَقْبَلْ لَمْ يُبَالِ أَنْ أَدْخَلَ النَّارَ. ثُمَّ قُلْتُ لَهُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ أَنْتُمْ أَفْضَلُ أَمْ الْأَنْبِيَاءُ؟ قَالَ: بَلِ الْأَنْبِيَاءُ. قُلْتُ: يَقُولُ يَعْقُوبُ لِيُوسُفَ: ﴿يَا بُنَيَّ لَا تَقْصُصْ رُؤْيَاكَ عَلَى إِخْوَتِكَ فَيَكِيدُوا لَكَ كَيْدًا﴾ [يوسف/ه]. لِمَ لَمْ يُخْبِرْهُمْ حَتَّى كَانُوا لَا يَكِيدُونَهُ؟ وَلَكِنْ كَتَمَهُمْ ذَلِكَ فَكَدَا أَبُوكَ كَتَمَكَ؛ لِأَنَّهُ خَافَ عَلَيْكَ. قَالَ: فَقَالَ أَمَا وَاللَّهِ لَئِنْ قُلْتَ ذَلِكَ لَقَدْ حَدَّثَنِي صَاحِبُكَ بِالْمَدِينَةِ أَنِّي أُقْتَلُ وَأُصَلَّبُ بِالْكُنَّاسَةِ، وَإِنَّ عِنْدَهُ لَصَحِيفَةً فِيهَا قَتْلِي وَصَلْبِي. فَحَجَجْتُ فَحَدَّثْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - بِمَقَالَةِ زَيْدٍ وَمَا قُلْتُ لَهُ فَقَالَ لِي: أَخَذْتَهُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ، وَعَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ، وَمِنْ فَوْقِ رَأْسِهِ وَمِنْ تَحْتِ قَدَمَيْهِ، وَلَمْ تَتْرَكَ لَهُ مَسْلَكَ يَسْلُكُهُ^١.

وقد روى الكشي في بيان فضل صاحب الطاق والتنويه بمنزلته عند الإمام الصادق أنه - عليه السلام - قال: «أربعة أحب الناس إليّ أحياء وأمواتا: بُرَيْدُ بْنُ مَعَاوِيَةَ الْبَجَلِيُّ، وَزُرَّارَةُ بْنُ أَعْيُنَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ، وَأَبُو جَعْفَرِ الْأَحْوَلِ»^٢. وروى طائفة من مناظراته مع الإمام زيد وأبي حنيفة والضحاك الشاري وغيرهم. وذكر في إحداها أنه قطع أحد الشراة بين يدي الإمام الصادق، فقال الشاري لأبي عبد الله: ما ظننت أن في أصحابك أحدا يحسن هكذا. فقال أبو عبد الله: إن في أصحابي من هو أكثر من هذا. فأعجب مؤمن الطاق نفسه فقال: يا سيدي سررتك؟! قال: والله لقد سررتني، والله لقد قطعته، والله لقد حسرتة، والله ما قلت من الحق حرفا واحدا! قال: وكيف؟! قال: لأنك تتكلم على القياس، والقياس ليس من ديني^٣.

١ - : /) (.
 /
 /
 -

وفي موسوعة أصحاب الفقهاء: «كان أبو جعفر كثير العلم، متفوقاً في معارفه، قويا في حجته، تعددت فيه نواحي العبقرية والنبوغ، فهو عالم بالفقه والكلام والحديث». وينكر مؤلفو الموسوعة ما نسبته إليه خصومه من العقائد الفاسدة التي تمثل صورة أخرى لا تتناسب - في رأيهم - مع قدره ومنزلته عند الإمام الصادق، بالإضافة إلى مقولة النجاشي السابقة: «وقد نُسِبَ إليه أشياء لم تثبت عندنا»^١.

لكن الصورة الأخرى لها موارد في كتب الشيعة أيضا؛ فقد روى الكشي عن فضيل بن عثمان روايةً حاصلها إنكار الإمام الصادق لكلام صاحب الطاق ومنهجه في الجدل والمناظرة.. قال الإمام: أما إنه لو شاء طريف من مخاصمه أن يخاصمه فعل. قلت: كيف ذاك؟ فقال: يقول أخبرني عن كلامك هذا من كلام إمامك؟ فإن قال: نعم. كذب علينا، وإن قال: لا. قال له: كيف تتكلم بكلام لم يتكلم به إمامك؟ ثم قال: أنتم تتكلمون بكلام إن أنا أقررت به ورضيت به أقمت على الضلالة، وإن برئت منه شق علي. نحن قليل وعدونا كثير. قلت: جعلت فداك فأبلغه عنك ذلك؟ قال: أما إنهم قد دخلوا في أمر ما يمنعهم عن الرجوع عنه إلا الحميئة. قال: فأبلغت أبا جعفر الأحول ذاك، فقال: صدق بأبي وأمي، ما يمنعني من الرجوع عنه إلا الحميئة^٢.

- / -
/ -

»

«

) : /

: (

وروى الشيخ الصدوق بإسناده عن إبراهيم بن محمد الخزاز، ومحمد بن الحسين،
أنهما دخلا على أبي الحسن الرضا - عليه السلام - فحكيا له رواية حديث يوهم
التشبيه، وحكيا له أن هشام بن سالم وصاحب الطاق والميثمي يقولون عن الله - جل
وعلا -: إنه أجوف إلى السرة، والباقي صمد. فخر ساجدا ثم قال: سبحانك ما عرفوك
ولا وحدوك؛ فمن أجل ذلك وصفوك. سبحانك لو عرفوك لوصفوك بما وصفت به نفسك.
سبحانك كيف طأَوْعَتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ أَنْ شَبَّهُوكَ بغيرك؟! إلهي لا أصفك إلا بما وصفت به
نفسك، ولا أُشَبِّهُكَ بِخَلْقِكَ. أنت أهل لكل خير؛ فلا تجعلني من القوم الظالمين...^١.

* وفي كتب رجال الحديث عند أهل السنة نجد ترجمة لمحمد بن علي بن النعمان في
سير أعلام النبلاء للذهبي لم يزد فيها على أن قال: «محمد بن النعمان الأحول: عراقي،
شيعي جلد يلقبه الشيعة بمؤمن الطاق. يعد من أصحاب جعفر بن محمد. صنف كتاب
الإمامة، وكتاب الرد على المعتزلة، وكتاب طلحة وعائشة، وكتاب المعرفة، وكتاب في
أيام هارون الرشيد»^١. وإني لأحسبه قد نقل ذلك عن فهرست النديم الذي أورد مثل هذه
الترجمة المختصرة، لكنه لم يذكر الكتاب الخامس «كتاب في أيام هارون الرشيد»، ولم
أجده فيما رجعت إليه من المصادر الشيعية^٢. وقد أضاف الشهرستاني كتابا آخر أسماه

- : ()

/ :

« : »

« : »

- /

- :

()

/

«افعل لم فعلت»^١. وبذلك يكون مجموع الكتب المنسوبة لصاحب الطاق عند الفريقين عشرة.

وفي لسان الميزان ترجم له الحافظ ابن حجر^٢؛ لكنه لخص ترجمته من كتاب المؤرخ الشيعي ابن أبي طي يحيى بن حميدة الحلبي (ت-٦٣٠هـ)، ولا تكاد ترجمته تخالف شيئاً من صورة المناظر الفذ الذي لا تلين له قناة في المصادر الشيعية. وقد نجد بعض ملامح هذه الصورة أيضاً في ترجمة الإمام أبي حنيفة النعمان (ت-١٥٠هـ) بكتاب تاريخ بغداد؛ حيث أورد الخطيب بإسناده عن محمد بن جعفر الأسامي^٣ قال: كان أبو حنيفة يتهم شيطان الطاق بالرجعة، وكان شيطان الطاق يتهم أبا حنيفة بالتناسخ. قال: فخرج أبو حنيفة يوماً إلى السوق فاستقبله شيطان الطاق ومعه ثوب يريد بيعه، فقال له أبو حنيفة: أتبيع هذا الثوب إلى رجوع علي؟ فقال: إن أعطيتني كفيلاً أن لا تمسخ قرداً بعثك. فبهت أبو حنيفة. قال: ولما مات جعفر بن محمد التقى هو وأبو حنيفة فقال له أبو حنيفة: أما إمامك فقد مات. فقال له شيطان الطاق: أما إمامك فمن المنظرين إلى يوم الوقت المعلوم^٤.

- : / .

- : / .

- : / .

:

() : []

:

:

:

به خطأ وعصبية وإلزاما بما لا يُلتزم من الباطل الصريح ، وتلك مسألة ستُفصّل بموضعها من هذه الدراسة - إن شاء الله تعالى.

والثاني: ما ذكره الشهرستاني حيث قال: «وقد صنف ابن النعمان كتاباً جمّةً للشيعة منها «أفعل لم فعلت»، ومنها «أفعل لا تفعل». ويذكر فيها أن كبار الفرق أربعة: الفرقة الأولى عنده القدرية. الفرقة الثانية عنده الخوارج. الفرقة الثالثة عنده العامة. الفرقة الرابعة عنده الشيعة. ثم عين الشيعة بالنجاة في الآخرة^١. وهذا يعني أن القوم لهم جهود مبكرة في التأليف عن الفرق الكلامية وآرائها وبيان الفرقة الناجية، ولم يقف الأمر بهم عند بيان مذهبهم والاحتجاج له ..

* وصاحب الطاق في كتب تاريخ الفرق السنية رأس فرقة تسمى الشيطانية أو النعمانية، وينسب إليها عدد من الآراء الكلامية؛ منها ما يلي:

أ - المعرفة الضرورية .. قال الأشعري: «يزعمون أن المعارف كلها اضطرار، وقد يجوز أن يمنعها الله سبحانه بعض الخلق، فإذا منعها بعض الخلق وأعطاهم بعضهم؛ كلفهم الإقرار مع منعه إياهم المعرفة»^٢.

ب - التشبيه وإثبات صورة الله تعالى .. في الكلام عن تجسيم أصحاب محمد ابن كرام ذكر البغدادي والإسفراييني أنهم امتنعوا عن إطلاق لفظ الجوهر على الله - جل وعلا - مع أنهم يطلقون لفظ الجسم، كما امتناع شيطان الطاق الرافضي من تسميته الإله جسماً مع قوله بأنه على صورة الإنسان^٣.

وقد قال الشهرستاني عن صاحب الطاق: «وما يحكى عنه من التشبيه فهو غير صحيح». ولعله يقصد إبطال نسبته للتجسيم فسبق لفظ التشبيه إلى قلمه؛ لأنه لم يلبث أن قال بُعيد ذلك: «وقال: إن الله تعالى نور على صورة إنسان رباني. ونفى أن يكون جسماً؛ لكنه قال: قد ورد في الخبر أن الله خلق آدم على صورته وعلى صورة الرحمن، فلا بد من تصديق الخبر». كما أن نفي الجسمية عن الله - تعالى - كما سيتضح لنا بعد قليل من مسائل الخلاف بين صاحب الطاق وهشام بن الحكم الذي كتب في الرد عليه.

وقد يعني ذلك أن الشهرستاني قصد إبطال نسبة التشبيه إلى صاحب الطاق، وأنه أشار بذلك القول إلى أن ما يُنسب إليه من باب ما تُسبب إلى الرواة في تصديق الأخبار وإجراء ألفاظها وتمريها كما وردت من غير تأويل؛ فقد قال عقب ذلك: «ويحكى عن مقاتل بن سليمان مثل مقالته في الصورة، وكذلك يحكى عن داود الجواربي ونعيم بن حماد المصري وغيرهما من أصحاب الحديث: أنه تعالى ذو صورة وأعضاء. ويحكى عن داود أنه قال: أعفوني من الفرج واللحية واسألوني عما وراء ذلك؛ فإن في الأخبار ما يثبت ذلك».

ثم نقل الشهرستاني عن أبي عيسى الوراق الشيعي^١ أن هشام بن سالم ومحمد بن النعمان أمسكا عن الكلام في الله، ورويا عن يوجبان تصديقه أنه سئل عن قول الله - تعالى -: ﴿وَأَنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ الْمُنتَهَىٰ﴾ النجم/ ٤٢. قال: إذا بلغ الكلام إلى الله - تعالى - فأمسكوا. فأمسكا عن القول في الله والتفكر فيه حتى ماتا^٢.

» : /

() () .«

/

» :

.« []

- : / :

ج - العلم الإلهي والإرادة .. قال الأشعري في بيان مقالات الروافض: «أصحاب شيطان الطاق يزعمون أن الله عالم في نفسه ليس بجاهل، ولكنه إنما يعلم الأشياء إذا قدرها وأرادها. فأما قبل أن يقدرها ويريدها؛ فمحال أن يعلمها، لا لأنه ليس بعالم؛ ولكن الشيء لا يكون شيئاً حتى يقدره وينشئه بالتقدير، والتقدير عندهم الإرادة»^١. ونسب الإمام الأشعري هذه المقالة لصاحب الطاق في بيانه لاختلافات المسلمين بوجه عام^٢.

وفي بيان الإرادة التي يتبعها العلم قال الأشعري: «وقال شيطان الطاق: إن الله لا يعلم شيئاً حتى يؤثر أثره ويقدره، والتأثير عندهم التقدير، والتقدير الإرادة. فإذا أراد الشيء فقد علمه وإذا لم يرده فلم يعلمه، ومعنى أراده عندهم أنه تحرك حركة هي إرادة، فإذا تحرك تلك الحركة علم الشيء وإلا لم يجز الوصف له بأنه عالم به. وزعموا أنه لا يوصف بالعلم بما لا يكون»^٣. والحركة هنا لا يقصد بها الانتقال، وإنما هي معنى يقصدون به «الفعل»^٤، أي أن الإرادة فعل يحدثه الله - جل وعلا. وقد صرح الشهرستاني بذلك في كلامه عن صاحب الطاق، فقال: «والتقدير عنده الإرادة، والإرادة فعله - تعالى»^٥.

وقد بين البغدادي علة زهاب صاحب الطاق هذا المذهب في علم الله - تعالى - وإرادته، فقال: «وزعم أن الله - تعالى - إنما يعلم الأشياء إذا قدرها وأرادها، ولا يكون قبل تقديره الأشياء عالماً بها؛ وإلا ما صح التكليف»^٦. وهذا يعني أن هذه المقالة في صفات الله - تعالى

- متعلقة بالنظر في حكم أفعال العباد ونفي القول بالجبر، ولأجل ذلك حرر أبو المظفر طاهر بن محمد الإسفراييني (ت ٤٧١هـ) مقالته بأنه «كان يقول: إن الله - تعالى - لا يعلم الشر قبل أن يكون»^١.

وهذا يؤكد ما سبقت إليه الإشارة في الكلام عن آراء زُرارة بن أعين، وسيأتي أكثر تفصيلاً في بيان آراء هشام بن الحكم - إن شاء الله تعالى.

وقد كان هذا الرأي معروفاً أيضاً في البطانة الاعتزالية التي كانت تحيط بالخليفة المأمون بن هارون الرشيد، وآية ذلك ما حكاه الإمام عبد العزيز بن مسلم الكناني (ت ٢٤٠هـ) في مناظرته لبشر المريسي بين يدي المأمون، وقد حكى أن رجلاً ممن يعرف بالكلام والنظر كان يشوش عليه، ويحرض بشراً على الكلام ويحثه كلما سكت وانقطع.

وعندما صرح الكناني بأن في القرآن كل ما يحتاجه العباد من أمور دينهم في كل ما هو كائن، أخذ ذلك الرجل يضرب بيده على فخذه ويقول: سبحان الله! تزعم أن كل ما هو كائن مما يحتاج إليه، قد ذكره الله - تعالى - في كتابه! ما أعظم هذا! وكيف يعلم ما هو كائن؛ فيذكره؟! وذكر الكناني أنه جهمي قدرى جمع الأمر من جهتين، ينكر أن الله يعلم ما يكون قبل أن يكون، يعني بذلك أنه نَفَى سَبْقَ الْعِلْمِ وَنَفَى الْقَدَرَ. فقال المأمون: هذا قوله^٢.

❦ - **الإستطاعة وأفعال العباد** .. ذكر الأشعري أن صاحب الطاق كان يقول

في الاستطاعة بقول زُرارة بن أعين: إن الاستطاعة هي الصحة، وكل صحيح مستطيع، وهي قبل الفعل؛ لكن صاحب الطاق كان يقول بعد ذلك: «لا يكون الفعل إلا أن يشاء»

الله^١. ونسب إليه وإلى الجواليقي القول بأن العباد يفعلون الأجسام؛ فحركاتهم وأفعالهم وسكناتهم أشياء، وهي أجسام؛ إذ لا شيء إلا الأجسام^٢.

٣. **أبو محمد هشام بن الحكم** (المتوفى عام ١٧٩ أو ١٩٩هـ) الكندي بالولاء، وكان منزله في بني شيبان بالكوفة فنسب إليهم أيضا.

وإنني لا أشك في أنه أشهر متكلمي الإمامية في القرن الثاني الهجري، وأكثرهم حظوة باهتمام أهل العلم من السنة والشيعة قديما وحديثا؛ بالإضافة إلى دراسات المستشرقين التي اهتمت بآرائه في الفلسفة الطبيعية وحقيقة الإنسان، وتتبع مصادرها في الفلسفات القديمة^٣. ولئن بدا هذا للوهلة الأولى عامِلَ تَيَسِيرٍ في دراسة آراء الرجل وعرض مذهبه؛ فإن مُطالِعَ المادة العلمية الغزيرة عن آراء هشام يُدرك أن تقديم الصورة الحقيقية والمقنعة لمذهبه الكلامي من الصعوبة بمكان لا يبلغه طالبه في يسر؛ فالرجل له مكان لا ينكر في تاريخ الفكر الكلامي بوجه عام، وحضور ظاهر في المناظرة والتأليف بين رجالات عصره، مما جعله القيم على مجالس النظر في لطيف الكلام وجليله عند الوزير يحيى بن خالد البرمكي في حاضرة الخلافة العباسية، وفي زمان الخليفة هارون الرشيد. وهو أحد الأعلام الذين تأخذ عنهم الإمامية الحلال والحرام والفتيا والأحكام؛ فقد صحب الإمام الصادق

- / :

-

/

() () -

() () :

(

وكان من خواص الكاظم - عليهما السلام - وله عنهما روايات كثيرة في الأصول والفروع، ولهما فيه مدائح^١. ثم هو بعد ذلك كله متهم في روايات السنة والشيعية بالمغالاة في التجسيم والجبر؛ فيتبرأ منه الأئمة ويُسَفَّهُ اعتقاده مُؤرِّخُو المقالات والفرق؛ بل يصرح بعض متشددي السنة بأنه أسلم كارها مخافة السيف، ونفاقا ومكرا ليفسد في الدين ويضل عن سبيل الله بانتحال التشبيه والرفض^٢، وذهب القاضي عبد الجبار إلى أنه أول من قرر الكلام في النص، وبنى عليه القول بردة الصحابة غير نفر يسير منهم، على حين قال الكاملية من الشيعة بارتدادهم جميعا^٣.

وحسبي في هذا المقام أن أذكر مؤلفاته، وأهم الآراء المنسوبة إليه في لطيف الكلام وجليله، مع الإشارة خلال ذلك إلى طرف من مواقف أهل العلم من الرجل وآرائه.

* أما مؤلفات هشام بن الحكم؛ فقد نسب إليه النجاشي ثلاثين كتابا:

كتاب علل التحريم، كتاب الفرائض، كتاب الإمامة، كتاب الدلالة على حدث الأجسام، كتاب الرد على الزنادقة، كتاب الرد على أصحاب الاثنين، كتاب التوحيد، كتاب الرد على هشام الجواليقي، كتاب الرد على أصحاب الطبائع، كتاب الشيخ والغلام في التوحيد، كتاب التدبير في الإمامة وهو جمع علي بن منصور من كلامه، كتاب

!!

الميزان^١، كتاب في إمامة المفضل، كتاب الوصية والرد على منكريها، كتاب الميدان، كتاب اختلاف الناس في الإمامة، كتاب الجبر والقدر، كتاب الحكمين، كتاب الرد على المعتزلة في أمر طلحة والزبير، كتاب القدر، كتاب الألفاظ، كتاب الاستطاعة، كتاب المعرفة، كتاب ثمانية الأبواب، كتاب الرد على شيطان الطاق، كتاب الأخبار، كتاب الرد على المعتزلة [آخر]، كتاب الرد على أرسطاطاليس في التوحيد، كتاب المجالس في التوحيد، كتاب المجالس في الإمامة^٢.

وأضاف الشيخ الطوسي إليها «كتاب الألفاظ» في مجموع ما نسبه إلى هشام، ووافق النديم في عدم ذكر أربعة كتب مما ذكره النجاشي هي: كتاب علل التحريم، وكتاب الفرائض، وكتاب المجالس في التوحيد، وكتاب المجالس في الإمامة^٣.

- / :

« »

: .

/ .«

:

- / .

()

« : /

: -

« » :

:

/

/

وعلى هذا يكون مجموعُ الكتب المنسوبة إلى هشام بن الحكم واحدا وثلاثين كتابا تتناول بعضَ مباحثِ الفقهِ وأصوله، وأبوابَ الكلامِ المتنوعة، وآراءَ الفرقِ الإسلامية، والاستدلال بالأخبار. وهي تدل على سعة المعرفة والاعتداد بها في الرد على المخالفين من المذهب ومن سائر المسلمين، وغيرهم من الزنادقة والثنوية والدَّهْرية والفلاسفة القدماء، إلى الحد الذي جعل الدكتور النشار يقرر أن هذا الثبت من كتبه يدل على عمق معرفته بأنواع الفلسفات المعروفة في عصره، وعلى ما كان له من مكانة كبرى في دوائر المتكلمين^١.

* ولئن لم يصل إلينا شيء من هذه الكتب، فقد بقي الكثير من مرويات هشام بن الحكم في المصادر الحديثية الاثنا عشرية التي يمكن أن تعبر عن آرائه واعتقاداته التي كان يدعو إليها، وقد كان هشام يملأ المجالس بجدله ومناظراته، مما أتاح لكتب الفرق والكلام والتاريخ والأدب أن تنقل لنا عددا غير يسير من أفكاره الكلامية التي سأعرضها في الفقرة التالية - بإذن الله تعالى.

أ - تجزؤ الجزء إلى غير نهاية، وما يتعلق به من القول بالطرفة ..

وهذا رأي في دقيق الكلام ولطيفه خالف فيه هشامٌ ومن نحا نحوه - من تلاميذه وإبراهيم النظام المعتزلي - القائلين بنظرية «الجوهر الفرد» أو «الجزء الذي لا يتجزأ» التي صارت موضع القبول لدى جمهور متكلمي الاثنا عشرية .. قال الشيخ المفيد في أوائل المقالات: «الجواهر عندي هي الأجزاء التي تتألف منها الأجسام، ولا يجوز على كل واحد في نفسه الانقسام، وعلى هذا القول أهل التوحيد كافة؛ سوى شذاذ من أهل الاعتزال، ويخالف فيه الملحدون، ومن المنتمين إلى الموحيين إبراهيم بن سيار النظام»^٢. فلم يذكر هشام بن



: /

»:

: .. «

..

:

»:)
(/ / «

الحكم؛ ولكن معاصره البغدادي قال عن النظام: «وخالط بعد كبيره قوما من ملاحظة الفلاسفة، ثم خالط هشام بن الحكم الرافضي فأخذ عن هشام وعن ملاحظة الفلاسفة قوله بإبطال الجزء الذي لا يتجزأ، ثم بنى عليه قوله بالطفرة التي لم يسبق إليها وهم أحَدٍ قبله»^١.

والبغدادي ينقل كثيرا عن مقالات أبي الحسن الأشعري الذي قال في بيان اختلاف الروافض: «واختلفوا في الجزء الذي لا يتجزأ وهم فرقتان: فالفرقة الأولى منهم يزعمون: أن الجزء يتجزأ أبدا، ولا جزء إلا وله جزء، وليس لذلك آخر إلا من جهة المساحة، وإن لمساحة الجسم آخرا وليس لأجزائه آخر من باب التجزؤ. والقائل بهذا القول هشام ابن الحكم وغيره من الروافض. والفرقة الثانية منهم يقولون: إن لأجزاء الجسم غايةً من باب التجزؤ، وله أجزاء معدودة لها كل وجميع، ولو رفع الباري كل اجتماع في الجسم لبقيت أجزاءه لا اجتماع فيها، ولا يحتمل كل جزء منها التجزؤ»^٢. ثم قال عن اختلافهم في الطفرة: «واختلفت الروافض في الطفرة وهم فرقتان: فالفرقة الأولى منهم أصحاب هشام بن الحكم فيما حكاه زُرْقَان^٣ يقولون: إن الجسم يكون في مكان ثم يصير

...

- :

- / :

-

()

/

: . :

: :

[]

إلى المكان الثالث من غير أن يمر بالثاني. والفرقة الثانية منهم ينكرون ذلك ويحيلون أن يكون الجسم في مكان ثم يصير إلى مكان ثالث من غير أن يمر بالمكان الثاني^١. ومع ترتيب النصوص على هذا الوجه يتبين لنا المقصود بـ «الجوهر الفرد، أو الجزء الذي لا يتجزأ، والطفرة» في اصطلاح المتكلمين، وعرفنا أن الأشعري قد نسب إلى هشام القول بأن الجسم له آخر من حيث المساحة، وليس لأجزائه آخر من حيث الانقسام. وهذا هو عين ما قال به الإمام ابن حزم فيما بعد^٢. وابن حزم وفق هذا يقول بإمكان انقسام الجزء بالقوة إلى غير نهاية إذا تعلقته به قدرة الله - تعالى - على حين يبلغ الإنسان في التجزئة حدًا لا يمكن لقدرته أن تتجاوزه. والأجسام الموجودة بالفعل لعدد أجزائها نهاية، والشيء قبل التجزئة ليست له أجزاء بالفعل^٣.

ويمكننا أن نرجح أن هشام رأى أن الجزء قابل للتجزؤ والانقسام بالقوة لا بالفعل، وهذا هو مذهب أرسطو كما ورد في «الآراء الطبيعية» المنسوب إلى «فلوطرخس»^٤. وقد ذكر الدكتور بدوي أن هذا الكتاب قد ترجمه قسطا بن لوقا المعاصر لأبي الهذيل العلاف^٥، وهو خصم هشام بن الحكم اللدود. وقد مر بنا من قبل أن هشام ألف في الرد

[]

:

/

- / :

- / :

- / :

- / :

/

- / :

على أرسطو في التوحيد، وهذا يعني أنه كان على معرفة بآراء أرسطو كما كان على معرفة بآراء الرواقيين^١ التي انتقلت إلى الشرق عن طريق النسطوريين الذين طردهم الإمبراطور الروماني عام ٤٨٩م فاستقر بهم المقام عند الفرس؛ لكن أولئك الرواقيين كانوا يقولون بأن الجزء ينقسم إلى غير نهاية بالفعل، ويُعزَى هذا الرأي أيضا إلى «إنكساجوراس» المولود حوالي القرن الخامس قبل الميلاد، باعتباره أول من أنكر على الذريين القول بإمكان تقسيم المادة إلى ذرات لا تقبل التقسيم^٢.

وترجيح التوافق بين مذهبي هشام وابن حزم في هذه المسألة ليس لأن ابن حزم - كما سبقت الإشارة - كان مطلعاً على بعض مؤلفات هشام بن الحكم؛ ولكن لأن الذي قال به ابن حزم متنسق مع أصل قوله بأن لمساحة الجسم آخرا، وليس لأجزائه آخر من باب التجزؤ وإمكان الانقسام إلى غير نهاية، وهو القول الذي سبق أن نسبه الأشعري صراحة إلى هشام بن الحكم. وهذا لا يتسق مع مذهب أهل الرواق الذي وافقه إبراهيم بن سيار النظام المعتزلي من قبول التقسيم إلى ما لا نهاية بالفعل لا بالقوة فحسب^٣، واضطره إلى القول بالطفرة هربا من إلزام أبي الهذيل العلاف له في مسألة الذرة والنمل^٤. ولهذا لم

- :

.

() :

- :

- / :

- / :

- :

يَنسُبُ الأشعري القول بالطفرة إلى هشام وإنما نسبه إلى أصحابه، وهم أقران النظام. وذلك على فرض صِدْقِ زُرْقَانَ المعتزلي الذي نقل عنه الأشعري.

ب - **الجسم** .. وهو عند هشام الموجود الثابت. ففي «رجال الكشي» بسنده عن عبد الملك بن هشام الحناط قال: زعم هشام بن الحكم: أن الله «شيء لا كالأشياء»، وأن الأشياء بائنة عنه، وهو بائن عن الأشياء. وزعم: أن إثبات «الشيء» أن يقال: «جسم» فهو «جسم لا كالأجسام، شيء لا كالأشياء» ثابت موجود، غير مفقود ولا معدوم، خارج عن الحدين: حد الإبطال، وحد التشبيه^١.

وذكر الأشعري غير مرة أن هشام بن الحكم قال: معنى الجسم أنه موجود. وكان يقول: إنما أريد بقولي جسم أنه موجود، وأنه شيء وأنه قائم بنفسه^٢.

..

: ! : !

- () -

« »

« »

- / : -

/ : «

وقال الأشعري أيضا: «وحكى عنه ابن الراوندي أنه زعم أن الله - سبحانه - يشبه الأجسام التي خلقها من جهة من الجهات، ولولا ذلك ما دلت عليه. وحكى عنه أنه قال: هو جسم لا كالأجسام، ومعنى ذلك أنه شيء موجود»^١.

وأقل ما يفيد هذا النص أن هشام بن الحكم لم يكن يعتقد أن الأجسام متماثلة، فمعنى الجسمية التي يعتقدونها في الله - تعالى - لا يماثل معنى الجسمية في خلقه؛ بل أجسام الخلق عنده منها ما هو لطيف، ومنها ما هو كثيف، ولكل أحكامه^٢. أما الجسمية التي ينسبها إلى الباري - جلَّ وعلا - فلا تعني إلا الوجود.

وقد قال أبو محمد بن حزم: «ومن قال: إن الله - تعالى - جسم لا كالأجسام؛ فليس مشبها لكنه ألحد في أسماء الله - تعالى - إذ سماه - عزَّ وجلَّ - بما لم يُسمَّ به نفسه. وأما من قال: إنه - تعالى - كالأجسام؛ فهو ملحد في أسمائه - تعالى - ومشبّه مع ذلك»^٣. ولهذا عدَّ أبو المعين النسفي الماتريدي هشامَ بنَ الحكمَ ضِمْنَ المخالفين في الاسم والعبارة دون المعنى حينما تكلم عن المجسمة^٤، وذكر في موضع آخر أن ذلك الرأي يمثل إحدى روايتين عن هشام؛ فقد نسب إليه أيضا ما يفيد أنه ضالع في التجسيم بالمعنى^٥. وإنني لأحسب ذلك فيما يترجح عندي حكاية إلزامات لا حكاية أقوال، وسيأتي بيان ذلك.

ج - الأعراس .. خلاصة تصور جمهور المتكلمين للعالم أنه ينقسم إلى ما يقوم بذاته، وما لا يقوم بذاته وإنما يتعلق وجوده بغيره ويتوقف عليه. والقسم الأول إن كان مركبا

-
- / :
 - /
 - / :
 - () :
 - /
 - :

مؤلفا فهو الجسم، وإن لم يكن فهو الجوهر. والقسم الثاني هو العرض^١. وأكثر المتكلمين على أن الأعراض هي المعاني التي تحدث أو تتعاقب على الجواهر والأجسام من الألوان، والطعوم، والروائح، والأصوات، والأكوان الأربعة (الحركة والسكون والافتراق والاجتماع)، والحرارة، والبرودة، والرطوبة، واليبوسة، والقدر، والعلوم، والإرادات، والحياة... إلخ. وهي أجناس غير المحل الذي تقوم به من الجواهر والأجسام. ولبعضهم خلاف في ذلك ذكر الأشعري طرفا من تفصيله في مقالاته^٢.

ومن هؤلاء المخالفين هشام بن الحكم الذي لم يكن يثبت أعراضا غير الأجسام، فعدَّ من نفاة الأعراض، كما عدَّ المعتزلة من نفاة الصفات الإلهية إذ لم يثبتوها معاني قديمة مع الذات. وأصل الخلاف فيما أرى لا يتعلق بالإثبات ولا النفي؛ بل بعلاقة الصفة بالموصوف^٣، أو معنى ما أسماه المثبتون عرضا بالجسم عند هشام الذي كان يقول: «الحركات وسائر الأفعال من القيام والقعود والإرادة والكراهة والطاعة والمعصية وسائر ما يثبت المثبتون الأعراضَ أعراضاً.. إنها صفات الأجسام، لا هي الأجسام ولا غيرها. إنها ليست بأجسام فيقع عليها التغاير...، وحكي عن هشام أنه كان لا يزعم أن صفات الإنسان أشياء؛ لأن الأشياء هي الأجسام عنده. وكان يزعم أنها معان وليست بأشياء.

- () :

() :

() : () :

()

- / :

- :

وحكى زُرْقَان عن هشام بن الحكم أنه كان يزعم أن الحركة معنى، وأن السكون ليس
بمعنى^١.

وأول ما يمكننا أن نستنبطه من هذا النص: أن هشاما لم يكن نافيا لحقيقة معاني ما
أثبتته مثبتو الأعراض؛ لكنه أثبتها صفات للأجسام بحيث لا تكون قسيمة لها في
الوجود، ولا مغايرة لها مستقلة عنها، وإن كانت معاني مستقلة عن الأجسام في المفهوم^٢،
كما قال الكلابية والأشعرية والماتريدية في تصورهم للعلاقة بين الصفات الإلهية
والذات فيما بعد: «ليست هي الذات وليست غيرها»^٣.. ولهذا قال الأشعري:
«واختلف الناس في المعاني القائمة بالأجسام، كالحركات والسكون وما أشبه ذلك: هل
هي أعراض أو صفات؟ فقال قائلون: نقول: إنها صفات، ولا نقول: هي أعراض،

- / :

- /

: :

.

:

/ :

- / :

: ..

ونقول: هي معان، ولا نقول: هي الأجسام، ولا نقول: غيرها؛ لأن التغيرات يقع بين الأجسام. وهذا قول هشام بن الحكم^١.

والثاني: أن التغير - في رأي هشام - يكون بين الأجسام، والصفات لا تتغير ولا توصف؛ فالطول لا يغير القصر، وإنما الجسم الطويل يغير الجسم القصير. وعلى قوله إن الصفة لا توصف يبني رأيه في مسألة القرآن الذي هو كلام الله؛ فلا يوصف بالقدم ولا الحدوث، ولا يقال: خالق ولا مخلوق^٢.

والثالث: أن هذه الصفات - في رأيه - معان ليس لها وجود حسي يُدركُ باستقلال، ولهذا قال البغدادي: «ولم يثبت طولاً غير الطويل، ولا عرضاً غير العريض»^٣. على حين ذهب مثبتو الأعراض إلى أنها قسيمة للأجسام مغايرة لها في الوجود.

وقد زعم الإمام ابن حزم أن هشام بن الحكم ذهب إلى أنه لا يوجد في العالم إلا جسم، وأن الألوان والحركات أجسام^٤. وهذا تخليط ظاهر إذا قارناه بنقول أبي الحسن الأشعري والمسعودي المؤرخ الشيعي، والصواب أن هشاماً كان يثبت جسماً موصوفاً بصفات ليست هي الجسم ولا غيره، وكان يُعدُّ الحركةَ صفةً للجسم، ويقول: إنها فعل، والسكون ليس بفعل. وحكمُ الفعل عنده حكم الصفة ليس هو الفاعل ولا غيره، على خلاف صاحب الطاق وهشام بن سالم الجواليقي اللذين زعما أنَّ حركات العبادِ وأفعالهم وسكناتهم

- / :

- / :

- :

- / :

أجسامٌ وأشياء^١، وربما كان فيما سبق بيانه من ثبت كتب هشام من الرد على الجواليقي وصاحب الطاق ما يتعلق بهذه المسألة.

وفي نص صريح قال الأشعري: «واختلف القائلون: إن الباري يتحرك على مقالتيين: فزعم هشام أن حركة الباري هي فعله الشيء، وكان يأبى أن يكون الباري يزول (أي ينتقل) مع قوله يتحرك. وأجاز عليه السكاك الزوال، وقال: لا يجوز عليه الطفر^٢. وقد روى هشام في حديث الزنديق الذي كان يسأل الإمام الصادق - عليه السلام - أنه سأله فقال: «فتقول: إنه ينزل السماء الدنيا؟ قال أبو عبد الله - عليه السلام -: نقول ذلك؛ لأن الروايات قد صحت به والأخبار. قال السائل: وإذا نزل أليس قد حال عن العرش، وحوله عن العرش انتقال؟ قال أبو عبد الله - عليه السلام -: ليس ذلك على ما يوجد من المخلوق الذي ينتقل باختلاف الحال عليه والملاحة والسامة، وناقل ينقله ويحوله من حال إلى حال؛ بل هو - تبارك وتعالى - لا يحدث عليه الحال، ولا يجري عليه الحدوث، فلا يكون نزوله كنزول المخلوق الذي متى تنحى عن مكان خلا منه المكان الأول؛ ولكنه ينزل إلى السماء الدنيا بغير معاناة ولا حركة فيكون هو كما في السماء السابعة على العرش كذلك هو في سماء الدنيا، إنما يكشف عن عظمته، ويرى أوليائه نفسه حيث شاء، ويكشف ما شاء من قدرته، ومنظره في القرب والبعدها^٣».

وقد أشار الدكتور النشار إلى خطأ ابن حزم في بيان مفهوم الحركة عند هشام، وحمل كلام ابن حزم في إبطال أن الله - تعالى - جسم موصوف بالحركة^١ على أنه نقد لرأي هشام ابن الحكم. وقال النشار: «وعجبا أن ينكر هشام بن الحكم على أرسطاطاليس فكرته في محرك غير متحرك - ولعل كتابه الذي ذكرناه في قائمة كتبه عن نقده لأرسطاطاليس إنما هو هذا - بينما يذهب عالم الظاهر الكبير إلى اعتناق رأي أرسطاطاليس»^٢.

إن الدكتور النشار يشير هنا إلى تصور أرسطو لإلهه غير المتحرك والمنشغل بعشق ذاته الكاملة عن تدبير العالم القديم الذي يتحرك نحوه وينجذب إليه عشقا وطلباً للحصول على الكمال؛ فهو محرك غير متحرك. محرك بمعنى أنه علة غائية لا فاعلة لحركة المادة القديمة، والحركة عند أرسطو: خروج ما هو بالقوة إلى ماهية بالفعل، أي أنها عبارة عن كل تغير يعتري المادة فتتبدل به من حال إلى حال، وبعبارة أخرى يمكننا أن نقول: هي الفعل والانتقال من صورة إلى أخرى في سبيل طلب الكمال. وإذا كان المبدأ الأول كمالاً محضاً فهو لا يتحرك؛ لأن التحول عن الكمال المحض نقص وفساد^٣. ومن المعقول أن هشام بن الحكم في رده على أرسطاطاليس في التوحيد ينكر هذا التصور الأرسطي الإلحادي، ويعول على تأكيد أن صانع العالم ومحركه متحرك، أي فاعل خالق مدبر للعالم.

ولم يكن هذا المذهب في تفسير الحركة بالفعل، أو إطلاق لفظ الحركة على مفهوم الفعل، قصراً على هشام بن الحكم؛ فقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أن من أهل السنة

- / :

- / :

- :

والحديث من عبر بلفظ الحركة عن الفعل الإلهي؛ مثل: حرب بن إسماعيل الكرمانى (تـ٢٨٠هـ)، وعثمان بن سعيد الدارمى (تـ٢٨٠هـ)، وغيرهما ممن قالوا: الحركة من لوازم الحياة، وكل حي متحرك. وجعلوا نفي هذا من أقوال الجهمية نُفاة الصفات الذين اتفق السلف والأئمة على تضليلهم وتبديعهم^١.

والشيخ عبد الله نعمة يرى أن تصور هشام بن الحكم للحركة في ضوء المقولات العشر^٢ يدخل في إطار مقولة الفعل لا مقولة الأين، وهو بذلك يخالف جمهور الفلاسفة والمتكلمين الذين فسروا حركة الجسم بحصوله في المكان الثاني، وفسروا سكونه ببقائه في حيزه أكثر من زمان. ويرى أيضا أن هذا التصور تطور في فهم الحركة واقتراب من واقعها في فهم المعاصرين الذين يفسرونها بالصيرورة الدائمة اللاحقة لجميع الكائنات حتى الجمادات؛ لكن كل شيء بحسبه^٣.

إننا إذا رجعنا إلى مفهوم هشام للحركة وفق النصوص التي نقلها الأشعري، وفي إطار خروج ذلك المفهوم عن مقولة الأين؛ فأحسب أنه يمكننا أن نزعّم أن هشاما لم يكن يعني مفهوم الانتقال من مكان إلى آخر فيما روي عنه من نسبة الحركة لله - عز وجل. وما روي عنه في معنى الانتقال المكاني إلزامات أُوردت على معنى الحركة في اصطلاح خصوم هشام ومناظريه.

- : / .
()
()
()
:
.. ()
:
-

وقد نسب الشهرستاني إلى هشام بن الحكم القول بأن الأعراض لا تصلح أن تكون دلالة على الله - تعالى - لأن منها ما يثبت استدلالاً، وما يستدل به على الباري - تعالى - يجب أن يكون ضروري الوجود لا استدالياً^١. والمقصود هنا مفهوم صفات الأجسام عند هشام الذي يسميه الشهرستاني في جملة مثبتتي الأعراض عرضاً^٢. وهذا هو مذهب هشام ابن عمرو الفوطي المعتزلي (٢٢٦هـ) الذي كان يزعم أيضاً أن الدلالة على الله لا بد أن يعرف وجودها باضطرار^٣.

٥ - المداخللة .. لقد جَسَمَ هشام بن الحكم بعض ما أثبتته أكثر المتكلمين أعراضاً؛ فزعم أن الألوان والطعوم والأراييح أجسام؛ فهو يرى أن الأجسام منها ما هو لطيف رقيق ومنها ما هو كثيف، ويبدو أنه عدَّ الألوان والطعوم والأراييح من القسم الأول؛ فأجاز لأجسام هذا القسم أن تتداخل في المكان الواحد، وأجاز أيضاً أن يداخل اللطيف الكثيف؛ ليكون اللون في المتلون، والطعم في الذائق، والرائحة في الشام. وقد روى الكليني بإسناده أن هشام بن الحكم قال: «وَالْحَوَاسُ إِدْرَاكُهَا عَلَى ثَلَاثَةِ مَعَانٍ: إِدْرَاكًا بِالْمُدَاخَلَةِ، وَإِدْرَاكًا بِالْمُمَاسَّةِ، وَإِدْرَاكًا بِلا مُدَاخَلَةٍ وَلَا مُمَاسَّةٍ. فَأَمَّا الإِدْرَاكُ الَّذِي بِالْمُدَاخَلَةِ؛ فَالْأَصْوَاتُ وَالْمَشَامُ وَالطُّعُومُ. وَأَمَّا الإِدْرَاكُ بِالْمُمَاسَّةِ؛ فَمَعْرِفَةُ الأشْكَالِ مِنَ التَّرْبِيعِ وَالتَّثْلِيثِ، وَمَعْرِفَةُ

اللِّينِ وَالْحُسُونَةِ، وَالْحَرَّ وَالْبُرْدَ. وَأَمَّا الْإِدْرَاكُ بِلا مُمَاسَّةٍ وَلَا مُدَاخَلَةٍ؛ فَالْبَصَرُ فَإِنَّهُ يُدْرِكُ الْأَشْيَاءَ بِلا مُمَاسَّةٍ وَلَا مُدَاخَلَةٍ فِي حَيْزٍ غَيْرِهِ وَلَا فِي حَيْزِهِ. وَإِدْرَاكُ الْبَصَرِ لَهُ سَبِيلٌ وَسَبَبٌ، فَسَبِيلُهُ الْهَوَاءُ وَسَبَبُهُ الضِّيَاءُ، فَإِذَا كَانَ السَّبِيلُ مُتَّصِلًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَرْئِيِّ وَالسَّبَبُ قَائِمٌ أَدْرَكَ مَا يُبْلَغُ مِنَ الْأَلْوَانِ وَالْأَشْخَاصِ...»^١.

وذكر الشيخ عبد الله نعمة أن النظريات العلمية الحديثة في النور والطعم والرائحة والألوان تؤيد رأي هشام في مادية بعض هذه الأجناس؛ فالنور أو الضوء عبارة عن جزئيات في نهاية الصغر تجتاز الفراغ والأجسام الشفافة، وكذا الرائحة جزئيات متبخرة من الأجسام في نهاية الصغر، وأما الطعم فهو جزئيات صغيرة تتأثر بها الحليّمات اللسانية^٢.

وقد نقل الأشعري عن زُرْقَانَ أن هشام بن الحكم يقول بالمداخلة، ويثبت كون الجسمين اللطيفين في مكان واحد، كالحرارة واللون. ثم قال: «ولستُ أَحَقُّقُ مَا حَكَى زُرْقَانَ مِنْ ذَلِكَ كَمَا حَكَاهُ»^٣.

وقد كان من المناسب لهذا الرأي في القول بالمداخلة أن يفسر هشام بن الحكم وسوسة الشيطان بدخوله إلى قلب الإنسان، وقد ذُكِرَ عن بعض المتكلمين تجويز دخول الجن في جوف الإنسان من خروقه، كما يدخل الماء والطعام في بطن الإنسان وهما أكثف من أجسام الجن، وقالوا: يدخل الشيطان إلى قلب الإنسان حتى يوسوس فيه. لكن هشام بن الحكم - مع اعتقاده لطافة أجسام الشياطين^٤ - وتلميذه إبراهيم النظام الذي يحكى عنه القول

- : /) .(

- :

- :

- /

- :

بالمداخلة أيضا، لا يجيزان القول بدخول الشيطان قلب الإنسان، ويقولان: إن الشياطين يعلمون ما يحدث في القلوب بالدليل، ومثال ذلك أن تشير إلى الرجل: أقبِل أو أدبر. فيعلم ما تريد، فكذلك إذا فعل فعلا عرف الشيطان كيف ذلك الفعل، فإذا حَدَّثَ نَفْسَهُ بالصدقة والبر عرف الشيطان ذلك بالدليل؛ فنهى الإنسان عنه^١. والمقصود بالدليل هنا العلامة الظاهرة التي تنم عن مخبر الإنسان وباطن عزمه، كما يقال في الفِرَاسَةِ سَوَاءً بِسَوَاءٍ^٢.

ولم يكن ذلك لأن هشام بن الحكم لا يقول بمداخلة الجسم اللطيف للكثيف، فهو يقول به كما مر؛ ولكن الأمر كما روى الأشعري عن هشام أنه قال: «إن الله - سبحانه - يقول: ﴿مِن شَرِّ الْوَسْوَاسِ الْخَنَّاسِ. الَّذِي يُوَسْوِسُ فِي صُدُورِ النَّاسِ﴾ الناس/ ٤، ٥. قال: فعلمنا أنه يوسوس، وليس يدخل أبدان الناس؛ ولكن قد يجوز أن يكون الله - سبحانه - قد جعل الجو أداة للشيطان يصل بها إلى القلب من غير أن يدخل فيه. قال: ويعلم ما يحدث في القلب وليس ذلك بغييب لأن الله - سبحانه - قد جعل عليه دليلا...»^٣.

وهذا يعني أن المغني عن القول بالمداخلة هنا هو الخبر الصادق أو الاستدلال بالشواهد، وليس طبيعة جسم الشيطان اللطيف وجسم الإنسان الكثيف، وفوق ذلك نجد

:

.

.

.

.

.

.

أن الجو الذي يجوز أن يكون في تصور هشامٍ سبيلَ الشيطانِ في الوصولِ إلى قلب الإنسان والقيام بالوسوسة - هو في فلسفة هشام بن الحكم جسم رقيق لطيف أيضاً.

هـ - العناصر والطبائع .. رأى أكثر المتكلمين أن الأجسام مركبة من العناصر أو الأسطقسات الأربعة: الماء، والتراب، والهواء، والنار. ومن كيفياتها أو طبائعها الأربع: الحرارة، والبرودة، والرطوبة، واليبوسة^٢. وهذا رأي أصحاب الطبائع من الفلاسفة القدماء كما حكاه الأشعري^٣، وهو رأي أرسطو في مركبات العالم السفلي التي يلحقها الكون والفساد كما حكاه الشهرستاني^٤. ونسب الأشعري للنظام المعتزلي القول بتعدد أجناس الجواهر التي تتركب منها الأجسام؛ فمنها بياض، ومنها سواد، وصفرة، وحمرة، وخضرة، ومنها حرارة، ومنها برودة، ومنها حلاوة، ومنها حموضة، ومنها روائح، ومنها طعوم، ومنها رطوبة، ومنها يبوسة، ومنها صور، ومنها أرواح^٥.
والذي يبدو لي من حكاية الأشعري التالية لآراء هشام بن الحكم في لطيف الكلام أن هشاماً كان يقول بتعدد هذه الطبائع؛ لكنني لا أدري تفصيل ذلك العدد .. قال

الأشعري: وكان هشام يقول في الزلازل: «إن الله - سبحانه - خلق الأرض من طبائع مختلفة يُمسِكُ بعضها بعضًا، فإذا ضَعُفت طبيعتها منها وغلبت الأخرى؛ كانت الزلزلة، وإن ضَعُفت أشدَّ من ذلك؛ كان الخسف»^١.

و - حقيقة الإنسان .. نقل الأشعري عن زُرْقَانَ قول هشام بن الحكم: إن الإنسان اسم لمعنيين: لبدن، وروح. والبدن موات، والروح هي الفعالة الدراكة الحساسة، وهي نور من الأنوار^٢.

ونقل القاضي عبد الجبار عن ابن الراوندي أن هشاما كان يقول في الإنسان بمثل ما ذهب إليه إبراهيم بن سيار النظام، وذلك أنه: الروح، وهو الحياة المشابكة لهذا الجسد، وأنه في الجسد على جهة المداخل، وهو جوهر واحد غير مختلف ولا متضاد، وهو قوي حي عالم بذاته^٣.

على حين ذكر الشيخ المفيد أنه حُكِيَ عن هشام في هذه المسألة ما يوافق قول بني نوبخت والمرويين عن الأئمة، وهو أن الإنسان «شَيْءٌ قائمٌ بنفسه لا حجم له ولا حيز، لا يصح عليه التركيب ولا الحركة والسكون، ولا الاجتماع والافتراق، وهو الشيء الذي كانت تسميه الحكماء الأوائل «الجوهر البسيط»... وهو شيء يحتمل العلم والقدرة والحياة والإرادة والكراهة والبغض والحب، قائم بنفسه، محتاج في أفعاله إلى الآلة التي هي الجسد... وقد يُعَبَّرُ عنه بـ «الروح»... والمراد أن الإنسان الذي هو الجوهر البسيط يُسَمَّى الروح، وعليه الثواب والعقاب، وإليه تَوَجَّهَ الأمر والنهي والوعد والوعيد»^٤. وهذا

- / :

- / / :

- / :

- / :

-) :

لا يتفق مع ما نقله ابن الراوندي من مذهب هشام والنظام إلا في أن الإنسان روح، وأحسب أن ما سبق بيانه من آراء هشام في الفلسفة الطبيعية وفي دقيق الكلام يرجح ما نقله الأشعري والقاضي عن زُرْقَان في النسبة إلى هشام بن الحكم، والذي ذكره الشيخ المفيد من تفصيل مذهبه الخاص ومن مذهب بني نوبخت بعيداً كلُّ البُعد عن فلسفة هشام التي لا تثبت في وجود المحدثات إلا الأجسام وصفاتها. أما الجوهر الذي لا حجم له ولا حيز، ولا حركة ولا سكون، ولا يقبل الاجتماع بغيره ولا الافتراق عنه؛ فلا وجود له عند هشام، وهو إن لم يكن صفة لجسم؛ فهو عدم محض.. إن هذا الرأي لا محل له في فكر هشام ونظرته للوجود، وإن كان يجتمع معه في أن حقيقة الحياة والإدراك والحس والتكليف للروح فقط.

لقد كان هشام بن الحكم يقول بالمداخلة، والروح جسم لطيف «نور من الأنوار» يداخل البدن الكثيف الموات ويتصرف فيه وبه، وهنا يكون ما صرح الأشعري بنسبته إلى النظام تفسيراً معقولاً لرأي شيخه هشام بن الحكم^١؛ دون الذهاب إلى أن ذلك الروح قوي حي عالم بذاته. ولعل هناك صلة بين نسبة الإدراك والحس للروح التي هي جسم لطيف ونور من الأنوار من جهة، وبين ما حكاه الجاحظ عن هشام من أنه «كان يزعم أن الله - جلَّ وعزَّ - إنما يعلم ما تحت الثرى بالشعاع المتصل منه الذاهب في عمق الأرض، ولولا ملامسته لما وراء ما هناك لما درى ما هناك، وزعم أن بعضه يشوب وهو شعاعة، وأن الشوب محال على بعضه.

(قال الأشعري): ولو زعم هشام أن الله - تعالى - يعلم ما تحت الثرى بغير اتصال ولا خبر ولا قياس كان قد ترك تعلقه بالمشاهدة وقال بالحق^٢.

.)

- / : / / -

- / / : / -

الشوب هو المخالطة ، ويمكننا أن نقول هنا : «المداخلة». وفي بيان تلك الصلة قد نُساق إلى القول بأن هشاما قاس الغائب على الشاهد، وطرد تصويره لإدراك الإنسان البصري في حق الله - جلّ وعلا - مُعتقداً أنه لا يبصر ما تحت الثرى لانقطاع سبيل الإبصار وسببه؛ فكان علمه أو إدراكه لما تحت الثرى باتصال شعاع نوره الذاهب في عمق الأرض؛ ليكون إدراكاً بالمُدَاخَلَةِ، وقد يُرَشِّحُ ذلك ما ينسب إليه من القول بحدوث العلم الإلهي، وما يُحَكِّي من أن هشاما كان يقول في الله - تعالى -: إنه نور ساطع يتلألاً. ولو كان ذلك صحيحاً لكان الأولى بالجاحظ المبالغ في التنزيه أن يتهم هشام بن الحكم باعتقاد الحلول أيضاً !!

وأما كان الأمر فهذه الثنائية في بيان إطلاق اسم الإنسان على معينين ليست غريبة عن القرآن الكريم، ولا عن سنة النبي - صلى الله عليه وآله وسلم. وإن ذهب بعض المتكلمين إلى أن حقيقة الإنسان جسد فقط والروح عرض، أو روح فقط، أو هو مجموعهما وبهما يكون الإدراك والفعل، أو أن الروح في ذلك المجموع هي المدركة الفاعلة والبدن آلة فقط؛ فكل ذلك - في مفهوم ما ذهب إليه الإمام ابن حزم القرطبي - يتحملة النظر والاجتهاد في فهم ما صرح به القرآن الكريم من ذكر لفظ الإنسان والدلالة به على الجسد تارة، وعلى الروح أو النفس ثانية، وعليهما معا تارة أخرى^٢.

ويذهب الدكتور النشار إلى أن هشاما اجتهد في فهم تصريحات القرآن، ووصل إلى نتيجة فلسفية معينة، ثم وجد في الفلسفات القديمة ما يؤيد رأيه فأخذ به. وأن عدوه

اللدود أبا الهذيل العلاف أخذ بالمنهج نفسه فوصل إلى نتيجة أخرى^١.
واني لأحسب أن الخلاف بين هذه الآراء في حقيقة الإنسان لا يرجع إلى تعدد الإطلاق
في القرآن فقط، ولا إلى مجرد الاجتهاد المستقل في فهمه؛ ولكن إلى الخلاف في تحديد
المُحَكَّم والمتشابه الذي يُحَمَل عليه في هذه المسألة، وهنا تكون الحاجة لمعرفة ثقافة المتكلم
التي قادته إلى إثارة تصريح قرآني مُعَيَّن على أنه هو المُحَكَّم في بيان حقيقة الإنسان، وأن
ما عداه من المتشابه. وهشام بن الحكم يُسَلِّم بإطلاق لفظ الإنسان على البدن والروح؛ لكنه
يرى البدن جسما كثيفا ميتا، ويرى الحقيقة الحية المدركة الحاسة الفاعلة هي الروح
فقط، وهنا يمكننا أن نلمح أثر ثقافة هشام الأولى حينما كان من أصحاب أبي شاعر
الديصاني^٢.

ز - المعرفة .. روى الكليني بإسناده عن عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمَزَةَ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ
اللَّهِ - عَلَيْهِ السَّلَام - سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ الْحَكَمِ يَرَوِي عَنْكُمْ أَنَّ اللَّهَ جِسْمٌ صَمَدِيٌّ نُورِيٌّ،
مَعْرِفَتُهُ ضَرُورَةٌ يَمُنُّ بِهَا عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ خَلْقِهِ^٣.

وفي نص وحيد نقل الأشعري عن أصحاب هشام بن الحكم أنهم «يزعمون أن المعارف
كلها اضطرار بإيجاب الخلقة، وأنها لا تقع إلا بعد النظر والاستدلال، يعنون بما لا يقع

- / :
- / :
.. :
«...»
: :
- /) :
.(

منها إلا بعد النظر والاستدلال العلم بالله - عز وجل^١.

والأشعري يستعمل لفظ «الاضطرار» هنا قبالة لفظ «الكسب»؛ فهل هذا المذهب الذي يحكيه عن أصحاب هشام هو المذهب نفسه الذي حكاه القاضي عبد الجبار عن بعض أصحاب المعارف من المعتزلة فيما بعد؟ أعني الذين قالوا بأن المعارف تحصل بطبع المحل عند النظر، وأوجبوا النظر لكن على غير وجه القائلين بأن المعارف كسبية^٢.

لقد سبق أن نقلت عن الأشعري أن جمهور الروافض يقولون بأن المعارف كلها اضطرار، وأن النظر والقياس لا يؤديان إلى العلم، ومن جملة هؤلاء صاحب الطاق، وأشرت إلى مخالفة زُرارة وهشام لذلك. وقد روى الشيخ الصدوق بإسناده عن هشام بن سالم قال: «حضرت محمد بن النعمان الأحول فقام إليه رجل فقال له: بم عرفت ربك؟ قال: بتوفيقه وإرشاده وتعريفه وهدايته. قال: فخرجت من عنده فلقيت هشام بن الحكم فقلت له: ما أقول لمن يسألني ويقول لي: بم عرفت ربك؟ فقال: إن سأل سائل فقال: بم عرفت ربك؟ قلت: عرفت الله - جل جلاله - بنفسي؛ لأنها أقرب الأشياء إليّ، وذلك أنني أجدّها أبعاضاً مجتمعة، وأجزاءً مؤتلفة، ظاهرة التركيب، متبينة الصنعة، مبنية على دروب من التخطيط والتصوير، زائدة من بعد نقصان، وناقصة من بعد زيادة...، واستحال في العقول وجود تأليف لا مؤلف له، وثبات صورة لا مصور لها؛ فعلمت أن لها خالفاً خلقها، ومصوراً صورها، مخالفاً لها على جميع جهاتها^٣.

وهذا يعني أن هشام بن الحكم عرف ربه بدلالة الخلق على الخالق.. عرف نفسه وأحوالها من طريق الاضطرار، وبالنظر في هذه المعارف الاضطرارية توصل إلى معرفة ربه

- / -

المخالف لما خلق وصور. وهو باعتباره شيعيا إماميا لا يمكن أن يهمل المعرفة من جهة الإمام، ومناظرته لعمرو بن عبيد المعتزلي صاحب واصل بن عطاء مشهورة .. قال هشام: «قُلْتُ: أَلَكَ عَيْنٌ؟ قَالَ: نَعَمْ. قُلْتُ: فَمَا تَصْنَعُ بِهَا؟ قَالَ: أَرَى بِهَا الْأَلْوَانَ وَالْأَشْخَاصَ. قُلْتُ: فَلَكِ أَنْفٌ؟ قَالَ: نَعَمْ. قُلْتُ: فَمَا تَصْنَعُ بِهَا؟ قَالَ: أَشْمُ بِهِ الرَّايِحَةَ. قُلْتُ: أَلَكِ فَمٌّ؟ قَالَ: نَعَمْ. قُلْتُ: فَمَا تَصْنَعُ بِهِ؟ قَالَ: أَذُوقُ بِهِ الطَّعْمَ. قُلْتُ: فَلَكِ أُذُنٌ؟ قَالَ: نَعَمْ. قُلْتُ: فَمَا تَصْنَعُ بِهَا؟ قَالَ: أَسْمَعُ بِهَا الصَّوْتَ. قُلْتُ: أَلَكِ قَلْبٌ؟ قَالَ: نَعَمْ. قُلْتُ: فَمَا تَصْنَعُ بِهِ؟ قَالَ: أُمَيِّزُ بِهِ كُلَّ مَا وَرَدَ عَلَيَّ هَذِهِ الْجَوَارِحِ وَالْحَوَاسِّ. قُلْتُ: أَوْ لَيْسَ فِي هَذِهِ الْجَوَارِحِ غِنَى عَنِ الْقَلْبِ؟ فَقَالَ: لَا. قُلْتُ: وَكَيْفَ ذَلِكَ وَهِيَ صَاحِبَةُ سَلِيمَةٍ؟ قَالَ: يَا بُنَيَّ إِنَّ الْجَوَارِحَ إِذَا شَكَّتْ فِي شَيْءٍ شَمَّتَهُ أَوْ رَأَتْهُ أَوْ ذَاقَتْهُ أَوْ سَمِعَتْهُ رَدَّتْهُ إِلَى الْقَلْبِ؛ فَيَسْتَيَقِنُ الْيَقِينُ وَيُبْطِلُ الشَّكَّ. قَالَ هِشَامٌ: فَقُلْتُ لَهُ: فَإِنَّمَا أَقَامَ اللَّهُ الْقَلْبَ لِشَكِّ الْجَوَارِحِ؟ قَالَ: نَعَمْ. قُلْتُ: لَا بُدَّ مِنَ الْقَلْبِ وَإِلَّا لَمْ تَسْتَيَقِنِ الْجَوَارِحُ؟ قَالَ: نَعَمْ. فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَبَا مَرْوَانَ، فَاللَّهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - لَمْ يَتْرِكْ جَوَارِحَكَ حَتَّى جَعَلَ لَهَا إِمَامًا يُصَحِّحُ لَهَا الصَّحِيحَ، وَيَتَيَقَّنُ بِهِ مَا شَكَّ فِيهِ؛ وَيَتْرِكُ هَذَا الْخَلْقَ كُلَّهُمْ فِي حَيْرَتِهِمْ وَشَكِّهِمْ وَاخْتِلَافِهِمْ لَا يُقِيمُ لَهُمْ إِمَامًا يَرُدُّونَ إِلَيْهِ شَكَّهُمْ وَحَيْرَتَهُمْ، وَيُقِيمُ لَكَ إِمَامًا لِيَجْوَازِحَكَ تَرُدُّ إِلَيْهِ حَيْرَتَكَ وَشَكَّكَ؟! قَالَ فَسَكَتَ وَلَمْ يَقُلْ لِي شَيْئًا»^١.

إن هشاما يثبت المعارف الاضطرارية من طريق الحواس في الأنفس والآفاق، ويثبت المعارف العقلية التي تقوم على النظر في معطيات الحواس، ثم يرد ذلك كله إلى معارف الإمام الذي يعتقد أن الله - تعالى - أقامه حجة على العباد.

لكن هناك بعض الروايات من طريق هشام تثبت أيضا ضرورة العودة بما يروى عن الأئمة إلى موافقة القرآن والسنة الثابتة عن الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم. منها ما

- : /) . (. / : / :

نقله المجلسي من كتاب الكشي عن هشام بن الحكم أنه سمع أبا عبد الله - عليه السلام - يقول: لا تقبلوا علينا حديثاً إلا ما وافق القرآن والسنة، أو تجدون معه شاهداً من أحاديثنا المتقدمة؛ فإن المغيرة بن سعيد - لعنه الله - دسّ في كتب أصحاب أبي أحاديث لم يحدث بها أبي. فاتقوا الله ولا تقبلوا علينا ما خالف قول ربنا - تعالى - وسنة نبينا محمد - صلى الله عليه وآله - فإننا إذا حدثنا قلنا: قال الله - عزّ وجلّ - وقال رسول الله - صلى الله عليه وآله^١.

ح - الذات الإلهية .. لقد اعتقد هشام بن الحكم أن الله واحد لا شريك له في خلق الخلق وتدبير أمرهم، وقد ألزم في جدله أحد الملحدين ترك القول بالهين عندما سأله قائلاً: أيستطيع أحدهما أن يقوم بخلق ما يريد من غير أن يستعين بصاحبه؟ قال: نعم. فقال هشام: إذا كان الواحد يستطيع؛ فأى حاجة للثاني؟^٢. وله مناظرة طويلة في التوحيد مع بريهة جاثليق النصراني^٣، قال له فيها هشام عن نسب المسيح - عليه السلام - عند النصراني: يقولون: إنه قديم من قديم، فأيهما الأب وأيهما الابن؟ قال بريهة: الذي نزل إلى الأرض الابن، والابن رسول الأب. قال هشام: إن الأب أحكم من الابن؛ لأن الخلق خلق الأب. قال بريهة: إن الخلق خلق الأب وخلق الابن. قال هشام: ما منعهما أن ينزلا جميعاً كما خلقا إذ اشتركا؟ قال بريهة: كيف يشتركان وهما شيء واحد؟ إنما يفترقان بالاسم. قال هشام: إنما يجتمعان بالاسم. قال بريهة: جهل هذا

- : / .

- :

]

[

- : () :

الكلام. قال هشام: عرف هذا الكلام. قال بريهة: إن الابن متصل بالأب، قال هشام: إن الابن منفصل من الأب. قال بريهة: هذا خلاف ما يعقله الناس. قال هشام: إن كان ما يعقله الناس شاهدا لنا وعلينا فقد غلبتك؛ لأن الأب كان ولم يكن الابن، فتقول هكذا يا بريهة؟ قال: لا ما أقول هكذا. قال: فلم استشهدت قوما لا تقبل شهادتهم لنفسك؟! قال بريهة: إن الأب اسم والابن اسم بقدرة القديم. قال هشام: الاسمان قديمان كقدم الأب والابن؟ قال بريهة: لا، ولكن الأسماء محدثة. قال: فقد جعلت الأب ابنا والابن أبا، إن كان الابن أحدث هذه الأسماء دون الأب فهو الأب، وإن كان الأب أحدث هذه الأسماء فهو الابن، والابن أب وليس ههنا ابن، قال بريهة: إن الابن اسم للروح حين نزلت إلى الأرض، قال هشام: فحين لم تنزل إلى الأرض فاسمها ما هو؟ قال بريهة: فاسمها ابن نزلت أو لم تنزل، قال هشام: فقبل النزول هذه الروح اسمها كلها واحدة، أو اسمها اثنان؟ قال بريهة: هي كلها واحدة روح واحدة، قال: رضيت أن تجعل بعضها ابنا وبعضها أبا؟ قال بريهة: لا؛ لأن اسم الأب واسم الابن واحد، قال هشام: فالابن أبو الأب، والأب أبو الابن، فالأب والابن واحد.

قال الأساقفة بلسانها لبريهة: ما مرَّ بك مثل ذا قط، تقوم. فتحير بريهة وذهب يقوم فتعلق به هشام قال: ما يمنعك من الإسلام؟ أفي قلبك حزازة فقلها، وإلا سألتك عن النصرانية مسألة واحدة تبيت عليها ليلتك هذه فتصبح وليست لك همة غيري؟ قالت الأساقفة: لا تردُّ هذه المسألة لعلها تشكل. قال بريهة: قلها يا أبا الحكم. قال هشام: أفرأيتك الابن يعلم ما عند الأب؟ قال: نعم. قال: أفرأيتك الأب يعلم كل ما عند الابن؟ قال: نعم. قال: أفرأيتك عن الابن أيقدر على كل ما يقدر عليه الأب؟ قال: نعم. قال: أفرأيتك عن الأب أيقدر على كل ما يقدر عليه الابن؟ قال: نعم. قال: فكيف يكون واحد منهما ابن صاحبه وهما متساويان؟ وكيف يظلم كل واحد منهما صاحبه؟ قال بريهة ليس منهما ظلم. قال هشام: من الحق بينهما أن يكون الابن أب الأب، والأب ابن الابن .. بت عليها يا بريهة. وافترق النصراني وهم يتمنون أن لا يكونوا رأوا هشاما ولا

أصحابه^١.

وإن رواية الشيخ الصدوق السالفة تبين أن هشام بن الحكم كان يعرف بالنظر في معارفه الاضطرارية أن الله مخالف لما خلق وصور، والأشعري الذي نقل عن الجاحظ تعدد أقوال هشام في ربه أثبت أنه رجع إلى القول بأنه جسم لا كالأجسام^٢. ونقل شيخ الإسلام ابن تيمية من «كتاب الآراء والديانات» لأبي محمد الحسن بن موسى النوبختي (تـ ٣١٠هـ) أنه قال: «واختلف الحاكون من مخالفي هشام عن هشام فحكوا عنه دروبا من الأقاويل مختلفة لا تليق به [مما] رأيت أصحابه يدفعونها عنه، فمن ذلك أن الجاحظ ذكر عن النظام أن هشاما قال في التشبيه في سنة واحدة خمسة أقاويل ...، وحكى بعضهم أنه ذو صورة، وحكوا غير ذلك أيضا مما رأيت أصحاب هشام يدفعونه عنه وينكرونه ويزعمون أنه لم يزد على قوله: جسم لا كالأجسام. وإنما أراد بذلك إثبات أنه نور؛ لقوله تعالى: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [النور/ ٣٥] وينفون عنه المساحة والذراع والشبر والتحديد. قال: وسمعت ذلك من غير واحد منهم ممن ينتحل القول بالجسم وناظرونا به، وقد وجدت الأمر على ما حكاه الوراق من ذلك»^٣.

وفي «كتاب الإمتاع والمؤانسة» نقل أبو حيان عن شيخه أبي سليمان المنطقي محمد بن طاهر (المتوفى خلال العقد الأخير من القرن الرابع) أنه اجتمع رجلان: أحدهما يقول

- : / .

/ .

() :

- : / .

- : / .

[] :

بقول هشام بن الحكم، والثاني يقول بقول هشام بن سالم الجواليقي؛ «فقال صاحب الجواليقي لصاحب هشام: صف لي ربك الذي تعبدته. فوصفه بأنه لا يد له ولا جارحة ولا آلة ولا لسان. فقال الجواليقي: أيسرك أن يكون لك ولد بهذا الوصف؟ قال: لا. قال: أما تستحي أن تصف ربك بصفة لا ترضاها لولدك؟! فقال صاحب هشام: إنك قد سمعت ما نقول؛ فصف لي أنت ربك. فقال: إنه جعد ققط في أتم القامات وأحسن الصور والقوام. فقال صاحب هشام: أيسرك أن تكون لك جارية بهذه الصفة...؟ قال: نعم...»^١.

وفي رواية لأبي جعفر الكليني عن هشام بن الحكم يذكر بيانه للإدراك الإنساني بالبصر وهو أحد الحواس - كما سبق ذكره في الكلام عن المداخلة - مُقارنا بإدراك القلب أو العقل .. قال هشام: «فَأَمَّا الْقَلْبُ فَإِنَّمَا سُلْطَانُهُ عَلَى الْهَوَاءِ فَهُوَ يُدْرِكُ جَمِيعَ مَا فِي الْهَوَاءِ وَيَتَوَهَّمُهُ، فَإِذَا حُمِلَ الْقَلْبُ عَلَى مَا لَيْسَ فِي الْهَوَاءِ مَوْجُودًا رَجَعَ رَاجِعًا فَحَكَى مَا فِي الْهَوَاءِ؛ فَلَا يَنْبَغِي لِلْعَاقِلِ أَنْ يَحْمِلَ قَلْبَهُ عَلَى مَا لَيْسَ مَوْجُودًا فِي الْهَوَاءِ مِنْ أَمْرِ التَّوْحِيدِ - جَلَّ اللَّهُ وَعَزَّ - فَإِنَّهُ إِنْ فَعَلَ ذَلِكَ لَمْ يَتَوَهَّمْ إِلَّا مَا فِي الْهَوَاءِ مَوْجُودٌ، كَمَا قُلْنَا فِي أَمْرِ الْبَصَرِ، تَعَالَى اللَّهُ أَنْ يُشْبِهَهُ خَلْقُهُ»^٢.

- : / . : »

«.

- : /)

.(

وقد سبق أن عرفنا دلالة الجسم عند هشام، وأنه يعني بإطلاقه في حق الله - تعالى - أنه شيء موجود فحسب، والخطأ في إطلاق اللفظ لا يبلغ مبلغ الخطأ في اعتقاد ثبوت المعنى الباطل المستحيل في حق الله - تعالى^١.

وقد حكى الشريف المرتضى أنه سأل الشيخ المفيد عن هشام بن الحكم وما تحكيه عنه المعتزلة من التجسيم، ويوافقهم عليه بعض محدثي الشيعة ومشبهة العامة، وما يقال من أن الشيعة إنما أخذوا نفي التشبيه من المعتزلة؛ فذكر المفيد أن هذه الدعوى عريضة من البرهان، وأنه ليس في أسلافهم من كان يدين بالتشبيه من طريق المعنى .. قال: «وإنما خالف هشام وأصحابه جماعة أبي عبد الله - عليه السلام - بقوله في الجسم؛ فزعم أن الله - تعالى - «جسم لا كالأجسام». وقد روي أنه رجع عن هذا القول بعد ذلك، وقد اختلفت الحكايات عنه ولم يصح منها إلا ما ذكرت^٢. ثم ذكر روايات تبين اعتراض الأئمة على ما حكى عن هشام من التجسيم، وأن اعتماد الطائفة على أقوالهم - عليهم السلام - في نفي التشبيه لا على المعتزلة، ومن ذلك ما رواه بإسناده عن يونس بن ظبيان قال: «دخلت على أبي عبد الله - عليه السلام - فقلت له: إن هشام بن الحكم يقول في الله - عز وجل - قولاً عظيماً؛ إلا أنني أختصر لك منه أحرفاً؛ يزعم: أن الله - سبحانه - جسم لا كالأجسام؛ لأن الأشياء شيئان: جسمٌ، وفعلٌ الجسم. فلا يجوز أن يكون الصانع بمعنى الفعل، ويجب أن يكون بمعنى الفاعل. فقال أبو عبد الله عليه السلام: يا ويحه! أما علم أن الجسم محدود متنه احتمل للزيادة والنقصان، وما احتمل ذلك كان مخلوقاً؟! فلو كان الله تعالى جسماً؛ لم يكن بين الخالق والمخلوق فرق. (قال الشيخ المفيد: فهذا

- / :

() .

قول أبي عبد الله - عليه السلام - وحجته على هشام فيما اعتل به هشام من المقال؛ فكيف نكون قد أخذنا ذلك عن المعتزلة لولا قلة الدين؟!^١.

وقد ذهب المرتضى في جملة من متكلمي الاثنا عشرية إلى أن هشام بن الحكم أورد مقالته «جسم لا كالأجسام» على سبيل المعارضة للمعتزلة قائلاً لهم: إذا قلت: إن القديم - تعالى - شيء لا كالأشياء؛ فقولوا: إنه جسم لا كالأجسام^٢. وليس كل من عارض بشيء وسأل عنه يكون معتقداً له ومتديناً به. وقال عما يُنسب إليه في كتب الفرق من اعتقاد حقيقة معنى الجسم: «ليس نعرفه إلا من حكاية الجاحظ عن النظام، وما هو فيها إلا متهم عليه، غير موثوق بقوله في مثله. وجملة القول أن المذاهب يجب أن تؤخذ من أفواه قائلها، وأصحابهم المختصين بهم...، ولا يرجع فيها إلى دعاوى الخصوم»^٣.

وذكر أبو الفتح محمد بن علي بن عثمان الكراچكي (ت ٤٤٩هـ) أن الخبر اشتهر عن هشام بأنه كان ينصر التجسيم، ويقول: إن الله - تعالى - جسم لا كالأجسام. ولم يقل بأنه مماثل لها. وقد سلم الكراچكي بأن هذا المذهب باطل وإن كانت المخالفة فيه لفظية؛ لأن من قال في الله - تعالى -: إنه جسم. فقد أوجب له حقيقة الجسم المعروفة. فإن قال: لا كالأجسام. فقد ناقض بنفي ما أوجب. والكراچكي يتولى هشاماً بعد ذلك لما شاع عنه واستفاض منه من ترك القول بالجسم الذي كان ينصره، ورجوعه عنه، وإقراره بخطئه، وتوبته منه. وذكر أنه قصد الإمام الصادق بالمدينة فحجبه، وقيل له: إنه آلى أن لا يوصلك إليه ما دمت قائلاً بالجسم. فقال: والله ما قلت به إلا لأنني ظننت أنه وفاق لقول

إمامي، فأما إذا أنكره علي؛ فأنا تائب إلى الله منه. فأوصله الإمام إليه، ودعا له بخير^١. وهذا الرأي عبارة عن تفصيل لما سبق أن أوردت طرفاً منه من كلام الشيخ المفيد في «الحكايات» التي رواها عنه المرتضى^٢.

أما القاضي سعيد بن محمد القمي (ت ١١٠٧هـ)؛ فذكر أن بعض أعلام القوم حكم بصدق نسبة القول بالصورة إلى الجواليقي، وبراً هشام بن الحكم من القول بالجسم، وجعل هذه النسبة إليه من حيث مجادلته مع الجواليقي وإلزامه بأن القول بالجسمية أولى من القول بالصورة، فإذا اضطررت إلى القول بها فلا أقل من أن تقول بالجسم المصور لا الصورة المحضة المجوفة، وحمل قول الأئمة في هشام: «ويله»، و«قاتله الله». على التعجب من مهارته في الخصام والجدل؛ حيث تراءى نفسه قائلاً بذلك للجواليقي ليرده عن مذهبه. وذكر أن بعضهم ذهب إلى إثبات ذلك على أنه كان من مذهب هشام قبل التحاقه بخدمة الإمام الصادق^٣؛ لكن القاضي سعيد بن محمد، وهو صاحب مشرب صوفي، لم يقنع بهذه الآراء جميعاً في دفع التهمة عن هشام وصاحبه الجواليقي؛ فذهب إلى أنهما كانا من مهرة المتكلمين، وقد استسعدا من بركة صحبة الإمام الصادق - عليه السلام - بفهم حقيقة التوحيد الخالص؛ لكن لم يكن لهما القدرة التي تكون للأئمة والأولياء في ضبط النفس عند التكلم فيه، وفي تأدية ما يدركونه من معانيه بعبارة غير موهمة للتشبيه. قال: «وكان هشام بن الحكم يقول بما قال به بعض العرفاء في الشطح: تعقل فصار عقلاً، وتنفس فصار نفساً، وتطبع فصار طبعاً، وتجسم فصار جسماً. أو ما

- / -
- : -
- / -

يقرب من هذه العبارة؛ فأوقعَ الناسَ في حقه بتوهم التشبيه ، وكذا «قاتله الله» و«ويله» لأجل إذاعة السر وإفشائه ، والتكلم فيه مع الأشرار^١.

ط - الصفات الإلهية .. لقد سبقت الإشارة إلى أن هشام بن الحكم لم يكن يفصل بين صفات ذاتية وأخرى فعلية من حيث العلاقة بالذات ، وإنما كان يقول في جميع الصفات : ليست هي الله وليست غيره. ولم يُجَزَّ أن يُقالَ بأنها قديمة ولا محدثة؛ لأن الصفة لا توصف^٢ ، وبناءً على ذلك اتخذ موقفه من مسألة خلق القرآن التي غدت محنة لكثير من علماء السنة في خلافة المأمون والمعتصم والواثق .. قال الأشعري : «وقال هشام بن الحكم ومن ذهب مذهبه : إن القرآن صفة لله لا يجوز أن يقال : إنه مخلوق ولا إنه خالق. هكذا الحكاية عنه ، وزاد البلخي في الحكاية أنه قال : لا يقال : غير مخلوق أيضاً ، كما لا يقال : مخلوق ؛ لأن الصفات لا توصف. وحكى زُرْقان عنه أن القرآن على ضربين : إن كنت تريد المسموع ؛ فقد خلق الله سبحانه الصوت المقطع ، وهو رسم القرآن ، وأما القرآن ففعل الله مثل العلم والحركة منه لا هو هو ولا هو غيره»^٣.

وهذه المقالة الأخيرة التي تجعل القرآن في حقيقته على ضربين تقترب في ظاهر الأمر من المقالة التي اعتنقها فيما بعد الكلابية والأشعرية والماتريدية من الفصل بين اللفظ المسموع المخلوق ، والمعنى النفسي الذي لم يزل ولا يزال صفة لله - تعالى. وقد كان الإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ) يفصل بين التلاوة والمتلو ، أو بين المداد والأوراق ورسم الحروف من جهة والمكتوب المسطور من جهة أخرى في النظر إلى القرآن الكريم؛ فالأول من فعل الإنسان المخلوق لله - تعالى - بجميع صفاته وأفعاله ، والثاني كلام الله -

تعالى^١. وإن مقالة البخاري المشار إليها - في فهمي - غير مقالة الكلابية والأشعرية والماثرية في الفصل بين اللفظ المحدث والمعنى النفسي القائم بالذات الإلهية؛ لأن هذه النظرة الأخيرة تفصل بين اللفظ والمعنى في تصور كلام الله - تعالى - أولاً، ثم في تصور تلقي الإنسان الذي تلقى اللفظ وأحاط به حفظاً في الصدور ورسمًا في السطور، وعجز عن الإحاطة بالمعنى الذي يتجلى منه ما شاء الله - تعالى - لعباده جيلاً بعد جيل؛ فلا يَخْلُقُ على مر العصور؛ لكن الإمام البخاري في قوله بالفصل بين التلاوة والمتلو لم يجعل في تصور الكلام المضاف إلى الله - تعالى - صوتاً محدثاً معبراً عن المعنى الذي هو صفة الله - تعالى - فيما لم يزل ولا يزال. فالقول بأن التلاوة فقط محدثة، كلامٌ عن الإنسان المخلوق بجميع صفاته وأفعاله. والقول بأن المتلّو قديمٌ بلا فصلٍ فيه بين جانب محدث وآخر قديم، كلام عن صفة الله - تعالى - القديم بجميع صفاته وأفعاله؛ لكن كان يلزم التنبيه إلى أن الصوت مفعول لا فعل، وسيأتي بيان ذلك مفصلاً في موضعه بإذن الله تعالى.

وقد اتفق المتكلمون مع البخاري على منع القول بأن اللفظ بالقرآن مخلوق، وقد نبه على ذلك الإمام أبو الحسن الأشعري نفسه في كتابه «الإبانة عن أصول الديانة» حيث يقول: «والقرآن مكتوب في مصاحفنا في الحقيقة، محفوظ في صدورنا في الحقيقة، متلو بألسنتنا في الحقيقة، مسموع لنا في الحقيقة، كما قال - تعالى -: ﴿فَأَجْرُهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾ التوبة/٦. وكلام الله - تعالى - لا يُقال: يُلفظُ به. وإنما يقال: يُقرأ، ويُتلى، ويُكتب، ويُحفظ. وإنما قال قوم: لفظنا بالقرآن. ليثبتوا أنه مخلوق، ويزينوا بدعتهم وقولهم بخلقه، ويُدلّسوا كفرهم على من لم يقف على معناهم. فلما وقفنا على معناهم؛

بغير جارحة، وبصير بغير آلة، بل يسمع بنفسه، ويبصر بنفسه، وليس قولي إنه يسمع بنفسه أنه شيء والنفس شيء آخر، ولكنني أردت عبارة عن نفسي إذ كنت مسؤولاً، وإفهاماً لك إذ كنت سائلاً؛ فأقول: يسمع بكله لا أن كله له بعض، ولكنني أردت إفهامك والتعبير عن نفسي، وليس مرجعي في ذلك إلا إلى أنه السميع البصير العالم الخبير بلا اختلاف الذات، ولا اختلاف معنى^١.

ولقد نقل الأشعري تلك الرواية عن أبي القاسم البلخي المعتزلي ثم قال: «وليس قول هشام في القدرة والحياة قوله في العلم إلا أنه لا يقول بحدثهما؛ ولكنه يزعم أنهما صفتان لله لا هما الله، ولا هما غيره، ولا هما بعضه، وإنما نفى أن يكون عالماً لما ذكرناه. وحكى حاكٍ أن قول هشام في القدرة كقوله في العلم»^٢.

وقال الشيخ المفيد حينما قرّر اعتقاد الإمامية أن الله - تعالى - عالم بالأشياء قبل كونها: «لسنا نعرف ما حكاه المعتزلة عن هشام بن الحكم في خلافه، وعندنا أنه تحرّص منهم عليه، وغلط ممن قلدهم فيه فحكاه من الشيعة عنه؛ فلم نجد له كتاباً مصنفاً ولا مجلساً ثابتاً [يدل على ذلك]، وكلامه في أصول الإمامة ومسائل الامتحان يدل على ضد ما حكاه الخصوم عنه»^٣.

وذهب الشريف المرتضى أيضاً إلى أن ذلك كله من الحكايات المختلقة التي لا يُعرف لهشام فيها كتاب، ولا حكاها عنه ثقة^٤.

وفي «بحار الأنوار» روى العلامة محمد باقر المجلسي «عن هشام بن الحكم أنه سأل الزنديق الصادق - عليه السلام - فقال: فلم يزل صانع العالم عالماً بالأحداث التي أحدثها

- : / .
- : / .
- : (.
- : / .

قبل أن يحدثها؟ قال: لم يزل يعلم فخلق...^١. ثم قال: «اعلم أن من ضروريات المذهب كونه - تعالى - عالماً أزلاً وأبداً بجميع الأشياء كلياتها وجزئياتها، من غير تغيير في علمه - تعالى». وذكر ما نسب لهشام بن الحكم من مخالفة ذلك في بعض الروايات^٢، فقال: «ولعله كان مذهبه قبل اختيار الحق، أو اشتبه على الناقلين بعض كلماته، وجميع هذه المذاهب الباطلة كفر صريح مخالف لضرورة العقل والدين، وقد دلت البراهين القاطعة على نفيها»^٣.

ي - أفعال العباد .. قد مر بنا من قبل أن الفعل عند هشام في حكم الصفة، ليس هو الفاعل ولا غيره. قال الأشعري عن الهشامية أصحاب هشام بن الحكم: «يزعمون أن الأفعال صفات للفاعلين ليست هي هم ولا غيرهم، وأنها ليست بأجسام ولا أشياء. وحكي عنه أنه قال: هي معان، وليست بأشياء ولا أجسام»^٤. وذكر أنه يزعم أن أعمال العباد مخلوقة لله، ثم قال: «وحكى جعفر بن حرب عن هشام بن الحكم أنه كان يقول: إن أفعال الإنسان اختيار له من وجه اضطرار من وجه: اختيار من جهة أنه أرادها واكتسبها، واضطرار من جهة أنها لا تكون منه إلا عند حدوث السبب المهيج عليها»^٥.

- / .

- (/ /)

:

) :

/ ﴿ :

:

- / :

- / :

- / :

وهذا يناسب الرأي الذي نسبه الأشعري بعد ذلك للشامية في الاستطاعة والقدرة على الفعل؛ حيث قال: «يزعمون أن الاستطاعة خمسة أشياء: الصحة، وتخليئة الشئون، والمدة في الوقت، والآلة التي بها يكون الفعل كاليد التي يكون بها اللطم...، والسبب الوارد المهيج الذي من أجله يكون الفعل. فإذا اجتمعت هذه الأشياء كان الفعل واقعا. فمن الاستطاعة ما هو قبل الفعل موجود، ومنها ما لا يوجد إلا في حال الفعل وهو السبب. وزعم أن الفعل لا يكون إلا بالسبب الحادث فإذا وجد ذلك السبب وأحدثه الله كان الفعل لا محالة، وأن الموجب للفعل هو السبب وما سوى ذلك من الاستطاعة لا يوجبه^١.

وهذا القول الأخير موافق لمذهب الأشعري نفسه الذي يعتقد أن وجود الجارحة وسلامتها وغير ذلك مما يسبق الفعل إنما يتعلق بقبول القدرة أو الاستطاعة؛ فقد تكون الجارحة الصحيحة ولا يكون الفعل، بينما لا يتأثر الكسب أو فعل الإنسان عنده في وقوعه إلا بالاستطاعة أو القدرة المصاحبة فقط، وهي عنده عرض لا يبقى زمانين^٢. وقد روى الكليني بإسناده «عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَصْبَاطٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ الرُّضَا - عَلَيْهِ السَّلَام - عَنِ اسْتَطَاعَةِ الْعَبْدِ بَعْدَ أَرْبَعِ خِصَالٍ: أَنْ يَكُونَ مُخْلِئَ السَّرْبِ، صَاحِحَ الْجِسْمِ، سَلِيمَ الْجَوَارِحِ، لَهُ سَبَبٌ مِنَ اللَّهِ. قَالَ: قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ فَسَّرْ لِي هَذَا. قَالَ:

... / : -

» : ()

[]

...

«

: : : -

أَنْ يَكُونَ الْعَبْدُ مُخْلِئِ السَّرْبِ صَحِيحِ الْجِسْمِ سَلِيمِ الْجَوَارِحِ يُرِيدُ أَنْ يَزْنِيَ، فَلَا يَجِدُ
 امْرَأَةً، ثُمَّ يَجِدُهَا، فَمَا أَنْ يَعْصِمَ نَفْسَهُ؛ فَيَمْتَنِعَ كَمَا امْتَنَعَ يُوسُفُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - أَوْ
 يُخْلِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ إِرَادَتِهِ؛ فَيَزْنِي فَيَسْمَى زَانِيًا، وَلَمْ يُطِعِ اللَّهَ بِإِكْرَاهِهِ، وَلَمْ يَعْصِهِ بِغَلْبَةٍ^١.
 يعني أن العبد إذا توفرت له هذه الأمور يكون قابلاً للقدرة التي يفعل بها إذا خُلِّي وما
 أراد^٢. وروى الكليني عقب ذلك بإسناده «عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ جَمِيعًا،
 عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - عَنِ الْاسْتِطَاعَةِ، فَقَالَ:
 أَتَسْتَطِيعُ أَنْ تَعْمَلَ مَا لَمْ يَكُنْ؟ قَالَ: لَا. قَالَ: فَتَسْتَطِيعُ أَنْ تَنْتَهِيَ عَمَّا قَدْ كُنْتَ؟ قَالَ:
 لَا. قَالَ: فَقَالَ لَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - : فَمَتَى أَنْتَ مُسْتَطِيعٌ؟ قَالَ لَا أُدْرِي. قَالَ:
 فَقَالَ لَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - : إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ خَلْقًا فَجَعَلَ فِيهِمْ آلَةَ الْاسْتِطَاعَةِ ثُمَّ لَمْ
 يُفَوِّضْ إِلَيْهِمْ، فَهُمْ مُسْتَطِيعُونَ لِلْفِعْلِ وَقْتَ الْفِعْلِ مَعَ الْفِعْلِ إِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ الْفِعْلَ، فَإِذَا لَمْ
 يَفْعَلُوهُ فِي مُلْكِهِ لَمْ يَكُونُوا مُسْتَطِيعِينَ أَنْ يَفْعَلُوا فِعْلًا لَمْ يَفْعَلُوهُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - أَعَزُّ
 مِنْ أَنْ يُضَادَّهُ فِي مُلْكِهِ أَحَدٌ. قَالَ الْبَصْرِيُّ: فَالنَّاسُ مَجْبُورُونَ؟ قَالَ: لَوْ كَانُوا مَجْبُورِينَ؛
 كَانُوا مَعْدُورِينَ. قَالَ: فَفَوِّضَ إِلَيْهِمْ؟ قَالَ: لَا. قَالَ: فَمَا هُمْ؟ قَالَ: عَلِمَ مِنْهُمْ فِعْلًا فَجَعَلَ
 فِيهِمْ آلَةَ الْفِعْلِ، فَإِذَا فَعَلُوهُ كَانُوا مَعَ الْفِعْلِ مُسْتَطِيعِينَ. قَالَ الْبَصْرِيُّ: أَشْهَدُ أَنَّهُ الْحَقُّ

- : / (.) .

-

» :

« ..

وَأَنْتُمْ أَهْلُ بَيْتِ النَّبُوَّةِ وَالرَّسَالَةِ»^١. وفي الحديث الثالث روى الكليني أن أبا عبد الله - عليه السلام - قال: «لَيْسَ لَهُ مِنَ الْإِسْطَاعَةِ قَبْلَ الْفِعْلِ قَلِيلٌ وَلَا كَثِيرٌ وَلَكِنْ مَعَ الْفِعْلِ وَالتَّرْكِ كَانَ مُسْتَطِيعًا. قُلْتُ: فَعَلَى مَاذَا يُعَذَّبُهُ؟ قَالَ: بِالْحُجَّةِ الْبَالِغَةِ وَالْآلَةِ الَّتِي رَكَّبَ فِيهِمْ. إِنَّ اللَّهَ لَمْ يُجِرْ أَحَدًا عَلَى مَعْصِيَتِهِ، وَلَا أَرَادَ إِرَادَةَ حَتْمِ الْكُفْرِ مِنْ أَحَدٍ؛ وَلَكِنْ حِينَ كَفَرَ كَانَ فِي إِرَادَةِ اللَّهِ أَنْ يَكْفُرَ، وَهُمْ فِي إِرَادَةِ اللَّهِ وَفِي عِلْمِهِ أَنْ لَا يَصِيرُوا إِلَى شَيْءٍ مِنَ الْخَيْرِ. قُلْتُ: أَرَادَ مِنْهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا؟ قَالَ: لَيْسَ هَكَذَا أَقُولُ، وَلَكِنِّي أَقُولُ: عَلِمَ أَنَّهُمْ سَيَكْفُرُونَ فَأَرَادَ الْكُفْرَ لِعِلْمِهِ فِيهِمْ، وَلَيْسَتْ هِيَ إِرَادَةُ حَتْمٍ إِنَّمَا هِيَ إِرَادَةُ اخْتِيَارٍ»^٢.

وإننا حينما نفهم مقالة هشام بن الحكم وفق تفسير الأشعري، وفي ضوء هذه الروايات عن الإمامين الصادق والرضا، نكون قد عرفنا سر اتهام مثل القاضي عبد الجبار المعتزلي لهشام بالمغالاة في الجبر ونسبة أفعال الجور والظلم لله - تعالى -؛ فكل من يقول بأن الاستطاعة المقارنة أو المصاحبة للفعل هي المؤثرة في إيجاد وحدوثه هو من وجهة نظر المعتزلة جبري محض^٣. وهنا نلاحظ وجهًا جديدًا من مخالفة هشام بن الحكم لغيره من متكلمي الإمامية الأوائل؛ مثل: زُرارة، وصاحب الطاق. ولعل هذا الوجه كان أحد المحاور التي تناولتها مؤلفات هشام في الرد على من خالفه من متكلمي الإمامية.

٤ - النبوة والإمامة .. لا شك في أن أكثر مناظرات هشام لخصومه في قضايا الإمامة، وقد ذكرت من قبل إشارة أبي الحسين محمد بن أحمد الملطي الشافعي (ت-٣٧٧هـ) وتصريح القاضي عبد الجبار بن أحمد المعتزلي (ت-٤١٥هـ) بأن هشام بن الحكم هو أول من قرر الكلام في دلائل النص على إمامة سيدنا علي - رضي الله عنه - وعصمته، وفي سكوته عن المطالبة بحقه في رئاسة الأمة تَقِيَّةً وَمَخَافَةً عَلَى نَفْسِهِ أَنْ تَقْتُلَ، وَعَلَى

- : / (.) .

- (.) .

- : / .

الإسلام أن يُهتَكَ أو تُقَوَّضَ أركانه أو يُعاقَّ سبيلُ الدعوة إليه. وهو أول من بنى على ذلك القولَ بردة المخالفين المنكرين للنص من جمهور الصحابة - رضي الله عنهم جميعاً- وتجراً على سب جمهورهم ولعنهم؛ إذ النص على الإمامة عنده كالنص على القبلة وسائر الفرائض. وقد نقل القاضي عبد الجبار إقرار هشام نفسه بالسبق إلى هذا الأمر حينما قال: «ولقد أدركت الشيعة في الصدر الأول وهم يتولون أبا بكر وعمر وعثمان، ويقولون: هؤلاء ما دفعوا أمير المؤمنين عن حقه ومقامه، وإنما دفعه المنافقون...، وهذا كله تلزيق وتلفيق دعاهم إليه الجبن عن الإقدام على التبرؤ من أبي بكر وعمر وعثمان والمهاجرين والأنصار. ولو عرفوهم كما عرفتهم أنا؛ لأقدموا على البراءة منهم»^١. ولهذا قال القاضي عن هذه النزعة الغالية في الكلام عن النص وتكفير الصحابة: «وإنما هذا شيء ادعاه أبو كامل وهشام بعد انقراض الصحابة والتابعين وتابعي التابعين»^٢. غير أن هشاماً قال بعصمة الإمام، ونفاها أبو كامل حين كفر الإمام علياً لسكوته عن المطالبة بحقه في إقامة الدين ورياسة المسلمين^٣.

وقد ذكر الأشعري أن هشام بن الحكم زعم «أن الرسول - صلى الله عليه وسلم - جائز عليه أن يعصي الله، وأن النبي قد عصى في أخذ الفداء يوم بدر. فأما الأئمة فلا يجوز

ذلك عليهم؛ لأن الرسول إذا عصى فالوحي يأتيه من قبل الله، والأئمة لا يوحى إليهم، ولا تهبط الملائكة عليهم، وهم معصومون فلا يجوز عليهم أن يسهوا ولا يغلطوا^١. وبالرغم من تجرؤ هذا الكلام - إن صحت نسبته - على مقام النبوة؛ فإن القول بجواز المعصية من الأنبياء وجواز ارتكابهم لبعض الذنوب - مع ظهور مخالفته لرأي جمهور الاثنا عشرية الذين اعتقدوا عصمة الأنبياء من الكبائر والصغائر والنسيان والخطأ - لم ينفرد به هشام بن الحكم بين المسلمين، إن صحت نسبة هذا الكلام إليه. والأشعري لم يحدد نوع المعصية التي أجاز هشام وقوعها من الأنبياء أهي من الكبائر أم من الصغائر؟ ولم يبين كونها مقصودة من باب سمعنا وعصينا، أو هي من باب النسيان، أو الخطأ في إصابة مراد الله مع الحرص على مرضاته.

وإن عبد القاهر البغدادي - برغم أنه في أكثر الأحيان ينقل المقالات عن الأشعري - قال: «وكان هشام بن الحكم الرافضي يشترط العصمة في الإمام، ويجيز الخطأ على النبي - صلى الله عليه وسلم - ويزعم أنه عصى ربه في أخذ الفداء من أسارى بدر غير أن الله - تعالى - غفر له ذلك. وفي هذا تفضيل منه للإمام على الرسول^٢. وهنا يكون المأخذ على هشام عند البغدادي فيما يلزمه إياه من اعتقاد تفضيل الأئمة على الرسل، وإن كان هذا الإلزام غير لازم لهشام وفق تحرير الأشعري للمقالة؛ حيث حمل تجويز وقوع الأنبياء في الخطأ على وجوب تصحيح الوحي، وذلك يرفع الاضطراب والخرج عنم يقلدهم ويتبع أقوالهم وأفعالهم. ولما كان الأئمة دون الأنبياء مكانة وفضلا وهم لا يُوحى إليهم، ولا تهبط الملائكة عليهم؛ فقد عصمهم الله من جميع الذنوب والخطايا؛ ليسلم تقليدهم واتباعهم. ولهذا ذهب باحث شيعي معاصر إلى أن هشام بن الحكم «رأى بعد إيمانه بالإمامة وكونها وراثية للنبوة أنَّ الإمام أحوج إلى العناية الإلهية من النبي بحكم اتصال الأنبياء بالله عن

طريق الوحي وامتناع ذلك على الإمام؛ فتبنى هشام العصمة وأضافها إلى الأئمة فجعلهم في مقام يستطيعون فيه الصدور عن الحق والصواب دون حاجة للوحي^١.

لكن المصادر الشيعية تذكر أن لعصمة الإمام عند هشام وجهًا آخر قد يرد عليه إلزام البغدادي إذا صحت نسبة تجويز معصية الأنبياء لهشام بن الحكم .. روى الشيخ الصدوق بإسناده «عن ابن أبي عمير قال: ما سمعت ولا استفدت من هشام بن الحكم في طول صحبتي له شيئًا أحسن من هذا الكلام في صفة عصمة الإمام - عليه السلام - فإني سألته يوماً عن الإمام: أهو معصوم؟ فقال: نعم. قلت له: فما صفة العصمة فيه وبأي شيء تُعرف؟ فقال: إن جميع الذنوب لها أربعة أوجه ولا خامس لها: الحرص، والحسد، والغضب، والشهوة. فهذه منفية عنه لا يجوز أن يكون حريصاً على هذه الدنيا وهي تحت خاتمه؛ لأنه خازن المسلمين فعلى ماذا يحرص؟! ولا يجوز أن يكون حسوداً؛ لأن الإنسان إنما يحسد من فوقه وليس فوقه أحد، فكيف يحسد من دونه؟! ولا يجوز أن يغضب لشيءٍ من أمور الدنيا إلا أن يكون غضبه لله - عزَّ وجلَّ -؛ فإن الله فرض عليه إقامة الحدود، وأن لا تأخذه في الله لومة لائم، ولا رافة في دينه حتى يقيم حدود الله. ولا يجوز له أن يتبع الشهوات ويؤثر الدنيا على الآخرة؛ لأنَّ الله - عزَّ وجلَّ - قد حُبب إليه الآخرة كما حُبب إلينا الدنيا، فهو ينظر إلى الآخرة كما ننظر إلى الدنيا؛ فهل رأيت أحداً ترك وجهاً حسناً لوجه قبيح، وطعاماً طيباً لطعام مرٍّ، وثوباً ليناً لثوب خشن، ونعمة دائمة باقية لدنيا زائلة فانية؟!^٢. فلنائل أن يقول: إنَّ نفي هذه الصفات عن الأئمة دون الأنبياء يلزم عنه تفضيل الأئمة. ولعل هذا الغلو في إثبات العصمة للإمام مع إيجاب طاعته هو الذي قصد الشهرستاني الإشارة إليه في قوله: «وغلا هشام بن

الحكم في حقِّ عليٍّ - رضي الله عنه - حتى قال: إنه إله واجب الطاعة^١. ومن مرويات هشام في المصادر الشيعية زعمه أنه سمع من الإمام الصادق - عليه السلام - قصة ذنب داود - عليه السلام - في الفتنة بالطائر وامرأة أوريا ...^٢.

لكن الظاهر أنَّ كلام الشيعة الإمامية في الإمامة أصلاً تابعٌ لكلامهم في النبوة واستمرار وظيفتها، مع وجود الفصل والفارق بين النبي والإمام. وكان هشام بن الحكم يروي عن الإمام موسى الكاظم أنه قال له: «يَا هِشَامُ إِنَّ لِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجَّتَيْنِ: حُجَّةَ ظَاهِرَةٍ، وَحُجَّةَ بَاطِنَةٍ. فَأَمَّا الظَّاهِرَةُ؛ فَالرُّسُلُ وَالْأَنْبِيَاءُ وَالْأَيْمَةُ - عَلَيْهِمُ السَّلَامُ - وَأَمَّا الْبَاطِنَةُ؛ فَالْعُقُولُ»^٣. وإذا كان الرسل والأنبياء يوحى إليهم ويقومون ببيان الوحي في مقام القدوة الظاهرة المتبعة ديانة؛ فإن الأئمة يشاركونهم ذلك البيان. وكان هشام يرى أن الكتاب ومجرد السنة المروية عن الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم - غير كافيين في إقامة الحجة بدون الإمام المبيِّن الظاهر؛ فقد روى الكليني أن هشاماً ناظر شامياً بين يدي الإمام أبي عبد الله جعفر الصادق - عليه السلام - فقال له: يَا هَذَا، أَرُبُّكَ أَنْظَرَ لِخَلْقِهِ أَمْ خَلَقَهُ لَأَنْفُسِهِمْ؟ فَقَالَ الشَّامِيُّ: بَلْ رَبِّي أَنْظَرَ لِخَلْقِهِ. قَالَ: فَفَعَلَ يَنْظُرُهُ لَهُمْ مَادًّا؟ قَالَ: أَقَامَ لَهُمْ حُجَّةً وَدَلِيلًا كَيْ لَا يَتَشَكَّتُوا أَوْ يَحْتَلِفُوا، يَتَأَلَّفُهُمْ وَيُقِيمُ أَوْدَهُمْ وَيُخَيِّرُهُمْ بِفَرْضِ رَبِّهِمْ. قَالَ فَمَنْ هُوَ؟ قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ. قَالَ هِشَامُ: فَبَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ؟ قَالَ: الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ. قَالَ هِشَامُ: فَهَلْ نَفَعَنَا الْيَوْمَ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ فِي رَفْعِ الْاِحْتِلَافِ عَنَّا؟ قَالَ الشَّامِيُّ: نَعَمْ. قَالَ: فَلِمَ اِحْتَلَفْنَا أَنَا وَأَنْتَ وَصِرْتَ إِلَيْنَا مِنَ الشَّامِ فِي مُحَالَفَتِنَا إِيَّاكَ ...

ثم سأل الشَّامِيُّ هشام بن الحكم فقال له: يَا هَذَا مَنْ أَنْظَرَ لِلْخَلْقِ أَرَبُّهُمْ أَوْ أَنْفُسُهُمْ؟

- : / .
- : / .
- : / () .

فَقَالَ هِشَامٌ: رَبُّهُمْ أَنْظِرْ لَهُمْ مِنْهُمْ لِأَنْفُسِهِمْ. فَقَالَ الشَّامِيُّ: فَهَلْ أَقَامَ لَهُمْ مَنْ يَجْمَعُ لَهُمْ كَلِمَتَهُمْ وَيُقِيمُ أَوْدَهُمْ وَيُخْبِرُهُمْ بِحَقِّهِمْ مِنْ بَاطِلِهِمْ؟ قَالَ هِشَامٌ: فِي وَقْتِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ - أَوْ السَّاعَةِ؟ قَالَ الشَّامِيُّ: فِي وَقْتِ رَسُولِ اللَّهِ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ - وَالسَّاعَةِ مَنْ؟ فَقَالَ هِشَامٌ: هَذَا الْقَاعِدُ الَّذِي تُشَدُّ إِلَيْهِ الرَّحَالُ وَيُخْبِرُنَا بِأَخْبَارِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَرَأْيَهُ عَنِ أَبِي عَنْ جَدِّ. قَالَ الشَّامِيُّ: فَكَيْفَ لِي أَنْ أَعْلَمَ ذَلِكَ؟ قَالَ هِشَامٌ: سَلْهُ عَمَّا بَدَأَ لَكَ. قَالَ الشَّامِيُّ قَطَعْتَ عُدْرِي فَعَلَيْ السُّؤَالُ ...^١

وإذا سلّمنا بثبوت المقالة كما أوردها الأشعري ووفق بيان البغدادي من تجويز وقوع الأنبياء في الخطأ، والخطأ لا يعد من الكبائر لانتفاء قصد المخالفة فيه؛ فقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية في فتوى له عن مجيز وقوع الأنبياء في الصغائر دون الكبائر: «ليس هو كافراً باتفاق أهل الدين، ولا هذا من مسائل السب المتنازع في استتابة قائله بلا نزاع، كما صرح بذلك القاضي عياض وأمثاله، مع مبالغتهم في القول بالعصمة وفي عقوبة الساب...؛ فإن القول بأن الأنبياء معصومون عن الكبائر دون الصغائر هو قول أكثر علماء الإسلام وجميع الطوائف، حتى إنه قول أكثر أهل الكلام كما ذكر أبو الحسن الأمدي أن هذا قول أكثر الأشعرية، وهو أيضاً قول أكثر أهل التفسير والحديث والفقهاء؛ بل لم ينقل عن السلف والأئمة والصحابة والتابعين وتابعيهم إلا ما يوافق هذا القول...»^٢. وعلى هذا يكون هشام موافقاً لجمهور أهل السنة في النبوة، مخالفاً لجملة من يذهبون في الإمامة التي

جعلها من أصول الإيمان؛ فروى عن أبي عبد الله جعفر الصادق - عليه السلام - في قول الله - عز وجل - من سورة الأنعام: ﴿لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ﴾ يَعْنِي فِي الْمَبِثَّاتِ ﴿أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيْمَانِهَا خَيْرًا﴾ قَالَ: الإِقْرَارُ بِالْأَنْبِيَاءِ وَالْأَوْصِيَاءِ وَأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - خَاصَّةً. قَالَ: لَا يَنْفَعُ إِيْمَانُهَا؛ لِأَنَّهَا سُلِبَتْ.

ثم شرع في تقرير الكلام في إثباتها وبيان وجوبها بالأدلة العقلية في مقام الحجج والمناظرة، وقد مر بنا من قبل ذكر مناظرته لعمر بن عبيد، وله مناظرة أخرى مع ضرار ابن عمرو في أحد مجالس يحيى بن خالد البرمكي قال هشام لضرار: «أتقول إن الله عدل لا يجور؟ قال: نعم، هو عدل لا يجور - تبارك وتعالى. قال: فلو كلف الله المقعد المشي إلى المساجد، والجهاد في سبيل الله، وكلف الأعمى قراءة المصاحف والكتب، أتراه كان عادلا أم جائرا؟ قال ضرار: ما كان الله ليفعل ذلك. قال هشام: قد علمنا أن الله لا يفعل ذلك، ولكن على سبيل الجدل والخصومة، أن لو فعل ذلك أليس كان في فعله جائرا؟ وكلفه تكليفا لا يكون له السبيل إلى إقامته وأدائه. قال: لو فعل ذلك لكان جائرا. قال: فأخبرني عن الله - عز وجل - كلف العباد دينا واحدا لا اختلاف فيه لا يقبل منهم إلا أن يأتوا به كما كلفهم؟ قال: بلى. قال: فجعل لهم دليلا على وجود ذلك الدين؟ أو كلفهم ما لا دليل على وجوده؛ فيكون بمنزلة من كلف الأعمى قراءة الكتب، والمقعد

- /)

..

..

..

..

.. /)

المشي إلى المساجد والجهاد؟ قال: فسكت ضرار ساعة ثم قال: لا بُدَّ من دليل، وليس بصاحبك. قال: فضحك هشام وقال: تشيع شطرك وصرت إلى الحق ضرورة، ولا خلاف بيني وبينك إلا في التسمية».

ثم يتوجه الكلام بعد ذلك إلى بيان كيفية عقد الإمامة، والفرق بينها وبين عقد النبوة .. «قال ضرار: كيف تعقد الإمامة؟ قال هشام: كما عقد الله النبوة؟ قال: فإذاً هو نبي؟ قال هشام: لا؛ لأن النبوة يعقدها أهل السماء، والإمامة يعقدها أهل الأرض. فعقد النبوة بالملائكة، وعقد الإمامة بالنبي، والعقدان جميعاً بإذن الله - عز وجل. قال: فما الدليل على ذلك؟ قال هشام: الاضطراب في هذا. قال ضرار: وكيف ذلك؟ قال هشام: لا يخلو الكلام في هذا من أحد ثلاثة وجوه: إما أن يكون الله - عز وجل - رفع التكليف عن الخلق بعد الرسول - صلى الله عليه وآله - فلم يكلفهم ولم يأمرهم ولم ينههم، وصاروا بمنزلة السباع والبهائم التي لا تكليف عليها. أفتقول هذا يا ضرار، أن التكليف عن الناس مرفوع بعد رسول الله - صلى الله عليه وآله؟ قال: لا أقول هذا. قال هشام: فالوجه الثاني ينبغي أن يكون الناس المكلفون قد استحالوا بعد الرسول علماء، في مثل حد الرسول في العلم، حتى لا يحتاج أحد إلى أحد؛ فيكونوا كلهم قد استغنوا بأنفسهم، وأصابوا الحق الذي لا اختلاف فيه. أفتقول هذا إن الناس قد استحالوا علماء حتى صاروا في مثل حد الرسول في العلم حتى لا يحتاج أحد إلى أحد؛ مستغنين بأنفسهم عن غيرهم في إصابة الحق؟ قال: لا أقول هذا، ولكنهم يحتاجون إلى غيرهم. قال: فبقي الوجه الثالث لأنه لا بُدَّ لهم من عَلمٍ يقيمه الرسول لهم لا يسهوا، ولا يغلطوا، ولا يحيفوا، معصوم من الذنوب، مبرأ من الخطايا، يُحتاج إليه ولا يحتاج إلى أحد».

وبعد ذلك يتوجه الكلام إلى الشروط أو الأمور التي يتعين الإمام بوجودها فيه .. قال ضرار: «فما الدليل عليه؟ قال هشام: ثمان دلالات أربع في نعت نسبه، وأربع في نعت نفسه.

فأما الأربع التي في نعت نسبه: بأن يكون معروف الجنس، معروف القبيلة، معروف

البيت، وأن يكون من صاحب الملة والدعوة إليه إشارة ...
وأما الأربع التي في نعت نفسه: أن يكون أعلم الناس كلهم بفرائض الله وسننه
وأحكامه حتى لا يخفى عليه منها دقيق ولا جليل^١، وأن يكون معصوماً من الذنوب
كلها، وأن يكون أشجع الناس، وأن يكون أسخى الناس ...^٢.
وقد حكى الإمام ابن حزم شرطاً عجيباً وراء ذلك عند هشام؛ فزعم أنه ادعى ضرورة
أن يكون في إخوة الإمام آفات يبين بها أنهم لا يستحقون الإمامة^٣.

١ - المعاصي .. لم أجد لهشام كلاماً في الرجعة، ولا فيما راجعته من مروياته عن
الأئمة وجدت مخالفة ظاهرة لما يعتقدده جمهور المسلمين فيما يجرى على الإنسان بعد
الموت؛ بل وجدت له مناظرة يعارض فيها النظام المعتزلي الذي كان ينفي بقاء أهل الجنة
وخلودهم في نعيمها .. قال النظام لهشام بن الحكم: «إن أهل الجنة لا يبقون في الجنة
بقاء الأبد فيكون بقاؤهم كبقاء الله، ومحال أن يبقوا كذلك. فقال هشام: إن أهل الجنة
يبقون بمبق لهم والله يبقى بلا مبق، وليس هو كذلك. فقال: محال أن يبقوا الأبد. قال:
ما يصيرون؟ قال: يدركهم الخمود، قال: فبلغك أن في الجنة ما تشتهي الأنفس؟ قال:
نعم. قال: فإن اشتهاؤهم أو سألوهم بقاء الأبد؟ قال: إن الله - تعالى - لا يلهيهم ذلك.
قال: فلو أن رجلاً من أهل الجنة نظر إلى ثمرة على شجرة فمدَّ يده ليأخذها فتدلت إليه
الشجرة والثمار، ثم حانت منه لفتة فنظر إلى ثمرة أخرى أحسن منها فمدَّ يده اليسرى

ليأخذها فأدركه الخمود ويده متعلقتان بشجرتين فارتفعت الأشجار وبقي هو مصلوباً؛ فبلغك أن في الجنة مصلوبين؟ قال: هذا محال. قال: فالذي أتيت به أمحل منه: أن يكون قوم قد خلقوا وعاشوا فأدخلوا الجنان تموتهم فيها يا جاهل^١.

م - موقف هشام بن الحكم من المخالفين .. لقد سبق أن نقلت عن القاضي عبد الجبار أن هشاماً كان يتبرأ من جمهور الصحابة الذين عدلوا - في زعمه - عن اتباع النص في تولية سيدنا علي بن أبي طالب خليفة للرسول - صلى الله عليه وآله وسلم - مباشرة بلا فصل، وتَبَرُّؤُهُ ممن جاء بعد من المسلمين المخالفين لمذهب الإمامة والمعارضين المنكرين لثبوتِهِ أُولَى؛ لكن ذلك لم يخرجهُ من نسيج المجتمع المسلم سواء في إطار التقية وهذا أمر ظاهر خاصة في مناظراته بحضرة ذوي السلطان^٢، أو في إطار المعاملات التي تفرسها الحياة في ظل مجتمع إنساني واحد. ولقد روي أن هشام بن الحكم على ما بينه وبين عبد الله بن يزيد الإباضي من مخالفة في المذهب، كانا شريكين في حانوت واحد، وكان كل واحد منهما يختلف إليه أصحابه يأخذون عنه، ولم يجر بينهما مُسَابَةٌ، ولا خروج عما يوجبه العلم وقضية العقل وأحكام النظر؛ لكن حينما قال عبد الله بن يزيد الإباضي لهشام: تعلم ما بيننا من المودة ودوام الشركة، وقد أحببت أن تُنكحني ابنتك فاطمة. قال هشام: إنها مؤمنة. فأمسك عبد الله ولم يُعاوده في شيء من ذلك إلى أن فرَّق الموت بينهما^٣.

لكنني لا أستطيع الجزم هنا في دلالة هذا الكلام المنتزع من مصدر شيعي، بأن هشاماً أطلق اسم الإيمان على ابنته هنا قُبالة اسم الكفر على صاحبه الخارجي، أو قبالة اسم

الإسلام وهو أعم في إطلاق كثير من الاثنا عشرية المعاصرين الذين يخصون طائفتهم باسم الإيمان، ويجعلون اسم الإسلام لهم ولسائر طوائف الأمة المثبتين للتوحيد والنبوة والمعاد. وقد ذكر الشيخ المفيد في توجيه تزويج الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم - ابنتيه عثمان بن عفان - رضي الله عنه - أنه زوجه على ظاهر الإسلام^١. وذكر في تزويج أم كلثوم بنت علي - رضي الله عنه - عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - بعد تفصيل طويل في تضعيف رواية هذا التزويج من طريق الزبير بن بكار^٢، وجهين لا ينافيان المذهب عنده، أولهما: أن هذا التزويج جائز، لأن المناكح تجري على ظاهر الإسلام لا على حقائق الإيمان. وظاهر الإسلام هو الشهادتان، والصلاة إلى الكعبة، والإقرار بجملة الشريعة. لكنه يجعل مثل هذا الزواج الذي يُعقد فيه للمسلم الضال ضاللا لا يخرج عن الإسلام دون الأفضل وخلاف الأولى ما لم يضطر العاقد إليه بدفع ضرر جلي أو جلب مصلحة ضرورية .. قال: «وأمر المؤمنين - عليه السلام - كان محتاجا إلى التأليف وحقق الدماء، ورأى أنه إن بلغ عمر عما رغب إليه فيه من مناكحته ابنته؛ أئثر ذلك الفساد في الدين والدنيا، وأنه إن أجاب إليه؛ أعقب صلاحا في الأمرين، فأجابه إلى ملتصقه»^٣.

والوجه الثاني: أن مناكحة الضال الذي جحد الإمامة أو ادعاها لمن لا يستحقها - حرام؛ إلا أن يخاف الإنسان على دينه ودمه فيجوز له ما يحرم مع الاختيار من باب الضرورة .. «وأمر المؤمنين - عليه السلام - كان مضطرا إلى مناكحة الرجل؛ لأنه كان يهدده ويتوعده فلم يأمنه أمير المؤمنين - عليه السلام - على نفسه وشيعته؛ فأجابه إلى

- :)

.(

-

« »

- :

ذلك ضرورة، كما قلنا: إن الضرورة تشرع إظهار كلمة الكفر^١.

ومن الملاحظ أن الشيخ المفيد في الوجهين اللذين ذكرهما لم يطلق على المخالف في الإمامة اسم الكفر قبالة اسم الإيمان الذي يخص به طائفته؛ بل صرح في الوجه الأول بأن الضلال في الإمامة لا يخرج عن الإسلام، والتحريم في الوجه الثاني قد يحمل على عدم الكفاءة مع ثبوت الإسلام^٢.

وفي المجموعة الثالثة من مطبوع من رسائل تلميذه الشريف المرتضى ما يبين جزمه بالوجه الثاني مما ذكره المفيد، مع عدم إطلاق اسم الكفر على الضال في أصل الإمامة؛ إلا أنه قطع بثبوت هذا الزواج الذي أباحته الضرورة التي تبيح أكل الميتة وشرب الخمر، كما جاز لأمر المؤمنين علي حين خاف الفتنة في الدين ووقوع الخلاف بين المسلمين أن يظهر البيعة لغيره، ويتصرف تحت طاعته، ويدخل في الشورى، وغير ذلك مما لو ملك الاختيار لامتنع عنه. وقد سفه المرتضى رأي من أنكر هذا الزواج من طائفته قائلاً: «ونقل هذا البيت، وأنها ولدت أولادا من عمر معلوم مشهور. ولا يجوز أن يدفعه إلا جاهل أو معاند، وما الحاجة بنا إلى دفع الضرورات والمشاهدات في أمر له مخرج من الدين»^٣.

لكنني رأيت مصورة النسخة الخطية من رسالة للشريف المرتضى بعنوان: «إنكاح علي

- : ()

(

« »

()

/

/

» : ..

«.

- : /

أم كلثوم ابنته عمر^١، وهي جوابه عن سؤال فيه أن الزيدية القائلين بالنص على إمامة علي بعد رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - بغير فصل، سَلِمُوا من الاعتراض عليهم بتزويج علي ابنته أم كلثوم من عمر؛ لأن دفع النص عندهم ليس كفراً، وإن كان ذنباً كبيراً يستحق فاعله الخلود في النار. وإنما يكون الاعتراض على الإمامية الذين يذهبون إلى أن دفع النص كفر. ويُسألون أيضاً عن تزويج النبي ابنتيه عثمان مع قولهم بكفره، ولا تأثير للقول بأنه إنما جحد الإمامة بعد وفاة الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم -؛ لأن الإمامية لا يجوزون أن يقع ممن كفر إيماناً متقدماً، كما لا يجوزون فيمن آمن طرفة عين أن يكفر بعدها^٢.

والجواب أو دفع الاعتراض: أن نكاح الكافر أو إنكاحه لا يدفعه العقل، وليس في مجرده ما يقتضي قبحه، وإنما يرجع القبح والحسن فيه إلى أدلة الشرع السمعية.. قال: «ولا شيء أوضح وأدل على الأحكام من فعل النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - وأمير المؤمنين - عليه السلام - وإذا رأيناها قد نكحاً وأنكحاً إلى من ذكرت حاله...؛ قطعنا على جواز ذلك، وأنه غير قبيح ولا محظور». وقال بعد ذلك: «لكننا نقول إن أمير

- : /

- : /

- : /

« » /

« »

المؤمنين لم يُنكح فلانا مختاراً بل مكرها، وبعد مراجعة وتهديد ووعيد...، وروي أن أبا عبد الله الصادق سئل عن ذلك فقال: ذلك فرج غصبنا عليه». ثم ذكر أن الذي حمل أمير المؤمنين علياً على بيعة مَنْ استولى على حقه وجلس في مقعده، وإظهار طاعته، وأخذ عطيته - هو نفسه الذي حمله على قبول هذا النكاح. وصرح بأن أمر هذا الزواج أهون خطباً مما سلف ذكره؛ لأنه جازٍ في العقول غير محال أن يبيح الله إنكاح الكفار مع الاختيار؛ فأولى من ذلك الجواز مع الإكراه والاضطرار. ثم يختم المرتضى أيضاً بتجهيل منكر هذه المصاهرة من طائفته فيقول: «فأما من قال من جهال أصحابنا: إن العقد وقع لكن الله - عز وجل - كان يبذل هذه العقود عليها بشيطانة عند القصد إلى التمتع بها؛ فمما يضحك الثكلى؛ لأن المسألة باقية عليه في العقد لكافر»¹.

وبعيداً عما سبق نقله عن القاضي عبد الجبار من تكفير هشام للمخالفين في الإمامة والبراءة منهم، لا أجد في نص حكاية السعدي من قول هشام بن الحكم لصاحبه الخارجي خاطب ابنته: إنها مؤمنة. ما يقطع بأنه على رأي المفيد ومن يوافقه من الشيعة المعاصرين، أو على رأي المرتضى والمجلسي ومن يوافقهما من المعاصرين أيضاً.

٤. الفضل بن شاذان الأزدي (ت ٢٦٠هـ).

وهو من أهم متكلمي الإمامية خلال القرن الثالث الهجري بلا منازعة، وقد رَوَى عندهم عن الإمام الثامن علي الرضا، والإمام أبي جعفر محمد الجواد، وعُدَّ في أصحاب الإمامين علي الهادي وأبي محمد الحسن العسكري.

ويُروى أن الإمام الحادي عشر قال فيه: «أَغْبِطُ أَهْلَ خِرَاسَانَ بِمَكَانِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ وَكَوْنِهِ بَيْنَ أَظْهَرِهِمْ. كَمَا يُرَوَى أَنَّهُ تَرَحَّمَ عَلَيْهِ حِينَ وَفَاتِهِ ثَلَاثًا عَلَى سَبِيلِ الْوَلَاءِ. وَقَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ النَّجَّاشِيُّ فِي تَرْجُمَتِهِ: «لَهُ جَلَالَةٌ فِي هَذِهِ الطَّائِفَةِ، وَهُوَ فِي قَدْرِهِ أَشْهَرُ مِنْ أَنْ نَصْفَهُ». وَكَانَ الْفَضْلُ يَقُولُ عَنْ نَفْسِهِ: «أَنَا خَلْفٌ لِمَنْ مَضَى، أَدْرَكَتْ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَمِيرٍ (ت ٢١٧هـ)، وَصَفْوَانَ بْنَ يَحْيَى (ت ٢١٠هـ) وَغَيْرَهُمَا، وَحَمَلْتُ عَنْهُمْ مِنْذُ خَمْسِينَ سَنَةً. وَمَضَى هِشَامُ بْنُ الْحَكَمِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَكَانَ يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ (ت ٢٠٨هـ) - رَحِمَهُ اللَّهُ - خَلْفَهُ كَانَ يَرِدُ عَلَى الْمُخَالِفِينَ، ثُمَّ مَضَى يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَلَمْ يُخَلَّفْ خَلْفًا غَيْرَ السَّكَاكِ^٢، فَزَدَّ عَلَى الْمُخَالِفِينَ حَتَّى مَضَى - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَأَنَا خَلْفٌ لَهُمْ مِنْ بَعْدِهِمْ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ»^٣.

وقد ذكر أبو عمرو الكشي بعض الروايات في دَمِّهِ؛ مثل: خروج توقيع فيه تهديد الإمام بالدعاء على الفضل بن شاذان لمعارضته لوكلاء الإمام، ومثل تكذيب الإمام له في بعض ما حكى عنده من اعتقاد الفضل أن الله في السماء السابعة فوق العرش كما وصف نفسه، وأنه - تعالى - جسم بخلاف المخلوقين في جميع المعاني.

لكن الكشي نفسه روى ما يبين نفي المذمة على الفضل في هذه الروايات، وقال في ختام الترجمة: «وَقَفَ بعضُ من يخالف يونس والفضل وهشاما قبلهم، واستشعر في نفسه بغضهم وعداوتهم وشنآنهم، على هذه الرقعة فطابت نفسه وفتح عينيه وقال: ينكرون طعننا في الفضل وهذا إمامه قد أوعدده وهدده وكذَّب بعض وصف ما وصف؛ فقد نور الصباح لذي عينين! فقلت له: أما الرقعة؛ فقد عاتب الجميع، وعاتب الفضل خاصة وأدبه ليرجع عما عسى قد أتاه من لا يكون معصوما، وأوعده ولم يفعل شيئا من ذلك؛ بل ترحمَ عليه في حكاية بورق ...

وأبو محمد الفضل - رحمه الله - من قوم لم يعرض له بمكروه بعد العتاب؛ على أنه قد ذكر أن هذه الرقعة وجميع ما كتب إلى إبراهيم بن عبدة كان مخرجهما من العمري وناحيته، والله المستعان»^١.

وهذا النص فيه - كسائر النسخة الموجودة لاختيار الطوسي من رجال الكشي - فيه الكثير من التحريف والتصحيف، وقد بين المحدث جلال الدين الحسيني من خلال ما نقل من كلام الكشي في كتب القوم أن صحيح آخر هذا الكلام: «وجميع ما كتب إلى عبد الله بن حمدويه كان مخرجه من عروة وناحيته».

وهذا الأخير هو عروة بن يحيى الدهقان الذي كان معروفا عند القوم بالغلو والكذب على أبي محمد العسكري وعلى أبيه^٢. ومن ثم قال الشيخ الخوئي: «هذا التوقيع مكذوب على الإمام جزما». وذهب إلى أن الرواية التي تنسب التجسيم إلى الفضل لا يعتمد عليها؛ لأن راويها علي بن أحمد بن قتيبة لم يوثق^٣.

- () /

- : / :

- /

* أما مؤلفات الفضل؛ فقد عد النجاشي منها (٤٩) تسعة وأربعين كتاباً، وعد له الشيخ الطوسي (٣١) واحداً وثلاثين كتاباً: منها (٨) ثمانية كتب لم يذكرها النجاشي، ومنها (١٠) عشرة كتب ذكرها بمغايرة يسيرة للعنوان الذي ذكره النجاشي، واتفقا في (١٣) ثلاثة عشر^١.

قال النجاشي: «وذكر الكنجي أنه صنف مائة وثمانين كتاباً وقع إلينا منها: كتاب النقض على الإسكافي في تقوية الجسم^٢. كتاب العروس وهو كتاب العين. كتاب الوعيد^٣. كتاب الرد على أهل التعطيل. كتاب الاستطاعة. كتاب مسائل في العلم. كتاب الأعراض والجواهر. كتاب العلل. كتاب الإيمان. كتاب الرد على الثنوية^٤. كتاب إثبات الرجعة. كتاب الرجعة حديث. كتاب الرد على الغالية المحمدية. كتاب تبيان أصل الضلالة. كتاب الرد على محمد بن كرام^٥. كتاب التوحيد في كتب الله^٦. كتاب الرد على أحمد بن الحسين^٧. كتاب الرد على الأصم. كتاب في الوعد والوعيد آخر. كتاب الرد على البيان بن

رثاب^١. كتاب الرد على الفلاسفة^٢. كتاب محنة الإسلام. كتاب السنن. كتاب الأربع مسائل في الإمامة^٣. كتاب الرد على المنانية. كتاب الفرائض الكبير. كتاب الفرائض الأوسط. كتاب الفرائض الصغير. كتاب المسح على الخفين. كتاب الرد على المرجئة. كتاب الرد على القرامطة^٤. كتاب الطلاق. كتاب مسائل البلدان. كتاب الرد على البائسة. كتاب اللطيف. كتاب القائم عليه السلام. كتاب الملاحم. كتاب حذو النعل بالنعل. كتاب الإمامة كبير. كتاب فضل أمير المؤمنين عليه السلام. كتاب معرفة الهدى والضلالة. كتاب التعري والحاصل. كتاب الخصال في الإمامة. كتاب المعيار والموازنة. كتاب الرد على الحشوية. كتاب النجاح في عمل شهر رمضان. كتاب الرد على الحسن البصري في التفضيل. كتاب النسبة بين الجبرية والثنوية.

أخبرنا أبو العباس بن نوح قال: حدثنا أحمد بن جعفر قال: حدثنا أحمد بن إدريس ابن أحمد قال: حدثنا علي بن أحمد بن قتيبة النيسابوري عنه. «وأما الكتب الثمانية التي انفرد بذكرها الشيخ الطوسي؛ فهي: «كتاب المسائل والجوابات. وكتاب المتعتين متعة النساء ومتعة الحج. وكتاب الرد على الغلاة. وكتاب الحسنى. وكتاب الرد على المثلثة. وكتاب النقض على أبي عبيد في الطلاق. وكتاب جمع فيه مسائل متفرقة لأبي ثور والشافعي والأصفهاني وغيرهم - سماه تلميذه علي بن محمد ابن قتيبة كتاب الديباج. وكتاب التنبيه في الجبر والتشبيه^٥».

وقال الشيخ الطوسي بعد ذلك: «وله غير ذلك مصنفات كثيرة لم تعرف أسماؤها. وذكر محمد بن إسحاق النديم أن له على مذهب العامة (أي أهل السنة) كتباً كثيرة منها: كتاب التفسير. وكتاب القراءة. وكتاب السنن في الفقه. وأن لابنه العباس كتباً، وأظن أن هذا الذي ذكره الفضل بن شاذان الرازي الذي تروي عنه العامة».

ثم ذكر لحصول كتب الفضل عنده طريقتين فقال: «أخبرنا برواياته وكتبه هذه أبو عبد الله المفيد - رحمه الله - عن محمد بن علي بن الحسين بن بابويه (الشيخ الصدوق)، عن محمد بن الحسن، عن أحمد بن إدريس، عن علي بن محمد بن قتيبة، عنه. ورواها أيضاً محمد بن علي بن الحسين بن بابويه، عن حمزة بن محمد العلوي، عن أبي نصر قنبر بن علي بن شاذان، عن أبيه، عنه».

* وللفضل بن شاذان بين أيدينا كتاب «الإيضاح»، وهو كتاب كبير في معارضة أهل السنة فيما يأخذونه على الشيعة الإمامية ويتهمونهم به في أبواب العقائد والفروع الفقهية. وأصل منهج الفضل في هذا الكتاب أنه يذكر ما يأخذه أهل السنة على طائفته ويتهمونهم به؛ مثل: تفضيل سيدنا علي وعصمته وتقديمه في رئاسة الأمة، والطعن في الصحابة وسبهم، وتحريف القرآن، والقول بإثبات الرجعة في الدنيا، ونكاح المتعة، ومنع إيقاع الطلاق البدعي... إلى غير ذلك من مسائل الأصول والفروع، ثم يورد من روايات أهل السنة وأخبارهم ما يدعي به أنهم أولى بالتهمة من الشيعة الإمامية في كل مسألة. وفي هذا المقام أقدم عرضاً موجزاً لأبواب هذا الكتاب العقديّة؛ مبيناً خلال ذلك أهم ما ورد فيه من آراء الفضل الكلامية.

وقد بدأ الفضل كتابه بتقسيم فرق المسلمين، فبين أن أهل الملة والقبلة قد تفرقوا إلى مجموعة من الفرق التي برئ بعضها من بعض، وكل واحدة منها تنتحل الحق وتدعيه لنفسها؛ لكن هذه الفرق في جميعها ترجع إلى صنفين فقط: أولهما: أهل السنة. وثانيهما: الشيعة. وأساس هذا التقسيم يرجع عنده إلى أن أهل السنة قد اتفقوا على أن الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم - لم يبين للأمة جميع ما تحتاج إليه من أمور دينها

في سائر الأعصر، وإنما جاء الصحابة والتابعون فاستنبطوا على ما هم فيه من خلاف أحكامها أسموها السنة، وأجروا الناس عليها.. إنه يشير بذلك إلى قضية الاجتهاد بعد الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم - عند أهل السنة الذين رأوا أن وراثة النبوة في هذا الجانب للعلماء، على حين أن وظائف النبوة من البلاغ والبيان وحفظ بيضة الدين والقيام على الدولة عند الشيعة، وخاصة الإمامية منهم، لم تتوزع داخل المجتمع المسلم، وظلت مقبوضة في يد الإمام^١.

ثم عمد الفضل بعد ذلك إلى تحرير أهم ما اختلفت فيه مقالات أهل السنة في التوحيد وغيره من أبواب العقيدة بادئاً بالجهمية، ثم المعتزلة، ثم الجبرية، ثم أصحاب الحديث، ثم المرجئة، ثم الخوارج^٢. وبإمكاننا أن نتعرف آراءه الكلامية من خلال عرضه لمقالات هذه الفئات السنية - في نظره - وتعليقه عليها.

- : « »

- : « »

« »

: « »

: « »

« »

« »

أ - الجهمية .. ينقل عنهم أنهم يقولون بأن الله - تعالى - لا ينسب إلى شيء من المكان فلا يقال: هو في السماء ولا في الأرض ولا بينهما. وليس بذي طول ولا قصر ولا عرض ولا نهاية. ويقولون: إنه هواء داخل في كل شيء لا كدخول الشيء في الشيء، وخارج من كل شيء لا كخروج الشيء من الشيء. ليس كمثل شيء فلا يدركه الوهم، ومن توهمه كفر. وأنهم لا يقرون بسؤال القبر ولا بعذابه، ولا بالميزان والصراط. وهو ينتقد مقالة الجهمية في التوحيد بأنه يلزمهم فيها أن ربهم داخل فيهم وفي كل ذي روح؛ فيجب عليهم أن يعبدوا ما هو فيهم وما في كل ذي روح من الهواء. وهذا يعني أن الفضل يرفض هذا المذهب في التوحيد ولا يقول به^١.

ب - المعتزلة .. ينقل عنهم أنهم يقولون بمذهب الجهمية في التوحيد وعذاب القبر والميزان والصراط، ويزيدون عليهم باعتقاد أن الله - تعالى - لم يقدر على العباد خيرا ولا شرا؛ فلا قضاء ولا قدر، ويقولون: إن الله لم يخلق الشر، وما يكون منه ليس بمشيئته، وبمشيئة العباد يزيد الله في الخلق؛ لأن سبب النشأة والولد إليهم، وهم إن فعلوا أو تركوا فبمشيئتهم. والفضل يرى أن المعتزلة يلزمهم على ذلك أن الله - تعالى - إذ خلق الكلاب والخنازير يحبهما، وإن قالوا: إنه - تعالى - لم يشأهما ولم يخلقهما؛ فقد التحقوا بقول المجوس^٢.

ج - الجبرية .. ينقل عنهم أنهم يقولون: إن الله كلفنا ما لا نطيع، وإن لم نفعله عذبا. ويرون أن العباد فيما يفعلون ويتركون بمنزلة الحجارة المنقولة إن حُرِّكت تَحَرَّكت. وقولنا: فعل الرجل. إذا زنى أو سرق أو قتل، بمنزلة قولنا: مات وعاش. وإنما هو أميبتَ وأُعِيشَ؛ فهم يحملون ذنوبهم على ربهم، ويزعمون أن كل قول بخلاف قولهم كفر بالله

العظيم^١.

٥ - أما أصحاب الحديث من أمثال سفيان الثوري (ت١٦١هـ)، ويزيد بن هارون (ت٢٠٦هـ)، وجرير [بن حازم بن زيد] بن عبد الله (ت١٧٠هـ)، ووكيع بن الجراح (ت١٩٦ أو ١٩٧هـ)، وأشباههم من أئمة المحدثين؛ فقد أخذ عليهم الفضل أنهم رووا أحاديث أجروها على ظاهرها فشبها الله - تعالى - بالخلق. منها حديث: «إذا كان يوم القيامة نادى مناد من العرش: لتلحق كل أمة ما كانت تعبد؛ فيقوم من كان يعبد شيئاً من دون الله إلى ذلك الشيء...، وتبقى الملائكة والنبيون والشهداء والصالحون...، فيقولون: إن بيننا وبينه علامة. فيكشف لهم عن ساق...»^٢. ويذكر الفضل أنهم تأولوا المعنى على غير معنى الحديث عندهم؛ حيث تكون الرواية: «فيقولون بيننا وبينه علامة. فيقول: ما هي؟ فيقولون: يوم يكشف عن ساق. فيتجلى لهم بالنورانية فيعرفونه فيخرون سجداً». قال الفضل: معنى يكشف عن ساق أي عن شدة. فهذا هو الوجه ليس ما تألوه^٣.

* ويتعرض الفضل بعد ذلك لما بين أهل الحجاز وأهل العراق من خلافات في فروع الفقه، ثم يذكر عددا من الروايات المختلفة عن الصحابة، أو التي تزري ببعضهم عند أهل السنة، ثم يرجع إلى مناقشة أصل ما يقول به الشيعة الإمامية وما تميزوا به عن سائر الفرق في الإمامة ..

أعني الإمامة .. وأول أدلته فيها قول الله - تعالى - : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ النساء/ ٥٩. وقوله - تعالى - : ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ النحل/ ٤٣. وهو يرى أن دلالة «أولي الأمر، وأهل الذكر» دلالة خاصة؛ إذ لا يجوز أن يكون من جعل الله له طاعة الناس داخلا في مثل ما هم فيه من المعاصي. وهذا هو الذي قصد إليه الفضل بما أورده من روايات أهل السنة الدالة على أخطاء الخلفاء والإزاء ببعضهم أحيانا. ثم هو يستدل بقول الله - تعالى - : ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ البقرة/ ١٢٤؛ ليقول: «إن الظالمين ليسوا بأئمة يُعهد إليهم في العدل على الناس، وقد أبى الله أن يجعلهم أئمة ثم أعلمنا بقوله - تبارك وتعالى - ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ النساء/ ٥٨. أن ذلك عهدٌ من الله - تعالى - عهده إليهم ...»^١.

وفيما يتعلق بالوقعية في الصحابة يقول الفضل بن شاذان على لسان الشيعة درءا لهذه التهمة: «معاذ الله أن نقع في أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - وأن نرفع أحدا منهم فوق مرتبته أو نحطه عنها، أو أن نصفه بغير فعله، ولكننا رأينا أقواما تجاوزوا بهم مراتبهم، وحطوا آخرين عن مراتبهم، وكان بنا إلى تمييزهم أعظم الحاجة لنعلم من الذين أمرنا الله - تعالى - بطاعتهم ومسألتهم ...، فقد رأيناهم قاتل بعضهم بعضا،

فاحتجنا أن نميزهم بفعالهم؛ لنعلم من المفروض علينا طاعتهم من الذين أوقع عليهم التهمة...^١. ثم يذكر بعد ذلك أن سيدنا علياً بُرئ من التهمة حين نصبه رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - علماً يوم غدیر حُـمّ، فقال: «من كنت مولاه؛ فعلي مولاه. اللهم وال من ولاه، وعاد من عاداه، وانصر من نصره، واخذل من خذله». ثم يسترسل الفضل في إيراد روايات أصحاب الحديث من أهل السنة، التي تشير إلى مثالب بعض الصحابة، وإلى اعتراف بعضهم بحق علي في خلافة الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم - وتقديمه على سائرهم، ثم يزعم أن أصحاب الحديث لم يقفوا برواياتهم في الصحابة فقط، وإنما نالت رواياتهم المكذوبة من مقام رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - أيضاً؛ إذ زعموا أنه ترك الوصية، فمات وقد ترك فرضاً من فرائض الله - عز وجل - في قوله لنبيه: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ البقرة/ ١٨٠. ويقول الفضل: «وكان رسول الله من المتقين، ولم يك فيما يوصي به الناس شيء أعظم حظاً في الإسلام من الوصية في الخلافة التي بها تُحَقَّنُ الدماء، وبها تُنْفَذُ الأحكام، وتُقَامُ الحدود، ويُجَبَى الفِيَء، ويُجَاهَدُ العدو، وتُقَسَّمُ الصدقات بين من سماه الله، وتُقَسَّمُ الموارِيث على من أمر الله في كتابه...»^٢.

وإذا كانت خطورة الطعن في الصحابة كامنة فيما يترتب عليها من الطعن في نقل القرآن وتواتره من غير تحريف عما بلغه الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم - لهم؛ فالفضل يبرئ الشيعة من ذلك، ويزعم أن أهل السنة فيما يروونه أولى بالتهمة والشناعة في هذا الأمر من الشيعة^٣.

لكن الفضل بن شاذان مع ذلك كله لم يشير من قريب ولا بعيد إلى حصر الإمامة في

اثني عشر إماما من آل محمد، ولم يتطرق قط إلى ذكر شيء من روايات أهل السنة في هذا الباب؛ برغم ما يلاحظ من سعة مطالعته لكتبتهم ومعرفته برواياتهم.

* أما الرجعة؛ فقد تكلم عنها الفضل باعتبارها من العقائد الثابتة عند الشيعة الإمامية، ولكنه التزم منهجه في «الإيضاح» واسترسل في إيراد روايات أهل السنة الدالة على رجعة بعض الأموات من الأناسي وبهائم الحيوان إلى الحياة، ثم قال: «فهذا من عجائبكم ورواياتكم، ولسنا ننكر لله قدرة على أن يحيي الموتى؛ ولكننا نعجب أنكم إذا بلغكم عن الشيعة قول عظيموه وشنعتموه وأنتم تقولون بأكثر منه، والشيعة لا تروي حديثا واحدا عن آل محمد أن مَيِّتًا رجع إلى الدنيا كما تروون أنتم عن علمائكم؛ إنما يروون عن آل محمد أن النبي - صلى الله عليه وآله - قال لأمته: «أنتم أشبه شيء ببني إسرائيل، والله ليكونن فيكم ما كان فيهم حذو النعل بالنعل والقذة بالقذة، حتى لو دخلوا جحر ضب لدخلتموه». وهذه الرواية أنتم تروونها أيضا، وقد علمتم أن بني إسرائيل قد كان فيهم من عاش بعد الموت، ورجعوا إلى الدنيا فأكلوا وشربوا ونكحوا النساء وولد لهم الأولاد، ولا ننكر لله قدرة أن يحيي الموتى، فإن شاء أن يرد من مات من هذه الأمة كما رد بني إسرائيل فعل، وإن شاء لم يفعل»¹.

أقول: إن كَانَ كَلَامُ الفضل هنا لا يخلو من حق ظاهر فيما ذكره من أخبار بعضُها صحيح ثابت؛ فهو لا يخلو أيضا من تلبيس لا يخفى على من له أثارَةٌ من عِلْمٍ بأقوال علماء السنة. والحق أن أهل السنة لا ينكرون مطلق الرجعة، ولا يحيلون قدرة الله - تعالى - على أن يَرُدَّ إلى الحياة من شاء ومتى شاء؛ فلهذا نظائر ثابتة بصريح القرآن فضلا عن صحيح الأخبار. والآيات التي تنفي الرجوع إلى الدنيا بعد الموت إنما تنفي رجعة الطالبين استثناء العمل للتزود بالصالحات والتبرؤ من أسباب الإضلال من الكافرين المستحقين للعذاب، أو للاستزادة بما يرفع الدرجات من المؤمنين كما في آخر سورة المنافقون، وكما

في حديث الشهيد عبد الله أبي جابر الأنصاري^١؛ لكنَّ أهل السنة ينكرون الرجعة بالمعنى الخاص الذي يدعيه الشيعة في قولهم بأن الله - تعالى - يرد إلى الدنيا عند قيام المهدي من آل محمد وظهوره في آخر الزمان فريقين من الناس: أحدهما: من علت درجاتهم في الإيمان، وكثرت الصالحات من أعمالهم؛ ليربهم دولة الحق ويعزهم بها، ويشاركوا في إقامتها وجهاد أعدائها. والثاني: من بلغوا الغاية في الفساد، وكثر ظلمهم لأولياء الله؛ فينتصر الله منهم قبل يوم القيامة؛ بل يروون أن الله - تعالى - يرد رجالا بأعيانهم اغتصبوا حق الإمام؛ ليعذبهم المهدي ويشفي غيظ شيعته منهم قبل يوم القيامة^٢. إنهم ينكرون هذا على الشيعة كما ينكرون عليهم قولهم في الإمامة أصلا، لا أنهم ينكرون كُلاً ما يُسمى رجعة. وهذا فيما أزعّم تحقيق المسألة، وإن الظاهر في كلام أهل السنة إنكار الرجعة فقط بذلك المعنى الخاص الذي قرره الشيعة الإمامية من عودة أصناف من الموتى قبيل القيامة ليحيوا حياة مستقرة يستأنفون بها دورا جديدا في الوجود الدنيوي، ثم يموتون ويبعثون في جملة الخلائق يوم القيامة والحساب، لينالوا حظهم من الثواب والعقاب. وهذا المعنى الخاص لا شاهد له في القرآن ولا في السنة الصحيحة، ولذلك يعول متكلمو الاثنا عشرية في إثباته على الإجماع الذي يتضمن عندهم قول المعصوم، وسيأتي بيان كلامهم عن ذلك الإجماع بموضعه من هذه الدراسة - إن شاء الله تعالى.

/ /

- :
() / ()
() : ()

() « () » : ()

تيارات الفكر الكلامي الإمامي في عصر الأئمة:

وإذا كان فكر الفضل بن شاذان يمثل امتداد تيار فكر هشام بن الحكم الكلامي - كما لعله ظهر من نقده لطوائف متكلمي السنة -؛ فإن التيار الفكري الذي كان مقاربا لكلام المعتزلة في مسائل القدر والاستطاعة السابقة للفعل الإنساني عند زُرارة وصاحب الطاق - أخذ يظهر ويتنامى بصورة واضحة في غير ذلك من المسائل الكلامية عند متكلمي بني نوبخت في فترة الغيبة الصغرى وما بعدها، إلى أن غدا الكلام في مسائل التوحيد - على سبيل المثال - يكاد يكون متطابقا في إطاره العام بين المعتزلة والاثنا عشرية عند الشيخ المفيد ومن جاء بعده، وسيأتي تفصيل ذلك بمواضعه من هذه الدراسة - إن شاء الله تعالى.

وبالإضافة إلى هذين التيارين الكلاميين كان هناك تيار ثالث للمشبهة الذين يتصورون ربهم في صورة إنسان، كما سلف من ذكر هشام الجواليقي في مناظرات هشام بن الحكم له؛ لكن هذا التيار ليس له أثر ملحوظ فيما بعد بين متكلمي الاثنا عشرية المبالغين في اعتقاد التنزيه، سوى ما يلزم بعض الأخباريين من الطائفة، وقد تبرأ أكثر متكلميهم من هؤلاء وأوسعوهم نقدا. ومهما يكن من شيء فإن هذا كله يُبيِّن لنا أن متكلمي الإمامية - الذين يمثلون المرجعية الكلامية للاثنا عشرية - في عصر الأئمة، لم يكونوا على رأي واحد في مسائل الاعتقاد، وقد ظهر لنا ذلك بوضوح فيما عرضته من آراء زُرارة وصاحب الطاق وهشام بن الحكم، وأؤكد هنا بما رواه المجلسي نقلا من كتاب الكشي، عن جعفر بن محمد بن حكيم الخثعمي قال: اجتمع ابن سالم، وهشام بن الحكم، وجميل بن دراج، وعبدالرحمن بن الحجاج، ومحمد بن حمران، وسعيد بن غزوان، ونحو من خمسة عشر من أصحابنا فسألوا هشام بن الحكم أن يناظر هشام بن سالم فيما اختلفوا فيه من التوحيد، وصفة الله - عز وجل - وعن غير ذلك؛ لينظروا أيهم أقوى حجة. فرضي هشام بن سالم أن يتكلم عند محمد بن أبي عمير، ورضي هشام بن الحكم أن يتكلم عند محمد ابن هشام، فتكلموا وساقا ما جرى بينهما¹.

بنو نوبخت في زمان الغيبة الصغرى

بنو نوبخت أسرة معروفة في تاريخ الشيعة الإمامية برغم طول خدمتهم في بلاط العباسيين، وهم يُنسَبون إلى نوبخت الفارسي منجم أبي جعفر المنصور، وقد نبغ منهم كثير من أهل العلم والمعرفة بالنجوم والفلك والأخبار وعلم الكلام والفرق الإسلامية وعلوم الأوائل. وممن اشتهر منهم بعلم الكلام أبو سهل إسماعيل بن علي النوبختي، وابن أخته أبو محمد الحسن بن موسى النوبختي¹، وبذكر المعروف من مؤلفاتهما وآرائهما الكلامية نختم الكلام عن أطوار الفكر الكلامي الإمامي وبيان أهم تياراته وأظهر موضوعاته قبل الفترة المسماة عندهم بزمان الغيبة، وقبل ظهور القول بحصر الأئمة المعصومين في اثني عشر إماما فقط. وإنني لآمل مع ذلك أن تكشف لنا هذه الدراسة المتأنية في جملتها أصول الفكر الكلامي الإمامي ومدى تطورها بعد ذلك في إطار علاقة متكلمي الإمامية بمتكلمي المعتزلة البغداديين والبصريين.

« »

() ()

:

:

()

«

»

Wilferd) :

.(Imamism & Mutazilite Theology) :

(Madelung

(Martin J. Mcdermott)

١- أبو سهل إسماعيل بن علي النوبختي (ت ٣١١هـ).

هو من كبار رجالات الطائفة وأرفعهم مكانة في زمانه ؛ حتى إنهم ليروون أنه ممن اختصوا برؤية القائم عند وفاة أبيه الحسن العسكري^١ ، كما يروون أنه كان من وجوه الشيعة الذين أشهدهم أبو جعفر محمد ابن عثمان العمري السفير الثاني للإمام المهدي قبيل وفاته على تعيين من يخلفه في السفارة^٢ ؛ بل يروون ما يدل على ترقب بعض الشيعة في زمانه كونه سفيرا للإمام الثاني عشر في غيبته بعد أبي جعفر العمري ، وأنهم سألوه : كيف صار هذا الأمر إلى أبي القاسم الحسين بن روح دونك؟ فقال : هم أعلم وما اختاروه ؛ ولكن أنا رجل ألقى الخصوم وأناظرهم ، ولو علمت بمكانه كما علم أبو القاسم وضغطتني الحجة على مكانه ؛ لعلي كنت أدل على مكانه ...^٣ .

وقد ترجم له النجاشي في رجاله فقال : «كان شيخ المتكلمين من أصحابنا ، وغيرهم ، له جلاله في الدنيا [والدين] يجري مجرى الوزراء ، في جلاله الكتاب ، صنف كتبا كثيرة . منها : كتاب الاستيفاء في الإمامة . كتاب التنبيه في الإمامة ، قرأته على شيخنا أبي عبد الله - رحمه الله . كتاب الجمل في الإمامة . كتاب الرد على محمد بن الأزهر في الإمامة . كتاب الرد على اليهود . كتاب في الصفات للرد على أبي العتاهية في التوحيد في شعره . كتاب الخصوص والعموم والأسماء والأحكام^٤ . كتاب الإنسان والرد على ابن الراوندي .

كتاب الأنوار في تواريخ الأئمة. كتاب الرد على الواقفة. كتاب الرد على الغلاة. كتاب التوحيد. كتاب الإرجاء. كتاب النفي والإثبات. مجالسه مع أبي علي الجبائي بالأهواز. كتاب في استحالة رؤية القديم. كتاب الرد على المجبرة في المخلوق. مجالس ثابت بن قرة. كتاب النقض على عيسى بن أبان في الاجتهاد. نقض مسألة أبي عيسى الوراق في قدم الأجسام. كتاب الاحتجاج لنبوة النبي - صلى الله عليه وآله. كتاب حدوث العالم^١. فذكر له اثنين وعشرين كتابا.

وترجم له الشيخ الطوسي في الفهرست فقال: «كان شيخ المتكلمين من أصحابنا ببغداد، ووجههم ومتقدم النوبختيين في زمانه، وصنف كتباً كثيرة^٢». ثم ذكر أسماء الكتب التي أوردتها النجاشي غير أربعة هي: كتاب الجمل في الإمامة، وكتاب الرد على محمد بن الأزهر في الإمامة، وكتاب الاحتجاج لنبوة النبي - صلى الله عليه وآله. وكتاب حدوث العالم. لكنه نقل الكتابين الأخيرين عن فهرست النديم مبيناً أنه زاد على ما عنده أسماء بعض الكتب. كما أضاف الشيخ الطوسي في ثبته كتاباً في «الصدقات» يبدو أنه في فقه الإمامية، وذكر إضافات إلى بعض العناوين التي ذكرها النجاشي؛ مثل: كتاب الرد على المجبرة في المخلوق والاستطاعة، وكتاب مجالسه مع ثابت بن قرة بن أبي سهل، وكتاب نقض على مسألة أبي عيسى الوراق في قدم الأجسام مع إثباته الأعراض. ولقد ترجم النديم لأبي سهل النوبختي، فذكر له عشرين كتاباً: ثمانية منها وردت

« ..

/ ﴿ : ﴿

: .

/ -

-

في ثبت النجاشي وإن كان له في بعض العناوين مخالفة يسيرة^١، وانفرد بزيادة اثني عشر كتاباً هي: كتاب الرد على الطاطري في الإمامة. كتاب الرد على عيسى بن أبان في اللباس. كتاب نقض رسالة الشافعي. كتاب الخواطر. كتاب المعرفة. كتاب الرد على أصحاب الصفات. كتاب إبطال القياس. كتاب الحكاية والمحكي^٢. كتاب نقض كتاب عبث الحكمة على الراوندي. كتاب نقض التاج على الراوندي ويعرف بكتاب السبك. كتاب نقض اجتهاد الرأي على ابن الراوندي. كتاب الصفات^٣. وبذلك يكون مجموع الكتب المذكورة لأبي سهل النوبختي خمسة وثلاثين كتاباً فيها كتاب «الصدقات» الذي انفرد بذكره الشيخ الطوسي.

* وإن لم يكن بين أيدينا شيء من هذه الكتب؛ فمن الملاحظ أن بعض عناوينها التي يتناول أكثرها موضوعاتٍ مُتنوعةً من دقيق الكلام وجليله، يُنبئ عن الرأي الكلامي الذي يعتنقه أبو سهل النوبختي؛ مثل: كتاب في استحالة رؤية القديم، وكتاب الرد على أصحاب الصفات، وكتاب الرد على المجبرة في المخلوق والاستطاعة، وكتاب نقض على مسألة أبي عيسى الوراق في قدم الأجسام مع إثباته الأعراض، وكتاب حدوث العالم، وكتاب الرد على الواقفة.

- :
()
(
-
» :
«
- :
« » « »

وقد نقل الشيخ الصدوق في مقدمة كتابه «كمال الدين وتمام النعمة»¹ صفحات من آخر كتاب «التنبيه» لأبي سهل النوبختي، وهو الكتاب الذي ذكر النجاشي أنه قرأه على شيخه أبي عبد الله المفيد. والذي نقله الصدوق عبارة عن أجوبة لأسئلة حقيقية أو فرضية، تتعلق بالنص على إمامة سيدنا علي بن أبي طالب، ويعلم الإمام الذي يكون له من غير تلق عن أحدٍ من الناس، وبغيبية الإمام الثاني عشر لمدة ثلاثين سنة²، والفرق بين القول بغيبته وقول الواقفة على الإمام موسى الكاظم.

والسؤال الأول: لو كان ما تدعون من النص حقا لادعاه علي - عليه السلام - بعد مُضي النبي - صلى الله عليه وآله وسلم؟

وجواب أبي سهل: أنه لم يفعل حتى لا يقيم نفسه مقام مدع يحتاج إلى شهود على صحة دعواه، وهم لم يقبلوا قول النبي - عليه السلام - فكيف يقبلون دعواه لنفسه؟ قال: فإن قالوا: فلم قبلها بعد عثمان؟ قيل لهم: أعطوه بعض ما وجب له فقبله، وكان في ذلك مثل النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - حين قبل المنافقين والمؤلفة قلوبهم. وفي كلامه بعد ذلك أن وجوب النص على إمام عالم بالكتاب والسنة، مأمون عليهما، ولا ينساهما ولا يغلط فيهما، ولا يجوز مخالفته، واجب الطاعة بنص الأول عليه - إنما يعرف بالاستدلال؛ فإذا ثبت وجب التفطيش عن الأخبار الدالة على تعيينه في كل عصر. وإذا تعارضت أخبار الشيعة - على كثرتهم وتفرقتهم في البلاد واستحالة تواطئهم - مع

غيرهم، قُدِّمَتْ أخبارُ الشيعة؛ لأنه ليس معهم سيف ولا دولة ولا رهبة ولا رغبة، إذ الأخبار الكاذبة إنما تنقل لرغبة أو رهبة أو حمل عليها بالدول. وهو يذكر صحة نقلهم النص على إمامة علي بعد النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - ومن بعده الحسن، ثم الحسين ... إلى الإمام الغائب الثاني عشر، الذي شهد له رجال أبيه الثقات بالإمامة، ثم غاب لأن السلطان طلبه طلباً ظاهراً، ووَكَّلَ بمنزله وحرمه سنتين. وقد ذكر بعض الشيعة ممن كان في خدمة الحسن العسكري، وهو أحد ثقاته، أن السبب بينه وبين ابن الحسن متصل، وكان يُخْرِجُ من كتبه وأمره ونهيه على يده إلى شيعته، إلى أن توفي وأوصى إلى رجل من الشيعة مستور؛ فقام مقامه في هذا الأمر.

ثم قال: وقد سألونا في هذه الغيبة وقالوا: إذا جاز أن يغيب الإمام ثلاثين سنة وما أشبهها؛ فما تنكرون من رفع عينه عن العالم؟

وجوابه: أن في ارتفاع عينه ارتفاع الحجة من الأرض، وسقوط الشرائع إذا لم يكن لها من يحفظها. وأما إذا استتر الإمام للخوف على نفسه بأمر الله - عزَّ وجلَّ - وكان له سبب معروف متصل به؛ كانت الحجة قائمة إذ كانت عينه موجودة في العالم، وبابه وسببه معروفان، وإنما عدم إفتائه وأمره ونهيه ظاهراً، وليس في ذلك بطلان للحجة.

وقد حاول أن يذكر لذلك نظائر مما حسب أو زعم تلييساً أنه مقبول عند خصومه من طوائف الشيعة الأخرى أو من أهل السنة؛ فذكر إقامة الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم - في شعب أبي طالب مدة طويلة، وأنه كان يدعو الناس في أول أمره سرا إلى أن أمِنَ وصارت له فئة، وهو في كل ذلك نبي مبعوث مرسل؛ فلم يُبْطِل تَوَقُّيه وتَسْتُرَهُ من بعض الناس بدعوته نُبُوتَهُ، ولا أدحضَ ذلك حُجَّتَهُ، ثم دخل - عليه السلام - الغار فأقام فيه فلا يَعْرِفُ أَحَدٌ مَوْضِعَهُ، ولم يُبْطِل ذلك نُبُوتَهُ، ولو ارتفعت عينه لبطلت نُبُوتُهُ. وكذلك الإمام يجوز أن يحبسهُ السلطان المدة الطويلة، ويمنع من لقائه حتى لا يفتى ولا يعلم ولا يبين، والحجة قائمة ثابتة واجبة وإن لم يفت ولم يُبَيِّنْ؛ لأنه موجود العين في العالم، ثابت الذات ...؛ ولهذا يجوز أن يستتر الإمام المدة الطويلة إذا خاف، ولا تبطل حجة

الله - عزَّ وجل.

قال: فإن قالوا: كيف يصنع من احتاج إلى أن يسأل عن مسألة؟ قيل له: كما كان يصنع والنبى - صلى الله عليه وآله - في الغار من جاء إليه ليسلم وليتعلم منه، فإن كان ذلك سائغا في الحكمة كان هذا مثله سائغا.

أما الفارق بين مذهبهم في الغيبة ومذهب المطورة الواقفة على الإمام موسى الكاظم؛ فهو - كما يقول أبو سهل - أن الإمام موسى بن جعفر مات موتا ظاهرا، ورآه الناس ميتا، ودفن دفنا مكشوبا، ومضى لموته أكثر من مائة سنة وخمسين سنة¹، لا يدعي أحد أنه يراه أو يكتابه أو يرأسله، ودعواهم أنه حي فيها إكذاب الحواس التي شاهدته ميتا، وقد قام بعده عدة أئمة فأتوا من العلوم بمثل ما أتى به موسى - عليه السلام.

أما دعوى غيبة الإمام الثاني عشر؛ فليس فيها إكذاب للحس ولا محال، ولا دعوى تنكرها العقول، ولا تخرج من العادات. وللإمام الغائب إلى وقت أبي سهل النوبختي من يدعي من شيعته الثقات المستورين أنه باب إليه، وسبب يؤدي عنه إلى شيعته أمره ونهيه، ولم تطل المدة في الغيبة طولا يخرج من عادات من غاب²؛ فالتصديق بالأخبار يوجب اعتقاد إمامة ابن الحسن - عليه السلام - وأنه قد غاب كما جاءت الأخبار في الغيبة؛ فإنها جاءت مشهورة متواترة، وكانت الشيعة تتوقعها وتترجأها.

« » -

»

()

«

-

:

: «

:

«.

وقد كان أبو سهل يرى أن ما يروى عن الأئمة من علوم ومعارف وأجوبة متفقة في الحلال والحرام من غير أن يعلمهم أحد من الناس - هو من أظهر الأدلة على إمامتهم. ولقد سبق هذا المعنى فيما ذكرته من مناظرة هشام بن الحكم للشامي بين يدي الإمام الصادق الذي تذكر الرواية أنه ذكر للشامي فوق ذلك ما كان من أخبار رحلته^١.

٢- أبو محمد الحسن بن موسى النوبختي (ت-٣١٠هـ):

ترجم له النجاشي ذاكرا له ثبتا كبيرا من الكتب، فقال: «شيخنا المتكلم المبرز على نظرائه في زمانه قبل الثلاثمائة وبعدها. له عن الأوائل كتب كثيرة منها: كتاب الآراء والديانات، كتاب كبير حسن يحتوي على علوم كثيرة، قرأت هذا الكتاب على شيخنا أبي عبد الله - رحمه الله^٢.

وله كتاب فرق الشيعة^٣، وكتاب الرد على فرق الشيعة ما خلا الإمامية، وكتاب الجامع في الإمامة، وكتاب الموضح في حروب أمير المؤمنين - عليه السلام، وكتاب التوحيد الكبير، وكتاب التوحيد الصغير، وكتاب الخصوص والعموم، وكتاب الأرزاق والآجال والأسعار، وكتاب كبير في الجزء، ومختصر الكلام في الجزء، وكتاب الرد على

« / »

المنجمين، وكتاب الرد على أبي علي الجبائي في رده على المنجمين؛ فإن أبا علي تجاهل في رده على المنجمين^١، وكتاب النكت على ابن الراوندي، وكتاب الرد على من أكثر المنازلة، وكتاب الرد على أبي الهذيل العلاف في أن نعيم أهل الجنة منقطع، وكتاب الإنسان عين هذه الجملة، وكتاب الرد على الواقفة، وكتاب الرد على أهل المنطق^٢، وكتاب الرد على ثابت بن قرّة، والرد على يحيى بن أصفح في الإمامة، وجواباته لأبي جعفر بن قبة - رحمه الله، وجوابات أخر لأبي جعفر أيضا، وشرح مجالسه مع أبي عبد الله بن مُمَلِّك - رحمه الله، وحجج طبيعية مستخرجة من كتب أرسطاطاليس في الرد على من زعم أن الفلك حي ناطق، وكتاب في المرايا وجهة الرؤية فيها. وكتاب في خبر الواحد والعمل به^٣، وكتاب في الاستطاعة على مذهب هشام وكان يقول به، وكتاب في الرد على من قال بالرؤية للباري - عزَّ وجل، وكتاب الاعتبار والتمييز والانتصار، كتاب النقض على أبي الهذيل في المعرفة، وكتاب الرد على أهل التعجيز وهو نقض كتاب أبي عيسى الوراق، وكتاب الحجج في الإمامة مختصر، وكتاب النقض على جعفر بن حرب في الإمامة، ومجالسه مع أبي القاسم البلخي جَمَعَهُ، وكتاب التنزيه وذكر متشابه القرآن، والرد على أصحاب المنزلة بين المنزلتين في الوعيد، والرد على أصحاب التناسخ، والرد

()

-

:

..

-

-

:

»

«

على المجسمة، والرد على الغلاة، مسائله للجبائي في مسائل شتى^١. فذكر له ثلاثة وأربعين كتابا.

وقد ترجم له الشيخ الطوسي في الفهرست فقال: «متكلم فيلسوف وكان يجتمع إليه جماعة من نقلة كتب الفلسفة مثل أبي عثمان الدمشقي وإسحاق وثابت وغيرهم، وكان إماميا حسن الاعتقاد، نسخ بخطه شيئا كثيرا وله مصنفات كثيرة في الكلام، وفي نقض الفلسفة وغيرهما منها: كتاب الآراء والديانات لم يتمه، وكتاب الرد على أصحاب التناسخ والغلاة، كتاب التوحيد وحدوث العالم^٢، وكتاب نقض كتاب أبي عيسى في الغريب المشرقي، وكتاب اختصار الكون والفساد لأرسطاطاليس، وكتاب الاحتجاج لمعمر ابن عباد ونصرة مذهبه، وكتاب الجامع في الإمامة، وكتاب الإنسان^٣. والظاهر أن الشيخ الطوسي قد نقل هذه الترجمة عن فهرست النديم؛ غير أن النديم قال حينما ترجم لأبي محمد النوبختي بين متكلمي الشيعة: «وكانت المعتزلة تدعيه والشيعة تدعيه، ولكنه إلى حيز الشيعة ما هو؛ لأن آل نوبخت معروفون بولاية علي وولده - عليهم السلام - في الظاهر فلذلك ذكرناه في هذا الموضع^٤. وقد ذكر الطوسي الكتب كما رتبها النديم فيما عدا الأخير منها وهو كما قال النديم «كتاب في الإمامة ولم يتمه». فقد أهمل الطوسي ذكره وأضاف بدلا عنه كتاب «الجامع في الإمامة»، وكتاب «الإنسان» اللذين ذكرهما النجاشي.

/

« : »

وإذا جردنا ثبت الطوسي مما سبق ذكره عند النجاشي؛ فسيصفو له ثلاثة كتب هي: كتاب نقض كتاب أبي عيسى في الغريب المشرقي، وكتاب اختصار الكون والفساد لأرسطاطاليس، وكتاب الاحتجاج لعمر بن عباد ونصرة مذهبه. ويكون بذلك مجموع ما ذكره النجاشي والطوسي (٤٦) ستة وأربعين كتاباً. أضاف إليها صاحب أعيان الشيعة أربعة كتب هي: الرصد على بطليموس^١. ونقض كتاب العثمانية، ونقض إمامة المروانية، ونقض مسائل العثمانية. وهذه الكتب الثلاثة المنقوضة لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ^٢.

* وقد سبقت الإشارة إلى أنه لم يصلنا من كتب الرجل غير كتاب «فرق الشيعة»؛ لكن في عناوين الكتب الكلامية مما ذكرت آنفاً ما يُنبئُ - أيضاً - عن الرأي الكلامي الذي يعتنقه أبو محمد النوبختي، وذلك مثل: كتاب الرد على أبي الهذيل العلاف في أن نعيم أهل الجنة منقطع. وكتاب الإنسان عين هذه الجملة. وكتاب في الاستطاعة على مذهب هشام.. قال: النجاشي: وكان يقول به^٣. وكتاب في الرد على من قال بالرؤية للباري - عزَّ وجلَّ. وكتاب التنزيه وذكر متشابه القرآن. وكتاب الاحتجاج لعمر بن عباد ونصرة مذهبه، ولعله أن يكون في قوله بالمعاني. وكتاب الرد على أصحاب المنزلة بين المنزلتين في الوعيد. والرد على أصحاب التناسخ. وحجج طبيعية مستخرجة من كتب أرسطاطاليس في

الرد على من زعم أن الفلك حي ناطق.

وفيما يتعلق ببني نوبخت على وجه العموم ذكر الشيخ المفيد عددا من الآراء الكلامية التي خالفوا فيها أكثر متكلمي الإمامية، وكانوا في أكثرها أقرب إلى رأي المعتزلة^١، وهذه الآراء - بترتيب ذكر المفيد لها في أوائل المقالات - هي:

١ - القول بأن النبوة والإمامة استحقات وهم في ذلك على خلاف جمهور الإمامية وجمهور المعتزلة وجميع أصحاب الحديث^٢.

٢ - القول بوجوب النص على أعيان ولادة الأئمة كوجوبه في حق الأئمة سواء بسواء^٣.

٣ - القول بمعرفة الأئمة بسائر اللغات والصنائع عقلا وقياسا موافقين في ذلك لسائر الغلاة^٤.

٤ - القول بعدم ظهور المعجزات على الأئمة وعلى المنصوبين من الخاصة والسفراء والأبواب موافقين في ذلك جمهور المعتزلة ومخالفين لجمهور الإمامية وأصحاب الحديث الذين يجيزون ذلك لكل صالح من أهل التقى والإيمان^٥.

٥ - القول بنفي سماع الأئمة لكلام الملائكة^٦.

٦ - ذكر المفيد أن مذهبهم في الرسل والأنبياء والأئمة أنهم من البشر المحدثين المصنوعين، وأنه تجري عليهم في حياتهم الآلام واللذات ... ، وأما بعد الوفاة فهم ينقلون

من تحت التراب فيسكنون بأجسامهم وأرواحهم جنة الله - تعالى - فيكونون فيها أحياء متنعمين إلى يوم الحساب، وأنه لا يخفى عليهم بعد وفاتهم شيء من أحوال شيعتهم بإعلام الله - تعالى - لهم، وأنهم يسمعون كلام المناجي...، ثم قال: «وهذا مذهب فقهاء الإمامية كافة وحملة الآثار منهم، ولست أعرف لتكلمهم من قبل مقالا، وبلغني من بني نوبخت - رحمهم الله - خلاف فيه»^١.

٧ - في الكلام عن النقص والزيادة في القرآن ذكر المفيد أن في الأخبار ما يدل عليه، وهو غير محال الوقوع في قضية العقل لكن الأشبه عنده بالصواب أن النقص إنما كان بحذف تأويل أمير المؤمنين علي - عليه السلام - لكلام الله على تنزيله، وأما الزيادة فإن كانت بالسورة فمقطوع بفسادها، وإن كانت بالكلمة أو الحرف مما لا يبلغ حد الإعجاز فجائزة عقلا؛ على أنه هو نفسه يميل إلى عدم هذه الزيادة وسلامة القرآن منها بدلالة حديث عن الإمام الصادق - عليه السلام - عنده. ثم قال: «وهذا المذهب بخلاف ما سمعناه عن بني نوبخت - رحمهم الله»^٢.

٨ - القول بأن كثيرا من المطيعين يثابون على طاعتهم في الدنيا وليس لهم في الآخرة نصيب^٣.

٩ - القول بالتحابط بين المعاصي والطاعات والثواب والعقاب، موافقين في ذلك أهل الاعتزال. وهذا الرأي يعني إقامة الموازنة بين المعاصي والطاعات؛ فتحبط المعصية مقدارها من الطاعات السابقة، وكذا الطاعة^٤.

١٠ - القول بأن بعض الكفار عارفون بالله مطيعون له في بعض الأمور، وأنهم يثابون

على ذلك في الدنيا. وهم يوافقون في بعض هذا القول المعتزلة وفي بعضه الآخر المرجئة^١.

١١ - موافقة المعتزلة في نفي القول بالموافاة التي قال بها جمهور الإمامية، وهي تعني أن الذي يؤمن إيمانا حقيقيا لا يموت إلا على الإيمان، وأن الذي يموت على الكفر لم يؤمن قط فيما سبق^٢.

١٢ - القول بمذهب المعتزلة في الوعيد^٣، ولعل هذا مذهب بعض بني نوبخت لأن أبا محمد له كتاب بعنوان «الرد على المعتزلة في الوعيد».

١٣ - وفي مسائل دقيق الكلام ذكر المفيد أن الجواهر مما يصح عليه البقاء وأنها توجد أوقاتا كثيرة ولا تفنى إلا بارتفاع البقاء عنها، ثم قال: «ويخالف فيما ذكرناه من سبب فنائها الجبائي وابنه وبنو نوبخت»^٤.

١٤ - وقال المفيد في المكان: إنه ما أحاط بالشيء من جميع جهاته، ولا يصح تحرك الجواهر إلا في مكان، ثم قال: «ويخالف فيه الجبائي وابنه وبنو نوبخت والمنتزمون إلى الكلام من أهل الجبر والتشبيه»^٥.

ومن الملاحظ هنا تكرار ذكر موافقة بني نوبخت للجبائي، وقد ذكر النجاشي في آخر ثبت كتب أبي محمد الحسن بن موسى كتابا بعنوان: «مسائله للجبائي في مسائل شتى». وأنا برغم هذا، وبرغم التوافق الظاهر في كثير من المسائل الكلامية بين بني نوبخت والمعتزلة لا أميل أبدا إلى القول بأن الشيعة الإمامية صدروا في هذه الآراء عن مجرد النقل عن المعتزلة المحتكرين للجهود العقلية الخالصة في تاريخ الكلام الإسلامي ..

ولقد سبق أن أشرت إلى أن هذا التقارب له جذور تمتد إلى منتصف القرن الثاني الهجري في بعض المسائل، وقد اتسع وتشعب في كثير من المسائل الكلامية بشكل واضح قد يمس المسائل الفرعية لأصل الإمامة نفسها عند بني نوبخت، الذين شاركوا المعتزلة أو شاركهم المعتزلة البيئية الثقافية المطلعة على علوم الأوائل، والمشتغلة بنقلها إلى العربية. ولم لا نقول: إن المقدمات المتشابهة تؤدي إلى نتائج متشابهة؟ وبالإضافة إلى ذلك يجب أن نراعي أثر الاحتكاك الفكري في الحوارات والمناظرات الدائرة بين الطرفين، وإنني لأرى وجها لمن يزعم أن المعتزلة البغداديين على وجه الخصوص وبعض البصريين قد تأثروا بالشيعة على نحو ما في تقديم علي بن أبي طالب وتفضيله^١. وأحسب أن السياسة العباسية حين والت المعتزلة في زمان المأمون والمعتصم والواثق كان لها أثرها في استتار الشيعة تحت مظلتهم، وحين قلبت لهم ظهر المجن في عصر المتوكل هاجر المعتزلة إلى ربوع الشيعة^٢. وحينما آل سلطان بغداد إلى البويهيين ذوي الميول الشيعية تطورت هذه العلاقة إلى الدرس المنتظم؛ فكان مثل الشريف الرضي يدرس في مجلس القاضي عبد الجبار ويقراً عليه أبواب الكلام^٣.

ومع ذلك التقارب الذي بلغ مدى كبيراً في دقيق الكلام وجليله من أبواب التوحيد والعدل، ظلَّ كلُّ من المذهبين محتفظاً بخصوصيته وأصوله المميزة له عن الآخر وعن غيره من طوائف المسلمين، وأنا أؤكد أن الوفاق الظاهر بعد ذلك بعد ذلك بين متكلمي الاثنا عشرية والمعتزلة، أو تأثر متكلمي الاثنا عشرية بالمعتزلة، أو متابعة متكلمي الاثنا عشرية للمعتزلة في أكثر مسائل أصلي التوحيد والعدل - قل قارئ من ذلك ما تشاء - كل أولئك لم يضيف إلى الكلام الاثنا عشري أفكاراً لم يكن مهيباً لقبولها وتبنيها، ولا آراء لم يكن قادراً على إنشائها وابتكارها، بدليل أننا لا نستطيع أن نقول بأن هذه الموافقة أو ذلك التأثير أو تلك المتابعة من باب النقل الأعمى أو التقليد المطلق؛ فلقد كان المتكلم الاثنا عشري واعياً بذاتيته الإمامية فيما يقبل وفيما يدع من دقيق الكلام وجليله؛ فيقبل ما يوافق أسسه الفكرية ويدعم قوله في الإمامة، ويردُّ ما يخالف هذه الأسس أو يضعف استدلاله على ثبوت قوله في الإمامة.

شيوخ منكمي الشيعة الاثنا عشرية في القرن الخامس الهجري

١. الشيخ المفيد، ابن المعلم، أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان العكبري
البغدادي (ت ٤١٣هـ) :

ولد المفيد عام ثمانية وثلاثين وثلاثمائة على ما ذكره الشيخ الطوسي^٢، أو عام ستة
وثلاثين على ما حكاه النجاشي الذي بلغ بنسب الشيخ المفيد إلى يعرب بن قحطان، ثم

بلغ به العلامة الحلبي إلى نبي الله نوح - عليه السلام^١.

والإجماع منعقد على علو مكانة الشيخ المفيد في تاريخ طائفته، وعلى عظم أثره فيمن جاء منها بعده، بين موافقي الشيخ المفيد في المذهب، ومخالفيه من أهل السنة سواء كان ذلك المخالف ممن يعلن رأيه في الحكم على المفيد ومذهبه، أو ممن يتطامن في بيان حاله مكتفياً بذكر وصفه ومنزلته عند رجالات طائفته ..

فمن تلاميذه قال الشيخ الطوسي: «انتهت إليه رئاسة الإمامية في وقته، وكان مقدماً في العلم وصناعة الكلام، وكان فقيهاً متقدماً فيه، حسن الخاطر، دقيق الفطنة، حاضر الجواب. وله قريب من مائتي مصنف كبار وصغار، وفهرست كتبه معروف. ولد سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة، وتوفي لليلتين خلتا من شهر رمضان سنة ثلاث عشرة وأربعمائة، وكان يوم وفاته يوماً لم ير أعظم منه، من كثرة الناس للصلاة عليه وكثرة البكاء من المخالف والموافق»^٢.

وقال النجاشي: «شيخنا وأستاذنا - رضي الله عنه. فضله أشهر من أن يوصف في الفقه والكلام والرواية والثقة والعلم... مات - رحمه الله - ليلة الجمعة لثلاث ليال خلون من شهر رمضان سنة ثلاث عشرة وأربع مائة، وكان مولده يوم الحادي عشر من ذي القعدة سنة ست وثلاثين وثلاثمائة، وصلى عليه الشريف المرتضى أبو القاسم علي بن

«

»

() : / () :
/ : () / : ()
/ : ()

الحسين بميدان الأشنان، وضاق على الناس مع كبره، ودفن في داره سنين، ونقل إلى مقابر قريش بالقرب من السيد أبي جعفر - عليه السلام^١.

ثم قال العلامة الحلي أبو منصور الحسن بن يوسف بن المطهر الأسيدي (ت ٧٢٦هـ): «من أجل مشايخ الشيعة، ورئيسهم وأستاذهم، وكل من تأخر عنه استفاد منه، وفضله أشهر من أن يوصف في الفقه والكلام والرواية. أوثق أهل زمانه وأعلمهم، انتهت رئاسة الإمامية في وقته إليه. وكان حسن الخاطر، دقيق الفطنة، حاضر الجواب، له قريب من مائتي مصنف كبار وصغار. ومات - قدس الله روحه - ليلة الجمعة لثلاث خلون من شهر رمضان سنة ثلاث عشرة وأربعمائة، وكان مولده يوم الحادي عشر من ذي القعدة سنة ست وثلاثين وثلاثمائة، وقيل سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة، وصلى عليه الشريف المرتضى أبو القاسم علي بن الحسين بميدان الأشنان، وضاق على الناس مع كبره، ودفن في داره سنين، ثم نقل إلى مقابر قريش بالقرب من السيد الإمام أبي جعفر الجواد - عليه السلام - عند الرجلين، إلى جانب قبر شيخه الصدوق أبي القاسم جعفر بن محمد بن قولويه^٢.

ومن المعاصرين قال فيه العلامة هبة الدين الشهرستاني الملقب بنابغة العراق: «كان في الشيعة عرقها النابض، وبطلها الناهض، ودماغها المفكر، ورئيسها المدبر، معروفًا بالصلاح؛ بل غرة رجال الإصلاح، والخطيب المصقع، والمتكلم المفوه، والمنافح اللسن، والفصل المشترك بين الإمام والرعية، ليس في ختام المائة الرابعة فحسب؛ بل حتى اليوم ...

توجهت إليه جماعة الإمامية، وانقادوا لرئاسته الدينية يوم كانت بغداد تموج بالفتن، وقد أكلت قواهم الإحن، والشيعة يومئذ شيع وأحزاب تمزقت شر ممزق، وتفرقت إلى ميمية وعينية وغلاة ومخمسة وزيدية وإسماعيلية؛ فجمع المفيد بحسن سياسته آراءهم إلى

الوسط الذي يرجع إليه الغالي، ويلحق به التالي، فاستعمل الرأي السديد، وقبض على أمر الجماعة بيد من حديد، فلمّ شملهم بعد البداد، وقرب قوما من قوم بعد طول ابتعاد، وألغى الفوارق التافهة توطيدا للألفة، كما أخدم ثوائر الفتن، ومَحَى مآثر المُبتدعين، وقضى على أقطاب الضلالة، وأخرس شفاشقهم، فاتخذ لتخفيف وطأة انتشار الضلال طريقة اختصار بعض الكتب، وتلخيص بعضها، ورد جملة منها بالحجج الدامغة، واختصار بعض المسانيد المؤثرة^١.

* ومن علماء القوم القدامى والمعاصرين من يذهبون إلى أن لقب الشيخ المفيد إنما لقبه به الإمام الغائب صاحب الزمان، ويعدون ذلك أعلى فضائل الشيخ وأكرم خصائصه؛ اعتمادا على ما ذكره أبو منصور أحمد بن علي بن أبي طالب الطبرسي (من أعلام القرن السادس الهجري، وربما عاش في أوائل السابع^٢) من حكاية الرسائل الثلاث التي زعم خروجها من عند الإمام القائم الغائب إلى الشيخ المفيد يخاطبه فيها. كانت الأولى منها قرب نهاية شهر صفر ٤١٠هـ، وذكر مُوصِّلُها أنه يحملها من ناحية متصلة بالحجاز. وقد كتب القائم إلى المفيد فيها قائلا: «لأخ السديد، والولي الرشيد، الشيخ المفيد، أبي عبد الله محمد بن محمد بن النعمان - أدام الله إعرازه. من مستودع العهد المأخوذ على العباد: بسم الله الرحمن الرحيم أما بعد؛ سلام عليك أيها الولي المخلص في الدين، المخصوص

- :

- / : »

« .. » « :

.. « /

/

/

فينا باليقين؛ فإننا نحمد إليك الله الذي لا إله إلا هو، ونسأله الصلاة على سيدنا ومولانا
ونبينا محمد وآله الطاهرين، ونُعلِّمَكَ - أدام الله توفيقك لنصرة الحق، وأجزل مثوبتك على
نطقك عنا بالصدق - أنه قد أُذِنَ لنا في تشريفك بالمكاتبة، وتكليفك ما تؤديه عنا إلى
موالينا قِبَلَكَ - أعزهم الله بطاعته، وكفاهم المهم برعايته لهم وحراسته -؛ فقف أيدك الله
بعونه على أعدائه المارقين من دينه على ما أذكره، واعمل في تأديته إلى من تسكن إليه
بما نرسمه - إن شاء الله ...

نسخة التوقيع باليد العليا على صاحبها السلام - : هذا كتابنا إليك أيها الأخ الولي،
والمخلص في ودنا الصفي، والناصر لنا الوفي - حرسك الله بعينه التي لا تنام -؛ فاحتفظ به
ولا تظهر على خطنا الذي سطرناه بما له ضَمَنَّا أحدا، وأد ما فيه إلى من تسكن إليه،
وأوص جماعتهم بالعمل عليه - إن شاء الله. وصلى الله على محمد وآله الطاهرين^١.

والرسالة الثانية خرجت يوم الخميس الثالث والعشرين من ذي الحجة ٤١٢هـ، ومما
جاء فيها: «بسم الله الرحمن الرحيم. سلام الله عليك أيها الناصر للحق، الداعي إليه
بكلمة الصدق؛ فإننا نحمد الله إليك الذي لا إله إلا هو، إلهنا وإله آبائنا الأولين، ونسأله
الصلاة على سيدنا ومولانا محمد خاتم النبيين، وعلى أهل بيته الطاهرين. وبعد؛ فقد كنا
نظرنا مناجاتك - عصمك الله - بالسبب الذي وهبه الله لك من أوليائه، وحرسك به من
كيد أعدائه ...»^٢.

والرسالة الثالثة خرجت في غرة شوال [٤١٣هـ-]؛ لكنها مفقودة لم يذكر الطبرسي
سوى افتتاحيتها.

وأهل التحقيق من علماء الطائفة الاثنا عشرية لا يعرفون هذه الرسائل في مصدر سابق

لكتاب الطبرسي يُتَمَّمون منه ما نقص، كما لا يعرفون عن نقل هذه الرسائل. ومع ذلك نجد الشيخ حسين النوري الطبرسي (ت-١٣٢٠هـ) يزعم إجماع الإمامية على قبولها والحكم بثبوتها؛ فيقول في صدر ترجمته للمفيد: «شيخ المشايخ العظام، وحجة الحجج الهداة الكرام، محيي الشريعة...، صاحب التوقيعات المعروفة المهدوية، المنقول عليها إجماع الإمامية، والمخصوص بما فيها من المزايا والفضائل السنية، وغيرها من الكرامات الجليلة، والمقامات العلية»^١.

والنقاد العقلاء منهم الذين يتحررون أحيانا من سلطان قبُول حكايات الأوائل غير المُسندَة، وَيُرَجِّعون النظرَ في المُسندِ منها - لا يقبلون الجزم بثبوت هذه الرسائل .. قال الشيخ أبو القاسم الخوئي (ت-١٤١٣هـ): «هذه التوقيعات لا يُمكننا الجزمُ بصدورها من الناحية المقدسة، فإن الشيخ المفيد - قدس سره - قد تَوَلَّدَ بعد الغيبة الكبرى بسبع أو تسع سنين، وموصل التوقيع إلى الشيخ المفيد - قدس سره - مجهول. وهب أن الشيخ المفيد جزم بقرائن، أن التوقيع صدر من الناحية المقدسة؛ ولكن كيف يمكننا الجزم بصدوره من تلك الناحية، على أن رواية «الاحتجاج» لهذين التوقيعين مرسلة، والواسطة بين الطبرسي والشيخ المفيد مجهول.

الأمر الثاني: أنك قد عرفت أن الشيخ المفيد إنما لقبه بهذا اللقب علي بن عيسى الرماني، والقاضي عبد الجبار، ولكن ابن شهرآشوب قال في معالم العلماء: ولقبه بالشيخ المفيد، صاحب الزمان - صلوات الله عليه - وقد ذكرت سبب ذلك في مناقب آل أبي

- / -

/ -

طالب. (انتهى).

وما ذكره - قُدَّسَ سِرُّهُ - لا نعرف له أساسا، ولم نجد له ذكرا في المناقب، ولعله - قُدَّسَ سِرُّهُ - نظر في ذلك إلى ما ورد في التوقيع المتقدم من توصيف الشيخ المفيد؛ ولكنك قد عرفت أن التوقيع لم يثبت، وعلى تقدير ثبوته فقد صدر التوقيع في أواخر حياة الشيخ المفيد - قُدَّسَ سِرُّهُ - وإنما لقب الشيخ المفيد في عنفوان شبابه^١.

وأنا أعجب ممن قبل ثبوت هذه الرسائل من القوم، كيف لم يسأل نفسه عن سبب سكوت تلاميذ المفيد ومن جاء بعدهم عنها، إلى أن جاء الطبرسي فأعلن ما لم يكن ليخفي خبره بعد مُضيِّ أكثر من قرن على وفاة المفيد، ورواه مرسلا بزعم أن كل ما أورده في هذا الكتاب بلا إسناد مجمع عليه، أو موافق لما دلت عليه العقول، أو هو مشهور في السير وكتب الموافقين والمخالفين^٢.

وليس هناك ما يدلُّ على وجود خبر هذه الرسائل قبل الطبرسي؛ بله أن يوجد ما يدلُّ على إجماع أو شهرة. وأما موافقة ما تدلُّ عليه العقول؛ فليس في عقولنا ما يدلُّ على وجود الإمام الغائب أصلا؛ بله أن يدلُّ على صدور رسائل من جهته!! ولا أحسب أن بيان مكانة الشيخ المفيد في تاريخ طائفته، ولا أن تقدير أثره في تطوير الفكر الكلامي الاثنا عشري، مما يتوقف على ثبوت هذه الرسائل في حقه.

* وإن رؤية أهل السنة للشيخ المفيد في صورتها اللتين أشرت إليهما من قبل، لا يخفى فيها الاعتراف بعلو مكانة الرجل بين رجال طائفته، وعظم خطره على خصومه بما له من نصيب وافر في فنون الجدل والمناظرة، وبما يتميز به من سعة الاطلاع والحرص على التعليم ونشر المذهب ..

قال معاصره محمد بن إسحاق النديم (ت-٣٨٠هـ): «في عصرنا انتهت رئاسة متكلمي

الشيعة إليه. مقدّم في صناعة الكلام على مذاهب أصحابه، دقيق الفطنة، ماضي الخاطر. شاهدته فوجدته بارعا». وفي موضع آخر قال: «في زماننا إليه انتهت رئاسة أصحابه من الشيعة الإمامية في الفقه والكلام والآثار. ومولده سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة»^١.

- / :

:

:

» :

:

:

» : .«

: » :

.«

:

.«

: » :

:

.«

»

: .«

»

:

: .. «

()

ومعاصره أبو حيان التوحيدي قال فيه : «وأما ابن المعلم؛ فحسن اللسان والجدل، صبور على الخصم، كثير الحيلة، ظنين السر، جميل العلانية»^١.
ومن العجيب أن تكون من هذه الصورة الهادئة ترجمة الحافظ أبي الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)؛ فهو يقول عن المفيد حينما ذكر وفاته عام ٤١٣هـ: «شيخ الإمامية وعالمها، صنف على مذهبهم. ومن أصحابه المرتضى. وكان لابن المعلم مجلس نظر بداره بدرب رياح يحضره كافة العلماء. وكانت له منزلة عند أمراء الأطراف لميلهم إلى مذهبه. توفي في رمضان هذه السنة ورثاه المرتضى فقال:

من لفضل أخرجت منه خبيئاً *** ومعان فضضت عنها ختاماً

من يثير العقول من بعد ما *** كُنْ هموداً ويفتح الأفهاماً

من يعير الصديق رأياً إذا *** ما سَلَّ في الخطوب حُساماً

ودفن في مقبرة»^٢.

/ ()

» :

«.

» :

«

ورأس الصورة الثانية الخطيب أبو بكر أحمد بن علي البغدادي (ت ٤٦٣هـ) الذي قال في ترجمته: «شيخ الرافضة [والمصنف] على مذاهبهم، صنف كتباً كثيرة في ضلالتهم والذب عن اعتقاداتهم ومقالاتهم، والطعن على السلف الماضين من الصحابة والتابعين وعمامة الفقهاء المجتهدين، وكان أحد الأئمة الضلال، هلك به خلق من الناس إلى أن أراح الله المسلمين منه؛ فمات في يوم الخميس ثاني شهر رمضان من سنة ثلاث عشرة وأربعمائة»^١.

ويقترّب من هذه اللهجة الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)؛ فيقول عنه: «كان صاحب فنون وبحوث وكلام واعتزال وأدب، ذكره ابن أبي طي في تاريخ الإمامية فأطنب وأسهب، وقال: كان أوحد في جميع فنون العلم: الأصلين، والفقه، والأخبار، ومعرفة الرجال، والتفسير، والنحو، والشعر. وكان يناظر أهل كل عقيدة، مع العظمة في الدولة البويهية، والرتبة الجسيمة عند الخلفاء. وكان قوي النفس، كثير البر، عظيم الخشوع، كثير الصلاة والصوم، يلبس الخشن من الثياب. وكان مديماً للمطالعة والتعليم، ومن أحفظ الناس. قيل: إنه ما ترك للمخالفين كتاباً إلا

/ ()

» :

«.

.. «

» :

/ () :

/ () :

وحفظه، وبهذا قدر على حل شبه القوم. وكان من أحرص الناس على التعليم يدور على المكاتب وحوانيت الحاكة؛ فيتلمح الصبي الفطن؛ فيستأجره من أبويه. يعني فيُضِلُّه. قال: وبذلك كثر تلامذته. وقيل: ربما زاره عضد الدولة ويقولُ له: اشْفَعْ تُشَفِّعْ. وكان رُبْعَةً نَحِيفًا أَسْمَرَ، عاش ستا وسبعين سنة، وله أكثر من مائتي مصنف ... مات سنة ثلاث عشرة وأربعمائة وشيِّعَه ثمانون ألفا. وقيل: بلغت تواليفه مائتين. لم أقف على شيء منها والله الحمد»^١.

وقال في العبر: «كانت جنازته مشهودة، وشيِّعَه ثمانون ألفا من الرافضة والشيعة والخوارج، وأراح الله منه، وكان موته في رمضان - رحمه الله»^٢. وقد سلك هذا المسلك في الكلام عن المفيد أيضا جمال الدين يوسف بن تغري بردي الأتابكي (ت-٨٧٤هـ) الذي قال حينما ذكر وفاته عام ٤١٣هـ: «فقيه الشيعة، وشيخ الرافضة وعالمها ومصنف الكتب في مذهبها، قرأ عليه الرضي المرتضى وغيرهما من الرافضة، وكان له منزلة عند بني بويه وعند ملوك الأطراف الرافضة. قلت: كان ضالا مضلا هو ومن قرأ عليه، ومن رفع منزلته؛ فإن الجميع كانوا يقعون في حق الصحابة - رضوان الله عليهم أجمعين - عليهم من الله ما يستحقونه. ورثاه الشريف المرتضى، ولو عاش أخوه لكان أمعن في ذلك؛ فإنهما كانا أيضا من كبار الرافضة، وقد تكلَّم أيضا في بني بويه أنهم كانوا يميلون إلى هذا المذهب الخبيث؛ ولهذا نفرت القلوب منهم، وزال ملكهم بعد تشييده»^٣.

شيوخ المفيد:

أحسب أن ما ذكره السيد حسن الموسوي في مقدمة تحقيق «تهذيب الأحكام» للشيخ الطوسي - أكثر من واف في هذا الصدد بوجه عام؛ فقد قدم ما يشبه أن يكون معجما لشيوخ المفيد على طريقة المحدثين، وذكر واحدا وستين اسما من أسماء شيوخه الذين روى عنهم، كما ذُكروا في معاجم التراجم وكتب المفيد وفهارس المشايخ^١.
ولسنا مضطرين إلى ذكر هؤلاء جميعا في دراستنا هذه التي لا تعنى بما يعنى به المحدثون؛ فالغاية عندنا بيان شيوخ المفيد الذين أخذ عنهم الكلام. وسأذكر منهم ستة أحسب أن ذكرهم يعين على فهم المذهب الكلامي للشيخ المفيد، وهم:

١- أبو عبد الله الجعل، الحسين بن علي بن إبراهيم البصري (ت٣٦٩هـ):

لقد وجدت كثيرا من المقدمين لكتب المفيد يعتمدون في بيان أول عهده بالطلب، والتنويه بذكائه وفطنته وقدرته على فنون الجدل مع حداثة سنه، على ما ذكره أبو جعفر محمد بن منصور بن أحمد بن إدريس الحلبي (ت٥٩٨هـ) في خاتمة كتابه «السرائر الحاوي لتحرير الفتاوي»؛ حيث قال واصلا كلامه عنه بما يحكيه من كلام المفيد عن نفسه: «وكان هذا الرجل كثير المحاسن، حديد خاطر، جم الفضائل، غزير العلوم،

وكان من أهل عكبرى من موضع يعرف بسويقة ابن البصري^١، وانحدر مع أبيه إلى بغداد، وبدأ بقراءة العلم علي أبي عبد الله المعروف بالجعل، بدرب رباح، ثم قرأ من بعده علي أبي ياسر غلام أبي الحبيش^٢، بباب خراسان؛ فقال له أبو ياسر: لم لا تقرأ علي بن عيسى الرماني^٣ الكلام، وتستفيد منه؟ فقال: ما أعرفه ولا لي به أنس؛ فأرسل معي من يدلني عليه. ففعل ذلك وأرسل معي من أوصلني إليه، فدخلت عليه، والمجلس غاص بأهله، وقعدت [حيث] انتهى بي المجلس؛ فكلما خف الناس قربت منه، فدخل إليه داخل فقال: بالباب إنسان يؤثر حضور مجلسك، وهو من أهل البصرة. فقال: هو من أهل العلم؟ فقال غلامه: لا أعلم، إلا أنه يؤثر حضور مجلسك. فأذن له، فدخل عليه، فأكرمه، وطال الحديث بينهما. فقال الرجل لعلي بن عيسى: ما تقول في يوم الغدير والغار؟ فقال: أما خبر الغار؛ فدراية. وأما خبر الغدير؛ فرواية. والرواية ما توجب ما توجبه الدراية. قال: وانصرف البصري، ولم يجز خطاب يورد ألبتة. قال المفيد - رضي الله عنه - قلت: أيها الشيخ، مسألة. فقال: هات مسألتك. فقلت: ما تقول فيمن قاتل الإمام العادل؟ فقال: يكون كافرا. ثم استدرك فقال: فاسق. فقلت: ما تقول في أمير المؤمنين علي بن أبي طالب - عليه السلام؟ فقال: إمام. قال: قلت: فما تقول في يوم الجمل، وطلحة والزبير؟ فقال: تابا. فقلت: أما خبر الجمل؛ فدراية. وأما خبر التوبة؛ فرواية. فقال لي: كنت حاضرا وقد سألتني البصري؟ فقلت: نعم، رواية برواية، ودراية بدراية. فقال: بمن تُعرف، وعلي من تقرأ؟ فقلت: أُعرَفُ بابن المعلم، وأقرأ على

) / :

(

:

() .

الشيخ أبي عبد الله الجُعَل. فقال: موضَعك، ودخل منزله، وخرج ومعه رقعة قد كتبها وألصقها، وقال لي: أوصل هذه الرقعة إلى أبي عبد الله. فجئت بها إليه، فقرأها ولم يزل يضحك هو ونفسه، ثم قال: أي شيء جرى لك في مجلسه؛ فقد وصاني بك، ولقبتك المفيد؟ فذكرت له المجلس بقصته؛ فتبسم^١.

وقصة المفيد مع الرماني المعتزلي لها رواية أخرى عند القوم تستبدل بالرماني القاضي عبد الجبار بن أحمد (تـ ٤١٥هـ)، وتُحكى على وجه آخر يدخل فيه المفيد إلى مجلس القاضي ببغداد، وهو مملوء من علماء الفريقيين، فيجلس في صف النعال، ثم يبتدر القاضي بالسؤال ابتداءً؛ فيسأله عن حديث «الغدير» ووجه مخالفة أهل السنة له بتصحيح خلافة أبي بكر - رضي الله عنه. ويجيبه القاضي بأن حديث الغدير صحيح؛ لكنّه روايةٌ، وخلافة أبي بكرٍ درايةٌ، والعاقِل لا يعادل الرواية بالدراية. ثم يسأله المفيد عن حكم أصحاب الجمل في محاربتهم لأمر المؤمنين، بمثل ما جاء في قصة الرماني، ويجيبه القاضي بأنهم تابوا. وهنا يقول المفيد: «أيها القاضي، الحرب دراية، والتوبة رواية، وأنت قد قررت - في حديث الغدير - أن الرواية لا تعارض الدراية». وبعد أن يطول السكوت بالقاضي وينقطع يسأل الشيخ: من أنت؟ فيقول له: خادمك محمد بن محمد بن نعمان الحارثي. وعندئذ يأخذ القاضي بيد الشيخ ويجلسه على مسنده، ويقول له: «أنت المفيد حقاً». ثم يعتذر للعلماء في مجلسه لما رأى تغير وجوههم قائلاً: «أيها الفضلاء العلماء، إن هذا الرجل ألزمني، وأنا عجزت عن جوابه، فإن كان أحد منكم عنده جواب عما ذكره؛ فليذكره ليقوم الرجل ويرجع إلى مكانه الأول».

وتصل القصة إلى عضد الدولة، فيستدعي الشيخ المفيد ليحكي له ما كان في مجلس القاضي، ثم يخلع عليه خلعة سنّية، ويأمر له بفرس محلي بالزينة، ويأمر له بوظيفة تجري عليه ..

وقد نقل هذه القصة الثانية السيد بحر العلوم (ت-١٢١٢هـ) في «الفوائد الرجالية» عن «مجالس المؤمنين» للقاضي نور الله بن شريف الدين المرعشي الشوشتري الحسيني (ت-١٠١٩هـ)، الذي نقلها عن «مصابيح القلوب» للمولى أبي سعيد الحسن بن الحسين السبزاوي (كان حيا عام ٦٥٣هـ حين أرخ بذلك فراغه من تأليف كتابه «راحة الأرواح»^١).

وإذا بحثنا عن بداية ظهور هاتين القصتين؛ فقد ظهرت أولاهما في زمان ابن إدريس الحلبي^٢، والأخرى في زمان أبي سعيد السبزاوي، دون أن يكون لهما أثر معروف قبل ذلك في تراجم الشيخ المفيد التي كتبت بأيدي تلاميذه القريبين منه، ودون أن يُعرف لهما رواية تناقلوهما عبر السنوات التي تزيد على قرن من الزمان في القصة الأولى، وتزيد على قرنين في الثانية.

وعليه فإسناد الروایتين ساقط عن رتبة الاحتجاج. وقد كان الأخرى - في ظني - بدعاة استقلالية الكلام الاثنا عشري عن كلام المعتزلة أن ينبذوا رواية ابن إدريس الحلبي، التي تجعل المفيد يبدأ طريق العلم تلميذا في رحابهم، وهؤلاء الدعاة يذكرون أن الشيخ المفيد هو المؤسس الحقيقي للفكر الكلامي الاثنا عشري في طوره الجديد بعد الغيبة، وأنه مفتق مسائله، وأن كل من جاء بعده من متكلمي الطائفة استفاد منه.

- () / :

- « »

:

/

/ :

والقصة الثانية تُظهر الشيخ المفيد في ثوب المجهول عند القاضي، برغم أنه قد يكون من أقرانه ليجوز أن يناديه القاضي في طول القصة قائلاً: أيها الأخ. أو فهو أصغر منه بما لا يبلغ عقدين من الزمان. ومنزلة المفيد بين الاثنا عشرية ومتكلمي بغداد وذوي السلطان فيها لا تقل عن منزلة القاضي في عصر البويهيين، ولئن كانت للقاضي وجهة عند الوزير صاحب؛ فمكانة المفيد عند عضد الدولة وسلطانها المتصرف في شئون بغداد ليست بالخافية ما لم يكن له أثر يعارض شئون السياسة العليا، وقد قال العلامة هبة الدين الشهرستاني: «اتصل الشيخ المفيد بالدولة البويهية في عاصمتها بغداد في مبدأ أمرها اتصالاً وثيقاً العرى، فقدروا مكانته حق قدرها، وأجروا الرواتب له ولتلاميذه، وخصصوا له جامع «برائثا» في منطقة الكرخ لوعظه وإقامة الصلاة جمعة وجماعة، وله معهم نوادر وقضايا منشورة ومشهورة»¹، وسيأتي أنهم يعدون عضد الدولة البويهية من تلاميذ المفيد.. أقول هذا دفعا لاستشهاد القوم بهاتين الروايتين على أن ابن المعلم لقبه الرماني والقاضي عبد الجبار معا بلقب «المفيد».

على أننا لو سلمنا جدلاً ثبوت الروايتين معا؛ فابتداء التلقب ظاهر في حكاية الرماني. أما حكاية القاضي؛ فأفهم من سياقها أن القاضي كان على علم بمرتبة الشيخ واسمه ولقبه؛ لكنه لم يكن يعرف شخصه، فلما ذكر الشيخ اسمه عنده؛ قال القاضي: «أنت المفيد حقا». وإن كانت هذه القصة الثانية ثابتة وهذا بعيد لما سيأتي؛ فلا يكون وقوعها إلا بين عامي ٣٦٤ و٣٦٧هـ؛ حتى يكون للقاضي عبد الجبار مجلس ببغداد قبل أن يستدعيه صاحب إلى الري؛ ليكون قاضي القضاة بها، ويواظب على التدريس بها إلى وفاته عام ٤١٥هـ، ولأن عضد الدولة جاء إلى بغداد لنصرة معز الدولة في أول عام ٣٦٤؛

فأعجبته فعمل على تملكها، واستمال الجند إلى أن ظفر بها، وقتل معز الدولة في أول عام ٣٦٧هـ؛ فخطب له على المنابر مع الخليفة الذي فوضه في كل ما وراء بابه، واستتب له ملك بغداد إلى أن توفي بها في شوال ٣٧٢هـ^١.

وأنا أكثر ميلا إلى قبول رواية ابن إدريس الحلبي؛ من حيث النقد الداخلي لمتنها؛ فهي تجعل المفيد بادئا بأبي عبد الله الجعل المتكلم المعتزلي البصري، ثم تنقله إلى أبي الحسن الرماني المعتزلي البغدادي، وهذا مستقيم مع ما سنعرفه من آراء المفيد، ودقة معرفته بما بين فريقَي المعتزلة من ألوان الخلاف في جليل الكلام ولطيفه. لكن القول بثبوت هذه الحكاية قد يضعف حكاية أبي سعيد السبزاوي المتأخرة؛ فمن المستبعد أن يغيب عن القاضي معرفة ابن المعلم شخصا أو منزلة، مع أن المفيد بدأ القراءة وتلقي العلم على شيخ القاضي، وربما درس معه في حلقة واحدة ..

ففي حكاية ابن إدريس الحلبي أن الشيخ المفيد عندما جاء مع أبيه إلى بغداد، بدأ قراءة العلم على أبي عبد الله المعروف بالجعل، وأبو عبد الله الجعل هو الحسين بن علي البصري (ت ٣٦٩هـ)، الذي ذكر ابن شهرآشوب أن له كتابا في جواز رد الشمس، وذكر أنه المتكلم البصري^٢.

وإنني لا أشك في أن شيخ المفيد هذا، هو نفسه أبو عبد الله الحسين بن علي البصري شيخ القاضي عبد الجبار بن أحمد؛ فقد ذكره أبو المعين ميمون بن محمد النسفي (ت ٥٠٨هـ) في كلامه عن آراء القدرية في تعيين موجد أفعال العباد، فقال: «زعمت القدرية أن موجدها على الحقيقة العبد، ولا صنع لله - تعالى - ولا تصرف في فعل العبد البتة بوجه من الوجوه؛ غير أن أوائلهم لم يكونوا يتجاسرون على إطلاق اسم الخالق على

العباد، وكانوا يقولون: إنه موجد فعله ومحدثه. ولا يقولون: هو خالقه. وكانوا يساعدون أهل الحق على أنه لا خالق إلا الله، إلى أن نشأ فيهم الجبائي فرأى أنه لا فرق بين اسم الخالق والموجد؛ فزعم أن كل ما دب ودرج خالق لفعله الاختياري. فلما انتهت نوبة رئاستهم إلى أبي عبد الله البصري الملقب بجعل زعم أن الخالق على الحقيقة هو العبد، وأن الله - تعالى - يسمى خالقا على مجاز القول دون الحقيقة^١.

وقبل ذلك ترجم له محمد بن إسحاق النديم آخر من ذكرهم من متكلمي المعتزلة تحت عنوان «البصري المعروف بالجعل»؛ فقال: «هو أبو عبد الله الحسين بن علي ... بن إبراهيم المعروف بالكاغدي، من أهل البصرة ومولده بها، وأستاذه أبو القاسم بن سهلويه ويلقب بقشور. على مذهب أبي هاشم وإليه انتهت رئاسة أصحابه في عصره. وكان فاضلا فقيها متكلمًا، عالي الذكر نبيه القدر عالما بمذهبه، منتشر الذكر في الأصقاع والبلدان؛ وسيما بخراسان. وكان يتفقه على مذاهب أهل العراق، قرأ علي أبي الحسن الكرخي، ونحن نذكر في هذا الموضع كتبه في الكلام، ونذكر كتبه في الفقه في مقالة الفقهاء - إن شاء الله - وقرأ أيضا علي أبي جعفر المعروف بسهكلام الصيمري العباداتي،

وصحب أبا علي بن خلاد، وقرأ على أبي هاشم عبد السلام بن محمد. ومولده سنة ثمان وثلاثمائة، وتوفي بمدينة السلام سنة تسع وتسعين وثلاثمائة. وله من الكتب كتاب نقض كلام الراوندي في أن الجسم لا يجوز أن يكون مخترعا لا من شيء. ونقضه لنقض الرازي لكلام البلخي على الرازي. كتاب نقض كتاب الرازي في أنه لا يجوز أن يفعل الله - تعالى - بعد أن كان غير فاعل. كتاب الجواب عن مسألتني الشيخ أبي محمد الرامهرمزي. كتاب الكلام في أن الله - تعالى - لم يزل موجودا ولا شيء سواه إلى أن خلق الخلق. كتاب الإيمان. كتاب الإقرار. كتاب المعرفة^١.

وإذا راجعنا ترجمة أبي عبد الله البصري في الطبقة العاشرة من طبقات المعتزلة، وهي آخر الطبقات التي نقلها ابن المرتضى اليماني عن القاضي عبد الجبار؛ فسنجد أنه أخذ عن أبي علي بن خلاد أولا، ثم أخذ عن أبي هاشم، وبلغ بجده واجتهاده ما لم يبلغه غيره من أصحاب أبي هاشم. وكما صبر على علم الكلام لازم في الفقه مجلس أبي الحسن الكرخي الزمان الطويل حتى برع في فقه الحنفية، وسبق أقرانه.

ومما أورده ابن المرتضى في ترجمته أنه كان يُطَوَّلُ في أماليه، ويختصر في تدريسه، وكان يظهر الندم على إطالة الأمالي ويقول: «إن الاختصار أقرب إلى أن ينتفع به؛ لكنني إذا وجدت لنفسي خاطرا أو مل أن يُنْتَفَعَ به أحببت أن أمليه»^٢.

وقد تعرض لذكره أبو حيان علي بن محمد بن العباس التوحيدي؛ فذكر من سيرته الحسن والسيئ؛ فقال: «كان الرجل ملتهب الخاطر، واسع أطراف الكلام، مع غثاثة اللفظ، وكان يرجع إلى قوة عجيبة في التدريس، وطول نفس في الإملاء، مع ضيق صدر عند ملاقاته الخصم، ومعاركة القرن، بعيد العهد بالمصاع والدفاع والوقاع؛ وكان سبب هذا الجبن والخور قلة الضراوة على هذه الأحوال، ولقد خزي في مشاهد عظيمة...؛ ولكن

جاه الرجل لا ينتقص بهذا القدر، وركنه لا يتخلخل على هذا الهدد؛ لأسباب انعقدت له، وأصحاب ذبوا عنه»^١.

وأكثر الذين ترجموا لأبي عبد الله الجعل أشاروا إلى أنه من مُقدّمي الحنفية في وقته ببغداد، ويصفونه في ذلك بالفقيه العلامة^٢. وفي ترجمة القاضي أنه أراد أن يقرأ فقه أبي حنيفة على أبي عبد الله، فقال له: «هذا علمٌ كلُّ مُجتهدٍ فيه مصيب، وأنا في الحنفية؛ فكن أنت في أصحاب الشافعي»^٣.

وذكر ابن المرتضى أنه لم يحظ من الدنيا بما كان يحظى به العلماء في زمانه. وذكر أنه كان من تلامذته من أهل البيت - عليهم السلام - أبو عبد الله الداعي؛ فكان يقول لغيره من تلاميذه: لا تكلموا في حضرة الشريف في مسألتين؛ فإن قلبه لا يحتمل مسألة النص، ومسألة سهم ذوي القربى. لكن ابن المرتضى ذكر وفاته عام ٣٦٧هـ^٤.

ولعل هذه المخالفة في تاريخ الوفاة ترجع إلى تصحيف النساخ لا غير؛ فإن من ترجم

- :
- : / : «
: :
: : «
/ :
: : «
... :
: : «
()
- :
- : :

لأبي عبد الله البصري من أصحاب التاريخ ذكره في وفيات عام ٣٦٩هـ، وهذا لا يلتبس^١. وأحسب أن اللبس دخل على المعاصرين من القوم في أبي عبد الله الجعل من مطالعة طبعة فلوجل لفهرست النديم، أو النسخة الخطية التي اعتمد عليها في طبعته، وفيها أنه توفي عام ٣٩٩هـ^٢؛ حتى إن الشيخ الطهراني صاحب الذريعة - مع عنايته بالمصنفين والكتب وتواريخها - ذهب إلى أن محمد بن إسحاق النديم عاش إلى هذا التاريخ^٣. ثم جاء الشيخ موسى الزنجاني فكتب تصديرا لطبعة واعظ جرندي لكتاب «أوائل المقالات» للمفيد؛ فنقل فيه كلام ابن إدريس الحلبي عن انتقال المفيد مع أبيه إلى بغداد، وابتدائه قراءة العلم على أبي عبد الله الجعل، وكأنه استبعد أن تكون وفاته في عام ٣٩٩هـ؛ فغيّره إلى ٣٣٩هـ أو نقل ذلك عن مصدر لا أعرفه^٤. وهذا أكثر بُعداً مما ذهب إليه الطهراني؛ لأن المفيد ولد في الحادي عشر من ذي القعدة عام ٣٣٦ أو ٣٣٨هـ، وأبو عبد الله الجعل توفي في شهر ذي الحجة؛ فيكون بين ولادة المفيد ووفاته أبي عبد الله الجعل ثلاث سنوات وشهر، أو سنة واحدة وشهر!!

وإنه لا يضيرنا بعد ذلك أن نسلم مع القوم ثبوت حكاية ابن إدريس الحلبي، دون أن

يلزمنا مما أُلزم به المفيد فيها أبا الحسن الرماني شيءٌ من قريب ولا بعيد؛ لأن الدراية عندنا أن طلحة والزبير - رضي الله عنهما - لم يخرجوا إلى البصرة داعيين إلى فتنة، ولا لحرب الإمام الحق أمير المؤمنين علي - عليه السلام. وإنما كان خروج الصحابييين الجليلين مطالباً بالقصاص، الذي هو عندهما من أولى ما يجب على الإمام أن يُمكن منه، ولم يُقتل واحد منهما في الميدان مُحارباً؛ فقد رُمِيَ طلحة بسهم لينشب القتال بفعل القائمين على الفتنة، والمستفيدين من تفرق الجماعة وعدم الفراغ للنظر في قضية القصاص. وعندما ذُكر الزبير بأنه على غير الحق في رأيه انصرف، فَسَّيرَ الأحنفُ وراءه ابنَ جرموزٍ فقتله غيلة في طريق عودته إلى المدينة. أو كان خروجهما مع أم المؤمنين عائشة - رضوان الله عليهم جميعاً - لرأب الصدع وجمع شمل المسلمين؛ فعارضهم من لم يفهم مقصدهم، أو من تنبه إليه ولم يرضه؛ فأثار عليهم عامل البصرة وأهلها، وأنشبت الفتنة أظفارها في الناس، فاختلط الحابل بالنابل، وجرى القضاء بما هو معروف؛ على ما حققه أبو بكر بن العربي محمد بن عبد الله المعافري المالكي (ت ٥٤٣هـ).^١

وكان أمير المؤمنين - عليه السلام - على الحق في مطالبته الناس بالدخول في طاعته، وأن يرفع له صاحبُ الحق البينة على القتل بأعيانهم ليقصص منهم؛ لكن دخولهم في العسكريين حال دون ذلك، وما كان خلاف أهل الفضل من الفريقين على الإيمان والإسلام، وإنما كانت فتنة لم يستبن فيها وجه الحق، أو كان الخلاف في كيفية إنفاذ ذلك القصاص.

وما أعجب تمثيل القاضي أبي بكر الباقلاني لهذا الحكم بأمثاله من أحكام الشريعة بعد أن أفاض في ذكر ما لخصته من كلامه وكلام ابن العربي المالكي بعده، وذلك أن فرض المرأة - إذا رأت أنها طُلقتُ بقولِ قاله لها زوجها - أن تهربَ منه وأن لا تُمكنهُ من نفسها، وفرضه الطلب واستباحة الاستمتاع بها؛ خاصة إذا لم يكونا بحيث يفصل

الحاكم بينهما، ويجيز أحدهما على حكمه^١.

٢. أبو ياسر غلام أبي الجيش:

هذا هو الشيخ الثاني للمفيد في رواية ابن إدريس الحلبي. وقد ترجم له النجاشي في رجاله باسم: طاهر غلام أبي الجيش، وقال «كان متكلمًا، وعليه ابتداء قراءة شيخنا أبي عبد الله - رحمه الله - له كتب كان الشيخ - رضي الله عنه - يذكر منها كتابا له كلام في فلك^٢». وبهذا الاسم وقع بعد ذلك في «معالم العلماء» لابن شهرآشوب^٣. وعلى هذا فمشيخته للمفيد ثابتة عند تلاميذ المفيد من غير رواية ابن إدريس؛ فيقويها ذلك عند الاعتبار ويكون قرينة تعزز قبولها، وهذا هو الغرض من ذكره في هذا الموضع. وقد ذكره السيد حسن الموسوي في شيوخ المفيد، كما ذكر أبو عبد الله الجعل بمقدمة «تهذيب الأحكام» للشيخ الطوسي^٤.

٣. أبو الجيش المظفر بن محمد البلخي (ت ٣٦٧هـ):

قال الشيخ الطوسي: «المظفر بن محمد الخراساني: يكنى أبا الجيش، متكلم، له كتب في الإمامة، وكان عارفا بالأخبار، وكان من غلمان أبي سهل النوبختي، فمن كتبه: كتاب المثالب، سماه: فعلت فلا تلم، كبير. وله كتاب نقض كتاب العثمانية للجاحظ. وكتاب الأغراض والنكت في الإمامة، وغير ذلك، وكان شيخنا المفيد - رحمه الله - قرأ عليه وأخذ عنه^٥».

وترجم له النجاشي في رجاله فقال: «متكلم مشهور الأمر، سمع الحديث فأكثر. له كتب كثيرة؛ منها: كتاب قد فعلت فلا تلم. كتاب نقض العثمانية على الجاحظ. كتاب مجالسه مع المخالفين في معان مختلفة. كتاب فدك. كتاب الرد على من جوز على القديم البطلان. كتاب النكت والأغراض في الإمامة. كتاب الأرزاق والآجال. كتاب الإنسان وأنه غير هذه الجملة.

أخبرنا بكتبه شيخنا أبو عبد الله محمد بن محمد بن نعمان. ومات أبو الجيش سنة سبع وستين وثلاثمائة، وقد قرأ على أبي سهل النوبختي - رحمهما الله^١. وقد عد النديم في الفهرست أبا الجيش المظفر وعلامة ضمن متكلمي الإمامية، وذكر بعدهما الناشئ الصغير أبا الحسين علي بن وصيف، ثم الشيخ المفيد، ثم شرع بعد ذلك في ذكر الزيدية^٢.

ومن الواضح بعد ذلك أن هذا الشيخ البلخي كان حلقة الوصل بين الشيخ المفيد والنوبختيين، وهذا يعني أن أفكار النوبختيين لم تنقطع سلسلتها، وإنما اتصلت حلقاتها بفكر الشيخ المفيد.

٤. **علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن النحوي الرماني**

(ت٣٨٤هـ):

وقد ترجم له النديم في الفهرست بين أهل اللغة، فقال: «أصله من [سُرَّ مَنْ رَأَى]^٣، ومولده ببغداد سنة ست وتسعين ومائتين. من أفاضل النحويين البصريين، والمتكلمين البغداديين. مفنن في علوم كثيرة من الفقه والقرآن والنحو والكلام. كثير التصنيف

/

« »

والتأليف، وأكثر ما يصنفه يؤخذ عنه إملاء، ويحيا إلى الوقت الذي بيض هذا الكتاب فيه»^١.

وقد ذكر في هذا الموضوع بعض تصانيفه في علوم اللغة ومعاني القرآن وإعجازه، ونبه على أنه سيذكر كتبه في علم الكلام بموضعه، وقد ذكره بالفعل في متكلمي المعتزلة من أصحاب ابن الإخشيد أبي بكر أحمد بن علي (ت ٣٢٦هـ)^٢، وقال: «قد مضى ذكر أبي

() :

(

:

/ / / :

...

/

/

/

/

«

»

الحسن في مقالة النحويين واللغويين. ونحن نذكر في هذا الموضوع أسماء كتبه في الكلام...»^١.

وسقط البيان من مطبوع الفهرست، وتماه عند الحافظ الذهبي الذي ينقل عن النديم وعن غيره، وذلك أنه «ألف في الاعتزال: صنعة الاستدلال، سبع مجلدات. وكتاب الأسماء والصفات. وكتاب الأكوان. وكتاب المعلوم والمجهول». ويقول الحافظ الذهبي عقب ذلك: «له نحو من مئة مصنف. وكان يتشيع ويقول: علي أفضل الصحابة...، وكان من أوعية العلم على بدعته»^٢.

وفي ترجمته بميزان الاعتدال يصرح الذهبي أيضا بأنه معتزلي رافضي، وأنه من حدود عام سبعين وثلاثمائة تصادق الرفض والاعتزال^٣.

لقد كان الرماني إذن معتزليا بغداديا كما قال النديم، أما أن يكون شيعيا رافضيا على ما قاله الحافظ الذهبي؛ فلا. وقد كان أكثر المعتزلة - خاصة البغداديين منهم - على محبة علي وتفضيله على سائر الصحابة - رضوان الله عليهم جميعا - دون أن يبطلوا خلافة الثلاثة قبله؛ لقولهم بحكم الشورى في الإمامة، وهذا يخرجهم من التشيع أوله وآخره، وإن كان - فيما أحسب - سببا في التقارب بينهم وبين الشيعة، أو في اقتراب الشيعة منهم، على نحو اقتراب متأخريهم من كلام فخر الدين الرازي الأشعري، بدءا من الخواجة نصير الدين الطوسي ..

لقد كان الرماني معتزليا بغداديا، وكان مع ذلك آية في علوم القرآن واللغة والفلسفة؛ حتى شهد له معاصره أبو حيان التوحيدي شهادة هو بمثلها ضنين؛ فقال عنه: «عالي الرتبة في النحو، واللغة، والكلام، والعروض، والمنطق وعيب به؛ لأنه لم يسلك طريق

واضع المنطق؛ بل أفرد صناعة وأظهر براعة. وقد عمل في القرآن كتابا نفيسا. هذا مع الدين الثخين، والعقل الرزين»^١.

ثم ترجم له ابن المرتضى اليماني في الطبقة العاشرة من طبقات المعتزلة، فذكر أنه كان يقال له الجامع؛ لأنه جمع بين علوم الكلام، والفقه، والقرآن، والنحو، واللغة. وأنه قيل للصاحب: هلا صنفت تفسيراً. فقال: وهل ترك لنا علي بن عيسى شيئاً!! وذكر ابن المرتضى أن تصانيفه كثيرة في كل الفنون. وذكر أنه أخذ على أبي بكر بن الإخشيد؛ فذهب مذهبه في التعصب على أبي هاشم، ونقل عن البلخي أنه قال: حضرته لأعرف طريقته، فتجاوز كل حد في التعصب؛ فلم أعد إليه. قال ابن المرتضى: وله كتاب على أبي هاشم فيما خالف فيه أبا علي^٢.

وإن دراسة المفيد على هذا الشيخ الجامع المعتزلي البغدادي المتعصب على أبي هاشم الجبائي، من أهم الروافد التي كونت المذهب الكلامي عند الشيخ المفيد فيما بعد؛ وينضم إليها فكر النوبختيين الذي انتقل إليه على يد أبي الجيش المظفر بن محمد البلخي. ونضيف إلى هؤلاء وهؤلاء شيخاً معروفاً عند القوم بعلوم الفقه والحديث والرواية على مقتضى المذهب الاثنا عشري، وله مع ذلك اشتغال بالكلام؛ خاصة الكلام في مسائل الإمامة؛ لكن على منهج المحدثين النصي؛ لتتم لنا صورة المشيخة الكلامية للمفيد من جميع روافدها ..

هـ. الشيخ الصدوق، أبو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١هـ):

وهذا الشيخ كبير الشأن عند الاثنا عشرية، وهو صاحب أحد المرجعيات الكبرى من كتب الحديث الأربعة التي عليها المعول في الاستنباط عندهم. وهو من أهم شيوخ المفيد وأكثرهم أثرا فيه؛ خاصة في المسائل النصية من أصل الإمامة، وإن كان له عليه نقود شديدة في «تصحيح الاعتقاد»، ولا عجب في ذلك فقد كان المفيد واسع التأثير بكلام المعتزلة البغدادية في كثير من مسائل لطيف الكلام وجليله، وكان مع ذلك شديد النقد لهم فيما خالفهم فيه من قولهم بشيئية المعدوم من اللطيف، وفي عدد من مسائل العدل، والمعاد والوعد والوعيد، وموجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.. إلى غير ذلك من المسائل التي اعتاد دعاة استقلال الكلام الاثنا عشري عن كلام المعتزلة أن يظهروها لبيان الفرق، ودفع الاتهام، أو قلبه فيما سوى ذلك من مسائل الاتفاق^١.

أما الشيخ الصدوق أبو جعفر؛ فقال عنه الطوسي: «جليل القدر، يكنى أبا جعفر، كان جليلا، حافظا للأحاديث، بصيرا بالرجال، ناقدا للأخبار، لم يُرَ في القميين مثله في حفظه وكثرة علمه. له نحو من ثلاثمائة مصنف، وفهرست كتبه معروف...، أخبرنا بجميع كتبه ورواياته جماعة من أصحابنا؛ منهم: الشيخ المفيد، والحسين بن عبيد الله، وأبو الحسين جعفر بن الحسن بن حسكة القمي، وأبو زكريا محمد بن سليمان الحراني، كلهم عنه»^٢.

وقال عنه النجاشي: «أبو جعفر، نزيل الري، شيخنا وفقهنا، ووجه الطائفة بخراسان. وكان ورد بغداد سنة خمس وخمسين وثلاثمائة، وسمع منه شيوخ الطائفة وهو حدث السن...»^١.

وقال السيد محمد مهدي بحر العلوم (ت ١٢١٢هـ) في ترجمته: «شيخ مشايخ الشيعة، وركن من أركان الشريعة، رئيس المحدثين، والصدوق فيما يرويه عن الأئمة - عليهم السلام. وُلِدَ بدعاء صاحب الأمر - عليه السلام - ونال بذلك عظيم الفضل والفخر. وصفه الإمام - عليه السلام - في التوقيع الخارج من ناحيته المقدسة بأنه فقيهٌ خيرٌ مُباركٌ ينفع الله به؛ فعَمَّتْ بركته الأنام، وانتفع به الخاص والعام، وبقيت آثاره ومصنفاته مدى الأيام، وعم الانتفاع بفقهه وحديثه فقهاء الأصحاب، ومن لا يحضره الفقيه من العوام»^٢. وترجم له من أهل السنة الخطيب البغدادي، فقال: «أبو جعفر القمي نزل بغداد

وحدث بها عن أبيه. وكان من شيوخ الشيعة ومشهوري الرافضة^١. وكذلك الحافظ الذهبي الذي قال عنه: «رأس الإمامية، أبو جعفر محمد بن العلامة علي بن الحسين بن موسى ابن بابوية القمي، صاحب التصانيف السائرة بين الرافضة يضرب بحفظه المثل. يقال له ثلاثمائة مصنف منها: كتاب دعائم الإسلام. كتاب الخواتيم. كتاب الملاهي. كتاب غريب حديث الأئمة. كتاب التوحيد. كتاب دين الإمامية. وكان أبوه من كبارهم ومصنفهم. حدث عن أبي جعفر جماعة منهم ابن النعمان المفيد^٢».

وهذا طرف يسير من كتب الرجل، وقد ذكر منها الشيخ الطوسي نحو أربعين كتابا ورسالة، ثم جاء النجاشي فذكر منها أكثر من مائة وسبعين، سأذكر منها ما أحسب أنه سيس الصلة بعلم الكلام: كتاب دين الإمامية^٣. كتاب دعائم الإسلام. رسالة في أركان الإسلام إلى أهل المعرفة والدين. كتاب التوحيد. كتاب النبوة. كتاب أوصاف النبي - صلى الله عليه وآله. كتاب جامع حجج الأنبياء. كتاب المعرفة في فضل النبي وأمير المؤمنين والحسن والحسين - عليهم السلام. كتاب المدينة وزيارة قبر النبي والأئمة - عليهم السلام. كتاب في أبي طالب وعبد المطلب وعبد الله وآمنة بنت وهب - رضوان الله عليهم. كتاب الشورى. كتاب إبطال الاختيار وإثبات النص. كتاب مدينة العلم، وذكر الطوسي أنه أكبر من كتاب مَنْ لا يحضره الفقيه. كتاب إثبات الوصية لعلي - عليه السلام. كتاب إثبات خلافته. كتاب إثبات النص عليه. كتاب إثبات النص على الأئمة - عليهم السلام. كتاب جامع حجج الأئمة - عليهم السلام. كتاب دلائل الأئمة ومعجزاتهم - عليهم السلام. كتاب فضل الحسن والحسين - عليهما السلام. كتاب الرسالة الأولى في الغيبة.

كتاب الرسالة الثانية. كتاب الرسالة الثالثة. كتاب الإنابة. كتاب زيارات قبور الأئمة - عليهم السلام. كتاب مولد أمير المؤمنين - عليه السلام. كتاب مولد فاطمة - عليها السلام. كتاب الجمل. كتاب أخبار سلمان وزهده وفضائله. كتاب أخبار أبي ذر وفضائله. كتاب التقية. كتاب إبطال الغلو والتقصير. كتاب ثواب الأعمال. كتاب عقاب الأعمال. كتاب السر المكتوم إلى الوقت المعلوم. كتاب علامات آخر الزمان. كتاب الرجعة. كتاب الفرق. كتاب صفات الشيعة. كتاب فضائل العلوية. كتاب خلق الإنسان. ذكر المجلس الذي جرى له بين يدي ركن الدولة. ذكر مجلس آخر. ذكر مجلس ثالث. ذكر مجلس رابع. ذكر مجلس خامس^١.

وقد ذكر النجاشي أن أباه أخبره بجميع كتب الصدوق، وأنه قرأ بعضها عليه؛ فقد أجاز الصدوق والد النجاشي بجميع كتبه لما سمع منه ببغداد؛ لكن الشيخ الطوسي - كما مر - أخذ هذه الكتب عن جملة من المشايخ منهم الشيخ المفيد؛ فيمكننا أن نتصور مدى اعتداد المفيد بالشيخ الصدوق في تحمل كتبه وأدائها من بعده، وأن نتصور أيضا مدى انفعاله وتأثره بهذه الأفكار التي مزجها بفكره؛ فقبل منها ما قبل وانتقد منها ما انتقد، على ما يظهر من كتابه «تصحيح الاعتقاد»، ومن كلامه في «المسائل السروية» على كتب الصدوق وشيخه الآخر أبي علي بن الجنيد في الحلال والحرام من أحكام الفقه^٢.

()

تلاميذ الشيخ المفيد:

سبق في الكلام عن الشيخ المفيد ذكر اهتمامه بالتعليم، واختيار النابهين والعناية بهم؛ حتى قال فيه العلامة هبة الدين الشهرستاني: «كانت داره بالكرخ من بغداد دائرة للمعارف العالية، ومدرسة للفنون العربية الراقية، وحسبك أن قد تخرج منها أمثال الشريفين الرضي والمرتضى، وأبي جعفر الطوسي، والنجاشي، وخلق لا يحصون؛ ولذلك لقب بمعلم الأعظم وابن المعلم لقيامه كأبيه بتربية الأعلام»^١.

وقد ذكر السيد حسن الموسوي ما تحصل لديه من تلاميذ الشيخ المفيد، وسأنقل هنا بعض أسماء مشاهيرهم على ترتيب ذكره لهم، مع إضافة تواريخ وفياتهم من موسوعة أصحاب الفقهاء لمؤسسة الإمام الصادق:

١ - الشيخ الأجل أبو العباس أحمد بن علي بن أحمد بن العباس النجاشي

(ت. ٤٥٠هـ).

- ٢ - الفاضل الفقيه أحمد بن علي بن قدامة (ت٤٨٣هـ)، أبو المعالي النحوي قاضي الأنبار، وكان من المعمرين قرأ على المفيد كتاب الإرشاد عام ٤١١هـ.
- ٣ - الثقة العين جعفر بن محمد بن أحمد بن العباس الدوريسطي (ت٤٧٤هـ).
- ٤ - الشيخ الفقيه أبو يعلى (سلار) حمزة بن عبد العزيز الديلمي (ت٤٤٨هـ).
- ٥ - السيد المرتضى علم الهدى علي بن الحسين بن موسى الموسوي (ت٤٣٦هـ).
- ٦ - الشريف الرضي محمد بن الحسين بن موسى الموسوي (ت٤٠٦هـ).
- ٧ - شيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسي (ت٤٦٠هـ).
- ٨ - أبو يعلى محمد بن الحسن بن حمزة الجعفري (ت٤٦٣هـ)، صهره وخليفته والجالس في حياته في مجلسه.
- ٩ - أبو الفتح الفقيه القاضي محمد بن علي الكراجكي (ت٤٤٩هـ).
- ١٠ - الشيخ الثقة أبو الفرج المظفر بن علي بن الحسين الحمداني، من سفراء الإمام الحجة^١.
- ١١ - أبو شجاع تاج الملة عضد الدولة، علي بن الحسن بن بويه الديلمي (ت٣٧٢هـ)، أخذ عن الشيخ المفيد الفقه على مذهب الإمامية^٢.

.. : »

/ « ..

مؤلفات الشيخ المفيد:

قد رأينا إجماع مصادر ترجمة الشيخ المفيد على أنه كان واسع الحظ في المطالعة والتأليف، خلف وراءه مائتي كتاب أو قريبا منها. وقد ذكر الطوسي ثمانية عشر كتابا ورسالة منها؛ لكن النجاشي - الذي كتب رجاله بعده مستدركا ما فاته - ذكر من كتب المفيد ورسائله ما يزيد على سبعين ومائة، ثم جاء السيد حسن الموسوي بعد التتبع فذكر أربعة وتسعين ومائة عنوان من مؤلفات الشيخ المفيد، أنقلها عنه فيما يلي، مع التعليق عليها بما يقتضيه الحال من تصحيح واجب، وبما يبين المطبوع منها، وما تحصل لدي، وهو كل ما طبع حتى الآن فيما أعلم:

- ١ - أحكام أهل الجمل. ذكره النجاشي باسم الجمل وهو غير النصرة الآتي ذكره.
- ٢ - أحكام النساء مرتب على أبواب. استظهر الشيخ النوري أنه كتبه للسيدة أم الشريفة الرضي والمرضى^٢.
- ٣ - اختيار الشعراء ذكره السروي.
- ٤ - الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد^٣.

() .

« »

- ٥ - الأركان في دعائم الإيمان.
- ٦ - الاستبصار في ما جمعه الشافعي من الأخبار.
- ٧ - الإشراف في أهل البيت عليهم - السلام^١.
- ٨ - أصول الفقه.
- ٩ - الإعلام فيما اتفقت عليه الإمامية من الأحكام^٢.
- ١٠ - الافتخار.
- ١١ - أقسام المولى في اللسان وبيان معانيه العشرة والمراد منه في قوله صلى الله عليه وآله «من كنت مولاه فعلي مولاه»^٣.
- ١٢ - الإفصاح في الإمامة^٤.
- ١٣ - الإقناع في وجوب الدعوة.
- ١٤ - الأمالي المتفرقات^٥.
- ١٥ - الانتصار.
-

- ١٦ - أوائل المقالات في المذاهب المختارات^١.
- ١٧ - الإيضاح في الإمامة^٢.
- ١٨ - إيمان أبي طالب^٣.
- ١٩ - البيان عن غلط قطرب في القرآن.
- ٢٠ - البيان في تأليف القرآن.
- ٢١ - بيان وجوه الأحكام.
- ٢٢ - التواريخ الشرعية وهو «مسار الشيعة في مختصر تواريخ الشريعة»^٤.
- ٢٣ - تفضيل الأئمة على الملائكة.
- ٢٤ - تفضيل أمير المؤمنين - عليه السلام - على سائر الأصحاب^٥.
- ٢٥ - التمهيد.
- ٢٦ - جمل الفرائض.
- ٢٧ - جواب ابن واقد السني.

« »

/

()

- ٢٨ - جواب أبي الفتح محمد بن علي الكراجكي.
- ٢٩ - جواب أبي الفرج بن إسحاق عما يفسد الصلاة.
- ٣٠ - جواب أبي محمد الحسن بن الحسين النوبندجاني المقيم بمشهد عثمان.
- ٣١ - جواب أهل جرجان في تحريم الفقاع.
- ٣٢ - جواب أهل الرقة في الأهلة والعدد.
- ٣٣ - جواب الكرمانى في فضل نبينا محمد - صلى الله عليه وآله - على سائر الأنبياء
- عليهم السلام.
- ٣٤ - جواب المافروخي في المسائل.
- ٣٥ - جواب مسائل اختلاف الأخبار.
- ٣٦ - الجوابات في خروج المهدي.
- ٣٧ - جوابات ابن الحمامي.
- ٣٨ - جوابات الخطيب ابن نباتة.
- ٣٩ - جوابات أبي جعفر القمي.
- ٤٠ - جوابات أبي جعفر محمد بن الحسين الليثي.
- ٤١ - جوابات أبي الحسن الحضيضي.
- ٤٢ - جوابات أبي الحسن سبط المعافى بن زكريا في مسألة إعجاز القرآن.
- ٤٣ - جوابات أبي الحسن النيسابوري.
- ٤٤ - جوابات الأمير أبي عبد الله.
- ٤٥ - جوابات الحاجب أبي الليث «المسائل العكبرية»^١.
- ٤٦ - جوابات الإحدى والخمسين مسألة^٢.

- ٤٧ - جوابات البرقعي في فروع الفقه .
- ٤٨ - جوابات ابن عرقل .
- ٤٩ - جوابات الشريقيين في فروع الدين .
- ٥٠ - جوابات علي بن نصر العبدجاني .
- ٥١ - جوابات الميفارقيين في الغيبة .
- ٥٢ - جوابات الفيلسوف في الاتحاد .
- ٥٣ - جوابات مقاتل بن عبد الرحمن عما استخرجه من كتب الجاحظ .
- ٥٤ - جوابات المسائل الجرجانية .
- ٥٥ - جوابات المسائل الحرانية .
- ٥٦ - جوابات المسائل الخوارزمية .
- ٥٧ - جوابات المسائل الدينورية المازرانية .
- ٥٨ - جوابات المسائل السروية^١ .
- ٥٩ - جوابات المسائل الشيرازية .
- ٦٠ - جوابات المسائل الصاغانية^٢ .
- ٦١ - جوابات المسائل الطبرية .
- ٦٢ - جوابات المسائل في اللطيف من الكلام .
- ٦٣ - جوابات المسائل المازندرانية .
- ٦٤ - جوابات المسائل الموصليات في العدد والرؤية^٣ .

- ٦٥ - جوابات المسائل النوبندجانية، الواردة من أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن
الفارسي المقيم بمشهد عثمان بالنوبندجان.
- ٦٦- جوابات المسائل النيسابورية.
- ٦٧ - جوابات النصر بن بشير في الصيام.
- ٦٨ - الرجال. وهو مدرج في الإرشاد الآنف الذكر.
- ٦٩ - رد العدد الشرعية.
- ٧٠ - الرد على ابن الإخشيد في الإمامة.
- ٧١ - الرد على ابن رشيد في الإمامة.
- ٧٢ - الرد على ابن عون في المخلوق^١.
- ٧٣ - الرد على ابن كلاب في الصفات.
- ٧٤ - الرد على أبي عبد الله البصري في تفضيل الملائكة على الأنبياء - عليهم السلام.
- ٧٥ - الرد على الجبائي في التفسير.
- ٧٦ - الرد على أصحاب الحلاج.
- ٧٧ - الرد على ثعلب في آيات القرآن ذكره السروي.
- ٧٨ - الرد على كتاب الجاحظ العثمانية.
- ٧٩ - الرد على الخالدي في الإمامة.
- ٨٠ - الرد على الزيدية^٢.
- ٨١ - الرد على الشعبي.
- ٨٢ - الرد على الصدوق في عدد شهر رمضان.
- ٨٣ - الرد على العقيقي في الشورى.

- ٨٤ - الرد على القتيبي في الحكاية والمحكي^١.
- ٨٥ - الرد على الكرابيسي في الإمامة.
- ٨٦ - الرد على المعتزلة في الوعيد^٢.
- ٨٧ - الرد على من حد المهر^٣.
- ٨٨ - رسالته في الفقه إلى ولده، ولم يتمها.
- ٨٩ - الرسالة إلى الأمير أبي عبد الله وأبي طاهر بن ناصر الدولة في مجلس جرى في الإمامة.
- ٩٠ - الرسالة إلى أهل التقليد.
- ٩١ - الرسالة العلوية.
- ٩٢ - الرسالة الغروية.
- ٩٣ - الرسالة الكافية في الفقه.
- ٩٤ - رسالة الجنيدي إلى أهل مصر.
- ٩٥ - الرسالة المقنعة في وفاق البغداديين من المعتزلة لما روي عن الأئمة - عليهم السلام.
- ٩٦ - الزاهر في المعجزات، ويسمى الباهر من المعجزات.
- ٩٧ - شرح كتاب الإعلام.
- ٩٨ - عدد الصوم والصلاة.
- ٩٩ - العمدة في الإمامة. وذكر السيد ابن طاووس في الطرائف عند نقله عنه أن اسمه العمدة.

() .

- ١٠٠ - العويص في الأحكام^١.
- ١٠١ - العيون والمحاسن^٢.
- ١٠٢ - الفرائض الشرعية في مسألة المواريث.
- ١٠٣ - الفصول من العيون والمحاسن^٣.
- ١٠٤ - الفضائل^٤.
- ١٠٥ - قضية العقل على الأفعال.
- ١٠٦ - الكامل في الدين.
- ١٠٧ - كتاب في إمامة أمير المؤمنين - عليه السلام - من القرآن.
- ١٠٨ - كتاب في قوله - صلى الله عليه وآله -: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى».
- ١٠٩ - كتاب في قوله - تعالى -: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ﴾ النحل / ٤٣.
- ١١٠ - كتاب في الخبر المختلق بغير أثر.
- ١١١ - كتاب القول في دلائل القرآن.
- ١١٢ - كتاب في الغيبة.
- ١١٣ - كتاب في القياس.
- ١١٤ - كتاب في المتعة.

- ١١٥ - كشف الالتباس.
- ١١٦ - الكلام في الإنسان.
- ١١٧ - الكلام في حدوث القرآن.
- ١١٨ - الكلام في المدوم والرد على الجبائي.
- ١١٩ - الكلام في وجوه إعجاز القرآن.
- ١٢٠ - الكلام في أن المكان لا يخلو من متمكن.
- ١٢١ - لمح البرهان في عدم نقصان شهر رمضان.
- ١٢٢ - المبين في الإمامة. وذكره الشيخ باسم المنير.
- ١٢٣ - المجالس المحفوظة في فنون الكلام.
- ١٢٤ - المختصر في الغيبة.
- ١٢٥ - مختصر في الفرائض.
- ١٢٦ - مختصر في القياس.
- ١٢٧ - المختصر في المتعة.
- ١٢٨ - المزار الصغير^١.
- ١٢٩ - المَزُورِيْنَ عن معاني الأخبار. (أصله كتاب المَزُورِيْنَ).
- ١٣٠ - المسألة الكافية في إبطال توبة الخاطئة^٢.
- ١٣١ - المسألة الموضحة عن أسباب نكاح أمير المؤمنين - عليه السلام^٣.
- ١٣٢ - مسألة في المهر وأنه ما تراضى عليه الزوجان.

- ١٣٣ - مسألة في تحريم ذبايح أهل الكتاب^١.
- ١٣٤ - مسألة في الإرادة^٢.
- ١٣٥ - مسألة في الأصلاح.
- ١٣٦ - مسألة في البلوغ.
- ١٣٧ - مسألة في ميراث النبي - صلى الله عليه وآله^٣.
- ١٣٨ - مسألة في الإجماع.
- ١٣٩ - الرسالة في العترة.
- ١٤٠ - الرسالة في رجوع الشمس.
- ١٤١ - الرسالة في المعراج.
- ١٤٢ - الرسالة في انشقاق القمر وتكلم الذراع.
- ١٤٣ - الرسالة في تخصيص الأيام.
- ١٤٤ - الرسالة في وجوب الجنة لمن ينتسب بولادته إلى النبي - صلى الله عليه وآله.
- ١٤٥ - الرسالة في معرفة النبي - صلى الله عليه وآله - بالكتابة.
- ١٤٦ - الرسالة في معنى قوله - صلى الله عليه وآله - : «إني مخلف فيكم الثقلين».
- ١٤٧ - الرسالة فيما روته العامة.
- ١٤٨ - الرسالة في النص الجلي.
- ١٤٩ - الرسالة في محمد بن الخضر الفارسي.
- ١٥٠ - الرسالة في معنى قوله - صلى الله عليه وآله - : «أصحابي كالنجوم».
- ١٥١ - الرسالة في القياس مختصر.

- ١٥٢ - المسألة الموضحة في تزويج عثمان.
- ١٥٣ - المسألة المقنعة في إمامة أمير المؤمنين - عليه السلام^١.
- ١٥٤ - المسائل في أقصى الصحابة.
- ١٥٥ - الرسالة في الوكالة.
- ١٥٦ - مسائل أهل الخلاف.
- ١٥٧ - المسألة الحنبلية.
- ١٥٨ - الرسالة في نكاح الكتابية.
- ١٥٩ - المسائل العشرة في الغيبة^٢.
- ١٦٠ - مسائل النظم.
- ١٦١ - الرسالة في المسح على الرجلين^٣.
- ١٦٢ - الرسالة في المواريث.
- ١٦٣ - مصابيح النور في علامات أوائل الشهور.
- ١٦٤ - مقابض الأنوار في الرد على أهل الأخبار.
- ١٦٥ - المسائل المنتورة وهي نحو مئة مسألة ذكرها في الفهرست.
- ١٦٦ - المسائل الواردة من خوزستان.
- ١٦٧ - مسألة في خبر مارية قبطية^٤.

- ١٦٨ - مسائل في الرجعة.
- ١٦٩ - مسألة في سبب استتار الحجة عجل الله فرجه.
- ١٧٠ - مسألة في عذاب القبر.
- ١٧١ - مسألة في قوله المطلقات.
- ١٧٢ - مسألة فيمن مات ولم يعرف إمام زمانه هل هو صحيح ثابت أم لا^١.
- ١٧٣ - مسألة الفرق بين الشيعة والمعتزلة والفصل بين العدلية منهما والقول في اللطيف من الكلام^٢.
- ١٧٤ - مناسك الحج.
- ١٧٥ - مناسك الحج مختصر.
- ١٧٦ - الموجز في المتعة^٣.
- ١٧٧ - النصرة في فضل القرآن.
- ١٧٨ - النصرة لسيد العترة في حرب البصرة وقد طبع في النجف باسم الجمل^٤.
- ١٧٩ - نقض في الإمامة على جعفر بن حرب.
- ١٨٠ - نقض في الخمس عشرة مسألة على البلخي.
- ١٨١ - النقض على ابن عباد في الإمامة.
- ١٨٢ - النقض على أبي عبد الله البصري.

- ١٨٣ - النقض على الجاحظ في فضيلة المعتزلة.
- ١٨٤ - النقض على الطلحي في الغيبة.
- ١٨٥ - النقض على علي بن عيسى الرماني في الإمامة.
- ١٨٦ - النقض على غلام البحراني في الإمامة.
- ١٨٧ - النقض على النصيبي في الإمامة.
- ١٨٨ - النقض على الواسطي.
- ١٨٩ - نقض فضيلة المعتزلة^١.
- ١٩٠ - نقض كتاب الأصم في الإمامة.
- ١٩١ - نقض المروانية.
- ١٩٢ - النكت في مقدمات الأصول^٢.
- ١٩٣ - المقنعة في الفقه^٣.
- ١٩٤ - نهج البيان إلى سبيل الإيمان^٤.
- وهناك بعد ذلك عدد من كتب الشيخ المفيد المطبوعة المتداولة بين الاثنا عشرية، ولم يوردها السيد حسن الموسوي في قائمته، وهي:
- ١ - كتاب الاختصاص^٥.

٢ - الحكايات في مخالقات المعتزلة من العدلية، والفرق بينهم وبين الشيعة الإمامية^١.

٣ - المسائل الطوسية^٢.

٤ - تصحيح اعتقادات الإمامية^٣.

٥ - شرح المنام^٤.

٦ - عدم سهو النبي - صلى الله عليه وآله وسلم^٥.

٧- رسالة «النكت الاعتقادية»^٦.

وهناك أيضا اسم كتاب ذكره الشيخ الطهراني بعنوان «أطرف الدلائل وأوائل المسائل»^٧.

ومن الثابت أن رسالة «النكت الاعتقادية» نسبت خطأ إلى الشيخ المفيد؛ فهي تتناول الأصول الخمسة بأسمائها وفق الترتيب المشهور عند المتأخرين، وإن كنا ننتهي إلى أن الأصول الخمسة كانت ثابتة عند متكلمي القرن الخامس من الاثنا عشرية؛ فالمراد ثبوت الموضوعات ومسائل هذه الأصول التي استقرت وبلغت سمتها الأخير في نظام التأليف الكلامي على يد المحقق نصير الدين الطوسي وتلاميذه فيما بعد.

ورسالة «النكت الاعتقادية» بعد ذلك مكتوبة بأسلوب لغوي مغاير لأسلوب المفيد، ومشملة على مادة كلامية لا تناسب عصره، ولا تطابق التعريفات الثابتة لبعض المصطلحات الكلامية في المؤلفات الصحيحة النسبة للشيخ المفيد، ومن ذلك الاستدلال على وجوب وجود الصانع وكونه خارجا عن سلسلة الممكنات، وتعريف إرادته - تعالى - لفعله بأنها العلم الموجب لوجود الفعل؛ أي أنها الداعي، ومن ذلك الاستدلال على ثبوت أنه - تعالى - مرید على الحقيقة بدلالة التخصيص.

وهذا يؤكد أنها لمؤلف اثنا عشري متأخر، وقد ورد عنوانها منسوبا إلى فخر المحققين أبي طالب محمد بن العلامة الحلبي (ت ٧٧١هـ)¹.

« » -

مصر، منذ طبع للمرئضى «تفسير قصيدة السيد الحميري البائية» المعروفة بالقصيدة المذهبية (سبعة عشر بيتا)، والتي طبعت في مصر سنة ١٣١٣هـ بعنوان «القصيدة الذهبية». وطبع له بعد ذلك «أمالى المرئضى» بمطبعة السعادة ١٣٢٥هـ، ثم حققها الأستاذ الدرعمي القدير أبو الفضل محمد إبراهيم مدير الشؤون المكتبية بدار الكتب المصرية آنذاك، ونشرها مع التكملة ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م. وإن كان لهذه الأمالي تعلق كبير بمجال الدرس الكلامي؛ فالسمة الغالبة عليها لعلوم القرآن واللغة والبيان. ثم طبع له عيسى الحلبي «طيف الخيال» ١٣٧٤هـ، وحققه بعد ذلك الأستاذ حسن كامل الصيرفي ١٣٨١هـ. وطبع أيضا بالقاهرة ديوانه الشعري ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م، بتحقيق المحامي العراقي الأستاذ رشيد الصفار، الذي قدم له بمقدمة صافية تناولت المناحي المتعددة لحياة الشريف، وجهوده العلمية، وعرضت طرفا من أفكاره المذهبية، وناقشت مع ذلك أغلطا أكثرها ظاهر، مما وقع فيه الدكتور عبد الرزاق محيي الدين في كتابه «أدب المرئضى» .. وكل ذلك بقلم أديب عالم أو عالم أديب.

والعمل الوحيد الكلامي الخالص - فيما أعلم - نشره محققا الدكتور محمد عمارة، ضمن الجزء الأول من رسائل العدل والتوحيد ١٩٧١م، وهو «إنقاذ البشر من الجبر والقدر».

:

.. /

..

:

/

أما الشاعر الأديب الرضي؛ فطبع له في مصرنا من قديم «نهج البلاغة» الذي علق عليه الإمام محمد عبده، وتكررت طباعته مرات، وطبع له كتاب «المجازات النبوية» الذي طبعه مصطفى البابي الحلبي ١٣٥٦هـ - ١٩٣٧م، ثم حققه الأستاذ الأزهري الدكتور طه محمد الزيتي ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م. وكتاب «تلخيص البيان في مجاز القرآن» ١٩٥٤م باهتمام الأديب المحقق الأستاذ محمد عبد الغني حسن الذي صدره بمقدمة واسعة في التعريف بالكتاب ومؤلفه، وكتب الدكتور زكي مبارك عن عبقرية الشريف الرضي، بالإضافة إلى سبق طبع ديوانه الشعري في مجلدين كبيرين قام على تصحيحهما الأستاذ أحمد عباس الأزهري ١٣١٠هـ. وقد عرّفت رسائله الأدبية في سنة الدرس الثانية في دار العلوم بدلالة بعض أساتذتنا في الأدب على قيمتها الفنية واللغوية.

✽ لكنني - كما أشرت في المقدمة - بحكم الاشتغال بعلم الكلام أعتني في هذه الدراسة بتقديم تعريف بالشريف المرتضى يُعين على إدراك مكانته عند الطائفة الاثنا عشرية، وبيان قدره عند أهل السنة، ويوضح جهوده في علم الكلام، ويذكر الروافد التي امتاح منها في صياغة مذهبه الكلامي.

وقد قال الشيخ الطوسي في ترجمة شيخه المرتضى بعد أن ذكر نسبه: «كنيته أبو القاسم، ولقبه علم الهدى الأجل المرتضى - رضي الله عنه. مُتَوَحِّدٌ فِي عُلُومٍ كَثِيرَةٍ، مُجْمَعٌ عَلَى فَضْلِهِ، مُقَدَّمٌ فِي الْعُلُومِ؛ مِثْلَ: عِلْمِ الْكَلَامِ، وَالْفِقْهِ، وَأُصُولِ الْفِقْهِ، وَالْأَدَبِ، وَالنَّحْوِ، وَالشُّعْرِ، وَمَعَانِي الشُّعْرِ، وَاللُّغَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ. لَهُ دِيْوَانٌ شَعْرٌ يَزِيدُ عَلَى أَلْفِ بَيْتٍ. وَلَهُ مِنْ التَّصَانِيفِ وَمَسَائِلِ الْبُلْدَانِ شَيْءٌ كَثِيرٌ... تَوَفِيَ فِي شَهْرِ رَبِيعِ الْأَوَّلِ سَنَةَ سِتِّ وَثَلَاثِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ، وَكَانَ مَوْلَدَهُ فِي رَجَبِ سَنَةِ حَمْسٍ وَخَمْسِينَ وَثَلَاثِينَ، وَسِنَّهُ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِينَ سَنَةً وَثَمَانِيَةَ أَشْهُرٍ وَأَيَّامٍ - نَضَرَ اللَّهُ وَجْهَهُ». وعده في رجاله فيمن لم يرو عن الأئمة فقال: «علي بن الحسين الموسوي يُكْنَى أَبُو الْقَاسِمِ، الْمُلَقَّبُ بِالْمُرْتَضَى، ذِي الْمَجْدِينَ، عِلْمُ الْهَدَى

- أدام الله تعالى أيامه. أكثر أهل زمانه أدبًا وفضلاً، مُتَكَلِّمٌ، فَقِيهٌ، جَامِعٌ لِلْعُلُومِ كُلِّهَا - مَدَّ الله في عمره. يروي عن التلعكبري، والحسين بن علي بن بابويه، وغيرهم من شيوخنا. له تصانيف كثيرة ذكرنا بعضها في الفهرست، وسمعنا منه أكثر كتبه وقرأناها عليه^١.
أما النجاشي؛ فيقول عنه: «حَارَ من العُلُومِ ما لَمْ يُدَانِهِ فِيهِ أَحَدٌ في زمانه، وَسَمِعَ من الحديثِ فَأَكْثَرَ، وَكَانَ مُتَكَلِّمًا شَاعِرًا أَدِيبًا، عَظِيمَ المَنْزَلَةِ في العِلْمِ والدينِ والدُّنْيَا... مات - رضي الله عنه - لخمسة بَقِيْنَ من شَهْرِ ربيعِ الأوَّلِ سنةً سِتَّ وثلاثينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ، وصَلَّى عليه ابنُه في داره وَدُفِنَ فِيهَا، وَتَوَلَّيْتُ غُسْلَهُ، وَمَعِيَ الشَّرِيفُ أَبُو يَعْلَى مُحَمَّدَ بنِ الحسنِ الجَعْفَرِي، وَسُلَّارُ بنُ عبدِ العزيز»^٢.

ويذكر أن المحقق نصير الدين الطوسي (ت-٦٧٢هـ) كان يقول - إذا جرى ذكْرُ الشريف المرتضى في درسه -: صلوات الله عليه. ثم يلتفت إلى القضاة والمدرسين الحاضرين درسه، ويقول: كيف لا يُصَلَّى على المرتضى؟!^٣.

ويأتي العلامة الحلي فيجمع بين ما قاله الشيخ الطوسي والنجاشي، ويضيف قائلاً: «وبكُتُبِهِ استفادت الإمامية منذ زمنه - رحمه الله - إلى زماننا هذا، وهو سنة ثلاث وتسعين وستِّمِائَةٍ، وهو رُكْنُهُمْ ومُعَلِّمُهُمْ - قَدَّسَ اللهُ روحَه، وجزاه عن أجداده خيراً»^٤.
وقد رأينا للقوم من قبل روايات تتعلق بالإمام الغائب في ولادة الصدوق وتلقيب المفيد. أما المرتضى فيروون في تلقيبه بعلم الهدى رؤياً لأحد وزراء القادر بالله في عام ٤٢٠هـ،

رأى فيها - بعد مَرَضِ أَلَمٍ به - الإِمَامَ عَلِيًّا - عليه السلام - يقولُ له: قل لعلم الهدى يقرأ عليك حتى تبرأ. فقال: يا أمير المؤمنين، ومن علم الهدى؟ قال: علي بن الحسين الموسوي. وعندما كتب الوزير إلى المرتضى بذلك قال: الله الله في أمري؛ فإن قبُولي لهذا اللَّقَبِ شِنَاعَةٌ عَلَيَّ. فقال الوزير: ما كتبتُ إليك إلا بما لَقَّبَكَ به جَدُّكَ. وتذكر الروايةُ بعد ذلك أنَّ الأمرَ نما إلى الخليفةِ القادر بالله؛ فكتبَ إلى المرتضى: تَقَبَّلْ يا عَلِيُّ بنَ الحُسَيْنِ مَا لَقَّبَكَ بِهِ جَدُّكَ. فَتَقَبَّلَ وَأَسْمَعَ النَّاسَ^١.

وقد بلغ من عناية المرتضى بالعلم ووسائله أن كانت له مكتبة عظيمة قل أن يوجد الزمان بمثله؛ فكان يفيد منها هو تلاميذه، ويهدي منها الأمراء والوزراء والعلماء. وفي ترجمته عند الحر العاملي نقلٌ عن أبي القاسم التنوخي صاحب السيد المرتضى أنه أحصى مكتبته؛ فوجدها ثمانين ألفَ مُجَلَّدٍ من مُصَنَّفَاتِهِ ومَحْفُوظَاتِهِ ومَقْرُوءَاتِهِ. وعن الثعالبي في «اليتيمة» أن هذه المكتبة قُومَتْ بثلاثين ألفَ دينارٍ، بعد أن أُهْدِيَ منها إلى الرؤساء والوزراء شَطْرٌ عَظِيمٌ^٢.

ومن ثمَّ كانت دارُ الشريفِ مُسْتَرَاضًا لِكُلِّ طُلابِ العِلْمِ مِنَ الشِّيْعَةِ وَأَهْلِ السُّنَّةِ عَلَيَّ حَدٌّ سَوَاءً، وَمِنْ ثَمَّ قَالَ تَلْمِيذُهُ الطُّوسِيُّ: «مُجْمَعٌ عَلَيَّ فَضْلِهِ، مُقَدَّمٌ فِي العُلُومِ».

* ومن أهل السنة ذكر الخطيبُ البغدادي أنه كتب عن المرتضى، وتَرَجَّمَ لَهُ قَائِلًا بَعْدَ ذِكْرِ نَسَبِهِ: «أبو القاسم الموسوي العلوي. كان يُلقَّبُ المرتضى ذا المجدين. وكانت إليه نقابة الطالبيين. وكان شاعرا كثير الشعر، متكلمًا له تصانيف على مذاهب الشيعة. وحَدَّثَ عن سهل بن أحمد الديباجي، وأبي عبيد الله المرزباني، وأبي الحسن بن الجندي. كتبتُ عنه: أخبرنا المرتضى أبو القاسم علي بن الحسين، حدثنا أحمد بن محمد بن عمران الكاتب، حدثنا عبيد الله بن محمد البغوي، حدثنا يحيى الحماني،

حدثنا ابن المبارك، عن معمر، عن الزهري، عن مالك بن أوس، عن عمر أن النبي - صلى الله عليه وسلم - ادخر لأهله قوت سنة^١. سمعت التنوخي يقول: مولد المرتضى أبي القاسم الموسوي في سنة خمس وخمسين وثلاثمائة. مات المرتضى في يوم الأحد الخامس والعشرين شهر ربيع الأول سنة ست وثلاثين وأربعمائة، ودفن في داره عشية ذلك اليوم^٢.

وقد يلفت النظر أن البغدادي اشتد على الشيخ المفيد في ترجمته، ثم تطامن في الكلام عن المرتضى الذي عاصره ولقيه وكتب عنه. وعلى حين تطامن الحافظ ابن الجوزي في الكلام عن الشيخ المفيد في ترجمة مختصرة، نجده يتوسع في ترجمة الشريف المرتضى، وفي الكلام على انفرادات مذهبه في الفروع والأصول.. قال ابن الجوزي بعد ذكر نسب الشريف، وبيان أنه أكبر من أخيه الرضي: «كان يُلقَّبُ بالمرتضى ذي المجدين، وكانت له نقابة الطالبين، وكان يقول الشعر الحسن، وكان يميل إلى الاعتزال، ويُناظرُ عنده في كلِّ المذاهب، وكان يُظهرُ مذهبَ الإماميةِ ويقولُ فيه العَجَبَ. وله تصانيف على مذهب الشيعة فمنها كتابه الذي ذكر فيه فقهم وما انفردوا به نقلت منه مسائل من خط أبي الوفاء بن عقیل، وأنا أذكرها هنا شيئاً منها؛ فمنها: لا يجوز السجود على ما ليس بأرض ولا من نبات الأرض، كالصوف والجلود والوبر. وأن الاستجمار لا يجزي في البول؛ بل في الغائط. وأن الكتابيات حرام. وأن الطلاق المُعلَّق على شرط لا يقع، وإن وُجدَ شرطُه. وأن الطلاق لا يَقَعُ إلا بحضور شاهدينِ عَدْلَيْنِ... وأن ذبائح أهل الكتاب

مُحَرَّمَةٌ. واشتروا في الذَّبْحِ اسْتِقْبَالَ الْقِبْلَةِ. وَكُلُّ طَعَامٍ تَوَلَّاهُ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى أَوْ مَنْ قَطَعَ
بِكُفْرِهِ؛ فَحَرَامٌ أَكَلُهُ.

وهذه مذاهبٌ عَجِيبَةٌ تَخْرِقُ الإِجْمَاعَ، وَأَعْجَبُ مِنْهَا دُمُّ الصَّحَابَةِ^١. وقد نقل ابن
الجوزي بعد ذلك رسالة المرتضى «إِنْكَاحَ عَلِيٍّ أُمَّ كُلْثُومِ ابْنَتِهِ عُمَرَ»، ثم قال: «ومن تأمل
ما صنعه المرتضى من الفقه المتقدم، وكلامه في الصحابةِ وأزواجِ رسولِ الله وبناته؛ عَلِمَ أَنَّهُ
أَحَقُّ بِمَا قَرَفَ بِهِ سِوَاهُ، وَلَوْلَا أَنَّ هَذَا الْكِتَابَ لَا يَصِلِحُ التَّطْوِيلَ فِيهِ بِالرَّدِّ؛ لَبَيَّنْتُ عَوَارَ
كَلَامِهِ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ ظَاهِرٌ لَا يَخْفَى عَلَى مَنْ لَهُ فَهْمٌ. وَأَوَّلُ مَا ذَكَرَ فِيمَا ادْعَاهُ النَّصُّ عَلَى
عَلِيٍّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - وَهَلْ يُرْوَى إِلَّا فِي الْأَحَادِيثِ الْمَوْضُوعَةِ الْمَحَالَّتِ، وَإِنَّمَا يُكْفَرُ الْإِنْسَانُ
لِمُخَالَفَةِ النَّصِّ الصَّحِيحِ الصَّرِيحِ الَّذِي لَا يَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ، وَمَا لَنَا هُنَا - بِحَمْدِ اللَّهِ - نَصٌّ
أَصْلًا؛ حَتَّى نَدَّعِي عَلَى الصَّحَابَةِ الْكُفْرَ وَالْفِسْقَ بِمُخَالَفَتِهِ. وَمِنَ التَّخَرُّصِ وَعِيدُ عُمَرَ لِعَلِيٍّ
إِذْ أَبِي تَزْوِجَهُ، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْمَحَالَّتِ. وَالْعَجَبُ أَنَّهُ يَقُولُ: رُوِيَ حَدِيثُ قِتَالِ عَائِشَةَ
لِعَلِيٍّ مِنْ طَرِيقِ الْآحَادِ. أَفَتَرَى النَّصَّ عَلَيْهِ ثَبَتَ عِنْدَهُ بِطَرِيقِ التَّوَاتُرِ؛ وَلَكِنْ إِذَا لَمْ تَسْتَحْيِ
فَاصْنَعْ مَا شِئْتُ»^٢.

ويأتي القاضي الشافعي أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن
حَلَّكَانَ (ت-٦٨١هـ)، فيتوسَّعُ فِي الْكَلَامِ عَنِ الْمَرْتَضَى وَكُتِبَهُ، وَيَقُولُ بَعْدَ أَنْ يُفْصَلُ نَسْبَهُ
بِالْقَابِ آبَاءَهُ إِلَى عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: «كَانَ نَقِيبَ الطَّالِبِيِّينَ، وَكَانَ
إِمَامًا فِي عِلْمِ الْكَلَامِ، وَالْأَدَبِ، وَالشَّعْرِ، وَهُوَ أَخُو الشَّرِيفِ الرَّضِيِّ...، وَهُوَ تَصَانِيفُ عَلَى
مَذْهَبِ الشَّيْخَةِ، وَمَقَالَةٌ فِي أَصُولِ الدِّينِ، وَهُوَ دِيْوَانُ شَعْرِ كَبِيرٍ...»

وقد اختلف الناس في كتاب «نهج البلاغة» المجموع من كلام الإمام علي بن أبي
طالب - رضي الله عنه - هل هو جمعه أم جمع أخيه الرضي؟ وقد قيل: إنه ليس من

كلام علي، وإنما الذي جمعه ونسبه إليه هو الذي وضعه، والله أعلم.

وله الكتاب الذي سماه «الغرر والدرر»، وهي مجالس أملاها تشتمل على فنون من معاني الأدب، تكلم فيها على النحو واللغة وغير ذلك، وهو كتاب ممتع يدل على فضل كثير وتوسع في الاطلاع على العلوم. وذكره ابن بسام الأندلسي في أواخر كتاب «الذخيرة» فقال: كان هذا الشريف إمام أئمة العراق بين الاختلاف والاتفاق، إليه فرغ علماءها، وعنه أخذ عظمائها، صاحب مدارسها، وجماع شاربها وأنسبها، ممن سارت أخباره، وعرفت له أشعاره، وحميدت في ذات الله مآثره وآثاره، إلى تواليه في الدين وتصانيفه في أحكام المسلمين، مما يشهد أنه فرغ تلك الأصول، ومن أهل ذلك البيت الجليل^١.

أما الحافظ الذهبي؛ فتراه يقر أيضا بعلو مكانة الشريف في العلم، وتقدمه على أقرانه في مختلف فنونه، ويذكر عددا من كتبه في علمي الكلام والفقه؛ لكنه يضيف إلى ذلك بيان رأيه في مذهبه وحكمه عليه، مع إظهار القول بأنه مؤلف «نهج البلاغة» وتمريض القول بأنه من جمع الرضي^٢، فيقول: «العلامة الشريف المرتضى، نقيب العلوية...، هو جامع كتاب نهج البلاغة، المنسوبة ألفاظه إلى الإمام علي - رضي الله عنه - ولا أسانيد لذلك، وبعضها باطل، وفيه حق؛ ولكن فيه موضوعات حاشا للإمام من النطق بها، ولكن أين المنصف؟! وقيل: بل جمع أخيه الشريف الرضي. وديوان المرتضى كبير وتواليه كثيرة، وكان صاحب فنون. وله كتاب الشافي في الإمامة، والذخيرة في الأصول، وكتاب التنزيه، وكتاب في إبطال القياس، وكتاب في الاختلاف في الفقه، وأشياء كثيرة. وديوانه في أربع مجلدات. وكان من الأذكىاء الأولياء، المتبحرين في الكلام والاعتزال، والأدب

» : « »

«.

والشُّعْر؛ لَكُنْهَ إِمَامِيٌّ جَلْدٌ. نَسَأَلَ اللّٰهَ العَفْو. قَالَ ابْنُ حَزْمٍ: الإِمَامِيَّةُ كُلُّهُمُ عَلَيَّ أَنَّ الْقُرْآنَ مُبَدَّلٌ، وَفِيهِ زِيَادَةٌ وَنَقْصٌ؛ سِوَى المُرْتَضَى فَإِنَّهُ كَفَرَ مِنْ قَالِ ذَلِكَ ... قُلْتُ: وَفِي تَوَالِيْفِهِ سَبُّ أَصْحَابِ رَسُوْلِ اللّٰه - صَلَّى اللّٰهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَنَعُوذُ بِاللّٰهِ مِنْ عِلْمٍ لَا يَنْفَعُ»^١.

وَتَعَلُّوْا لِهَجَّةِ الإِنكَارِ عَلَى المُرْتَضَى عِنْدَ الحَافِظِ ابْنِ كَثِيْرٍ الَّذِي نَقَلَ فِي تَرْجُمَتِهِ طَرْفًا مِنْ كَلَامِ ابْنِ الجَوْزِيِّ السَّابِقِ عَنِ انْفِرَادَاتِهِمْ فِي الفِقْهِ الَّتِي قَرَّرَهَا المُرْتَضَى، وَأَنَّ الأَعْجَبَ مِنْ ذَلِكَ ذَمُّ الصَّحَابَةِ فِي كَلَامِهِ، ثُمَّ قَالَ: «ثُمَّ سَرَدَ مِنْ كَلَامِهِ شَيْئًا قَبِيْحًا فِي تَكْفِيْرِ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ وَعُثْمَانَ وَعَائِشَةَ وَحَفْصَةَ - رَضِيَ اللّٰهُ عَنْهُمْ، وَأَخْزَاهُ اللّٰهُ وَأَمَثَلَهُ مِنَ الأَرْجَاسِ الأَنْجَاسِ، أَهْلِ الرِّفْضِ وَالأَرْتِكَاسِ، إِنْ لَمْ يَكُنْ تَابَ ...، وَقَدْ ذَكَرَهُ ابْنُ خَلْكَانٍ فَمَلَّسَ عَلَيْهِ عَلَى عَادَتِهِ مَعَ الشُّعْرَاءِ فِي الثَّنَاءِ عَلَيْهِمْ، وَأُورِدَ لَهُ أشْعَارًا رَائِقَةً. قَالَ: وَيُقَالُ: إِنَّهُ هُوَ الَّذِي وَضَعَ كِتَابَ نَهْجِ البَلَاغَةِ»^٢.

وَيَأْتِي ابْنُ تَغْرِي بَرْدِي الأَتَابِكِي فيقول في تَرْجُمَتِهِ: «المُرْتَضَى نَقِيبُ الطَّالِبِيْنَ بِبَغْدَادِ، وَهُوَ أَخُو الشَّرِيفِ الرُّضِيِّ. قَالَ الحَافِظُ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ الذَّهَبِيُّ: وَكُلُّ مَنْهُمَا رَافِضِيٌّ، وَكَانَ المُرْتَضَى أَيْضًا رَأْسًا فِي الأَعْتِزَالِ كَثِيْرٍ الأَطْلَاعِ وَالجِدْلِ. ثُمَّ ذَكَرَ كَلَامًا عَنِ ابْنِ حَزْمٍ فِي هَذَا المَعْنَى أَنزَهَ الشَّرِيفَ عَنِ ذِكْرِهِ؛ مِرَاعَاةً لِسَلْفِهِ الطَّاهِرِ، لِأَعْتِقَادِهِ القَبِيْحِ فِي الصَّحَابَةِ. وَكَانَ الشَّرِيفُ المُرْتَضَى عَالِمًا فَاضِلًا أَدِيبًا شَاعِرًا»^٣.

وهكذا نرى أَنَّ القَضِيَّةَ الَّتِي لَا يُفْرَطُ فِيهَا عُلَمَاءُ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي بَيَانِ مَوْقِفِهِمْ مِنَ الشَّيْعَةِ الإِمَامِيَّةِ، إِنَّمَا هِيَ دَائِمًا قَضِيَّةٌ مَوْقِفِ الشَّيْعَةِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَأُمَّهَاتِ المُؤْمِنِينَ. وَلَيْسَ هَذَا مِنْ بَابِ مُعَارَضَةِ الخُصُومِ؛ بَلِ المُعَارَضَةُ وَالخُصُومَةُ لِلشَّيْعَةِ فِيمَا سِوَاهُ هِيَ الَّتِي مِنْ بَابِهِ.

1 - / : /

2 - / :

3 - / :

وَلَيْسَ الْأَصْلُ فِي ذَلِكَ مِنْ بَابِ التَّعَصُّبِ الْمَحْضِ لِلصَّحَابَةِ، وَلَا مِنْ بَابِ يَفْتَحُ إِلَى الْقَوْلِ بِعِصْمَتِهِمْ؛ لَكِنَّهُ مِنْ بَابِ حِمَايَةِ قُرْآنٍ وَسُنَّةٍ فِيهِمَا الشَّهَادَةُ لَهُمْ، وَمِنْ بَابِ الدَّفَاعِ عَن دِيَانَةِ وَشَرِيْعَةٍ هَؤُلَاءِ هُمْ نَقَلْتَهَا، وَالْقَائِمُونَ عَلَى حِفْظِهَا وَأَدَائِهَا إِلَى مَنْ بَعْدَهُمْ. وَإِنِّي لَا أَحْسَبُ أَنَّهُ يُشْرَعُ فِي بَحْرِ التَّقْرِيْبِ بَيْنَ الطَّائِفَتَيْنِ لِسَفِينَةٍ تَبْلُغُ هَدَفَهَا آمِنَةً سَالِمَةً؛ حَتَّى يُرَاجِعَ الشَّيْبَةَ الْإِمَامِيَّةَ مَوْفِقَهُمْ مِنَ الصَّحَابَةِ وَأُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ، وَيُرِيحُوا أَنْفُسَهُمْ مِنْ وَعْثَاءِ الْخَوْضِ فِي سَيْرَتِهِمْ إِلَّا بِمَا يَقُودُ إِلَيْهِ الْحَقُّ الْأَبْلَجُ، وَمَنْ ظَلَمَ نَفْسَهُ مِمَّنْ مَضَوْا فَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - يَحْكُمُ فِينَا وَفِيهِ بِالْحَقِّ، وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ.

شيوخ الشريفة المرتضى وتلاميذه:

لقد ذكر الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم أن المرتضى ولد في بغداد حاضرة الخلافة العباسية، وفيها تلقى العلم وشغل به في جميع أدوار حياته، وأنه في أول عهده بالدرس والتأدب قبل أن يجاوز حد الصغر ذهبت به أمه مع أخيه الرضي إلى الشيخ المفيد؛ فأخذ عنه وتخرجا عليه في الفقه وأصوله والتفسير وعلم الكلام، ثم صحب المرتضى غيره من الشيوخ؛ فورد شريعتهم وحمل عنهم، إلى أن استقل بال رأي فوضع في ذلك الكثير من الكتب والرسائل.

وقد ذكر الأستاذ محمد أبو الفضل مع المفيد شيئا آخر هو المرزباني الذي روى عنه المرتضى أكثر ما ذكره من الشعر واللغة والأخبار في كتاب غرر الفوائد أو الأمالي. وهو أبو عبيد الله محمد بن عمران بن موسى بن عبيد الكاتب (ت- ٣٨٤هـ)^٢. وهو

مع كونه لغويا أديبا من شيوخ المعتزلة الذين فيهم مَحَبَّةٌ لآلِ الْبَيْتِ تُحْمَلُ عَلَى التَّشْيِيعِ^١. وهو أحدُ ثلاثة شيوخ من المعتزلة ذكر ابن المرتضى اليماني أن الشريف أخذ عنهم، والآخران: القاضي عبد الجبار بن أحمد (تـهـ ٤١٥هـ)، وأبو إسحاق

النصيبيني^٢.

ولئن اعتُرضت رواية ابن المرتضى أن القاضي كان من شيوخ الشريف المرتضى بأن ذلك لم يثبت في كتب القوم، ولم يعد أحدٌ منهم القاضي عبد الجبار في مشيخة الشريف قط،

على نحو ما ذكره لي آيةُ الله جعفر السبحاني حينما لقيته في مدينة قم؛ فإن رواية ابن المرتضى تترجَّحُ بما صرَّحَ به شَقِيقُ الشَّريفِ المرتضى وصنَّوهُ في أوَّلِ الطلبِ الشَّريفِ الرُّضِيِّ، الذي أقرَّ بأنَّه قرأ علم الكلام على القاضي عبد الجبار، واستشهد بما أفاده من كلامه في مسألة رؤية الباري^١. وبما يظهر في رسائل الشَّريف من عنايته بكلام القاضي؛ حتى إنه يُسأل عن شرح فصل للقاضي يتكلم فيه عن أن المجبرة والمشبَّهة لا يمكنهم الاستدلال على النبوة. ويورد الشَّريف كلام القاضي بنصه ونسبته إليه صراحة، ثم يقول: «وسئلت أن أصرف طرفاً من العناية إلى شرح هذا الفصل، وأن أذكر من ذلك طرفاً مما أرتئيهِ، على أقصى مما في مللهم»^٢.

على أن دراسة كلام المرتضى مقارنةً بكلام القاضي تجعل أخذَه عنه، أو إفادته بكلامه، مما يثبت درايةً بغير ما حَاجَةَ إلى رواية تُثبتُ، ولا نظراً في رواية تعارض. ثم إنه لا يمكننا مع طول تكرار نقل المرتضى عما ذكره القاضي في «المعني» أن نقول: إن ذلك كان اتفاقاً ولا مُوجِباً بتوارد الخواطر، مع ثبوت سبق القاضي في الطبقة وإطلاع الشَّريف على كتبه.

إن ما بين أيدينا من مؤلفات المرتضى وتلميذه شيخ الطائفة الطوسي دليل صريح على أن الإفادة من كلام القاضي عبد الجبار قد تجاوزت التأثير بالفكرة إلى نقل وجوه الاستدلال وألفاظه، إلى الحد الذي سوَّغَ لي عند دراستها أن أستبجح تصويب ما أجد فيه خلافاً من مطبوعات كتب الشَّريف وشيخ الطائفة في ضوء أصلها عند القاضي، وأن أفهم النصوص المشكَّلة عند القاضي بما استقام من كلام المرتضى والطوسي.

ولئن كتب الشَّريفُ في نقض آراء القاضي في الإمامة كتاب «الشافى في الإمامة»، وسار على هديه تلميذه شيخ الطائفة الذي هدَّب الكتاب واختصره؛ فإن الشَّريف كان يعتمد

على كلام القاضي وأصول المعتزلة في تعيين الأصول الكلامية ثم يضيف إليها ما يختص به الإمامية الاثنا عشرية، وقد بينت ذلك فيما سبق من الكلام عن الشيخ المفيد. وكان الشريفُ يشتغل بشرح كلام القاضي وبيانه على نحو ما سبقت الإشارة إليه من قريب؛ بل عمد إلى تنمة كتاب عن الأعراض وأقسامها كتبه تلميذ القاضي وخليفته أبو سعيد النيسابوري، كما سيظهر في تصحيح نصه الذي أقدمه بعد الفراغ من ذكر مؤلفات الشريف في هذه الدراسة - بإذن الله تعالى. ومع ثبوت ذلك كله لي نَظَرٌ ورأيٌ في مسألة العلاقة بين الكلام الاثنا عشري وكلام المعتزلة سيأتي تفصيله - بإذن الله تعالى - في ختام هذه الدراسة.

وإن الباحثين عن شيوخ المرتضى من الاثنا عشرية يطلبونهم فيمن روى عنهم في كتبه بالسمع أو الإجازة، على منهج أهل الرواية من المحدثين؛ فيذكرون عددا من الشيوخ منهم:

- ١ - أبو نصر، عبد العزيز بن عمر بن محمد بن أحمد بن نباتة بن حميد بن نباتة (تـ٤٠٥هـ). أخذ عنه الشريف المرتضى وأخوه الشريف الرضي - وهما طفلان - علوم العربية وآدابها.
- ٢ - الشيخ أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان المفيد (تـ٤١٣هـ).
- ٣ - أبو عبيد الله محمد بن عمران بن موسى بن عبيد الكاتب المرزباني (تـ٣٨٤هـ).
- ٤ - سهل بن أحمد بن عبد الله الديباجي (تـ٣٨٠هـ).
- ٥ - أبو القاسم عبيد الله بن عثمان بن يحيى الدقاق (تـ٣٩٠هـ).
- ٦ - أبو الحسن أحمد بن عمران بن الجندي النهشلي البغدادي (تـ٣٩٦هـ).
- ٧ - الحسين بن علي بن الحسين بن بابويه، أخو الشيخ الصدوق (تـ٣٨١هـ).
- ٨ - أبو القاسم الحسين بن علي بن الحسين بن محمد بن يوسف الوزير المغربي (تـ٤١٨هـ).
- ٩ - أبو جعفر الصدوق محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي (تـ٣٨١هـ).

- ١٠ - أبو محمد هارون بن موسى التلعكبري الشيباني (ت٣٨٥هـ).
- ١١ - أبو الحسين أحمد بن محمد بن علي الكوفي الكاتب. روى عنه كتاب الكافي عن مؤلفه الشيخ محمد بن يعقوب الكليني.
- ١٢ - الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي النحوي (ت٣٧٧هـ). أخذ عنه علوم النحو والقراءات.
- وكذلك يفعلون في جمع أسماء تلاميذ المرتضى ممن ينقل أنه روى عنه أو أجاز بكتبه؛ فيذكرون عددا منهم:
- ١ - شيخ الطائفة، أبو جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي (ت٤٦٠هـ).
- ٢ - الشيخ أبو يعلى، حمزة بن عبد العزيز الطبرستاني الديلمي الملقب بسلاار (ت٤٤٨هـ).
- ٣ - الشيخ أبو الصلاح، تقي الدين بن النجم الحلبي (ت٤٤٧هـ). كان خليفة المرتضى في البلاد الحلبية.
- ٤ - الشيخ أبو القاسم عبد العزيز بن النحرير بن عبد العزيز (ت٤٨١هـ). وهو المعروف بالقاضي ابن البراج، كان خليفة المرتضى والطوسي في البلاد الشامية.
- ٥ - الشيخ أبو الفتح محمد بن علي بن عثمان الكراجكي (ت٤٤٩هـ).
- ٦ - الشيخ أبو الحسن، محمد بن محمد بن أحمد البصري (ت٤٤٣هـ)، نسبة الى بصرى قرية دون عكبرا، سكن بغداد، وتوفى فيها. له منه إجازة سنة ٤١٧هـ.
- ٧ - الشيخ أبو عبد الله محمد بن عبد الملك بن التبان (ت٤١٩هـ). ذكره السيد المرتضى في كتابه الانتصار، ومن أجله ألف رسالة التبيانيات، وقد رثاه السيد المرتضى عندما توفى بقصيدة قافية مفتوحة تبلغ ٥٣ بيتا.
- ٨ - السيد أبو يعلى، محمد بن الحسن بن حمزة الجعفري (ت٤٦٣هـ)، صهر الشيخ المفيد، وخليفته، والجالس بعد وفاته مجلسه، والمشارك للشيخ النجاشي في غسل السيد المرتضى أيضا.

- ٩ - الشيخ أبو الحسين هبة الله بن الحسين المعروف بابن الحاجب (ت٤٢٨هـ) وقد رثاه أستاذه المرتضى بقصيدة دالية في ٣٩ بيتاً.
- ١٠ - القاضي أبو القاسم، أحمد بن علي بن أحمد بن العباس النجاشي (ت٤٥٠هـ)، وهو الذي تولى غُسلَ السيد المرتضى - رحمه الله - بمساعدة الشريف أبي يعلى محمد بن الحسن الجعفري وسألراً بن عبد العزيز.
- ١١ - الشيخ زربي بن عين كان من غلمان السيد المرتضى، وله كتاب عيون الأدلة في الكلام يقع في ١٢ جزءاً.
- ١٢ - الشيخ أبو بكر أحمد بن الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ). كتب عنه^١.

مؤلفات الشريف المرتضى:

لقد ذكر الطوسي من مؤلفات شيخه بإجمال نحو أربعين عنواناً، كان يقول فيها: وله مسائل كثيرة في كذا...، وذكر أنه قرأ عليه أكثر هذه الكتب، وسمع سائرها يُقرأ عليه دفعات كثيرة. وجاء النجاشي فذكر نحوه في العدد وأضاف عناوين لم يذكرها الطوسي^٢. وقد نقل الأستاذ رشيد الصفار في مقدمة تحقيقه لديوان المرتضى الفهرست الذي ذكره الأستاذ أبو الفضل إبراهيم في مقدمة تحقيقه لأمالى الشريف، وضم إليه فهرست كتب المرتضى المفصل حتى عام ٤١٧هـ، وهو الفهرست الذي استجاز به أبو الحسن محمد بن محمد بن البصروي شيخه المرتضى؛ فكتب له قائلاً: «قد أجزت لأبي الحسن محمد بن محمد بن البصروي - أحسن الله توفيقه - جميع كتبي وتصانيفي وأمالى ونظمي ونثري، ما ذكر منه في هذه الأوراق، وما لعله يتجدد بعد ذلك. وكتب علي بن الحسين الموسوي

في شعبان من سنة سبع عشرة وأربعمائة^١.

وفي الإجازة ستة وخمسون عنواناً؛ سوى ما فصلته من ذكر عناوين مسائل الرسائل. وهذه العناوين التفصيلية للمسائل - فيما أرى - هي التي تزيد كثيراً في عدد عناوين المرتضى فيما ذكر في تراجمه المتأخرة والمعاصرة؛ فيجمع بعض المترجمين له أكثر من ستين، ويجمع بعضهم أكثر من ثمانين، ويزيد بعضهم على المائة.

وقد اعتمدت مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم في التقديم لما نشرته من كتب المرتضى الفقهية والكلامية على مقدمة تحقيق الأستاذ الصفار لديوان المرتضى، ثم أضافت إليه من كتب المرتضى ما تحصل لديها معرفته في عناوين الكتب وبيان ما طبع منها، وقد رأيت في عملهم سنةً طيبةً؛ فأخذتُ آخرَ ما ذكروه، وعدلتُ فيه كثيراً بما استقام عندي، وأضفتُ أرقامَ المخطوطات التي وجدتها بالمكتبة المركزية بجامعة طهران؛ ليكون الفهرست على الوجه التالي:

١ - إبطال العمل بأخبار الآحاد^٢.

٢ - إبطال القياس. وأحسب أنه من مسائل الموصلية الأولى الآتي ذكرها.

٣ - أجوبة المسائل القرآنية^٣.

- ٤ - أجوبة مسائل متفرقة من الحديث وغيره^١.
- ٥ - أحكام أهل الآخرة^٢.
- ٦ - الاعتراض على من يثبت حدود الأجسام من شيء ليس بجسم ولا عرض^٣.
- ٧ - أقاويل العرب في الجاهلية. طبع بقم ضمن رسائل الشريف المرتضى.
- ٨ - الانتصار^٤.
- ٩ - إنقاذ البشر من القضاء والقدر. أو إنقاذ البشر من الجبر والقدر^٥.
- ١٠ - البرق. وسماه الطوسي وابن شهر آشوب المرموق في أوصاف البروق.
- ١١ - تتبع الأبيات التي تكلم عليها ابن جني في إثبات المعاني. للمتنبى.
- ١٢ - تنمة أنواع الأعراض من جمع أبي رشيد النيسابوري^٦.
- ١٣ - تفسير الآيات المتشابهات في القرآن^٧.

- ١٤ - تفسير آية: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ﴾ المائدة/ ٩٣.^١
- ١٥ - تفسير آية: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾ الأنعام/ ١٥١.^٢
- ١٦ - تفسير الخطبة الشقشقية^٣.
- ١٧ - تفسير القرآن الكريم. نجز منه سورة الفاتحة و١٢٥ آية من بداية سورة البقرة.
- ١٨ - تفسير قصيدة السيد الحميري البائية المعروفة بالقصيدة المذهبة^٤.
- ١٩ - تفسير القصيدة الميمية. من شعره.
- ٢٠ - تفضيل الأنبياء على الملائكة^٥.
- ٢١ - تقريب الأصول.
- ٢٢ - تكملة الغرر والدرر^٦.
- ٢٣ - تنزيه الأنبياء^٧.

- ٢٤ - جمل العلم والعمل^١.
- ٢٥ - الجواب عن الشبهات في خبر الغدير^٢.
- ٢٦ - جواب الكراجكي في فساد العدد. لعله الذي سيذكر بعنوان الفرائض في قصر الرؤية.
- ٢٧ - جواب الملاحدة في قدم العالم من أقوال المنجمين.
- ٢٨ - جواز الولاية من جهة الظالمين.
- ٢٩ - الحدود والحقائق^٣.
- ٣٠ - حكم الباء في آية: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ﴾ المائدة/٤٦.
- ٣١ - الخطبة المقصدة.
- ٣٢ - الخلاف في أصول الفقه.
- ٣٣ - ديوان شعره^٤.

- ٣٤ - الذخيرة في علم الكلام^١.
- ٣٥ - الذريعة إلى أصول الشريعة^٢.
- ٣٦ - الرد على أصحاب العدد^٣.
- ٣٧ - الرد على يحيى بن عدي النصراني في اعتراض دليل الموحدين في حدوث الأجسام.
- ٣٨ - الرد على يحيى بن عدي النصراني فيما يتناهى.
- ٣٩ - الرد على يحيى بن عدي النصراني في مسألة سماها طبيعة الممكن. وفي بعض المصادر طبيعة المسلمين.
- ٤٠ - الرسالة الباهرة في العترة الطاهرة. وفي بعض المصادر الآيات الباهرة^٤.
- ٤١ - الشافي في الإمامة^٥.
- ٤٢ - شرح مسائل الخلاف.
- ٤٣ - الشهاب في الشيب والشباب^٦.

- ٤٤ - طيف الخيال^١.
- ٤٥ - عدم تخطئة العامل بخبر الواحد^٢.
- ٤٦ - عدم وجوب غسل الرجلين في الطهارة^٣.
- ٤٧ - علة امتناع علي من محاربة الغاصبين^٤.
- ٤٨ - علة خذلان أهل البيت - عليهم السلام^٥.
- ٤٩ - علة مبايعة علي - عليه السلام^٦.
- ٥٠ - العمل مع السلطان. وهو المذكور بعنوان جواز الولاية من جهة الظالمين^٧.
- ٥١ - غرر الفرائد ودرر القلائد. وهو المعروف بأأمالي المرتضى^٨.
- ٥٢ - الفرائض في قصر الرؤية وإبطال القول بالعدد.
- ٥٣ - الفقه الملكي.
-

« »

/ / / / :

- ٥٤ - قول النبي : «نية المؤمن خير من عمله»^١.
- ٥٥ - الكلام على من تعلق بقوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾ الإسراء/ ٧٠.
- ٥٦ - ما تفرد به الإمامية. وهو كتاب الانتصار في الفقه.
- ٥٧ - مجموعة في فنون من علم الكلام^٢.
- ٥٨ - المحكم والمتشابه^٣.
- ٥٩ - مسائل آيات.
- ٦٠ - مسائل أهل مصر الأولى^٤.
- ٦١ - مسائل أهل مصر الثانية. تسع مسائل.
- ٦٢ - مسائل البادريات. أربع وعشرون مسألة.
- ٦٣ - المسائل التبتانية^٥.
- ٦٤ - المسائل الجرجانية.

- ٦٥ - المسائل الحلبية الأولى. ثلاث مسائل.
- ٦٦ - المسائل الحلبية الثانية. ثلاث مسائل.
- ٦٧ - المسائل الحلبية الثالثة. ثلاثون مسألة.
- ٦٨ - مسائل الخلاف في الفقه. لم يتمه كما ذكر الشيخ الطوسي في الفهرست.
- ٦٩ - المسائل الدمشقية. وهي ثلاثون مسألة.
- ٧٠ - المسائل الرازية^١.
- ٧١ - المسائل الرسية الأولى^٢.
- ٧٢ - المسائل الرسية الثانية^٣.
- ٧٣ - المسائل الرمليات^٤.
- ٧٤ - المسائل السلارية. والظاهر أنها الواردة في بعض المصادر بعنوان: أجوبة المسائل الدبلوماسية.

-

/ :

-

-

-

:

« »

/ :

« »

/ :

- ٧٥ - المسائل الصيداوية.
- ٧٦ - المسائل الطبرية^١.
- ٧٧ - المسائل الطرابلسية الأولى. سبع عشرة مسألة.
- ٧٨ - المسائل الطرابلسية الثانية^٢.
- ٧٩ - المسائل الطرابلسية الثالثة^٣.
- ٨٠ - المسائل الطوسية. ويقال لها: المسائل البرمكية وهي خمس مسائل.
- ٨١ - المسائل المحمدية. خمس مسائل.
- ٨٢ - مسائل مفردات. نحو مائة مسألة من فنون شتى.
- ٨٣ - مفردات من أصول الفقه.
- ٨٤ - المسائل الموصليات الأولى. وذكر الشيخ الطوسي أنها ثلاثة: مسألة في الوعيد.
ومسألة في إبطال القياس. ومسألة في الاعتماد.
- ٨٥ - المسائل الموصليات الثانية^٤.

- ٨٦ - المسائل الموصلية الثالثة^١.
- ٨٧ - مسائل الميفارقيات^٢.
- ٨٨ - المسائل الناصرية في الفقه^٣.
- ٨٩ - المسائل الواسطية. مائة مسألة^٤.
- ٩٠ - مسألة في الإجماع^٥.
- ٩١ - مسألة في الإرادة.
- ٩٢ - مسألة في إرث الأولاد^٦.
- ٩٣ - مسألة في الاستثناء^٧.
- ٩٤ - مسألة في استلام الحجر^٨.
- ٩٥ - مسألة في الاعتراض على أصحاب الهيولى.
-

(/) : :

/ :

- ٩٦ - مسألة في الإمامة.
٩٧ - مسألة في التأكيد.
٩٨ - مسألة في توارد الأدلة^١.
٩٩ - مسألة في التوبة.
١٠٠ - مسألة في الحسن والقبح العقلي^٢.
١٠١ - مسألة في خلق الأعمال^٣.
١٠٢ - مسألة في دليل الخطاب. لعلها هي مسألة في الإمامة.
١٠٣ - مسألة في الرد على المنجمين^٤.
١٠٤ - مسألة في العصمة^٥.
١٠٥ - مسألة في قتل السلطان^٦.
١٠٦ - مسألة في كونه - تعالى - عالماً.
١٠٧ - مسألة في المتعة.

() .

- ١٠٨ - مسألة فيمن يتولى غسل الإمام^١.
١٠٩ - مسألة في المنامات^٢.
١١٠ - مسألة في نفي الرؤية. يريد رؤية الله - تعالى^٣.
١١١ - مسألة في وجه التكرار في الآيتين^٤.
١١٢ - المصباح في أصول الفقه. لم يتمه.
١١٣ - مقدمة في الأصول الاعتقادية^٥.
١١٤ - المقنع في الغيبة^٦.
١١٥ - الملخص في الكلام^٧.
-

-
-
-
-
-
-
/

» :
« »
« »

« »

« »

/

« »

/

- ١١٦ - مناظرة الخصوم وكيفية الاستدلال عليهم^١.
- ١١٧ - المنع من تفضيل الملائكة على الأنبياء^٢.
- ١١٨ - الموضح عن وجه إعجاز القرآن. ويسمى كتاب الصرفة.
- ١١٩ - نفي الحكم بعدم الدليل عليه^٣.
- ١٢٠ - النقض على ابن جني. في الحكاية والمحكي.
- ١٢١ - نكاح أمير المؤمنين ابنته من عمر^٤.
- ١٢٢ - وجه العلم بتناول الوعيد كافة الكفار^٥.
- ١٢٣ - الوعيد. وقد سبقت الإشارة في رقم (٨٤) إلى أن الطوسي عد مسألة الوعيد
-

» / «

-

-

« »

» ()

.() « / () :

-

-

» : :

» : «

«

-

إحدى ثلاث من المسائل الموصلية الأولى؛ لكن النجاشي ذكر ذلك أيضا ثم عد كتاب الوعيد مستقلا^١.

وأرى أن نضيف إلى هذا الفهرست كتاب «الفصول المختارة» الذي اختاره المرتضى من كتاب «العيون والمحاسن»؛ فإنه إذا كان أصل الكلام فيه للشيخ المفيد؛ فعملية الاختيار والاصطفاء منه إنما هي عمل علمي مستقل يجب أن ينسب للشريف وحده^٢. وأذكر أيضا أنني وجدت في مكتبة جامعة طهران المركزية مجموعة رسائل كلامية وفقهية، منها رسالة منسوبة للمرتضى بعنوان «استحالة استدلال المجبرة والمشبهة في حدوث الجسم والعصمة»^٣.

وقد طالعت في المكتبة نفسها كتاب «تلخيص البيان في مجازات القرآن» منسوبا للمرتضى^٤.

وهناك بعد ذلك كتاب للمرتضى بعنوان «عجائب الأغلاط»، رآه الشيخ الطهراني وقال عنه: «ذكر في أوله أنه لما اطلع بعض الإخوان على كتاب «أطرف الدلائل وأوائل المسائل» للشيخ السعيد أبي عبد الله محمد بن محمد بن النعمان المفيد، ورأى في آخره بابا مختصرا في أغلاط العامة، فسأله بيان تفصيلها؛ فكتب السيد لالتماسه هذا الكتاب.

:

:(/) :

أَوَّلُه : «اللهم إنا نحمدك على ما أنعمت وأعطيت ...»^١. وذكر أن نسخته جديدة بخط المولى آغا بن محمد على اللكراني، كتبها في النجف في ١٣٠٧ عند السيد آقا التستري في النجف. ونسخة بخط الشيخ جمال الدين حسين بن صاعد في ٩٨٢ ضمن مجموعة ٣٢ رسالة كلها بخطه». والكتاب الآن قيد التحقيق والنشر بمؤسسة آل البيت لإحياء التراث بقم.

٣. الشيخ أبو الصلاح، تقي الدين بن نجم الدين بن عبيد الله بن عبد الله بن محمد
الحلبي (ت-٤٤٧هـ)^١:

ولد أبو الصلاح الحلبي في حلب سنة ٣٧٤، وتوفي بها سنة ٤٤٧هـ، وكان رأس علماء
الطائفة الاثنا عشرية في أرض الشام في زمانه، وهو من تلاميذ الشريف المرتضى والشيخ
الطوسي، الذي ذكره في رجاله فقال: «تقي بن نجم الحلبي، ثقة، له كتب. قرأ علينا
وعلى المرتضى»^٢. وقال العلامة الحلبي في خلاصة الأقوال: «أبو الصلاح - رحمه الله - ثقة
عين، له تصانيف حسنة ذكرناها في الكتاب الكبير، وقرأ على الشيخ - رحمه الله - وعلى
المرتضى - قدس الله روحه»^٣. ومن رموز العلامة الحلبي في «المعتبر»، وهي مرعية عند
القوم تشير إلى خصوصية مرموزاتها عند الاثنا عشرية: أنه إذا قال «الشيخ» مطلقاً؛ فالمراد

شيخ الطائفة الطوسي. وإذا قال «الشيخان»؛ فهما الطوسي والمفيد. وإذا قال «الثلاثة»؛ فهم الطوسي، والمفيد، والمرتضى. وإذا قال «أتباع الثلاثة»؛ فالمراد أبو الصلاح الحلبي، وسائر الديلمي^١. وبلغ من مقام أبي الصلاح عند القوم أن قال الخونساري في ترجمته بروضات الجنات: «هو التقي المطلق، وذلك لما عرفت من أن اسمه لقبه، فمهما وجد ذلك في كلمات الفقهاء مطلقا ليس يراد منه إلا إياه»^٢. وقال النوري: «وهو المراد بالحلبي إذا أطلق في كلمات الفقهاء»^٣. وقال ثقة الإسلام التبريزي علي بن موسى بن محمد شفيع (ت-١٣٣٠هـ): «وبالجملة هو من الفقهاء المعروفين، المعدود قوله بين الأقوال، وهو المراد بالحلبي في كتب الفقهاء»^٤.

* ومن ترجم له من أهل السنة؛ فمرجه النقل عن كتب الشيعة، كالحافظ الذهبي في تاريخ الإسلام؛ حيث يقول: «أبو الصلاح الحلبي: شيخ الشيعة، وعالم الرافضة بالشام. قال يحيى بن أبي طي الحلبي (ت-٦٣٠هـ) في تاريخه: هو عين علماء الشام، والمشار إليه بالعلم والبيان، والجمع بين علوم الأديان وعلوم الأبدان، ولد في سنة أربع وسبعين بحلب، ودخل إلى العراق ثلاث مرات؛ فقرأ على الشريف المرتضى. وقال ابن أبي طي: توفي بعد عوده من الحج في الرملة في المحرم. وكان أبو الصلاح علامة في فقه أهل البيت - عليهم السلام. وقال غيره: له مصنفات في الأصول والفروع منها كتاب الكافي، وكتاب التهذيب، وكتاب المرشد في طريق التعبد، وكتاب العمدة في الفقه، وكتاب تدبير الصحة

- : / . /

« : »

:/ :

- : :

- : / .

- : .

صنفه لصاحب حلب نصر بن صالح، وكتاب شبه الملاحدة، وكتبه مشهورة بين أئمة القوم. وُذكر عنه صلاح وزهد وتقشف زائد، وقناعة مع الحرمة العظيمة والجلالة، وأنه كان يرغب في حضور الجماعة، وكان لا يصلي في المسجد غير الفريضة ويتنفل في بيته، ولا يقبل ممن يقرأ عليه هدية، وكان من أذكياء الناس وأفقههم وأكثرهم تفنناً. وطول ابن أبي طي ترجمته^١.

والحافظ ابن حجر يذكره في «لسان الميزان» فيقول: «أبو الصلاح: مشهور بكنيته. من علماء الإمامية. ولد سنة أربع وسبعين وثلاثمائة، وطلب وتمهر وصنف وأخذ عن أبي جعفر الطوسي وغيره، ورحل إلى العراق فحمل عن الشريف المرتضى، ومات بحلب سنة سبع وأربعين وأربعمائة»^٢.

* والذي يبدو لي أن أبا الصلاح كان أقرب إلى الشريف المرتضى منه إلى الطوسي؛ فقد شرح «الذخيرة» للمرتضى، وشرح أحد تلاميذه بالشام كتاب «جمل العلم والعمل»^٣، وشرح الثاني كتاب «الملخص»^٤؛ حتى إن ابن شهرآشوب قد ذكر أبا الصلاح في تلاميذ

المرتضى فقط^١، وإن كانت له مع ذلك مسائل خالف فيها المرتضى؛ فكتب الكراچكي في نقضها «غاية الإنصاف في مسائل الخلاف»^٢.

شيوخ أبي الصلاح وتلاميذه:

لقد قرأ أبو الصلاح الحلبي العلم على الشريف المرتضى وتلاميذه، ومن ثم يذكر القوم في شيوخه المرتضى وكبار تلاميذه، على النحو التالي:

- ١- الشريف المرتضى علم الهدى علي بن الحسين الموسوي (ت ٤٣٦هـ).
 - ٢- شيخ الطائفة أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠هـ).
 - ٣- الشيخ أبو يعلى سلال بن عبد العزيز الديلمي (ت ٤٦٣هـ).
 - ٤- الشيخ أبو الحسن، محمد بن محمد بن أحمد البصري (ت ٤٤٣هـ).
- وأما تلاميذه؛ فيذكرون من ثبت لديهم روايته عنه، ومنهم:
- ١- أبو القاسم سعد الدين عبد العزيز بن نحرير بن عبد العزيز بن البراج (ت ٤٨١هـ)^٣.
 - ٢- الشيخ عبد الرحمن بن أحمد بن الحسين المفيد النيسابوري الخزاعي (ت ٤٤٤هـ)^٤.

٣- أبو الحسن ثابت بن أسلم بن عبد الوهاب الحلبي ، المصلوب في مصر نحو ٤٦٠هـ^١.

٤- الشيخ أبو الفتح الفقيه القاضي محمد بن علي الكراجكي (ت٤٤٩هـ)^٢.

مؤلفات التقي أبي الصلاح الحلبي:

لا تكاد مصادر ترجمة أبي الصلاح الحلبي تزيد عن ذكر بضعة كتب له ، وقد جمع رضا الأستاذي أشتات ما فيها ، وجعله على قسمين :

أولهما: ما لم يصلنا غير عنوانه ولم يقف على وجود نسخة منه ، وذلك :

١- البداية في الفقه .

٢- تدبير الصحة في الطب .

٣- التلخيص في الفروع .

٤- التهذيب .

٥- الشافية .

«

/

/

-

: « :

«

:

:

-

٦- شبه الملاحدة.

٧- شرح الذخيرة.

٨- العمدة في الفروع.

٩- الكافية.

١٠- اللوامع في الفقه.

١١- مختصر الفرائض الشرعية.

١٢- المرشد في طريق التعبد.

١٣- المعراج في الأحاديث.

والقسم الثاني: هو الكتب التي وصلتنا، وهي:

١- البرهان على ثبوت الإيمان في الكلام، مختصر. نقله أبو محمد الحسن بن أبي

الحسن محمد الديلمي في كتابه «أعلام الدين في صفات المؤمنين» المؤلف في القرن الثامن^١.

٢- الكافي^٢.

٣- تقريب المعارف في علم الكلام^٣.

- / -

« »

« »

) .

.(

وقارئ هذه الكتب الثلاثة يجد أنها تكاد تكون عملا كلاميا واحدا كتبه مؤلفه ثلاث مرات؛ فأبسطها تقريب المعارف، وأوسطها الكافي (أعني القسم الكلامي النظري منه)، وأجزها البرهان. وهي على هذا الترتيب في التأليف؛ فقد أحال أبو الصلاح في الكافي على ما سبق أن فصله في التقريب^١، وأحال في البرهان على ما فصله في الكافي^٢. وعلى هذا يكون قد اجتمع لدي كل ما بقي وطبع أيضا من كتب أبي الصلاح الحلبي.

« »

- :

- :

٤. الشيخ أبو الفتح، محمد بن علي بن عثمان الكراچكي الطرابلسي (تـ٤٤٩هـ)¹:

من خلال النظر في تواريخ مرويات الكراچكي استظهر الشيخ عبد الله نعمة أنه ولد نحو عام ٣٧٤هـ، وقد أجمع المترجمون للكراچكي على أنه توفي عام ٤٤٩هـ؛ فيكون امتداد عمره نحو خمسة وسبعين عاماً²، شغل نفسه خلالها بعلوم كثيرة من أظهرها «الكلام الإمامي»، وقطعها متنقلاً بين البلاد جوالاً زار أرض الحجاز، والرملة من فلسطين وطبرية، ودخل مصر غير مرة، ودمشق، وبغداد، وأقام طويلاً في طرابلس الشام، وصيدا وصور وحلب. وكان له في أكثر هذه المنازل مؤلفات ومجالس ومناظرات على ما يظهر من مطاوي كتابه «كنز الفوائد».

وقد وصفه منتجب الدين علي بن بابويه الرازي (تـ٥٨٥هـ) بأنه فقيه الأصحاب، وذكر أنه قرأ على السيد المرتضى علم الهدى، والشيخ الموفق أبي جعفر الطوسي³. ويظهر من ترجمة ابن شهر آشوب له أنه ولي عمل القضاء؛ فقد ترجم له تحت عنوان

«القاضي أبو الفتح محمد» ثم ذكر عددا من كتبه^١.
وقال عنه الحر العاملي: «عالم فاضل، متكلم، فقيه، محدث ثقة جليل القدر...»،
وهو يروي عن الشيخ المفيد ومن عاصره^٢.
وأبو الفتح الكراجكي من كبار شيوخ القوم الذين تنتهي إليهم سلسلة الإجازات في
المذهب الاثنا عشري، على ما قاله العلامة المجلسي في مقدمة «بحار الأنوار»؛ حيث
قال: «وأما الكراجكي فهو من أجلة العلماء والفقهاء والمتكلمين، وأسند إليه جميع أرباب
الإجازات، وكتابه «كنز الفوائد» من الكتب المشهورة التي أخذ عنها جل من أتى بعده،
وسائر كتبه في غاية المتانة»^٣.

وقد اختار المُحدِّث النوري من هؤلاء الشيوخ اثني عشر شيخا ترجم لهم في «خاتمة
مستدرك الوسائل» أولهم الكراجكي، وذكر بعده النجاشي، ثم الشيخ الطوسي، ثم
الشريفيين: الرضي، فالمرتضى، ثم المفيد، ثم ابن قولويه، ثم الشيخ الصدوق، ثم
النعمانى، ثم الكليني، ثم علي بن بابويه، ثم ختم بذكر أبي عمرو الكشي.
وقد افتتح ترجمة الكراجكي بأن قال: «الفقيه الجليل الذي يعبر عنه الشهيد - كثيرا
في كتبه - بالعلامة، مع تعبيره عن العلامة الحلبي: بالفاضل»^٤.

* ومن علماء أهل السنة ترجم له الحافظ الذهبي حوادث سنة ٤٤٩هـ، فقال: «الكراجكي الخيمي رأس الشيعة وصاحب التصانيف، محمد بن علي. مات بصور في ربيع الآخر. وكان نحويا لغويا، منجما طبيبا، متكلمًا متفننًا من كبار أصحاب الشريف المرتضى، وهو مؤلف كتاب تلقين أولاد المؤمنين»^١.

ووصفه في موضع آخر بأنه شيخ الرفض^٢.

وفي ذكر حوادث هذه السنة ترجم له أبو السعادات عبد الله بن سعد الياضي (٧٦٨هـ)، فقال: «توفي فيها أبو الفتح الكراجكي الخيمي، رأس الشيعة، صاحب التصانيف، كان نحويا لغويا منجما طبيبا متكلمًا، من كبار أصحاب الشريف المرتضى»^٣. ثم ترجم له الحافظ ابن حجر العسقلاني، فقال: «محمد بن علي الكراجكي - بفتح الكاف وتخفيف الراء وكسر الجيم ثم كاف - نسبة إلى عمل الخيم وهي الكراجك^٤. بالغ ابن أبي طي في الثناء عليه في ذكر الإمامية، وذكر أن له تصانيف في ذلك، وذكر أنه أخذ عن أبي الصلاح، واجتمع بالعين زربي، ومات في ثاني ربيع الآخر سنة ٤٤٩ هـ»^٥.

- / :

- / :

/ () .

: » :

«

- / :

- « »

- / :

وذكره ابن العماد الحنبلي في حوادث هذه السنة بنحو ما قاله الذهبي في العبر^١.

شيوخ أبي الفتح الكراجكي، وتلاميذه:

سبق أن ذكرته في تلاميذ الشيخ المفيد، والشريف المرتضى، وأبي الصلاح الحلبي، ثم نقلت من فهرست منتجب الدين أنه قرأ على الشيخ الطوسي أيضا؛ لكن فيما يخص الآراء الكلامية ستظهر هذه الدراسة أن الكراجكي كان أكثر تعلقا في ذلك الجانب بالشيخ المفيد.

ولأن الكراجكي كان جوالا بين البلاد، كما سلف؛ فقد سَمِعَ وأسمع، ودرَسَ ودرَّس؛ فمن المعقول المقبول أن يكون له شيوخ وتلاميذ كثيرون في كل هاتيك البقاع التي نزل بها وأقام في أرضها.

وقد ذكر منهم المُحدث النوري أحد عشر شيخا في «خاتمة مستدرک الوسائل» لم يذكر فيهم الشيخ الطوسي ولا أبا الصلاح، وبلغ الشيخ عبد الله نعمة بهم واحدا وعشرين شيخا في مقدمة تحقيقه لـ«كنز الفوائد» ذكر منهم الطوسي، ولم يذكر أبا الصلاح. ومما ذكره بعد المفيد والمُرتضى:

١ - الشيخ أبو يعلى سَلار بن عبد العزيز الديلمي (ت ٤٦٣هـ).

٢ - الشيخ أبو الحسن محمد بن أحمد بن علي بن الحسن بن شاذان. وهو صاحب كتاب «إيضاح دَفائن النواصب» الذي ذكر الكراجكي أنه هو عينه كتاب «المائة منقبة في مناقب أمير المؤمنين وأهل البيت - عليهم السلام - من طرق العامة».

وقد روى عنه الكراجكي في سنة ٤١٢هـ بمكة المكرمة^٢.

- : / .
- »
« » « () .
« » « »
: / () « »

٣ - الشيخ أبو الرجاء محمد بن علي بن طالب البلدي. وهو تلميذ النعماني ، كما صرح به في كنز الفوائد ، وقد روى عنه بالقاهرة.

٤ - القاضي أبو الحسن أسد بن إبراهيم بن كلب السلمى الحراني .. نزيل بغداد، روى عنه في مدينة الرملة سنة ٤١٠هـ، وقد أكثر الرواية عنه في كنز الفوائد. وقد ذكر الحافظ ابن حجر في ترجمته عن الذهبي أنه صاحب مناكير وموضوعات،

/

»

«

»

»

»

!!

» (/)

:

» :

! «...»

!!

!

- وعن ابن عساكر أنه كان من أشد الشيعة، وكان متكلمًا. مات بعد الأربعمئة^١.
- ٥ - أبو سعيد محمد بن أحمد الماليني الهروي .. روى عنه في الرملة في شوال سنة ٤١٠هـ.
- ٦ - أبو العباس أحمد بن نوح بن محمد الحنبلي الشافعي .. روى عنه بالرملة سنة ٤١١هـ.
- ٧ - القاضي أبو الحسن محمد بن علي بن صخر الأزدي البصري .. روى عنه بمصر سنة ٤٢٦هـ قراءة عليه.
- ٨ - أبو الحسن علي بن الحسن بن منده .. روى عنه في طرابلس سنة ٤٣٦هـ^٢.
- أما تلاميذ الكراجكي؛ فقد ذكر منهم عبد الله نعمة ستة من أهمهم عند القوم:
- ١ - الشيخ عبد الرحمن بن أحمد بن الحسين المفيد النيسابوري الخزاعي (تـ ٤٤٤هـ) الذي مضى ذكره في تلاميذ أبي الصلاح أيضا.
- ٢ - الشيخ شمس الدين أبو محمد الحسن بن الحسين ... ابن بابويه القمي، وهو الملقب بحسكا الرازي (وحسكا مخفف حسن كيان أي الرئيس ونحوه من كلمات التعظيم). وهو من فقهاءهم الكبار من تلاميذ الشيخ الطوسي، وأبي يعلى الديلمي^٣.

- : / . /

- : / . : /

- : /

- : /

مؤلفات الكراجكي:

أحسب أن المحدث النوري لم يسبق فيما ذكره من مؤلفات الكراجكي في ترجمته، وقد كان مترجموه من قبل يذكرون بضعة كتب فحسب؛ لكن النوري ضمن الترجمة ثبتنا موسعا كتبه أحد معاصري الكراجكي، وهو على أقسام: أولها في الكتب الفقهية، وثانيها في الكتب الكلامية، وثالثها في كتب الإمامة، ورابعها في كتب النجوم والهيئة، ثم المتفرقات، وهي بعد الترتيب والتصحيح:

١- كتاب الصلاة. وهو: روضة العابدين ونزهة الزاهدين. ثلاثة أجزاء. فالجزء الأول في الفرائض. والثاني في ذكر السنن. والثالث في ذكر التطوع الذي ليس بمسنون. وما ورد في الجميع من علم وعمل. مشتمل على ثلاثمائة ورقة. عمله لولده.

٢- الرسالة الناصرية في عمل ليلة الجمعة ويومها. عملها للأمير ناصر الدولة - رضي الله عنه - بدمشق. جزء واحد. خمسون ورقة. يشتمل على ذكر المفروض والمسنون والمستحب.

٣- كتاب التلقين لأولاد المؤمنين. صنفه بطرابلس. جزء لطيف. كراستان.

٤- كتاب التهذيب - متصل بالتلقين - صنفه بطرابلس. يشتمل على ذكر العبادات الشرعية بتقسيم يقرب فهمه. ويسهل حفظه. كثير الفوائد. جزء واحد. سبعون ورقة.

٥- كتاب في المواريث. وهو: معونة الفارض على استخراج سهام الفرائض، وطبقات الوارثين، والسبيل إلى استخراج سهامهم من غير انكسار. كتاب مفيد. صنفه بطرابلس لبعض الإخوان. جزء واحد. ستون ورقة.

٦- كتاب المنهاج إلى معرفة مناسك الحاج. وهو منسك كامل يشتمل على فقه وعمل وزيارات. جزء واحد. يزيد على مائة ورقة. صنفه للأمير صارم الدولة يحج به.

٧- كتاب المقنع للحاج والزائر. سأله القائد أبو البقاء فرز بن براك. جزء لطيف.

٨- المنسك العسبي. أمره بعمله الأمير صارم الدولة وعضبها ذو الفخرين بطبرية. قد ذاع في الأرض نسخه.

- ٩- منسك لطيف في مناسك النسوان. أمره بعمله صارم الدولة - حرس الله مدته.
- ١٠- كتاب نهج البيان في مناسك النسوان. أمره بعمله الشيخ الجليل أبو الكتائب أحمد بن محمد بن عماد - رفع الله درجته. و صنفه بطرابلس. وهو خمسون ورقة.
- ١١- كتاب الاستطراف فيما ورد في الفقه في الأنصاف. وهو معنى غريب لم يسبق إلى مثله يتضمن ذكر النصف في الفقه. صنفه للقاضي أبي الفتح عبد الحاكم^١.
- ١٢- مختصر كتاب الدعائم للقاضي نعمان. وهو من جملة فقهاء الحضرة.
- ١٣- كتاب الاختيار من الأخبار. وهو اختصار كتاب الأخبار للنعمان. يجري مجرى اختصار الدعائم^٢.
- ١٤- كتاب ردع الجاهل وتنبيه الغافل. وهو نقض كلام أبي المحاسن المعري. الذي طعن به على الشريف المرتضى في المسح على الرجلين. عمل بطرابلس.
- ١٥- كتاب البستان في الفقه. وهو معنى لم يطرق، وسبيل لم يسلك. قسم فيه أبوابا من الفقه، وفرع كل فن منها حتى حصل كل باب شجرة كاملة. يكون نيفا وثلاثين شجرة كاملة. صنفه للقاضي الجليل أبي طالب عبد الله بن محمد بن عمار. أدام الله سلطانه وكبت شائثيه وأعداءه^٥.
- ١٦- كتاب الكافي في الاستدلال بصحة القول برؤية الهلال. عمله بمصر نحو من مائة ورقة.

- / : «

ومن الكتب الكلامية:

- ١٧- نقض رسالة فردان المروزي في الجزء. أربعون ورقة.
- ١٨- كتاب غاية الإنصاف في مسائل الخلاف. يتضمن النقض على أبي الصلاح الحلبي - رحمه الله - في مسائل خلف بينه وبين المرتضى. نصر فيها رأي المرتضى، ونصر والدي - رحمه الله - رأي المفيد - رضي الله عنهم.
- ١٩- كتاب حُجَّة العالم في هيئة العالم. هذا كتاب يتضمن الدلالة على أن شكل السموات والأرض كشكل الكرة. وإبطال مقال من خالف في ذلك. جزء لطيف^١.
- ٢٠- كتاب ذكر الأسباب الصادة عن معرفة الصواب. جزء لطيف.
- ٢١- رسالة نعتها بدامغة النصارى. وهو نقض كلام أبي الهيثم النصراني فيما رام تثبيته من الثالوث والاتحاد. جزء واحد^٢.
- ٢٢- كتاب الغاية في الأصول. بجزء منه القول في حدوث العالم وإثبات محدثه^٣.
- ٢٣- كتاب رياضة العقول في مقدمات الأصول. جزء لطيف. لم يتم.
- ٢٤- كتاب المرشد المنتخب من غرر الفوائد. يتضمن تفسير آيات من القرآن. مائتا ورقة.
- ٢٥- جواب رسالة الأخوين. يتضمن الرد على الأشعرية وإفساد أقوالهم وطعنهم على الشيعة. ستون ورقة.

- / : : « .«

- / : : « .«

- / : : « .«

ومن الكتب في الإمامة:

٢٦- عدة البصير في حج يوم الغدير. هذا كتاب مفيد. يختص بإثبات إمامة أمير المؤمنين - عليه السلام - في يوم الغدير. جزء واحد. مائتا ورقة. بلغ الغاية فيه حتى حصل في الإمامة كافيًا للشيعة. عمله في هذه المسألة بطرابلس للشيخ الجليل أبي الكتائب عمار - أطال الله بقاءه.

٢٧- كتاب التعجب في الإمامة من أغلاط العامة. هذا كتاب جمع فيه بين أقوالهم المتناقضة الشاهدة بمذاهبهم الفاسدة. نحوًا من المائة ورقة.

٢٨- كتاب الاستنصار. في النص على الأئمة الأطهار - عليهم السلام. هذا كتاب يتضمن ما ورد من طريق الخاصة والعامة من النص على أعداد الأئمة - عليهم السلام. جزء لطيف.

٢٩- كتاب معارضة الأضداد باتفاق الأعداد في فن من الإمامة. جزء لطيف.

٣٠- المسألة القيسرانية في تزويج النبي - صلى الله عليه وآله - عائشة وحفصة. جزء لطيف.

٣١- المسألة النباتية في فضل أمير المؤمنين - صلوات الله عليه - على جميع البرية؛ سوى سيدنا رسول الله - صلى الله عليه وآله.

٣٢- مختصر كتاب التنزيه. تصنيف المرتضى - رحمه الله - عبر ذكر الأنبياء. وبقي

/ « »

() « » -

« »

ذكر الأئمة - صلوات الله عليهم.

- ٣٣- كتاب الانتقام ممن غدر أمير المؤمنين - عليه السلام. وهو النقض على ابن شاذان الأشعري فيما أورده في آية الغار. لم يسبق إلى مثله.
- ٣٤- كتاب الفاضح في ذكر معاصي المتغلبين على مقام أمير المؤمنين - عليه السلام. لم يتم.

ومن الكتب النجومية وما يتحلق بها:

- ٣٥- كتاب مُزيل اللبسِ ومُكْمِلُ الأُنسِ.
- ٣٦- كتاب نظم الدرر في مبنى الكواكب والصور. وهو كتاب لم يسبق إلى مثله. يتضمن ذكر أسماء الكواكب المسماة على ما نطقت به العرب وأهل الرصد^١.
- ٣٧- كتاب إيضاح السبيل إلى علم أوقات الليل. هذا كتاب يتضمن ذكر المنازل الثمانية والعشرين وكواكبها، ومواقع بعضها من بعض، وصورها، والإرشاد إلى معرفتها، والاستدلال على أوقات الليل بها، وهو كثير المنفعة. جزء واحد. مائتا ورقة.
- ٣٨- كتاب في الحساب الهندي وأبوابه. وعمل الجذور والمكعبات المفتوحة والضم.

ومن الكتب المختلفة المتفرقات:

- ٣٩- العيون في الآداب.
- ٤٠- كتاب معدن الجواهر ورياضة الخواطر. يتضمن من الآداب والحكم مما روي عن رسول الله - صلى الله عليه وآله^٢.
- ٤١- كتاب رياض الحكم. وهو كتاب عارض به ابن المقفع.

- ٤٢- كتاب موعظة العقل للنفس. عملها لنفسه. نحو من الكراسين.
- ٤٣- كتاب التعريف بوجوب حق الوالدين. عملها لولده. كراسة واحدة^١.
- ٤٤- كتاب إذكرار الإخوان بوجوب حق الإيمان. أنفذها إلى الشيخ الأجل أبي الفرج البابلي.
- ٤٥- كراسة نصيحة الإخوان. أنفذها إلى الشيخ أبي اليقظان - أدام الله تعالى تأييده.
- ٤٦- كتاب التحفة في الخواتيم. جزء لطيف.
- ٤٧- الرسالة العلوية في فضل أمير المؤمنين - عليه السلام - على سائر البرية سوى سيدنا رسول الله - صلى الله عليه وآله. عملها للشريف أبي طالب. جزء لطيف^٢.
- ٤٨- كتاب الجليس. هذا كتاب لم يسبق إلى مثله. عمله كالروضة المنشورة. ضمنه من سير الملوك وآدابهم. وتحف الحكماء وطرفهم. من ملح الأشعار والآداب ما يستغنى به عن المجموعات وغيرها. لم يصنف مثله. الجملة تكون خمسة أجزاء. خمسمائة ورقة.
- ٤٩- كتاب انتفاع المؤمنين بما في أيدي السلاطين. حداه على عمله الإخوان - حرسهم الله - بصيدا.
- ٥٠- كتاب الأنيس. يكون نحواً من ألفي ورقة. جعله مبوباً في كل فن. لم يسبق إلى

- مثله. مات - رحمه الله - ولم يبلغ غرضه من تصنيفه.
- ٥١- ومن الأنساب: مختصر كتاب ابن جذاع. للشريف - رحمه الله - في ذكر المعقبين من ولد الحسن والحسين - عليهما السلام. تشجير في ذكر المعقبين من ولد الحسن والحسين - صلوات الله عليهما. ولم يسبق إلى مثله.
- ٥٢- كتاب الزاهد في آداب الملوك. للأمير صارم الدولة ذي الفضيلتين - أدام الله علوه. لم يسبق إلى مثله. جزء لطيف.
- ٥٣- كتاب كنز الفوائد. خمسة أجزاء. عمله لابن عمه يتضمن أصولاً من الأدلة. وفنوناً وكلاماً في فنون مختلفة. وتفسير آيات كثيرة. ومختصرات عملها عدة. وأخباراً سمعها مروية من الآداب. ونكتاً مستحسنة.
- ٥٤- تسلية الرؤساء. عملها للأمير ناصر الدولة - رضي الله عنه - جزء لطيف.
- ٥٥- كتاب التأديب. عمله لولده. جزء لطيف.
- ٥٦- المجالس في مقدمات صناعة الكلام. أمر بعملها الأمير صارم الدولة ذو الفضيلتين

- حرس الله عمره - لما آثر الاطلاع على هذا العلم. بجزء منها ثمانية مجالس ولم يتم. لم يسبق إلى مثل ترتيبه^١.

٥٧- كتاب الإقناع عند تعذر الإجماع. في مقدمات الكلام. لم يتم.

٥٨- كتاب الكفاية في الهداية. في مقدمات أصول الكلام. لم يتم.

٥٩- كتاب الأصول في مذهب آل الرسول - عليهم السلام. يتضمن الإخبار بالمذهب من

غير أدلة. عملها للإخوان بصور في سنة ثمانى عشرة وأربعمائة. جزء لطيف.

٦٠- مختصر البيان عن دلالة شهر رمضان. يتضمن نصره القول بالعدد في معرفة أوائل

الشهور. وهو الكتاب المنقوض عمله بالرملة لقاضي القضاة. جزء لطيف.

٦١- جواب رسالة الحازمية في إبطال العدد وتثبيت الرؤية. وهي الرد على أبي

الحسن بن أبي حازم المصري تلميذ شيخى - رحمة الله عليه. عقيب انتقاله عن العدد.

أربعون ورقة.

٦٢- الرسالة العامرية في الجواب عن مسألة سألت عنها الغلاة. أمر بعملها الأمير

قوام الدولة، وأنفذها إلى العامري القاضي. جزء لطيف. عملت بالقاهرة.

٦٣- مختصر القول في معرفة النبي - صلى الله عليه وآله - بالكتابة وسائر اللغات.

عمل بالقاهرة لأبى اليقظان.

٦٤- كراسة مختصر طبقات الوارث. عمل للمبتدئين بطرابلس. لطيف.

٦٥- الجدول المدهش. سأله في عمله سائل.

٦٦- الرسالة الصوفية. وهي في خبر مظلوم ومراد. سأل في عملها بعض الإخوان.

٦٧- كتاب الإيضاح عن أحكام النكاح. أمر بعمله الأمير زخر الدولة بصيدا في سنة

إحدى وأربعين وأربعمائة. يخرج في جزء واحد. فيه الخلاف بين الإمامية والإسماعيلية.

» : /

«

- ٦٨- رسالة التنبيه على أغلاط أبي الحسن البصري. في فصل ذكره في الإمامة. لطيف.
- ٦٩- الكتاب الباهر في الأخبار. لم يتم.
- ٧٠- نصيحة الشيعة. لم يتم.
- ٧١- مسألة العدل في المحاكمة إلى العقل. لم يتم.
- ٧٢- كتاب هداية المسترشد. لم يتم.
- وعندي من كتب الكراجكي كل ما أشرت إلى أنه مطبوع؛ سوى كتاب «التعريف
بوجوب حق الوالدين».

٥- شيخ الطائفة أبو جعفر، محمد بن الحسن بن علي الطوسي البغدادي الغروي
(ت٤٦٠هـ)١:

ذكره معاصره النجاشي في رجاله، فقال: «أبو جعفر: جليل في أصحابنا. ثِقَّةٌ عَيْنٌ.
من تلامذة شيخنا أبي عبد الله»٢.

ومن أجمع ما قيل في تراجم الشيخ مما يبين مكانته العلمية في تاريخ طائفته، وطرفا
من سيرة حياته، ما قاله العلامة الحلبي في «خلاصة الأقوال»: «أبو جعفر، شيخ الإمامية
- قدس الله روحه - رئيس الطائفة، جليل القدر، عظيم المنزلة، ثِقَّةٌ عَيْنٌ صَدُوقٌ، عارفٌ
بالأخبار والرجال والفقه والأصول والكلام والأدب، وجميع الفضائل تنسب إليه. صَنَّفَ

في كُـلِّ فنون الإسلام، وهو المذهب للعقائد في الأصول والفروع، والجامع لكمالات النفس في العلم والعمل. وكان تلميذ الشيخ المفيد محمد بن محمد بن النعمان. ولد - قدس الله روحه - في شهر رمضان سنة خمس وثمانين وثلاثمائة، وقدم العراق في شهر سنة ثمان وأربعمائة، وتوفي - رضي الله عنه - ليلة الاثنين الثاني والعشرين من المحرم سنة ستين وأربعمائة بالمشهد المقدس الغروي - على ساكنه السلام. ودفن بداره. قال الحسن بن مهدي السليقي: توليت أنا، والشيخ أبو محمد الحسن بن عبد الواحد العين زربي، والشيخ أبو الحسن اللؤلؤي غسله في تلك الليلة ودفنه. وكان يقول أولاً بالوعيد، ثم رجع وهاجر إلى مشهد أمير المؤمنين - عليه السلام - خوفاً من الفتن التي تجددت ببغداد. واحتترقت كتبه وكرسي كان يجلس عليه للكلام^١.

والكلام ينتهي هنا إلى الإشارة إلى مكانة الشيخ الطوسي في بغداد حاضرة الخلافة، وكان قصب السبق في ذلك الزمان لعلماء الكلام والعارفين بالمقالات والأديان، وبرغم أن ذلك الزمان نبغ فيه عدد من المتكلمين في جميع الفرق بين أهل السنة والشيعة؛ فقد كان كرسي الكلام في بغداد للشيخ الطوسي .. قال الحافظ عبد الرحمن بن الجوزي في حوادث سنة ٤٤٩هـ: «وفي صفر هذه السنة كبست دار أبي جعفر الطوسي متكلم الشيعة بالكرخ، وأخذ ما وجد من دفاتره، وكرسي كان يجلس عليه للكلام، وأخرج إلى الكرخ وأضيف إليه ثلاثة مجانيق بيض كان الزوار من أهل الكرخ قديماً يحملونها معهم إذا قصدوا زيارة الكوفة؛ فأحرق الجميع»^٢. وقال الشيخ عباس القمي: «كان ببغداد، ثم هاجر إلى مشهد أمير المؤمنين - عليه السلام - خوفاً من الفتنة التي تجددت ببغداد. وأحرقت كتبه وكرسي كان يجلس عليه للكلام فيكلم عليه الخاص والعام، وكان ذلك الكرسي مما أعطته

الخلفاء، وكان ذلك لوحيد العصر^١.

لقد كانت الزعامة الشيعية العلمية للشيخ المفيد وقد عاش الطوسي في كنفه نحو خمس سنوات، ثم انتقلت بعد وفاته في الحقيقة إلى الشريف المرتضى الذي التزمه الطوسي نحو ثلاثة وعشرين عاما، وبعد وفاته انتقلت مقاليد تلك الزعامة إلى الطوسي^٢. وقد زادت مكانة الطوسي في تعلق المتأخرين من علماء الاثنا عشرية به - في رأيي - بما أضافه من منهج جديد إلى فقه القوم خاصة، ثم لهجرته أو فراره من بغداد إلى جوار المشهد العلوي، وتأسيسه في رحابه حوزة علمية استقل برئاستها، وغدت القبلة العلمية للقوم، وصارت آراؤه في كل العلوم المتعلقة بالمذهب الاثنا عشري تمثل معقد أنظار أتباعه.. قال الشيخ آغا بزرك الطهراني: «مضت على علماء الشيعة سنون متطاولة، وأجيال متعاقبة ولم يكن من الهيين على أحد منهم أن يعدّوا نظريات شيخ الطائفة في الفتاوى، وكانوا يعدّون أحاديثه أصلا مسلّمًا، ويكتفون بها، ويعدّون التأليف في قبالتها وإصدار الفتوى مع وجودها تجاسراً على الشيخ وإهانة له. واستمرت الحال على ذلك حتى عصر الشيخ ابن إدريس فكان - أعلى الله مقامه - يُسمّيه بالقلّدة، وهو أوّل من خالف بعض آراء الشيخ وفتاواه، وفتح باب الردّ على نظرياته. ومع ذلك فقد بقوا على تلك الحال حتى إنّ المحقّق وابن أخته العلامة الحلي ومن عاصرها بقوا لا يعدّون رأي شيخ الطائفة»^٣.

ومن ثم قال عنه السيد بحر العلوم: «أبو جعفر: شيخ الطائفة المحقّقة، ورافع أعلام الشريعة الحقّة. إمام الفرقة بعد الأئمة المعصومين، وعماد الشيعة الإمامية في كل ما يتعلق

- / :

-

..

- : () () .()

بالمذهب والدين. مُحَقِّقُ الْأَصُولِ وَالْفُرُوعِ، وَمُهَدِّبُ فُنُونِ الْمَعْقُولِ وَالْمَسْمُوعِ. شَيْخُ الطَائِفَةِ عَلَى الْإِطْلَاقِ، وَرَثِيصُهَا الَّذِي تُتْلَوَى إِلَيْهِ الْأَعْنَاقُ. صَنَّفَ فِي جَمِيعِ عُلُومِ الْإِسْلَامِ، وَكَانَ الْقُدْوَةَ فِي كُلِّ ذَلِكَ وَالْإِمَامَ^١.

ويبلغ من افتتان القوم بالشيخ الطوسي، وإذعانهم لسطوة معارفه أن قال الشيخ الطهراني: «فمن سبر تاريخ الإمامية ومعاجمهم، وأمعن النظر في مؤلفات الشيخ العلمية المتنوعة؛ علم أنه أكبر علماء الدين، وشيخ كافة مجتهدي المسلمين، والقُدوة لجميع المؤسسين، وفي الطليعة من فقهاء الاثني عشرية، فقد أسس طريقة الاجتهاد المطلق في الفقه وأصوله، وانتهى إليه أمر الاستنباط على طريقة الجعفرية المثلى، وقد اشتهر بالشيخ؛ فهو المراد به إذا أُطلق في كلمات الأصحاب، من عصره إلى عصر زعيم الشيعة بوقته... الشيخ مرتضى الأنصاري (ت ١٢٨١هـ)؛ فقد يطلق الشيخ في عصرنا هذا وقبيله ويكون المراد به الشيخ الأنصاري، أما في كتب القدماء والسلف فالمراد هو شيخ الطائفة»^٢. وعلى مثل هذا المنوال ينسج السيد أبو القاسم الخوئي؛ حيث قال في ختام ترجمته: «وإني لم أظفر في علماء الإسلام بمن هو أعظم شأنًا منه؛ فقد كتب في الفقه، والأصول، والكلام، والتفسير، والرجال، وكتبه تتناولها الأيدي، ويستفاد منها إلى اليوم، فحقًا قيل له: شيخ الطائفة وزعيمها». ثم نقل عن محمد باقر الوحيد البهبهاني (ت ١٢٠هـ) أنه قال: «قال جدي - رحمه الله - : كان الشيخ الطوسي مرجع فضلاء الزمان، وسمعنا من المشايخ وحصل لنا أيضًا من التتبع أن فضلاء تلامذته الذين كانوا مجتهدين، يزيدون على ثلاثمائة فاضل من الخاصة، ومن العامة ما لا يُحصى»^٣.

* هذا هو الشيخ الطوسي في نظر علماء طائفته؛ بل في عقولهم وقلوبهم في آن معا، وكان كذلك كثير من علماء السنة يقدرون سعة معارفه؛ لولا الخوض في سيرة السلف الأول بما لا يليق، ولهذا لم يتردد الحافظ ابن حجر العسقلاني في الثناء على أبي علي الحسن ولد الشيخ الطوسي لما عرف من حاله البعد عن السب؛ فذكر في ترجمته أنه سمع من والده وعدد من الشيوخ، ثم صار فقيه الشيعة وإمامهم بمشهد سيدنا علي - رضي الله عنه .. قال: «وهو في نفسه صدوق. مات في حدود الخمسمائة، وكان مُتَدَيِّنًا كَأَفَّا عَنِ السَّبِّ»^١.
والاثنا عشرية أنفسهم يروون في الدلالة على ذكاء الشيخ وسرعة بديهته في الجواب ما نقله السيد علي البروجردي عن كتابي «محبوب القلوب» لقطب الدين محمد الأشكري، و«مجالس المؤمنين» للقاضي نور الله الشوشتري، أن بعض المعاندين من المخالفين عرضوا على الخليفة العباسي أن الشيخ سبَّ الصَّحَابَةَ في كتابه الموسوم بـ«المصباح»، في دعاء يوم عاشوراء منه؛ فأمر الخليفة بإحضاره مع الكتاب المذكور، ولما حضر استفسر منه الأمر. فأنكر الشيخ، ففتح بعضُ كُتَّابِ الخليفة وأراه العبارة: «اللهم خُصَّ أَنْتَ أَوَّلَ ظَالِمٍ بِاللَّعْنِ مَنِي وَابْدَأَ بِهِ أَوَّلًا، ثُمَّ الثَّانِي، ثُمَّ الثَّالِثَ، ثُمَّ الرَّابِعَ. اللَّهُمَّ الْعَنِ يَزِيدَ بْنَ مَعَاوِيَةَ خَامِسًا»^٢. فقال الشيخ بديهية: يا أمير المؤمنين، ليس المراد ما عرَّضَ بِهِ الْمَعَانِدُونَ؛ بَلِ الْمُرَادُ بِأَوَّلِ ظَالِمٍ قَاتِلِ هَابِيلَ، وَهُوَ الَّذِي بَدَأَ بِالْقَتْلِ فِي بَنِي آدَمَ وَسَنَّهُ. وَالْمُرَادُ بِالثَّانِي عَاقِرُ نَاقَةِ صَالِحِ النَّبِيِّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - وَاسْمُهُ قِيدَارُ بْنُ سَالِفٍ. وَبِالثَّالِثِ قَاتِلِ يَحْيَى بْنِ زَكَرِيَّا - عَلَيْهِمَا السَّلَامُ. وَبِالرَّابِعِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَلْجَمٍ قَاتِلِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ - عَلَيْهِ السَّلَامُ. فَلَمَّا سَمِعَ الْخَلِيفَةُ بَيَانَهُ؛ رَفَعَ شَأْنَهُ وَأَكْرَمَهُ. وَزَادَ فِي الثَّانِي: وَانْتَقَمَ مِمَّنْ

- / -

- « » -

»

«.

سعى به^١.

فكأن القوم يقصدون بهذا اللعن الراشدين الثلاثة - رضي الله عنهم - والرابع معاوية الذي صرحت الرواية قبل النص المنقول بلعنه مع أبيه تصريحاً لا تورية فيه ولا صرفاً^٢، وهم يرون بعد ذلك أن الشيخ فيما ورى به وصرف إليه ذهن الخليفة الغافل أو الموافق المتستر، إنما فعل ذلك لحدة ذكائه وفطنته.

ومن ثم نجد الحافظ الذهبي يقول في ترجمته: «شيخ الشيعة، وصاحب التصانيف، أبو جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي. قدم بغداد وتفقه أولاً للشافعي. ثم أخذ الكلام وأصول القوم عن الشيخ المفيد رأس الإمامية، ولزمه وبرع، وعمل التفسير، وأملى أحاديث ونوادير في مجلدين، عامتها عن شيخه المفيد. وروى عن هلال الحفار، والحسين ابن عبيد الله الفحام، والشريف المرتضى، وأحمد بن عبدون، وطائفة. روى عنه: ابنه أبو علي. وأعرض عنه الحفاظ لبدعته، وقد أحرقت كتبه عدّة نُوبٍ في رَحْبَةِ جامع القصر، واستتر لما ظهرَ عنه من التَّنَقُّصِ بالسلف، وكان يسكن بالكرخ، محلة الرافضة، ثم تحوّل إلى الكوفة، وأقام بالمشهد يُفَقِّهُهُمْ. ومات في المحرم سنة ستين وأربعمائة. وكان يُعَدُّ من الأذكياء لا الأركياء»^٣.

- / : -
« / »
()
: « / »

«

- :

- / :

وجاء من بعده الإمام أبو نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي (ت ٧٧١هـ) فاختصر ما سبق من كلام الذهبي في ترجمة للطوسي في «طبقات الشافعية الكبرى»^١.

* وقد وَهَمَ آيَةُ اللَّهِ واعظ زاده الخراساني حينما صَرَخَ بِأَنَّ السبكي أول من ادعى شافعية الطوسي، وتبعه من بعد ذلك العلامة السيوطي، وصاحب كشف الظنون. وهو ينكر صحة هذه النسبة التي لا يوجد سبب - عنده - لعدم نقلها في كتبهم سوى أنها غير صحيحة؛ فانتقال مثل الطوسي عن المذهب الشافعي إلى المذهب الإمامي لو كان ثابتاً؛ لكان من مفاخر القوم التي لا يُهْمَلُ ذكرها. وهو يُسَوِّغُ هذه النسبة في كتب أهل السنة باعتدال الشيخ الطوسي ونقله في كتبه آراء المذاهب الإسلامية على اختلافها، كما يظهر في تفسيره، وفي كتاب «الخلاف»، وفي ترويض الشيخ للفقهاء التفرعي، وإشاعته لطريقة «الاجتهاد» على النحو المعمول به عند أهل السنة، ولإيراده الروايات من طرقهم، واقتباسه من عباراتهم خصوصاً من كتب الشافعي^٢.

ولعمري - وإن كنتُ غيرَ معنيٍّ بهذه المسألة في اشتغالي بعلم الكلام - إن الذي ذكره الشيخُ الخراسانيُّ واعظ زاده لَمِنَ أَظْهَرَ ما يَدُلُّ على تأثر الطوسي بالفقه الشافعي؛ خاصَّةً أنه يُسَلِّمُ أن الغلبة في طوس، المنبتَ الأوَّلَ لشيخ الطائفة، إنما كانت للسنيين الشافعية، وسواءً كانت أسرة شيخ الطائفة تعيشُ فيها شافعيةً أو شيعيةً مُتَسَتِّرةً بالتَّقيَّةِ؛ فذلك لا يمنعُ من تعلُّمِ الطوسي للمذهب في أوَّلِ أمره، ولا يحولُ دونَ تأثُّره به. والشيخُ الخراسانيُّ واعظ زاده مُسَلِّمٌ أيضاً بأن شيخ الطائفة ولد عام ٣٨٥ ثم دخل بغداد عام ٤٠٨هـ، وأن السنوات الثلاث والعشرين التي مضت من حياته قبل دخول بغداد لم تزل مجهولة لديهم. ونحن نعرف بعد ذلك أنَّ الشيخَ الطوسي، كما قرره المُحدِّثُ النوري في خاتمة

المستدرك^١، بدأ في تأليف «تهذيب الأحكام» الذي هو شرح جامع لأدلة كتاب «المقنعة» للمفيد في حياة شيخه الذي لم يمكث معه سوى خمس سنوات، وفي هذا ما فيه من الدلالة على أن التحاق شيخ الطائفة بالمفيد ليس أوَّلَ عَهْدِهِ بالعلم؛ بل هو مسبق بما يُمكنه من الشروع في هذا العمل الذي غدا أحد الأصول الأربعة التي عليها المعول في الاستنباط عند الاثنا عشرية. وهو في الحقيقة شبيه بأعمال معاصره الشافعي الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت/٤٥٨هـ) في جمعه لما عليه المعتمد من السنة في المذهب الشافعي؛ حتى قال فيه إمام الحرمين أبو المعالي الجويني: «ما من فقيه شافعي إلا وللشافعي عليه منة؛ إلا أبا بكر البيهقي فإن المنة له على الشافعي لتصانيفه في نصرته مذهبه»^٢.

وهنا يمكننا أن نَقْلِبَ الحُجَّةَ على الشيخ واعظ زاده الخراساني؛ لنقول: إنما سُكِّتَ في كتبكم عن السنوات الثلاث والعشرين الأولى من حياة شيخ الطائفة؛ ليصفو لكم من شبهة التأثير بالمذهب الشافعي في كل جديد أدخله على فقه الطائفة الاثنا عشرية. ثم إن الطائفة حبست نفسها على كتب الطوسي ونظرياته - على حد تعبير الشيخ الطهراني السابق - أجيالا مُتَعاقِبَةً تَرَسَّخَ فيها أنَّ الشيخ غير مسبق؛ بل لا تجوز مخالفته ديانةً؛ فقد نقل النوري في «خاتمة المستدرك» عن أبي طالب الإسترابادي رواية مفادها أن أمير المؤمنين عليا - عليه السلام - سَنَحَ في المنام في مشهده المقدس لعدد من الفقهاء الذين كانوا يخالفون الشيخ الطوسي في بعض ما قرره في كتاب «النهاية»؛ فقال لهم جميعا: «لم يُصَنَّفْ مُصَنَّفٌ في فقه آل محمد - عليهم السلام - كتابًا أولى بأن يُعْتَمَدَ عليه، ويُتَّخَذَ قُدْوَةً، وَيُرْجَعَ إِلَيْهِ، أولى من كتاب «النهاية» الذي تنازعتم فيه، وإنما كان ذلك لأن

مُصَنَّفُهُ اعتمد في تصنيفه على خُلوصِ النِّيَّةِ لِلَّهِ، وَالتَّقَرُّبِ وَالزُّلْفَى لَدَيْهِ؛ فَلَا تَرْتَابُوا فِي صِحَّةِ مَا صَمَّنَهُ مُصَنَّفُهُ، وَاعْمَلُوا بِهِ، وَأَقِيمُوا مَسَائِلَهُ؛ فَقَدْ تَعَنَّى فِي تَرْتِيبِهِ وَتَهْذِيبِهِ، وَالتَّحَرِّيِ بِالمَسَائِلِ الصَّحِيحَةِ بِجَمِيعِ أَطْرَافِهَا». وَأَنْ هَؤُلاءِ الفُقَهَاءُ كَتَبَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ رُؤْيَاهُ قَبْلَ أَنْ يَتَلَفَّظَ بِهَا؛ ثُمَّ دَخَلُوا عَلَى الشَّيْخِ الطُّوسِيِّ فَقَالَ لَهُمْ: «لَمْ تَسْكُنُوا إِلَى مَا كُنْتُ أَوْفَقْتُكُمْ عَلَيْهِ فِي كِتَابِ «النِّهَايَةِ»؛ حَتَّى سَمِعْتُمْ مِنْ لَفْظِ مَوْلَانَا أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ». وَذَكَرَ لَهُمْ أَنَّهُ سَنَحَ لَهُ فِي الرُّؤْيَا فَأَخْبَرَهُ بِمَا قَالَ لَهُمْ؛ فَحَكَاهُ مُطَابِقًا لِمَا سَجَّلُوهُ فِي أَوْراقِهِمْ^١. وَقَدْ نَقَلَ الشَّيْخُ الطُّهْرَانِيُّ ذَلِكَ أَيْضًا عَنِ شَيْخِهِ النُّورِيِّ، ثُمَّ عَلَّقَ عَلَيْهِ قَائِلًا: «وَهَذِهِ القَضِيَّةُ وَحَدَّاهَا كَافِيَةٌ لِلتَّدْلِيلِ عَلَى إِخْلَاصِ شَيْخِ الطَّائِفَةِ، وَصَدَقَ خِدْمَتُهُ. وَحَسْبُهُ دُخْرًا يَوْمَ العَرَضِ شَهَادَةُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - بِأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ بِتَأْلِيفِ الكِتَابِ غَيْرَ وَجْهِ اللّهِ»^٢.

أقول: إنه لم يكن مع هذا سبيلٌ إلى بقاء روايةٍ تُفِيدُ أَنَّ الطُّوسِيَّ كَانَ شَافِعِيًّا، أَوْ تَعَلَّمَ المَذْهَبَ فِي أَوَّلِ طَلْبِهِ؛ فَتَأَثَّرَ بِهِ فِيمَا قَدَّمَ مِنْ جُهُودِ فَهْمِيَّةٍ جَدِيدَةٍ فِي تَارِيخِ الطَّائِفَةِ الاثْنَا عَشْرِيَّةٍ. وَإِنِّي لِأَتَسَاءَلُ عَنْ صُورَةِ فَهْمِ الطَّائِفَةِ الاثْنَا عَشْرِيَّةِ اليَوْمِ لَوْلَا تِلْكَ التَّفْرِيعَاتُ الطُّوسِيَّةُ وَمَا أَدْخَلَهُ الشَّيْخُ إِلَى سَاحَتِهِ مِنْ طَرِيقَةِ الاجْتِهَادِ الشَّافِعِيَّةِ .. أَكَانَ يَتَجَاوَزُ الحِكَايَةَ وَالِاحْتِجَاجَ لِثَبُوتِ الأَحْكَامِ بِإِجْمَاعِ الطَّائِفَةِ المُشْتَمِلِ عَلَى قَوْلِ المَعْصُومِ، عَلَى نَحْوِ مَا كَانَ يَذْهَبُ إِلَيْهِ شَيْخُهُ الشَّرِيفُ المَرْتَضَى فِي أَكْثَرِ فَتَاوَاهِ؟!

وَإِنِّي لَا أَعْنِي بِذَلِكَ أَنَّ الطُّوسِيَّ نَقَلَ آراءَ الشَّافِعِيَّةِ فَأَدْخَلَهَا فِي صُلْبِ مَذْهَبِهِ الجَعْفَرِيِّ الإِمَامِيِّ؛ فَيَأْتِي مَنْ يُعَدِّدُ عَلَيَّ مَوَاضِعَ الخِلافِ فِي الأَحْكَامِ الفِرْعَوِيَّةِ بَيْنَ الفَرِيقَيْنِ؛ وَإِنَّمَا أَعْنِي المَنْهَجَ الأَصُولِيَّ الَّذِي يُحْتَجُّ بِهِ لِثَبُوتِ هَذِهِ الأَحْكَامِ، وَضَبْطِ مَا يَتَفَرَّغُ عَنْهَا مِنَ المَسَائِلِ.

المشيخة الكلامية للطوسي بين المفيد والمرتضى:

وتلك الثنائية بين الشافعية في النشأة الأولى، والجعفرية بعد ذلك في تكوين الشيخ الطوسي - وهو الفقيه الجعفري الاثنا عشري أصلاً، أو بما آثر بعد التحاقه بالشيخ المفيد - لم تكن في تأسيس فكره الفقهي فحسب؛ بل كان في فكره الكلامي ثنائية أخرى بين المفيد أول الأمر، والشريف المرتضى آخره. والمفيد أقرب إلى آراء البغداديين من المعتزلة، والمرتضى أقرب إلى آراء البصريين منهم، في المسائل التي لا تمس جوهر القول بالإمامة بالطبع، ولا تُخرج المتكلم من هؤلاء عن خصوصيته الإمامية الاثنا عشرية. والمفيد في النظر مُتَوَازِنٌ يُصْرِّحُ بَأَنَّ الْعَقْلَ مُحْتَاجٌ فِي عِلْمِهِ وَنَتَائِجِهِ إِلَى السَّمْعِ، وَأَنَّهُ غَيْرُ مُنْفَكٍّ عَنِ السَّمْعِ يُنْبِئُ الْغَافِلَ عَلَى كَيْفِيَةِ الِاسْتِدْلَالِ، وَأَنَّهُ لَا بُدَّ فِي أَوَّلِ التَّكْلِيفِ وَابْتِدَائِهِ فِي الْعَالَمِ مِنْ رَسُولٍ؛ بَيْنَمَا يَذْهَبُ الْمُرْتَضَى إِلَى أَنَّ الْعَقْلَ حَاكِمٌ عَلَى كُلِّ مَسْمُوعٍ، وَمُلْزِمٌ بِتَأْوِيلِ السَّمْعِ وَصَرَفِهِ عَنْ ظَاهِرِهِ عِنْدَ شُبُهَةِ الْاِخْتِلَافِ.

وحسبنا هذا في الكلام عن المشيخة الكلامية للطوسي بعد ما سبق في الكلام عن المفيد والمرتضى؛ فقد توسع القوم في ذكر شيوخه لأن الرجل كان محدثاً ومن أهل العلم بالرجال، وكتبه في هذا من الأصول عند القوم، وقد عد له الطهراني اثنين وثلاثين شيخاً، ثم عد بعدهم ستة وثلاثين من تلامذته المعروفين¹.

مؤلفات شيخ الطائفة:

لقد بدأت علاقتي المعرفية بالشيخ الطوسي متكلماً وفقهياً ومفسراً ومحدثاً، وكتبته في هذه العلوم منذ بداية عام ١٩٩٣م، حين توطدت علاقتي بالسيد أحسن الموسوي أحد طلاب الماجستير آنذاك بقسم الكمبيوتر بالجامعة الإسلامية العالمية بإسلام آباد، وقد زرت منزله غير مرة في مدينة لاهور، ورأيت مساجد الشيعة هناك، ومجتمعهم من قرب،

وكنْتُ مِنْ قَبْلُ لَا أَعْرِفُ عَنْهُمْ إِلَّا مَا تَذَكَّرَهُ كِتَابُ الْفِرْقِ ، وَمَا سَمِعْتُهُ مِنْ شَيْوَحْنَا الذِّبْنَ نَشَأَتْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ أَشْعَرِيَا شَافِعِيَا خَالِصًا . وَمَعَ الْمُنَاقَشَاتِ الَّتِي كَانَتْ تَدُورُ بَيْنَنَا فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ التَّقْلِيدِيَّةِ ، بِقَلِيلٍ مَا كَانَ يَعْرِفُهُ الْمَوْسَوِي مِنَ الْعَرَبِيَّةِ ، وَقَلِيلٌ مَا أَعْرِفُهُ مِنَ الْإِنْجِلِيزِيَّةِ ، حَصَلَتْ عَلَيَّ كِتَابُ «الْتَمَهِيدِ فِي مَجْرَدِ الْفِقْهِ وَالْفَتَاوَى» لِلشَّيْخِ الطُّوسِيِّ مِنْ إِحْدَى مَكْتَبَاتِ لَاهُورِ ، ثُمَّ أَضَفْتُ إِلَى مَكْتَبَتِي نُسْخَةً مُصَوَّرَةً مِنْ «الرِّسَالَةِ الْعَشْرِ» صَوَّرْتُهَا مِنْ مَكْتَبَةِ مَجْمَعِ الْبَحُوثِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِالْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ الْعَالِمِيَّةِ ، وَفِي رَحَابِ هَذِهِ الْمَكْتَبَةِ الْعَامِرَةِ بَدَأْتُ أَطَالِعُ تَفْسِيرَهُ «التَّبْيَانِ» ، وَأَنْظَرُ فِي كِتَابِيهِ «تَهْذِيبِ الْأَحْكَامِ» وَ«الْإِسْتِبْصَارِ» ، وَرَأَيْتُ كِتَابَهُ فِي رِجَالِ طَائِفَتِهِ وَبَيَانَ أَحْوَالِهِمْ وَذَكَرَ مَوْلَفَاتِهِمْ : كِتَابُ «الْفَهْرَسْتِ» ، وَ«رِجَالِ الطُّوسِيِّ» ، وَمَا اخْتَارَهُ مِنْ رِجَالِ الْكُشِيِّ . ثُمَّ تَطَلَّيْتُ كُتُبَ الشَّيْخِ فِي عِلْمِ الْكَلَامِ فِي بَاكِسْتَانِ ؛ فَلَمْ أَجِدْ مِنْهَا بَعْدَ مَا تَضَمَّنَتْهُ «الرِّسَالَةُ الْعَشْرِ» غَيْرَ التَّرْجُمَةِ الْفَارْسِيَّةِ لِكِتَابِ «تَمَهِيدِ الْأَصُولِ فِي عِلْمِ الْكَلَامِ» الَّتِي نَهَضَ بِهَا الدُّكْتُورُ عَبْدُ الْمُحْسَنِ مَشْكُوتُ الدِّينِيِّ . وَقَدْ اسْتَعْرَتْهَا مِنَ الْمَرْكَزِ الثَّقَافِيِّ التَّابِعِ لِلسَّفَارَةِ الْإِيرَانِيَّةِ فِي إِسْلَامْ آبَادِ ، وَقَرَأْتُهَا لِي بَعْضُ الزَّمَلَاءِ مِنْ أَهْلِ الْفَارْسِيَّةِ ، وَعَدَدٌ مِنَ الطَّلَابِ التَّاجِيكِ وَالْأَفْغَانِ ، وَكَانَتْ مِنْ مَصَادِرِي فِي بَحْثِ الْمَاجِسْتِيرِ .

وَمِنْ مَكْتَبَةِ كَلِيَّةِ دَارِ الْعُلُومِ فِي مِصْرٍ حَصَلْتُ عَلَيَّ مُصَوَّرَةً أَعْمَالِ الذِّكْرِ الْأَلْفِيَّةِ لِلطُّوسِيِّ ، الْمُنْشُورَةَ فِي جَامِعَةِ مَشْهَدِ بَايْرَانَ ١٣٩١هـ ؛ فَقَدْ كُنْتُ أَقْدِرُ أَنْ أَكْتُبَ بَحْثَ الدُّكْتُورِ عَنْ الشَّيْخِ الطُّوسِيِّ وَأَرَائِهِ الْكَلَامِيَّةِ ؛ لَكِنْ غَلَبَ قَدْرُ اللَّهِ - تَعَالَى - بِمَا أَرَادَ فَكْتَبْتُهَا عَنِ الْفِكْرِ الْكَلَامِيِّ الْإِثْنَا عَشْرِي عِنْدَ مَتَكَلَمِي الْقَرْنِ الْخَامِسِ جَمِيعًا .

وَإِذَا زُرْتُ إِيرَانَ عَامَ ١٩٩٩مِ حَصَلْتُ عَلَيَّ أَوَّلَ الطَّبْعَةِ الْعَرَبِيَّةِ مِنْ كِتَابِ «تَمَهِيدِ الْأَصُولِ» فِي طَهْرَانَ ، وَحَصَلْتُ أَيْضًا عَلَيَّ كِتَابُ «الْإِقْتِصَادِ الْهَادِي إِلَى طَرِيقِ الرِّشَادِ» أَهْدَاهُ إِلَيَّ نَاشِرُوهُ الْقَائِمُونَ عَلَيَّ مَكْتَبَةُ جَامِعِ . وَفِي مَدِينَةِ قَمِ حَصَلْتُ عَلَيَّ كِتَابَهُ «مَخْتَصَرَ الشَّافِيِّ فِي الْإِمَامَةِ» ، وَكِتَابُ «الْغَيْبَةِ» ، وَكِتَابُ «الْعِدَّةُ فِي أَسْوَاقِ الْفِقْهِ» ، وَ«أَمَالِي

الطوسي» ، وعلى نسخة أصلية من طبعة «الرسائل العشر». وأخيرا حصلت على كل ما طبع من كتب الشيخ الطوسي غير «التمهيد» و«مختصر الشافي» ضمن برنامجي «المعجم» و«المعجم العقائدي».

أما ما ألفه الشيخُ الطوسي من الكتب على وجه العموم؛ فقد ترجم الشيخ لنفسه فذكر منها اثنين وأربعين هي كتبه التي سبقت وضعه للترجمة في كتابه «الفهرست» ، وهي مع ما ذكَّره عنها :

- ١- كتاب تهذيب الأحكام. (وفصل ما يتضمنه من الكتب الفقهية) ^١.
- ٢ - كتاب الاستبصار فيما اختلف من الأخبار. وهو يشتمل على عدَّة كُتُبٍ تَهْذِيبِ الأحكام؛ غير أن هذا الكتاب مقصور على ذكر ما اختلف من الأخبار. والأول يجمع الخلاف والوفاق ^٢.
- ٣ - كتاب النهاية في مجرد الفقه والفتاوى. وهو يشتمل على عدَّة كُتُبٍ تَهْذِيبِ الأحكام ^٣.
- ٤ - كتاب المفصح في الإمامة ^٤.
- ٥ - كتاب تلخيص الشافي في الإمامة ^٥.

() .

() .

() .

()

- ٦ - مختصر ما لا يسع المكلف الإخلال به.
- ٧ - كتاب العدة في أصول الفقه^١.
- ٨ - كتاب الرجال الذين رووا عن النبي والأئمة الاثني عشر ومن تأخر عنهم^٢.
- ٩ - فهرست كتب الشيعة وأصولهم، وأسماء المصنفين منهم وأصحاب الأصول والكتب، وأسماء من صنف لهم وليس هو منهم^٣.
- ١٠ - مسائل الخلاف مع الكل في الفقه^٤.
- ١١ - كتاب المبسوط في الفقه. وهو مشتمل على ثمانين كتابا، فيه فروع الفقه كلها، لم يصنف مثله^٥.
- ١٢ - كتاب ما يعلل وما لا يعلل.
- ١٣ - مقدمة في المدخل الى علم الكلام. لم يعمل مثلها^٦.
-

() .

« »

() .

() .

- ١٤ - شرح لهذه المقدمة.
- ١٥ - كتاب الجمل والعقود في العبادات. مختصر^١.
- ١٦ - مسألة في الأحوال. مليحة.
- ١٧ - كتاب الإيجاز في الفرائض، مختصر^٢.
- ١٨ - مسألة في العمل بخبر الواحد.
- ١٩ - كتاب شرح ما يتعلق بالأصول من جمل العلم والعمل^٣.
- ٢٠ - مسألة في تحريم الفقاع^٤.
- ٢١ - المسائل الجنبلائية. أربع وعشرون مسألة.
- ٢٢ - المسائل الرجبية في تفسير القرآن. لم يصنف مثلها.
- ٢٣ - المسائل الدمشقية اثنتا عشرة مسألة.
- ٢٤ - المسائل الرازية في الوعيد.
- ٢٥ - المسائل في الفرق بين النبي والإمام^٥.
- ٢٦ - المسائل الحلبية.

- ٢٧ - كتاب النقض على ابن شاذان في مسألة الغار.
- ٢٨ - مختصر في عمل يوم وليلة^١.
- ٢٩ - مناسك الحج في مجرد العمل والأدعية.
- ٣٠ - كتاب مصباح المتهجد في عمل السنة، كبير^٢.
- ٣١ - كتاب أنس الوحيد. مجموع.
- ٣٢ - كتاب الاقتصاد فيما يجب على العباد^٣.
- ٣٣ - كتاب مختصر المصباح في عمل السنة.
- ٣٤ - المسائل الإلياسية. وهي مائة مسألة في فنون مختلفة.
- ٣٥ - كتاب مختصر أخبار المختار بن أبي عبيد - رحمه الله.
- ٣٦ - كتاب الغيبة^٤.

()

- ٣٧ - كتاب المسائل الحائرية. نحو من ثلاثمائة مسألة^١.
- ٣٨ - كتاب هداية المسترشد وبصيرة المتعبد.
- ٣٩ - كتاب اختيار الرجال^٢.
- ٤٠ - كتاب المجالس في الأخبار^٣.
- ٤١ - كتاب مقتل الحسين - عليه السلام.
- ٤٢ - كتاب في الأصول كبير. خرج منه الكلام في التوحيد، وبعض الكلام في العدل^٤.
- وقد زاد الشيخ الطهراني على ما سبق من فهرست الشيخ خمسة كتب، أكثرها في الأصل مما ذكره الحافظ محمد بن علي بن شهرآشوب المازندراني (ت٥٨٨هـ) في كتابه «معالم العلماء»، وهي:

١ - التبيان في تفسير القرآن^٥. وقد ذكر الشيخ الطهراني في آخر كلامه عنه، وبيان إعلاء علماء الطائفة لشأنه، أنه في إجازة صاحب المعالم. وكأني بالشيخ الطهراني قد كتب ما كتبه وهو لم ير كتاب «معالم العلماء»؛ لأن التبيان هو أول الكتب التي ذكرت

« »

« »

فيه لشيخ الطائفة^١.

٢ - شرح الشرح في الأصول. ونقل الشيخ الطهراني عن تلميذ شيخ الطائفة، الحسن ابن مهدي السليقي، أن هذا الكتاب من مصنفات الشيخ التي لم يذكرها في الفهرست، وأنه كتاب مبسوط أملئ منه شيئاً صالحاً، ومات قبل أن يتمه.. قال: «ولم يصنف مثله»^٢.

أقول: هو شرحُ شرحِ القسمِ النظري من جمل المرتضى المسمى «تمهيد الأصول»، وقد ذكر الشيخ الطوسي في صدره عزمه على تصنيف شرح موسع له؛ حيث قال: «فإني - إن شاء الله - فيما بعد أستأنف شرحاً مستوفى لهذا الشرح، أو الذخيرة؛ فإن الذخيرة أيضاً محتاجة إلى الشرح، وخاصة الجزء الأول منه»^٣. فلعله قد وفَّى بما ذكر وشرع في الشرح الموسع؛ لكنَّ الأجل أعجله قبل التمام. وقد أشار إلى ذلك الشيخ واعظ زاده الخراساني؛ لكنه زعم أن هذا الشرح الموسع إنما هو آخر ما ذُكر في فهرست الشيخ، يقصد الكتاب الذي تمَّ منه الكلام في التوحيد وبعض العدل^٤. وليس ذلك بالقوي؛ لأن تلميذ الشيخ الطوسي الذي حضر إملاء شرح الشرح - فيما نقله الطهراني - نصَّ على أن الشرح الموسع غير المذكور في الفهرست. وقد ذكر ابن شهرآشوب الكتاب الأخير في فهرست الشيخ بعد مختصر مقتل الحسين - عليه السلام - بعنوان «الكافي في الكلام»، ووصفه بأنه غير تام^٥.

٣ - مسألة في وجوب الجزية على اليهود والمنتهمين إلى الجبابرة. قال: الشيخ

الطهراني: «لا ذكر لها في فهرست الشيخ المطبوع المتداول؛ بل ذكرها القهبائي في «مجمع الرجال» الموجود عندنا بخطه؛ نقلا عن فهرست الشيخ. وهذا يدل على وجودها في النسخة التي وقف عليها، ويظهر من ذلك وجود بعض النقصان في المتداول»^١.
أقول: ليس من اللازم أن يكون في فهرست الشيخ المتداول نقص؛ لأن هذا مما ذكره ابن شهرآشوب في كتب الطوسي في «معالم العلماء» الذي كتبه تنمة لفهرست الشيخ. والظاهر أن القهبائي نقل عنه.
هذه واحدة، والثانية أن الذي ذكره ابن شهرآشوب عنوانان مستقلان لا عنوان واحد: أولهما: «مسألة في وجوب الجزية على اليهود». والآخر: «كتاب المنتمين إلى الجبابرة»^٢.

وقد تتابع^٣ الباحثون الاثنا عشرية المعاصرون من بعد الشيخ الطهراني في الترجمة للشيخ الطوسي في تصدير كتبه على ذلك العنوان الملتبس؛ فكأنهم يأملون فرض الجزية على من اتبع الجبابرة، واعتقد غير مذهبهم في الإمامة من المسلمين^٤!
٤ - مسائل ابن البراج. وهذه ذكرها عقب المسألة السابقة، وعزاها إلى فهرست الشيخ

- : () « »)
(

/

- : « »

- :

/

مباشرة، وهي ليست في المطبوع كما سبق؛ فهذا من سبق القلم. وهي كالعنوان السابق من «مجمع الرجال»، وقد سبق أيضا إلى ذكرها ابن شهرآشوب^١.

٥ - المسائل القمية. وذكر أيضا أن القهبائي نقلها عن الفهرست، وأنها ليست في النسخة المطبوعة. أقول: هي آخر ما ذكره ابن شهرآشوب من كتب الشيخ الطوسي^٢. وقد قال الشيخ الطهراني: «هذا ما وصلنا من أسماء مؤلفات شيخ الطائفة - أعلى الله مقامه. ومنه ما هو موجود، ومنه ما هو مفقود، ولعل هناك ما لم نوفق للعثور عليه»^٣. وقد ذكر ابن شهرآشوب في معالنه عنوانين سوى ذلك، وهما:

١ - تعليق ما لا يسع. ويظهر أنه شرح لما ذكره الطوسي في الفهرست بعنوان «ما لا يسع المكلف الإخلال به» وذكره ابن شهرآشوب بعنوان «ما لا يسع المكلف تركه».

٢ - مسألة في مواقيت الصلاة^٤.

وبهذا يتم لنا معرفة تسعة وأربعين عنواناً، وإنني لأحسب أنها هي التي يمكننا الاطمئنان إلى ثبوت نسبتها للشيخ الطوسي؛ فهي الثابتة بذكره، وبنقل تلاميذه كشرح الشرح، وبمن أخذ عنهم عن قرب في الزمن وتقصّ لما لم يذكره الشيخ الطوسي في الفهرست، كالعناوين الستة التي ذكرها ابن شهرآشوب. وهناك بعد ذلك عدد من

- () :

- () :

- () :

- :

- () :

« »

« .. »

/

العناوين تنسب للشيخ ذكر أكثرها واعظ زاده الخراساني، وقد رأيتُ بعض نسخها الخطية في المكتبة المركزية لجامعة طهران، ورأيت أرقام بعضها في فهرسها؛ فقد كان أمناء المكتبة يصرون علي حيناً، ويعجلونني حيناً بسبب مظاهرات الطلاب العاصفة وقت زيارتي لطهران. وهذه العناوين هي :

١ - رسالة في الاعتقادات^١. ومن العجيب أن الشيخ الطهراني في كلامه عن «المقدمة في المدخل إلى علم الكلام» ذكر أنه رأى في كتب السيد محمد الكوه كمري نسخة من كتاب «المستجد من الإرشاد»، مكتوبة بتاريخ ٩٨٢هـ، وفي حاشيتها كتاب في أصول الدين منسوب إلى شيخ الطائفة، ونقل منه أوله وآخره. وقال: «لعل هذا الكتاب هو المقدمة»^٢. والذي نقله ليس من المقدمة في شيء، وإنما هو من رسالة الاعتقادات هذه المنسوبة إلى الشيخ الطوسي.

وذكر الطهراني بعد ذلك أنه توجد من الكتاب عيّن نسخة أخرى في مجموعة كانت في مكتبة المولى محمد علي الخوانساري في النجف الأشرف من دون نسبتها إلى الشيخ، وتاريخ كتابتها ٩٨٢هـ أيضاً.

ثم ذكر لها نسخة ثالثة صرّح بأن خط شيخ الطائفة عليها، وأنها في مكتبة السيد محمد المشكاة في طهران، وأنه كتب على ظهرها ما لفظه: «مقدمة الكلام. تصنيف الشيخ الإمام الورع قصوة العارفين^٣، وحجة الله على العالمين، لسان الحكماء والمتكلمين، أبي جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي متعنا الله بطول بقائه ونفعنا بعلومه». وكتب على الصفحة الثانية منه ما لفظه: «قرأ عليّ هذا الكتاب وبحث على معانيه صاحبه في

عدّة مجالس آخرها [مجلس] السادس والعشرين من المحرم لسنة خمس وأربعين وأربعمائة بحدود دار السلام، وكتبه محمد بن الحسن بن علي ولله الحمد والمنة. صلى الله على محمد وآله الطيبين». وأخرها ما نصه: «مفيض الحياة وبارئ النسمة، وهو المستحق له دائما سرمدا وحسبي الله ونعم الوكيل رب أتمم بالخير. وقع الفراغ من استنساخه بتوفيق الله وبحسن معونته سادس عشرين - كذا - من رجب سنة أربع وأربعين وأربعمائة في مدينة السلام على يد العبد الضعيف نظام الدين محمود بن علي الخوارزمي حامدا لله تعالى مصليا على نبيه»^١.

أقول: ربما رأى الشيخ الطهراني النسختين الأولى والثانية مما ذكر؛ لكنه - عفا الله عنا وعنه - لم ير على وجه اليقين النسخة الثالثة التي وصفها وأظهر النقل عنها على النحو السابق؛ فقد طالعت التصدير الفارسي لنشرة الأستاذ محمد تقي دانش لمقدمة الطوسي ضمن أعمال الذكرى الألفية للشيخ الطوسي^٢، وقد ذكر فيه تصريحاً لا تلويحاً أن كلام الطهراني عن خط الشيخ الطوسي مجرد ظن وتخمين، وقطع بأن الطهراني لم ير هذه النسخة، وحكى عن الشيخ فخر الدين نصيري في كلمته التي ألقيت بالذكرى الألفية للطوسي أنه سأل الطهراني عن نسخة محمد مشكات؛ فقال: إنها عند شخص آخر. وزعم ذلك النصيري أن النسخة في مكتبته برقم ١٢٥٠^٣.

وعلى أية حال؛ فأنا غير محتاج إلى هذه الروايات في القطع بأن مقدمة الطوسي غير

- : () .

/ /

/ /

/ : -

رسالة الاعتقادات هذه، وغير محتاج إليها أيضا في القطع بأن رسالة الاعتقادات - المنشورة والمنقول عنها في كلام الطهراني عن النسخة الأولى - لا يصلها واصل بالشيخ الطوسي ولا بالفكر الكلامي في عصره؛ فهي أقرب ما تكون إلى كلام المُحَقِّق نصير الدين الطوسي (ت ٦٧٢هـ).

٢- المسائل الكلامية^١، أو ثلاثون مسألة في معرفة الله. رأيتها بهذا العنوان الأخير في المكتبة المركزية بجامعة طهران تحت رقم ١٢ / ٥٨٨٦. وهي نفسها المطبوعة بالعنوان الأول ضمن الرسائل العشر لشيخ الطائفة، وقولي فيها هو قولي في السابقة؛ من حيث التعبير عن آراء نصير الدين، لا آراء الشيخ الطوسي.

أقول: إن هاتين الرسالتين تشتملان معا على فكرة تقسيم الوجود إلى واجب وممكن، وعلى استعمالها - بدل الأدلة الكلامية التقليدية - في معرفة الله - تعالى - وصفاته. وهي فكرة فلسفية لم يعرفها الكلام الاثنا عشري على هذا الوجه - فيما أعلم - قبل زمان المحقق الخواجة نصير الدين الطوسي، وهو مقارب أو مطابق لشيخ الطائفة في كنيته واسمه ونسبته إلى طوس؛ فهو أبو جعفر محمد بن محمد بن الحسن الطوسي^٢، ويطلق عليه أحيانا لقب «شيخ الطائفة في العلوم العقلية والنقلية»^٣. ولعله قد التبس على بعض

() :

() :

) .

(.

/

) .

(.

النساخت فأسقط اسم والد نصير الدين^١؛ فتطابق اسمه تماما مع اسم شيخ الطائفة
(تـ٤٦٠هـ)^٢.

ولقد كان من لوازم هذه الفكرة عند الطوسي نصير الدين أن واجب الوجود لا يتصف
بصفات تزيد على ذاته الواجبة، وأن صفاته إنما هي عين ذاته الواجبة؛ وإلا دخل
وجوده التركيب فخرج من الوجود إلى الإمكان.. قال نصير الدين الطوسي في «تجريد
الاعتقاد»: «ووجوب الوجود يدل على سرمديته ونفي الزائد والشريك...، والمعاني
والأحوال والصفات الزائدة عينا». وقال تلميذه العلامة الحلبي في شرحه بعد ذكر مذهب
الأشعرية في المعاني، ومذهب أبي هاشم الجبائي في الأحوال، ومن أثبت من المعتزلة
صفات زائدة على الذات: «وهذه المذاهب كلها ضعيفة؛ لأن وجوب الوجود يقتضي نفي
هذه الأمور عنه؛ لأنه - تعالى - يستحيل أن يتصف بصفة زائدة على ذاته سواء جعلناها
معنى أو حالا أو صفة غيرهما...، وإنما قيّد الصفات بالزائدة عينا؛ لأنه - تعالى -
موصوف بصفات الكمال؛ لكن تلك الصفات نفس الذات في الحقيقة، وإن كانت مغايرة

-
/
/
:
/
-
«
»
()
«
»
/
/
:
()

لها في الاعتبار^١.

ونحن نعرف أن الشيخ المفيد والكراجكي قد ذهباً مذهب المعتزلة البغداديين الذي يفسر إرادة الله لفعله بأنه فعل، ولفعل غيره بأنه أمر به، ونعرف في كلام المرتضى وتلميذه الطوسي وأبي الصلاح الحلبي جميعاً عن كون الله - مريداً وكارهاً، أنه - تعالى - عندهم مريد وكاره بمعنيين حادثين لا في محل على ما ذهب إليه البصريون من المعتزلة. والقول بأن الله - تعالى - مريد لمعنى حادث - بغض النظر عن كونه في محل أو لا في محل - يخالف مفهوم بساطة الواجب لذاته عند من قالوا فيما بعد: إن صفات الواجب لذاته هي عين ذاته بلا فصل في واقع الأمر. ولهذا كان نصير الدين الطوسي ومن تبعه يرون أن كون الله - تعالى - مريداً وكارهاً يرجع إلى نفس الداعي الذي هو علمه بما فيه المصلحة أو المضرة^٢.

٣ - مسائل أصول الدين. أو مسائل الطوسي (متن موجز في العقائد) ذكره واعظ زاده، ولعلها هي عين السابقة (مسائل كلامية)، كما أشار في دعوته إلى التحقق من كون هذه

- :
» « » «
/ :

« .. » ()

)

« » (

- :

الرسائل متحدة أو متعددة، ومن صحة نسبتها أصلا إلى الشيخ الطوسي^١.

٤ - إثبات الواجب. رأيت عنوان هذه الرسالة فقط في فهارس المكتبة المركزية بجامعة طهران ج ٣: ١١٨ (٦/ ١٠٨٨)، ثم غادرت طهران قبل أن أطلعها. وقد ذكرها واعظ زاده أيضا، وبين ذهاب بعض الباحثين إلى أنها من تأليف نصير الدين الطوسي^٢. ثم إنني استكشفت عنوانها في «الذريعة إلى تصانيف الشيعة» للشيخ الطهراني؛ فوجدته يثبتها لنصير الدين الطوسي، ويصفها بأنها مختصر يتضمن في إثباته - تعالى - بطريق المتكلمين أربعة وجوه، وبطريق الحكماء ثلاثة وجوه. وذكر أنه أرسلها إلى نجم الدين الكاشاني، وأنها موجودة في خزانة محمد ، كما في فهرس كتب الآستانة، وفي كتب المولى محمد على الخوانساري في النجف^٣.

وذكر الشيخ الطهراني بعد ذلك لنجم الدين علي بن عمر الكاتبي القزويني (ت ٦٧٥هـ) كتاب «الرد على إثبات الواجب»، وبين أنه رد على المحقق الخواجة نصير الدين، وقال: «رأيت نسخة منه من وقف الحاج عماد الفهرسي الطهراني في الرضوية»^٤.

٥ - شرايط دين الإمامية. رأيت عنوانها فقط في فهارس المكتبة المركزية بجامعة طهران، تحت رقم: ٣٥١٤ / ١٦. ثم إنني لم أجد هذا العنوان فيما راجعته بعد ذلك من مظان أسماء كتب القوم مثل: «كشف الحجب والأستار عن أسامي الكتب والأسفار» للمحقق السيد إعجاز حسين النيسابوري الكنتوري (ت ١٢٢٠هـ)، وكتاب «مرآة الكتب» لثقة الإسلام علي بن موسى بن محمد شفيع التبريزي (ت ١٢٧٠هـ)، وكتاب «الذريعة إلى

تصانيف الشيعة» للشيخ الطهراني (ت-١٣٨٩هـ)؛ لكن الشيخ الطهراني ذكر عنوان «وصف دين الإمامية» على أنه المجلس الثالث والتسعون من مجالس المفيد^١. وهذا أيضا من سبق القلم؛ لأن مجالس المفيد المتداولة اثنان وأربعون فقط، وقد خمنت أنه يقصد أمالي الشيخ الصدوق، وهي سبعة وتسعون مجلسا؛ فراجعته فوجدته كما ظننت؛ حيث سئل الشيخ الصدوق عن وصف دين الإمامية، فكان من قوله في المجلس: «ومن شرائط دين الإمامية: اليقين، والإخلاص، والتوكل، والرضا، والتسليم، والورع، والاجتهاد، والزهد، والعبادة، والصدق، والوفاء، وأداء الأمانة إلى البر والفاجر ولو إلى قاتل الحسين - عليه السلام»^٢.

وإني لا أستبعد أن يكون هذا العنوان المنسوب للطوسي، هو هذا المجلس وقد أفرد، أو هو مجلس للطوسي نفسه أو لغيره؛ لكن ثبوت هذا أو نفيه فرع على مطالعة النسخة الخطية المحفوظة بجامعة طهران.

ملحق نخريج الأحاديث النبوية

« » :

١- روي أن الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم - قال لعلي - رضي الله عنه - : «أنت وشيعتك في الجنة». وهذا له طرق في دواوين أهل السنة أكثرها في ذم الرافضة الذين يطعنون في السلف ويسبون الصحابة، ولا يحضرون الجمع والجماعات، وله روايات لا تقوم بأسانيد حجة، منها: - ما روي من طريق سوار بن مصعب، عن عطية العوفي، عن أبي سعيد الخدري، عن أم سلمة زوج النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - كما في المعجم الأوسط للطبراني - ٦ / ٣٥٥، وتاريخ بغداد لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي - ١٢ / ٣٥٨. قالت كانت ليأتي من رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتته فاطمة ومعها علي، فقال له النبي - صلى الله عليه وسلم - : «يا علي أنت وأصحابك في الجنة، أنت وشيعتك في الجنة؛ إلا أنه ممن يزعم أنه يحبك أقوام يظهرون الإسلام بألسنتهم، يقرأون القرآن لا يجاوز تراقيهم، لهم نبز يسمون الرافضة، فإن لقيتهم فجاهدهم فإنهم مشركون». قال: فقلت يا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ما علامة ذلك فيهم؟ قال: «يتركون الجماعة ويطعنون على السلف الأول». وفي لفظ الطبراني «لا يشهدون جمعة ولا جماعة ويطعنون على السلف الأول».

قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن عطية عن أبي سعيد عن أم سلمة إلا سوار بن مصعب. وقال ابن الجوزي، واللفظ له، في العلل المتناهية - ١ / ١٦٧: هذا حديث لا يصح عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم -؛ فعطية قد ضعفه الثوري وهشيم وأحمد ويحيى، وسوار قال فيه أحمد ويحيى: متروك. وفي ترجمة سوار بن مصعب قال البخاري في التاريخ الكبير - ٤ / ١٦٩ وفي التاريخ الصغير - ٢ / ١٦٥: منكر الحديث. وكذلك قال أحمد وأبو حاتم. وقال النسائي وغيره: متروك. وقال أبو عبد الله الحاكم:

ليس بالقوي عندهم. روى عن الأعمش وابن خالد المناكير، وعن عطية الموضوعات. كما في لسان الميزان - ٣ / ١٥٢ : ١٥٤ .

وهذا الحديث في فضائل الصحابة للإمام أحمد بن حنبل - ٢ / ٦٦٤ من طريق سوار ابن مصعب عن أبي الجحاف - قال أبو مكرم عقبة وكان من الشيعة - عن محمد بن عمرو ابن الحسن بن علي بن أبي طالب، عن فاطمة الكبرى (وهي فاطمة بنت علي المتوفاة ١١٠هـ) عن أم سلمة. ولفظه «يا علي، أبشر فإنك وأصحابك وشيعتك في الجنة». قال: وذكر بقية الحديث.

وقد أخرج ابن عساكر الحافظ علي بن الحسن بن هبة الله الدمشقي (ت ٥٧١هـ) في تاريخ دمشق - ٤٢ / ٣٣٣، ٣٣٤ هذا الحديث من طرق عن سوار بن مصعب، عن أبي الجحاف، عن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب. وفي أحدها يروي أبو الجحاف عن محمد بن عمرو. كلاهما عن فاطمة بنت علي، عن أم سلمة.

- ويروي مرفوعا عن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - كما في تاريخ بغداد - ١٢ / ٢٨٩ من طريق جُميع بن عمر البصري، حدثنا سوار، عن محمد بن جحادة، عن الشعبي، عن علي قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «أنت وشيعتك في الجنة». وقد أخرج ابن عساكر في تاريخ دمشق - ٤٢ / ٣٣١، ٣٣٢ هذا الحديث بواسطتين عن الخطيب البغدادي، وساق إسناده ومنتنه. وفي حلية الأولياء لأبي نعيم الأصفهاني - ٤ / ٣٢٩ من طريق جُميع بن عمر البصري بإسناد نفسه عن علي مرفوعا، ولفظه «إنك وشيعتك في الجنة وسيأتي قوم لهم نبر يقال لهم الرافضة فإذا لقيتموهم فاقتلوهم فإنهم مشركون». أقول: وهذا الإسناد لا يصح أيضا لموضع سوار بن مصعب. وجُميع بن عمر بن سوار نصّ الذهبي في الميزان - ٢ / ١٥٣ على أنه متروك، وذكر في ترجمته هذا الحديث بالإسناد نفسه وقال: ذكره ابن الجوزي في الموضوعات.

وأخرج ابن عساكر في تاريخ دمشق - ٤٢ / ٣٣٥ بإسناده عن أبي سليمان الهمداني

عن عمه عن علي قال: قال رسول الله: «يا علي أنت وشيعتك في الجنة، وإن قوما لهم نبز يقال لهم: الرافضة، فإن لقيتهم فاقتلهم فإنهم مشركون». قال علي: ينتحلون حبنا أهل البيت وليسوا كذلك، وآية ذلك أنهم يشتمون أبا بكر وعمر. وقد قال الذهبي في ميزان الاعتدال ٧ / ٣٧٧: أبو سليمان الهمداني، عن أبيه عن علي: لا يدرى من هو كأبيه، وأتى بخبر منكر. وفي المغني في الضعفاء - ٢ / ٧٨٩: أبو سليمان الهمداني عن أبيه، عن علي: لا يدرى من هو، وخبره منكر.

ويروى من طريق أبي هريرة عن علي مرفوعا بلفظ: قال علي بن أبي طالب يا رسول الله أيما أحب إليك أنا أم فاطمة؟ قال: «فاطمة أحب إلي منك، وأنت أعز علي منها، وكأنني بك وأنت على حوضي تذود عنه الناس وإن عليه لأباريق مثل عدد نجوم السماء، وإني وأنت والحسن والحسين وفاطمة وعقيل وجعفر في الجنة»، إخوانا على سرر متقابلين، وأنت معي وشيعتك في الجنة». أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط - ٧ / ٣٤٣ من طريق سلمى بن عقبة الحنفي اليمامي، ثنا عكرمة بن عمار، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة. وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد - ٩ / ١٧٣ وقال: رواه الطبراني في الأوسط وفيه سلمى بن عقبة ولم أعرفه، وبقية رجاله ثقات. أقول: ويضاف إلى ذلك أن في رواية عكرمة عن يحيى بن أبي كثير اضطرابا كما في تقريب التهذيب لابن حجر - ص ٣٣٦.

- ويروى مرفوعا عن السيدة فاطمة - رضوان الله عليها - من طريق تليد بن سليمان، عن أبي الجحاف، عن محمد بن عمرو الهاشمي عن زينب بنت علي عن فاطمة أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: «أما إنك يا ابن أبي طالب وشيعتك في الجنة، وسيجيء أقوام ينتحلون حبك يمرقون من الإسلام، يقال لهم الرافضة؛ فإن

لقيتهم فاقتلهم فإنهم مشركون». أورده الذهبي في الميزان - ٣ / ٣٠ ، ٣١ في ترجمة أبي الجحاف داود بن أبي عوف، وقال: فهذا آفته تليد فإنه متهم بالكذب، ورواه أبو الجارود وزباد بن المنذر وهو ساقط عن أبي الجحاف. انتهى. وقد قال الإمام البخاري مبينا لحال تليد بن سليمان بالتاريخ الكبير - ٢ / ١٥٨: تكلم يحيى بن معين في تليد ورماه. وفي الجرح والتعديل لابن أبي حاتم - ٢ / ٤٤٧ عن يحيى بن معين أيضا أنه قال فيه: ليس حديثه بشيء. وقال أبو عبد الله الحاكم في كتابه المدخل إلى الصحيح - ١ / ١٢٥: تليد بن سليمان المحاربي وكنيته أبو إدريس: رديء المذهب منكر الحديث، روى عن أبي الجحاف أحاديث موضوعة، كذبه جماعة من أئمتنا.

أقول: والحق أن الناظر في الأسانيد المروية من طريق أبي الجحاف لهذا الحديث، وإن أغفل ما في رجاله من طامات، وأغمض عما في ألفاظه من اختلاف؛ فلن يخطئ ما في هذه الأسانيد من اضطراب ظاهر، وقد أشار إلى طرف من ذلك الحافظ ابن عساكر في تاريخ دمشق في موضعين: ٤٢ / ٣٣٣ ، ٣٣٤ - ٦٩ / ١٧٥ حيث ذكر حديث أم سلمة من طريق سوار بن مصعب، عن أبي الجحاف يرويه تارة عن الإمام الباقر محمد بن علي بن الحسين، وأخرى عن ابن عمه محمد بن عمرو بن الحسن، عن عمه أبيهما فاطمة بنت علي، عن أم سلمة، وأشار لمخالفة هاتين الروايتين معا لرواية تليد بن سليمان، عن أبي الجحاف، عن محمد بن عمرو، عن عمه أبيه زينب بنت علي، عن فاطمة بنت الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم. وفي سماع السيدة زينب وروايتها عن أمها كلام، فقد كانت أصغر من سن التحمل عند وفاة أمها، كما في مجمع الزوائد للهيثمي - ١٠ / ٢٢.

وذكر أبو الشيخ الأنصاري أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان (ت ٣٦٩هـ) في طبقات المحدثين بأصبهان - ٢ / ٧٤ لهذا الإسناد وجها آخر في ترجمة إسماعيل بن عمرو بن نجیح البجلي من طريقه، عن عثمان بن غالب، عن أبي الجحاف، عن أبي جعفر محمد بن علي، عن فاطمة الصغرى، عن فاطمة الكبرى. وفاطمة الصغرى بنت علي (ت ١١٠هـ) أمها أم ولد، وقد ولدت بعد وفاة فاطمة الكبرى

بنت الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم - بسنين. وقد مر بنا الإسناد الذي ذكره الإمام أحمد في فضائل الصحابة - ٢ / ٦٦٤ يروي فيه أبو الجحاف، عن محمد بن عمرو، عن فاطمة الكبرى جدة أبيه الذي قد ولد بعد وفاتها بسنين، عن أم سلمة.

٢- وأما حديث جابر بن عبد الله الذي أشار إليه الدكتور شرارة في تعليقه على كلام السيد الصدر؛ فهو ما أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق - ٤٢ / ٣٧١ من طريق أبي العباس بن عقدة، بإسناد له عن جابر بن عبد الله قال: كنا عند النبي فأقبل علي بن أبي طالب فقال النبي: «قد أتاكم أخي» ثم التفت إلى الكعبة فضربها بيده ثم قال: «والذي نفسي بيده إن هذا وشيعته لهم الفائزون يوم القيامة». ثم قال: «إنه أولكم إيماناً معي، وأوفاكم بعهد الله، وأقومكم بأمر الله، وأعدلكم في الرعية، وأقسمكم بالسوية، وأعظمكم عند الله مزية». قال: ونزلت ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ﴾ البينة/ ٧. قال: فكان أصحاب محمد إذا أقبل علي قالوا: قد جاء خير البرية.

وفي هذا الإسناد الحافظ أبو العباس بن عقدة أحمد بن محمد بن سعيد الهمداني، وهو على علو رتبته وفضله في الحفظ والرواية، شيعي متكلم فيه، وقد ضعفه غير واحد من أهل النقد. قال الدارقطني: لم يكن في الدين بالقوي، وأكذب من يتهمه بالوضع إنما بلاؤه من هذه الوجادات. وقال ابن عدي: سمعت أبا بكر بن أبي غالب يقول: ابن عقدة لا يتدين بالحديث لأنه كان يحمل شيوخاً بالكوفة على الكذب، يسوي لهم نسخاً ويأمرهم أن يرووها، ثم يرويها عنهم. ففي هذا أنه يضع، وقال ابن عبد الهادي شمس الدين الإمام الحنبلي في اختصار طبقات الحفاظ للذهبي: ابن عقدة لا يعتمد وضع متن لكنه يجمع الغرائب والمناكير، وكثير الرواية عن المجاهيل والله أعلم بحاله في الأسانيد. وقد ذكره ابن الجوزي في حديث رد الشمس لعلي من حديث أسماء بنت عميس فقال: هذا حديث باطل وأنا لا أتهم به إلا ابن عقدة فإنه كان رافضياً يحدث بمثالب الصحابة.. انظر ترجمته في الكشف الحثيث عن رمي بوضع الحديث لإبراهيم بن

محمد بن سبط بن العجمي (ت ٨٤١هـ) - ص ٥٢. وفي لسان الميزان لابن حجر - ١ / ٢٨٧ : ٢٩٠. وله ترجمة مطولة في الكامل في الضعفاء لابن عدي - ١ / ٢٠١.

- ولبعض هذا الحديث رواية عن أم سلمة أخرجها ابن عساكر في تاريخ دمشق - ٣٣٣/٤٢ من طريق أبي العباس بن عقدة أيضا، بإسناد له عن جابر بن يزيد الجعفي عن محمد بن علي قال سألت أم سلمة زوج النبي عن علي؛ فقالت سمعت النبي يقول: «إن عليا وشيعته هم الفائزون يوم القيامة». أقول: أبو العباس بن عقده قد عرفنا حاله، وفي هذا الإسناد أيضا جابر بن يزيد الجعفي، والحق أن عددا من كتب الرجال نص فيها على ضعف جابر بن يزيد بن الحارث الجعفي، وأنه لا يكتب حديثه إلا على وجه الاعتبار؛ بل صرح بأنه كذاب كما في أحوال الرجال لأبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني (ت ٢٥٩هـ) - ص ٥٠. وقال أبو الحسن أحمد بن عبد الله العجلي (ت ٢٦١هـ) في معرفة الثقات - ١ / ٢٦٤: كان ضعيفا يغلو في التشيع وكان يدلس. وانتهى الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) إلى الحكم على حاله في تقريب التهذيب - ص ٧٦ بأنه ضعيف رافضي. وراجع ترجمته المطولة في تهذيب التهذيب - ٢ / ٤١ : ٤٤.

لكن إلى جانب ذلك جاء في الجرح والتعديل لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ) - ٢ / ٤٩٧ بيان توثيق عدد من الأئمة المدققين له على تدليس لا يضره إذا صرح بالسماع؛ مثل: سفيان الثوري، وشعبة بن الحجاج، وأبي خيثمة زهير بن معاوية. ونقل ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين - ١ / ١٦٤ عن أبي داود أن أحمد بن حنبل قال: لم يتكلم في جابر في حديثه إنما تكلم فيه لرأيه. وفي ترجمته بتهذيب التهذيب المشار إليها آنفا ذكر تشيع جابر الجعفي ونسبته إلى القول بالرجعة. وقال الحافظ شمس الدين الذهبي (ت ٧٤٨هـ) في الكاشف - ١ / ٢٨٨: من أكبر علماء الشيعة، وثقه شعبة فشد، وتركه الحفاظ. قال أبو داود: ليس في كتابي له شيء سوى حديث السهو.

وعلى فرض توثيق جابر الجعفي إذا صرح بالسماع، وقد عنعن في هذا الإسناد؛ فقول أكثر علماء الحديث من أهل السنة: عدم قبول رواية المبتدع إذا تعلقته ببدعته أو كان

داعيا، ولو كان غير متهم في حفظه وجملته ديانته .. راجع شرح النووي على صحيح مسلم - ١ / ٦٠ ، ٦١ . وراجع زيادات ابن حجر على خطبة الميزان للذهبي في لسان الميزان - ١ / ٢٠ ، ٢١ .

ويضاف إلى ذلك أن هذا الإسناد فيه انقطاع، فمحمد بن علي شيخ جابر هو الإمام الباقر المولود في عام ستة أو سبعة وخمسين، وأم المؤمنين أم سلمة توفيت في آخر عام واحد وستين كما قال ابن حبان ورجحه ابن حجر في الإصابة - ٨ / ١٥٠، ونقل في هذه الترجمة قول الواقدي: إنها توفيت عام تسعة وخمسين، وقد تبعه جماعة من أهل العلم. وقد نصّ الذهبي في تذكرة الحفاظ - ١ / ١٢٤ على أن الإمام الباقر روى عن أبيه، وجابر ابن عبد الله، وأبي سعيد، وابن عمر، وعبد الله بن جعفر، وعدة. وأرسل عن عائشة، وأم سلمة، وابن عباس. وبناء على هذا يبطل أن يقال: قال محمد بن علي: سألت أم سلمة.

- وأخرج ابن عساكر في تاريخ دمشق - ٢ / ٣٣٣ هذا الحديث من طريق أبي هارون عن أبي سعيد الخدري قال نظر النبي إلى علي فقال: «هذا وشيعته هم الفائزون يوم القيامة». وفي هذا الإسناد أبو هارون العبدى، واسمه عمارة بن جوين، وهو متروك كما في تقريب التهذيب - ص ٣٤٧. وقال عنه ابن حبان في المجروحين - ٢ / ١٧٧: كان رافضيا يروي عن أبي سعيد ما ليس من حديثه لا يحل كتابته حديثه إلا على جهة التعجب.

٣- وأما حديث «ستقدم أنت وشيعتك راضين مرضيين...»؛ فأخرجه الطبراني في المعجم الأوسط - ٤ / ١٨٧. وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد - ٩ / ١٣١ في حديث طويل من طريق جابر الجعفي، عن أبي الطفيل، عن عبد الله بن أبي نجي أن عليا أتى يوم البصرة بذهب وفضة فنكته وقال: ابْيَضِّي واصْفَرِّي وُغْرِي غَيْرِي، غُرِّي أهل الشام غدا إذا ظهوروا عليك. فشق قوله ذلك على الناس، فذكر ذلك له فأذّن في الناس فدخلوا عليه، فقال: إن خليلي - صلى الله عليه وسلم - قال: «يا علي إنك ستقدم على الله وشيعتك»

راضين مرضيين، ويقدم عليه عدوك غضابا مقمحين»، ثم جمع علي يده إلى عنقه يريهم كيف الإقماح. وقال الهيثمي: رواه الطبراني في الأوسط وفيه جابر الجعفي وهو ضعيف. انتهى. وقد سبق الكلام عن بيان حال جابر بن يزيد الجعفي.

٤ - وقد ورد لفظ «الشيعة» في فضائل الصحابة لابن حنبل - ٢ / ٦٦٤ قال: حدثنا محمد بن يونس، ثنا عبيد الله بن عائشة قال أنا إسماعيل بن عمرو، عن عمر بن موسى، عن زيد بن علي بن حسين، عن أبيه، عن جده، عن علي بن أبي طالب قال: شكوت إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - حسد الناس إياي فقال: «أما ترضى أن تكون رابع أربعة: أول من يدخل الجنة أنا وأنت والحسن والحسين، وأزواجنا عن أيماننا وعن شمائلنا، وذرائعنا خلف أزواجنا، وشيعتنا من ورائنا». وهذا الإسناد فيه إسماعيل بن عمرو بن نجيح البجلي (ت ٢٢٧هـ)، وهو مختلف فيه، وحاله إلى الضعف أقرب، كما يظهر في تهذيب التهذيب - ١ / ٢٧٩، ٢٨٠. وفي لسان الميزان لابن حجر - ١ / ٤٧٤، ٤٧٥. وفيه عمر بن موسى الوجيهي، وهو متروك باتفاق، متهم بالكذب ووضع الحديث، كما يظهر في الكامل في الضعفاء لابن عدي ٥ / ٦: ٨. حيث قال في ختام ترجمته: وهو بَيِّنُ الأمرِ في الضعفاء وهو في عداد من يضع الحديث متنا وإسنادا. وفي ضعفاء العقيلي - ٣ / ١٨٣. وفي لسان الميزان - ٤ / ٣٨٢: ٣٨٤.

وهذا الحديث أخرجه الطبراني بمخالفة تتعلق بأمكنة الذراري والأزواج والشيعة في المعجم الكبير ١ / ٣١٩، ٤١ / ٣. من طريق حرب بن الحسن الطحان، ثنا يحيى بن يعلى، عن محمد بن عبيد الله بن أبي رافع، عن أبيه، عن جده أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال لعلي: «إن أول أربعة يدخلون الجنة أنا وأنت والحسن والحسين، وذرائعنا خلف ظهورنا، وأزواجنا خلف ذرائعنا، وشيعتنا عن أيماننا وعن شمائلنا». وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد - ٩ / ١٣١، ١٧٤ وقال في الموضوع الأول: رواه الطبراني من رواية حرب بن الحسن الطحان، عن يحيى بن يعلى، وكلاهما ضعيف. أقول: وكذلك محمد بن عبيد الله بن أبي رافع.. قال عنه البخاري: منكر

الحديث. وهذا اللفظ من أشد ألفاظ الجرح عنده. وقال أبو حاتم: منكر الحديث جدا. وقد ترجم له الذهبي في الميزان - ٢٤٦/٦، ٢٤٧ ناقلا ذلك في بيان ضعفه، وذكر الحديث بإسناد الطبراني ثم قال: وحرب أيضا متكلم فيه، والحديث باطل بهذا الإسناد.

٥ - وذكر لفظ «الشيعة» فيما أخرجه الحاكم في المستدرک - ١٧٤ / ٣ من طريق إسحاق بن إبراهيم الدبري، أخبرنا عبد الرزاق بن همام، حدثني أبي، عن مينا بن أبي مينا مولى عبد الرحمن بن عوف قال: خذوا عني قبل أن تشاب الأحاديث بالأباطيل، سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول: «أنا الشجرة، وفاطمة فرعها، وعلي لقاحها، والحسن والحسين ثمرتها، وشيعتنا ورقها؛ وأصل الشجرة في جنة عدن، وسائر ذلك في سائر الجنة». وقال الحاكم: هذا متن شاذ، وإن كان كذلك فإن إسحاق الدبري صدوق، وعبد الرزاق وأبوه وجده ثقات، ومينا مولى عبد الرحمن بن عوف قد أدرك النبي - صلى الله عليه وسلم - وسمع منه، والله أعلم.

وقال الذهبي في التلخيص: ما قال هذا بشر سوى الحاكم، وإنما ذا تابعي ساقط. وقال ابن حجر في التقريب - ص ٤٨٨ في ترجمة مينا: متروك، ورمي بالرفض، وكذبه أبو حاتم...، ووهل الحاكم فجعل له صحبة.

وقد أخرج ابن عساكر في تاريخ دمشق - ١٦٣ / ٩ هذا الحديث بإسناد له من طريق عبد الرزاق، عن أبيه، عن مينا مولى ابن عوف. ولفظه قال رسول الله: «أنا الشجرة، وفاطمة أصلها أو فرعها، وعلي لقاحها، والحسن والحسين ثمرتها، وشيعتنا ورقها؛ فالشجرة أصلها في جنة عدن والأصل والفرع واللحاح والورق والثمر في الجنة». وأخرجه - ١٦٨ / ١٤ بإسناد فيه ابن زنبور الوراق محمد بن عمر بن خلف، من طريق نصر بن شعيب، نا موسى بن نعمان، نا ليث بن سعد، عن ابن جريج، عن مجاهد، عن ابن عباس، قال سمعت رسول الله بأذني وإلا فصمتا وهو يقول: «أنا شجرة، وفاطمة حملها، وعلي لقاحها، والحسن والحسين ثمرتها، والمحيون أهل البيت ورقها، من

الجنة حقا حقا). أقول: ابن زنبور الوراق ترجم له الخطيب في تاريخ بغداد - ٣ / ٣٥
وقال: كان ضعيفا جدا. وترجمته في ميزان الاعتدال - ٦ / ٢٨٢. والمغني في الضعفاء - ٢ /
٦٢٠. ونصر بن شعيب ذكر الذهبي ضعفه في الميزان - ٧ / ٢١. وفي المغني في الضعفاء - ٢ /
٦٩٥. وقال عن موسى بن النعمان في ميزان الاعتدال - ٦ / ٥٦٦: نكرة لا يعرف، روى
عن الليث بن سعد خبرا باطلا. انتهى. وقد نقله ابن حجر بغير زيادة في اللسان - ٦ /
١٥٧. لكن ذكر ابن حبان في الثقات - ٩ / ١٦٣ راويا اسمه موسى بن النعمان، فقال: من
أهل البصرة، سكن مصر، يروي عن أبي نعيم وأبي الوليد، وحدثنا عنه محمد بن المنذر
ابن سعيد. انتهى. ويحتمل أن يكون هو الراوي عن الليث بن سعد (ت ١٧٥هـ) في
هذه الرواية؛ فالحافظ محمد بن المنذر شُكِر (ت ٣٠٣هـ) من المُعَمَّرين، وقد روى عن محمد
ابن رافع (ت ٢٤٥هـ) وعلي بن خشرم (ت ٢٥٧هـ) وهذا عاش قريبا من مائة عام. وهذا
يعني أن شيوخ الحافظ شُكِر في عداد تلاميذ الليث بن سعد. لكن إسناد هذه الرواية
ضعيف على أية حال لمحل ابن زنبور الوراق ونصر بن شعيب.

:

١ - حديث الجار: ويسمونه أيضا حديث الإنذار، هو ما يروى في نزول قوله -
جل وعلا -: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ الشعراء/٢١٤. والرواية التي يشيرون إليها في
كتب التفسير السنية هي ما أخرجه أبو جعفر الطبري في تفسيره -١٩/ ١٢١، ١٢٢.
ونقلها عنه البغوي في تفسيره معالم التنزيل -٣/ ٤٠٠. وابن كثير في تفسيره -٣/ ٣٥٢.
وهي رواية محمد بن إسحاق، عن عبد الغفار بن القاسم، عن المنهال بن عمرو، عن عبد
الله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب، عن عبد الله بن عباس، عن
علي بن أبي طالب. وفيها أنه لما نزلت الآية دعا الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم -
بني عبد المطلب، فلما أكلوا وشربوا اللبن وكلمهم في المرة الثالثة قبل أن يبتدره أبو لهب
فيصرفهم عنه .. قال: «يا بني عبد المطلب، إني قد جئتكم بخيري الدنيا والآخرة،
وقد أمرني الله - تعالى - أن أدعوكم إليه؛ فأيكم يؤازرنني على أمري هذا ويكون
أخي ووصيي وخليفتي فيكم؟». وعند الطبري وابن كثير «ويكون أخي وكذا وكذا».
قال علي: فأحجم القوم عنها جميعا، وقلت وإني لأحدتُهُم سنا، وأرَمَصُهُم عينا،
وأعظمهم بطنا، وأخمشهم ساقا: أنا يا نبي الله أكون وزيرك. فأخذ برقبتي ثم قال:
«إن هذا أخي ووصيي وخليفتي فيكم؛ فاسمعوا له وأطيعوا». قال: فقام القوم
يضحكون ويقولون لأبي طالب: قد أمرك أن تسمع لعلي وتطيع.
وقال الحافظ ابن كثير: «تفرد بهذا السياق عبد الغفار بن القاسم بن أبي مريم، وهو
متروك كذاب شيعي، اتهمه علي بن المديني وغيره بوضع الحديث، وضعفه الأئمة». ثم
ذكر رواية لابن أبي حاتم من طريق الأعمش، عن المنهال بن عمرو، عن عبد الله بن
الحارث قال: قال علي - رضي الله عنه. وفي سياقه بعد قصة الدعوة قال علي: فلما
أكلوا وشربوا بدرهم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - الكلام فقال: «أيكم يقضي عني

ديني ويكون خليفتي في أهلي؟» قال: فسكتوا وسكت العباس خشية أن يحيط بماله. قال: وسكت أنا لسبب العباس. ثم قالها مرة أخرى فسكت العباس. فلما رأيت ذلك قلت: أنا يا رسول الله ...

ومن قبل ذكر ابن كثير رواية الإمام أحمد في مسنده - ١ / ١١١ قال: ثنا أسود بن عامر، ثنا شريك، عن الأعمش، عن المنهال، عن عباد بن عبد الله الأسدي، عن علي - رضي الله عنه - قال: لما نزلت هذه الآية ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ الشعراء/ ٢١٤. قال: جمع النبي - صلى الله عليه وسلم - من أهل بيته فاجتمع ثلاثون فأكلوا وشربوا. قال: فقال لهم: «من يضمن عني ديني ومواعيدي؛ ويكون معي في الجنة، ويكون خليفتي من أهلي» فقال رجل لم يسمه شريك: يا رسول الله، أنت كنت بحرا من يقوم بهذا؟! قال: ثم قال لآخر. قال: فعرض ذلك على أهل بيته فقال علي - رضي الله عنه - أنا. وقد أخرجه الإمام أحمد في فضائل الصحابة بهذا الإسناد - ٢ / ٧٠٠. ومن طريق يحيى بن عبد الحميد الحماني، عن شريك، وساق الإسناد مثله. ومن طريق أبي خيثمة، ثنا أسود بن عامر، ثنا شريك، عن الأعمش، عن المنهال بن عمرو، عن عمرو، عن عباد بن عبد الله الأسدي، عن علي - ٢ / ٦٥٠.

ورواية الإمام أحمد هذه أخرجه أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي في الأحاديث المختارة - ٢ / ١٣١. وذكرها الهيثمي في مجمع الزوائد - ٩ / ١١٣ وقال: رواه أحمد وإسناده جيد، وقد تقدمت لهذا الحديث طرق في علامات النبوة في آيته في الطعام.

٢ - **حديث الثقلين**: هو ما أخرجه الإمام أحمد في مسنده - ٣ / ١٤، ١٧، ٢٦،

٥٩. وفي فضائل الصحابة - ٢ / ٧٧٩ من طريق عطية، عن أبي سعيد الخدري بلفظ: «إني تارك فيكم الثقلين أحدهما أكبر من الآخر: كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي، وإنهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض». وقد قال الإمام البخاري في التاريخ الصغير - ١ / ٢٦٧: قال أحمد في حديث عبد الملك عن عطية عن أبي

سعيد قال النبي - صلى الله عليه وسلم - : «تركتم فيكم الثقلين». أحاديث الكوفيين هذه مناكير. انتهى. أقول: عطية بن سعد بن جنادة العوفي الجدلي القيسي الكوفي مضعف كما في الكاشف للذهبي - ٢/ ٢٧. وقال ابن حجر في التقريب - ص ٣٣٣: صدوق يخطئ كثيرا، وكان شيعيا مدلسا. انتهى. وقد روى عنه الحديث في الموضع الأول من المسند أبو إسرائيل إسماعيل بن خليفة العبسي الملائي الكوفي، وهو كما في التقريب - ص ٤٦ صدوق سيء الحفظ نسب إلى الغلو في التشيع. وفي الموضع الثاني الأعمش سليمان بن مهران الكوفي الحافظ الثقة إلا أنه مدلس كما في التقريب - ص ١٩٥. وفي الموضوعين الثالث والرابع عبد الملك بن أبي سليمان، وهو كوفي حافظ قال عنه ابن حجر في التقريب - ص ٣٠٤: صدوق له أوهام.

وأخرج الإمام أحمد في مسنده - ٥ / ١٨١، وفي فضائل الصحابة - ٢ / ٦٠٣ عن زيد بن ثابت قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : «إني تارك فيكم خليفتين: كتاب الله حبل ممدود ما بين السماء والأرض، أو ما بين السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي، وإنهما لن يتفرقا حتى يردها عليّ الحوض». وقال الهيثمي في مجمع الزوائد - ٩ / ١٦٣: إسناده جيد.

وأخرج الترمذي - ٥ / ٦٦٢ (كتاب المناقب - باب مناقب أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم) من طريق زيد بن الحسن الأنماطي، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر ابن عبد الله قال: رأيت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في حجته يوم عرفة وهو على ناقته القصواء يخطب، فسمعته يقول: «يا أيها الناس إني قد تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلوا: كتاب الله، وعترتي أهل بيتي». قال الترمذي وفي الباب عن أبي زر وأبي سعيد وزيد بن أرقم وحذيفة بن أسيد. قال: وهذا حديث حسن غريب من هذا الوجه. (لكن زيد بن الحسن الأنماطي ليس له في سنن الترمذي غير هذا الحديث، وقد ذكره ابن حبان في الثقات - ٦ / ٣١٤. وهو ضعيف على الراجح في أقوال أهل النقد كما في الكاشف للذهبي - ١ / ٤١٦ وفي تقريب التهذيب لابن حجر - ص ١٦٣. وقد نقل

الخطيب في ترجمته بتاريخ بغداد - ٤٤٢/٨ قول أبي حاتم فيه: منكر الحديث. ثم ذكر رواية حديثه عند الترمذي).

وقد أخرج الترمذي - ٦٦٣ / ٥ من طريق الأعمش، عن عطية، عن أبي سعيد. والأعمش عن حبيب بن أبي ثابت، عن زيد بن أرقم - رضي الله تعالى عنهما - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي. أحدهما أعظم من الآخر كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي، ولن يتفرقا حتى يردا علي الحوض؛ فانظروا كيف تخلفوني فيهما؟» قال هذا حديث حسن غريب. وقال الشيخ الألباني في الموضوعين: صحيح.

ومن روايات هذا الحديث عند الطبراني في المعجم الكبير - ١٨٠ / ٣ من طريق زيد بن الحسن الأنماطي، ثنا معروف بن خربوذ، عن أبي الطفيل، عن حذيفة بن أسيد الغفاري، قال: لما صدر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من حجة الوداع نهى أصحابه عن شجرات بالبطحاء متقاربات أن ينزلوا تحتهن، ثم بعث إليهن فقم ما تحتهن من الشوك، وعمد إليهن فصلى تحتهن، ثم قام فقال: «يا أيها الناس إني قد نبأني اللطيف الخبير أنه لم يعمر نبي إلا نصف عمر الذي يليه من قبله، وإني لأظن أني يوشك أن أدعى فأجيب، وإني مسئول وإنكم مسئولون، فماذا أنتم قائلون؟» قالوا: نشهد أنك قد بلغت وجاهدت ونصحت فجزاك الله خيرا. فقال: «أليس تشهدون أن لا إله إلا الله، وأن محمدا عبده ورسوله، وأن جنته حق، وناره حق، وأن الموت حق، وأن البعث بعد الموت حق، وأن الساعة آتية لا ريب فيها، وأن الله يبعث من في القبور؟» قالوا: بلى نشهد بذلك. قال: «اللهم اشهد». ثم قال: «أيها الناس، إن الله مولاي، وأنا مولى المؤمنين، وأنا أولى بهم من أنفسهم؛ فمن كنت مولاه فهذا مولاه»، يعني عليا، «اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه». ثم قال: «يا أيها الناس، إني فرطكم، وإنكم واردون علي الحوض، حوض أعرض ما بين بصرى وصنعاء فيه

عدد النجوم قدحان من فضة، وإني سأثلکم حين تردون علي عن الثقلين فانظروا كيف تخلفوني فيهما؟ الثقل الأكبر كتاب الله - عز وجل - سبب طرفه بيد الله وطرفه بأيديكم، فاستمسكوا به لا تضلوا ولا تبدلوا. وعترتي أهل بيتي فإنه نبأني اللطيف الخبير أنهما لن ينقضيا حتى يردا علي الحوض». قال الهيثمي في مجمع الزوائد - ٩ / ١٦٥: فيه زيد بن الحسن الأنماطي قال أبو حاتم: منكر الحديث، ووثقه ابن حبان. انتهى. وقد سبقت الإشارة إلى ترجيح ضعفه.

وأخرجه في المعجم الكبير - ٥ / ١٦٦ من طريق حكيم بن حبيب عن أبي الطفيل عن زيد ابن أرقم. وفيه قال النبي - صلى الله عليه وسلم -: «إني فرطكم على الحوض وأنتم واردون علي الحوض وإن عرضه أبعد ما بين صنعاء وبصرى فيه أقداح عدد النجوم من فضة، فانظروا كيف تخلفوني في الثقلين؟» فنادى مناد: وما الثقلان يا رسول الله؟ قال: «كتاب الله طرف بيد الله - عز وجل - وطرف بأيديكم؛ فاستمسكوا به لا تضلوا، والآخر: عترتي. وإن اللطيف الخبير نبأني أنهما لن يتفرقا حتى يردا علي الحوض، وسألت ذلك لهما ربي؛ فلا تَقَدِّمُوهُمَا فتهلكوا، ولا تقصروا عنهما فتهلكوا، ولا تعلموهم فإنهم أعلم منكم». ثم أخذ بيد علي - رضي الله تعالى عنه - فقال: «من كنت أولى به من نفسي فعلي وليه. اللهم وال من والاه وعاد من عاداه». وقد قال الهيثمي في مجمع الزوائد - ٩ / ١٦٤ بعد ذكر هذه الرواية: حكيم بن حبيب ضعيف. انتهى. وقال عنه أبو إسحاق الجوزجاني في أحوال الرجال - ص ٤٨: كذاب. وقد تركه عبد الرحمن بن مهدي لترك شعبة له كما في التاريخ الصغير للبخاري - ٢ / ١٤. والجرح والتعديل لابن أبي حاتم - ١ / ١٤٠.

وأخرج الطبراني في المعجم الكبير - ٥ / ١٦٦ من طريق الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عمرو بن واثلة، عن زيد بن أرقم قال: لما رجع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من حجة الوداع ونزل غدیر خم، أمر بدوحات فقامت ثم قام فقال: «كأنني قد

دُعيتُ فأجبت. إني تارك فيكم الثقلين: أحدهما أكبر من الآخر: كتاب الله، وعترتي أهل بيتي، فانظروا كيف تخلفوني فيهما؛ فإنهما لن يتفرقا حتى يردا علي الحوض». ثم قال: «إن الله مولاي وأنا ولي كل مؤمن». ثم أخذ بيد علي فقال: «من كنت مولاه فهذا مولاه. اللهم وال من والاه وعاد من عاداه». فقلت لزيد: أنت سمعته من رسول الله - صلى الله عليه وسلم؟ فقال: ما كان في الدوحات أحد إلا قد رآه بعينيه وسمعه بأذنيه. انتهى. وهذه الرواية في السنن الكبرى للنسائي - ٤/٥٥ من طريق سليمان الأعمش قال: ثنا حبيب بن أبي ثابت، عن أبي الطفيل (وهو عامر بن واثلة؛ لكن قال ابن حجر في الإصابة - ٤/٦٩٦: ترجم له أبو موسى في الذيل فقال: عمرو بن واثلة أبو الطفيل. قلت: والمعروف في اسم أبي الطفيل عامر وقد قيل فيه: عمرو) عن زيد ابن أرقم. وقد ذكر الحافظ ابن كثير رواية النسائي هذه في البداية والنهاية - ٥/٢٠٩ وقال: تفرد به النسائي من هذا الوجه (لعل مراده تفرد به من بين أصحاب الكتب الستة)، وقال شيخنا أبو عبد الله الذهبي: وهذا حديث صحيح. وهذه الرواية أيضا في مستدرک الحاكم - ٣/١١٨ وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بطوله، شاهده حديث سلمة بن كهيل عن أبي الطفيل أيضا صحيح على شرطهما. وقد سكت عنه الذهبي في التلخيص.

واني لا أشك في أن حديث الثقلين له أصل ثابت وصحيح، ومن أصح رواياته وأتمها ما أخرجه الإمام مسلم في صحيحه - ٤/١٨٧٤، ١٨٧٣ (كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم - باب من فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه) بإسناده من طرق عن زيد بن أرقم قال: قام رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يوما فينا خطيبا بماء يدعى خما بين مكة والمدينة، فحمد الله وأثنى عليه ووعظ وذكر، ثم قال: «أما بعد؛ ألا أيها الناس فإنما أنا بشر يوشك أن يأتي رسول ربي فأجيب، وأنا تارك فيكم ثقلين: أولهما: كتاب الله فيه الهدى والنور فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به». فحث على كتاب الله ورغب فيه ثم قال: «وأهل بيتي. أذكركم الله في أهل بيتي. أذكركم الله في أهل

بيتي. أذكركم الله في أهل بيتي». فقال له حصين: ومن أهل بيته يا زيد؟ أليس نساؤه من أهل بيته؟ قال: نساؤه من أهل بيته؛ ولكن أهل بيته من حُرِّمَ الصدقة بعده. قال ومن هم؟ قال: هم آل علي، وآل عقيل، وآل جعفر، وآل عباس. قال: كل هؤلاء حرم الصدقة؟ قال: نعم. انتهى.

ولأن هذه الرواية تبين أن مقصود الحديث الوصية بأهل البيت، وتبين أن آل عقيل، وآل جعفر، وآل عباس منهم - تجد أن بعض علماء الشيعة اليوم لا يتورع من اتهام الإمام مسلم بالتحريف في رواية حديث الثقلين لصفه عن إثبات الاتباع والإمامة لسيدنا علي وأبنائه - عليهم السلام. راجع السيد علي الحسيني الميلاني: ندوة حول «حديث الثقلين» - ص ٤٢. وهي ضمن سلسلة ندوات ينشرها «مركز الأبحاث العقائدية» على شبكة الإنترنت:

<http://www.aqaed.com/indexa>

والحق أن الإمام مسلم بن الحجاج لم ينفرد بإخراج هذه الرواية؛ فهي من قبل في مسند أحمد - ٤ / ٣٦٦، وفي مسند عبد بن حميد - ص ١١٤. ومن بعد في سنن النسائي الكبرى - ٥ / ٥١، وفي صحيح ابن خزيمة - ٤ / ٦٢.

٣ - **حديث الغدير**: هو قوله - صلى الله عليه وسلم - في طريق عودته إلى المدينة

بعد حجة الوداع عند غدير خم: «من كنت مولاه فعلي مولاه». وهو حديث صحيح مشهور في دواوين السنة، وقد عده بعض أهل العلم من المتواتر، وإن لم يرد في الصحيحين، وكان في أفراد رواياته عدد من الأسانيد الضعيفة، وإن قال شيخ الإسلام ابن تيمية في منهاج السنة - ٧ / ٣١٩: «ليس هو في الصحاح (ولعلها «الصحيح» كما في إحدى نسخ التحقيق)؛ لكن هو مما رواه العلماء، وتنازع الناس في صحته، فنقل عن البخاري وإبراهيم الحربي وطائفة من أهل العلم بالحديث أنهم طعنوا فيه وضعفوه. ونقل عن أحمد بن حنبل أنه حسنه كما حسنه الترمذي...» ثم نقل عن ابن حزم في الفصل

أنه لا يصح من طريق الثقات أصلا.

أقول: لقد حاولت تتبع ما ذكره ابن تيمية عن البخاري من الطعن في الحديث وتضعيفه، فظهر لي أنه تعميم غير صحيح، وإنما تكلم البخاري على بعض الروايات والأسانيد ولم يعمم الحكم على متن الحديث من مجموع طرقه؛ فقال - على سبيل المثال - في التاريخ الكبير - ١ / ٣٧٥ في ترجمة إسماعيل بن نشيط العامري: سمع شهر بن حوشب وجميلا. سمع منه أبو نعيم ويونس بن بكير. قال لي عبيد: حدثنا يونس سمع إسماعيل، عن جميل بن عامر أن سالما حدثه سمع من سَمِيعِ النبي - صلى الله عليه وسلم - يوم غدِير خم: «من كنت مولاة فعلي مولاة». قال أبو عبد الله: في إسناده نظر. انتهى. أي في ذلك الإسناد دون أن يتعرض لغيره. وهذه الرواية أوردها ابن كثير في البداية والنهاية - ٥ / ٢١٣ نقلا عن ابن جرير، فذكر أن سالما - فيما يحسب ابن جرير وليس في كتابه - سمع من جده عمر بن الخطاب - رضي الله عنه. وقال ابن كثير: هذا حديث غريب؛ بل منكر، وإسناده ضعيف. قال البخاري في جميل بن عمارة هذا: فيه نظر. انتهى. والكلام هنا أيضا عن هذا الإسناد فقط.

وقد عقد الحافظ ابن كثير في البداية والنهاية - ٥ / ٢٠٨ : ٢١٤ فصلا في إيراد عدد من روايات هذا الحديث الدال على أن الرسول - صلى الله عليه وسلم - خطب بمكان بين مكة والمدينة مرجعه من حجة الوداع قريب من الجحفة يقال له: غدِير خم، فبين في كلامه الشريف فضل علي ابن أبي طالب، وبراءة عرضه مما كان تكلم فيه بعض من كان معه بأرض اليمن، بسبب ما كان صدر منه إليهم من المعدلة التي ظنوها بعضهم جورا وتضييقا وبخلا، والصواب كان معه في ذلك، ولهذا لما تفرغ عليه السلام من بيان المناسك ورجع إلى المدينة بين ذلك في أثناء الطريق؛ فخطب خطبة عظيمة في اليوم الثامن عشر من ذي الحجة عامئذ، وكان يوم الأحد بغدير خم تحت شجرة هناك، فبين فيها أشياء، وذكر من فضل علي وأمانته وعدله وقربه إليه ما أزاح به ما كان في نفوس كثير من الناس منه .. قال: ونحن نورد عيون الأحاديث الواردة في ذلك ونبين ما فيها من صحيح

وضعيف بحول الله وقوته وعونه.

وذكر الحافظ ابن كثير أنه ممن اعتنى بأمر هذا الحديث ابن جرير الطبري صاحب التفسير، فجمع فيه مجلدين أورد فيهما طرقه وألفاظه، وساق الغث والسمين، والصحيح والسقيم، على ما جرت به عادة كثير من المحدثين يوردون ما وقع لهم في ذلك الباب من غير تمييز بين صحيحه وضعيفه. وكذلك الحافظ الكبير أبو القاسم بن عساكر أورد أحاديث كثيرة في هذه الخطبة بتاريخ دمشق.

ومما أورده ابن كثير وبين صحته ما أخرجه الإمام أحمد في مسنده - ٣٤٧ / ٥ ، وفي فضائل الصحابة - ٥٨٤ / ٢ ، وأحمد بن شعيب النسائي في السنن الكبرى ٤٥ / ٥ من طريق عبد الملك بن أبي غنية قال: ثنا الحكم بن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، عن بريدة قال: غزوت مع علي اليمن فرأيت منه جفوة، فلما قدمت على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ذكرت عليا فتنقصته؛ فرأيت وجهه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يتغير، فقال: «يا بريدة، ألسنت أولى بالمؤمنين من أنفسهم». قلت: بلى يا رسول الله. قال: «من كنت مولاه فعلي مولاه». قال ابن كثير - ٢٠٩ / ٥ : وهذا إسناد جيد قوي رجاله كلهم ثقات.

وذكر رواية النسائي في السنن الكبرى - ٤٥ / ٥ من طريق الأعمش قال: ثنا حبيب بن أبي ثابت، عن أبي الطفيل، عن زيد بن أرقم. وقد سبق أن أشرت إليها في الكلام عن حديث الثقلين، وذكرت نقل ابن كثير تصحيح الذهبي لهذه الرواية. وفيها قال زيد بن أرقم - رضي الله عنه -: لما رجع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن حجة الوداع، ونزل غدِير خَم، أمر بدوحات فُقِّمْنَ، ثم قال: «كأني قد دعيت فأجبت...». ثم قال: «إن الله مولاي وأنا ولي كل مؤمن». ثم أخذ بيد علي فقال: «من كنت وليه فهذا وليه. اللهم وال من والاه وعاد من عاداه». فقلت لزيد: سمعته من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال ما كان في الدوحات رجل إلا رآه بعينه وسمع بأذنه.

وذكر حديث مناقشة الإمام علي - رضي الله عنه - للناس في رحبة الكوفة بعدة طرق،

في بعضها مجاهيل لا يعرفون، وفي بعضها رواة ضعاف لا يحتج بهم، وفي بعضها انقطاع، وبعضها قوي الإسناد مثل: ما أخرجه الإمام أحمد في مسنده - ٣٧٠ / ٤ قال: ثنا حسين ابن محمد وأبو نعيم المعنى قالا: ثنا فطر، عن أبي الطفيل قال: جمع علي - رضي الله عنه - الناس في الرحبة ثم قال لهم: أنشد الله كل امرئ مسلم سمع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول يوم غدیر خم ما سمع لما قام. فقام ثلاثون من الناس. وقال أبو نعيم: فقام ناس كثير فشهدوا حين أخذه بيده فقال للناس: «أتعلمون أنى أولى بالمؤمنين من أنفسهم». قالوا: نعم يا رسول الله. قال: «من كنت مولاه فهذا مولاه. اللهم وال من والاه وعاد من عاداه». قال: فخرجت وكأن في نفسي شيئا، فلقيت زيد بن أرقم فقلت له: إني سمعت عليا - رضي الله عنه - يقول كذا وكذا. قال: فما تنكر؟! قد سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول ذلك له. انتهى. وقد ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد - ١٠٤ / ٩ وقال: رواه أحمد ورجاله رجال فطر بن خليفة وهو ثقة. انتهى. وهو في السنن الكبرى للنسائي - ١٣٤ / ٥. وقد أخرجه ابن حبان في صحيحه - ٣٧٥ / ١٥، ٣٧٦ وزاد في آخره قال أبو نعيم: فقلت لفطر: كم بين هذا القول وبين موته؟ قال: مائة يوم. قال أبو حاتم: يريد به موت علي بن أبي طالب - رضي الله عنه. وهذه الرواية بتامها في الأحاديث المختارة للمقدسي - ١٧٤ / ٢.

وأورد ابن كثير - ٢١٣ / ٥، ٢١٤ الحديث الذي روي عن أبي هريرة قال: لما أخذ رسول الله بيد علي قال: «من كنت مولاه فعلي مولاه». فأنزل الله - عز وجل -: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾ المائدة/٣. قال أبو هريرة: وهو يوم غدیر خم. من صام يوم ثمان عشرة من ذي الحجة كتب له صيام ستين شهرا. وقال ابن كثير: «حديث منكر جدا؛ بل كذب لمخالفته لما ثبت في الصحيحين...»، وقد قال شيخنا الحافظ أبو عبد الله الذهبي بعد إيراد هذا الحديث: هذا حديث منكر جدا...، قال: ويروى هذا الحديث من حديث عمر بن الخطاب، ومالك بن الحويرث، وأنس بن مالك، وأبي سعيد، وغيرهم بأسانيد واهية. قال: وصدر الحديث متواتر أتيقن أن رسول

الله قاله (يعني «من كنت مولاه فعلي مولاه»). وأما «اللهم وال من والاه»؛ فزيادة قوية الإسناد. وأما هذا الصوم؛ فليس بصحيح. ولا والله ما نزلت هذه الآية إلا يوم عرفة قبل غدير خم بأيام والله تعالى أعلم.

أقول: ومن العجيب أن سياق الآية في القرآن من سورة المائدة، وفي قلب آي الأحكام، يؤكد كمال الدين وتمامه، وأن أحدا من أهل الكفر لن ينقص من جوهره وأصوله شيئا؛ فأهل التوحيد والإسلام الذين اختارهم الله - تعالى - لصحبة خير أنبيائه - صلوات الله عليهم جميعا - أولى أن لا يكتموا شيئا من تلك الأصول، وأن لا يضيعوا شيئا من فرائض الدين .. ﴿الْيَوْمَ يَبْسُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنَ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ المائدة/ ٣.

٤ - حديث المنزلة: هو الحديث المتفق عليه أخرجه الإمام البخاري في صحيحه - ٣/ ١٣٥٩ (كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم - باب مناقب علي بن أبي طالب ...) وكرره بوجه آخر - ٤/ ١٦٠٢ (كتاب المغازي - باب غزوة تبوك، وهي غزوة العسرة) عن سعد بن أبي وقاص أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - خرج إلى تبوك واستخلف عليا، فقال: أَتَخَلَّفُنِي وَالنِّسَاءَ؟ قال: «ألا ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه ليس نبي بعدي».

وأخرجه الإمام مسلم في صحيحه - ٤/ ١٨٧٠، ١٨٧١ (كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم - باب من فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه) من طرق عن سعد بن أبي وقاص. ومن رواياته ما أسنده إلى سعيد بن المسيب، عن عامر بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لعلي: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى؛ إلا أنه لا نبي بعدي». قال سعيد: فأحببت أن أشافه بها سعدا، فلقيت سعدا فحدثته بما حدثني عامر، فقال: أنا سمعته. فقلت: أنت سمعته؟ فوضع أصبعيه على أذنيه فقال: نعم وإلا فاستكتا.

وهذا الحديث من أصح الصحيح في فضائل سيدنا علي - عليه السلام - ومناقبه؛ بل عده الحافظ السيوطي من المتواتر في حرف الألف من كتابه «الأزهار المتناثرة في الأحاديث المتواترة».

٥ - **حديث الطير**: من رواياته ما أخرجه الترمذي في جامعه - ٦٣٦ / ٥ من طريق **سفيان بن وكيع**، حدثنا عبيد الله بن موسى، عن عيسى بن عمر، عن السدي، عن أنس ابن مالك قال: كان عند النبي - صلى الله عليه وسلم - طير فقال: «اللهم ائتني بأحب خلقك إليك يأكل معي هذا الطير». فجاء علي فأكل معه.

قال أبو عيسى هذا حديث غريب لا نعرفه من حديث السدي إلا من هذا الوجه وقد روي من غير وجه عن أنس. وقال الشيخ الألباني: ضعيف. وهو كما قال، على الأقل من جهة سفيان بن وكيع بن الجراح شيخ الترمذي؛ فهو ساقط الحديث.. وراجع ما انتهى إليه الحافظ ابن حجر في الحكم عليه في تقريب التهذيب - ص ١٨٥ رقم ٢٤٥٦.

ومنها ما أخرجه النسائي في السنن الكبرى (وهي لا تعد في الكتب الستة) - ١٠٧ / ٥ من طريق زكريا بن يحيى قال: حدثنا الحسن بن حماد قال: حدثنا **مُسْهَرِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ**، عن عيسى ابن عمر، عن السدي، عن أنس بن مالك أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان عنده طائر فقال: «اللهم ائتني بأحب خلقك إليك يأكل معي من هذا الطير». فجاء أبو بكر فرده، وجاء عمر فرده، وجاء علي فأذن له. وهذه الرواية أخرجه أبو يعلى في مسنده - ١٠٥ / ٧ عن الحسن بن حماد وساق الإسناد. وقال محققه الشيخ حسين أسد: إسناده لين. وهو كما قال؛ لأن **مُسْهَرِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ** بن **سَلْعِ بْنِ** الحديث كما في التقريب - ص ٤٦٤ رقم ٦٦٦٧. وهذه الرواية ورواية الترمذي من طريق عيسى بن عمر الكوفي، عن إسماعيل بن عبد الرحمن السدي، وفي علل الترمذي لأبي طالب القاضي - ص ٣٧٤ قال: «سألت محمدا عن هذا الحديث فلم يعرفه من حديث السدي عن أنس، وأنكره وجعل يتعجب منه».

وفي فضائل الصحابة للإمام أحمد بن حنبل - ٢ / ٥٦٠ من طريق مطير بن أبي خالد، عن ثابت البجلي، عن سفينة قال: أهدت امرأة من الأنصار إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - طيرين بين رغيفين، فقدمت إليه الطيرين فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «اللهم ائتني بأحب خلقك إليك وإلى رسولك». ورفع صوته، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «من هذا؟» فقال: علي. فقال: «فافتح له». ففتحت فأكل مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من الطيرين حتى فنيا.

وهذا الإسناد لا يصح؛ فقد جاء في «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم - ٨ / ٣٩٤ في ترجمة مطير بن أبي خالد أن أبا زرعة قال فيه: ضعيف الحديث. وقال أبو حاتم الرازي: متروك الحديث. وعلى هذا اعتمد ابن الجوزي في بيان حكمه في «الضعفاء والمتروكين» - ٣ / ١٢٥، والحافظ الذهبي في «ميزان الاعتدال» - ٦ / ٤٥٠.

ومن روايات الحديث بعد ذلك ما أخرجه الطبراني في المعجم الكبير - ١ / ٢٥٣ - ٧ / ٨٢ - ١٠ / ٢٨٢. وفي المعجم الأوسط - ٢ / ٤٤٢. ولا يسلم منها شيء.. راجع الهيثمي: مجمع الزوائد - ٩ / ١٢٥، ١٢٦.

وللحاكم في المستدرک - ٣ / ١٤١ رواية مطولة صححها على شرط الشيخين، وخالفه الذهبي فذكر أن في إسناده من لا يعرفه. وأخرج الحاكم رواية ثانية - ص ١٤٢ من طريق إبراهيم بن ثابت البصري القصار، وهو راو ساقط الحديث كما ذكر الذهبي في التلخيص. ورواية الحاكم الأولى عن أنس بن مالك - رضي الله تعالى عنه - قال: كنت أخدم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقدم لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - فرخ مشوي، فقال: «اللهم ائتني بأحب خلقك إليك يأكل معي من هذا الطير». قال: فقلت: اللهم اجعله رجلا من الأنصار. فجاء علي - رضي الله تعالى عنه - فقلت: إن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - على حاجة، ثم جاء فقلت: إن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - على حاجة. ثم جاء فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «افتح». فدخل فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «ما حبسك علي؟» فقال: إن هذه آخر ثلاث كرات يرادني

أنس يزعم أنك على حاجة فقال: «ما حملك على ما صنعت؟» فقلت: يا رسول الله، سمعت دعاءك فأحببت أن يكون رجلا من قومي. فقال رسول الله: «إن الرجل قد يحب قومه».

وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه. وقد رواه عن أنس جماعة من أصحابه زيادة على ثلاثين نفسا، ثم صحت الرواية عن علي وأبي سعيد الخدري وسفيينة، وفي حديث ثابت البناني عن أنس زيادة ألفاظ. انتهى.

أقول: وكلام الحاكم هنا ليس له وجه عند أهل العلم بالحديث، ففي ضعفاء العقيلي - ١ / ٤٦ قال أبو جعفر محمد بن عمر: «وهذا الباب الرواية فيها لين وضعف لا نعلم فيه شيئا ثابتا. وهكذا قال محمد بن إسماعيل البخاري». وفي سؤالات البرذعي لأبي زرعة عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد الرازي (ت ٢٦٤هـ) - ص ٦٩٢ قال: وشهدت أبا زرعة في كتاب أعلام النبوة على باب ما يعرف من دعاء النبي - صلى الله عليه وسلم - لعلي في الطائر أنه قال: «اللهم ائتني بأحب خلقك إليك». فلم يقرأ علينا شيئا مما في الباب، وقال: ليس فيه حديث صحيح.

:

١ - **حديث نفي الاستخلاف**: أخرجه الإمام أحمد في مسنده - ١ / ١٥٦، وفي فضائل الصحابة - ٢ / ٧٠٩ بإسناده عن عبد الله بن سبع قال: خطبنا علي، فقال: والذي فلق الحبة وبرأ النسمة لتخضبن هذه من هذه. قال: قال الناس: فأعلمنا من هو؟ فوالله لنبيرنه أو لنبيرن عترته. قال: أنشدكم بالله أن يقتل غير قاتلي. قالوا: إن كنت قد علمت ذلك فاستخلف إذا. قال: لا ولكن أكلكم إلى ما وكلكم إليه رسول الله - صلى الله عليه وسلم. وأخرجه أبو يعلى في مسنده - ١ / ٤٤٣ وزاد في آخره: قالوا: فما تقول لله إذا لقيته؟ قال أقول: اللهم تركتني فيهم ما بدا لك، ثم توفيتني وتركتك فيهم، فإن شئت أصلحتهم، وإن شئت أفسدتهم. وقال محققه الشيخ حسين سليم أسد: إسناده حسن. وهذه الرواية في طبقات ابن سعد - ٣ / ٣٤.

وفي ترجمة حشر بن نباته في التاريخ الكبير - ٣ / ١١٧، والتاريخ الصغير - ١ / ١٩٧ أورد الإمام البخاري حديثه، عن سعيد بن جهمان، عن سفينة أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال لأبي بكر وعمر وعثمان: «هؤلاء الخلفاء بعدي». ثم أعلّه بمخالفة الأقوى الثابت عنده، فقال: وهذا لم يتابع عليه؛ لأن عمر بن الخطاب وعلياً قالاً: لم يستخلف النبي - صلى الله عليه وسلم.

٢ - **حديث الصحيفة**: هو حديث مشهور في دواوين السنة، وله ثلاثة طرق في

الصحيح: اتفق البخاري ومسلم على واحد منها؛ فهو من أصح الصحيح، وانفرد كل واحد منهما بطريق. وقد أخرجاه من طريق سليمان الأعمش، عن إبراهيم التيمي، عن أبيه قال: خطبنا علي - رضي الله عنه - على منبر من آجر، وعليه سيف فيه صحيفة معلقة، فقال: والله ما عندنا من كتاب يقرأ إلا كتاب الله، وما في هذه الصحيفة. فنشرها

فإذا فيها: أسنان الإبل، وإذا فيها «المدينة حرم من عيرٍ إلى كذا؛ فمن أحدث فيها حدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً». وإذا فيه «ذمة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم فمن أخفر مسلماً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً». وإذا فيها «من والى قوماً بغير إذن مواليه فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً». أخرج البخاري مكرراً للمرة الرابعة - ٢٦٦٢/٦ كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة - باب الاقتداء بأفعال النبي صلى الله عليه وسلم. وأخرجه مسلم مرتين: مختصراً - ٢ / ٩٩٥ في كتاب الحج - باب فضل المدينة ...، وبنحو لفظ البخاري في كتاب العتق - باب تحريم تولي مواليه - ١١٤٧ / ٢.

وأما الذي انفرد به البخاري فهو ما أخرجه أربع مرات أيضاً بإسناده من طريق مُطَرِّف، عن عامر الشَّعْبِيِّ، عن أبي جحيفة السُّوَّائِيِّ وهب بن عبد الله بن مسلم. فمن طريق وكيع عن سفيان عن مطرف .. قال أبو جحيفة: قلت لعلي: هل عندكم كتاب؟ قال: لا، إلا كتاب الله، أو فهم أعطيه رجل مسلم، أو ما في هذه الصحيفة. قال: قلت: فما في هذه الصحيفة؟ قال: العقل، وفكك الأسير، ولا يقتل مسلم بكافر. ١ / ٥٣ كتاب العلم - باب كتابة العلم. ومن طريق زهير عن مُطَرِّف .. قال أبو جحيفة: قلت لعلي - رضي الله عنه -: هل عندكم شيء من الوحي إلا ما في كتاب الله؟ قال: والذي فلق الحبة وبرأ النسمة ما أعلمه؛ إلا فهما يعطيه الله رجلاً في القرآن، وما في هذه الصحيفة ... بنحو الأول - ٣ / ١١١٠ كتاب الجهاد والسير - باب فَكَّكَ الأَسِير. ومن طريق صدقة بن الفضل، عن سفيان، عن مطرف .. قال أبو جحيفة: سألت علياً - رضي الله عنه - هل عندكم شيء ما ليس في القرآن؟ وقال مرة: ما ليس عند الناس؟ فقال: والذي فلق الحبة وبرأ النسمة ما عندنا إلا ما في القرآن؛ إلا فهما يعطى رجل في كتابه، وما في الصحيفة ... بنحو الأول - ٦ / ٢٥٣١ كتاب الديات - باب العاقلة، وكرره بهذا الإسناد في باب لا يقتل مسلم بكافر - ٦ / ٢٥٣٤.

وأما الذي انفرد به مسلم؛ فأخرجه - ١٥٦٧ / ٣ (كتاب الأضاحي - باب تحريم الذبح لغير الله، ولعن فاعله) بإسناده عن أبي الطفيل عامر بن واثلة قال: سئل علي: أخصكم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بشيء؟ فقال: ما خصنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بشيء لم يعم به الناس كافة؛ إلا ما كان في قراب سيفي هذا. قال: فأخرج صحيفةً مكتوباً فيها: «لعن الله من ذبح لغير الله، ولعن الله من سرق منار الأرض، ولعن الله من لعن والده، ولعن الله من آوى محدثاً».

وأخرج مسلم في صدر الباب بإسناده عن أبي الطفيل قال: كنت عند علي بن أبي طالب فأتاه رجل فقال: ما كان النبي - صلى الله عليه وسلم - يُسَرُّ إليك؟ قال فغضب وقال: ما كان النبي - صلى الله عليه وسلم - يسر إلي شيئاً يكتمه، غير أنه قد حدثني بكلمات أربع. قال: فقال: ما هن يا أمير المؤمنين؟ قال: قال: «لعن الله من لعن والده، ولعن الله من ذبح لغير الله، ولعن الله من آوى محدثاً، ولعن الله من سرق منار الأرض».

وفي سنن الدارقطني - ٩٨ / ٣ بإسناده عن مالك الأشتر قال: أتيت علياً - رضي الله عنه - فقلت: يا أمير المؤمنين، إنا إذا خرجنا من عندك سمعنا أشياء؛ فهل عهد إليكم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - شيئاً سوى القرآن؟ قال: لا، إلا ما في هذه الصحيفة في علاقة سيفي. فدعا الجارية فجاءت بها فقال: «إن إبراهيم حرم مكة، وإني أحرم المدينة؛ فهي حرام ما بين حرثيها: أن لا يعضد شوكها، ولا ينفّر صيدها؛ فمن أحدث حدثاً، أو آوى محدثاً؛ فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين. والمؤمنون يد على من سواهم، تتكافأ دماؤهم، ويسعى بذمتهم أدناهم. لا يقتل مسلم بكافر، ولا ذو عهد في عهده». قال حجاج: وحدثني عون بن أبي جحيفة عن علي مثله؛ إلا أن يختلف منطقها في الشيء، فأما المعنى فواحد.

٣ - حديث نفي العهد إلى علي بقتال من قاتلهم: أخرجه أبو داود في

سننه - ٤ / ٢١٧ بإسناده عن إسماعيل بن علية، عن يونس، عن الحسن البصري، عن قيس بن عباد قال: قلت لعلي - رضي الله عنه -: أخبرنا عن مسيرك هذا أعهد عهده إليك رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أم رأي رأيته؟ فقال: ما عهد إلي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بشيء، ولكنه رأي رأيته. وقال الشيخ الألباني: إسناده صحيح. وهو في مسند أحمد - ١ / ١٤٨ بزيادة .. قال علي لقيس حينما سأله: ما تريد إلى هذا؟ قلت: ديننا ديننا.

وفي الأحاديث المختارة لمحمد بن عبد الواحد المقدسي - ٢ / ٣٢٧ بإسناد حسن عن أبي العلاء الأنعمي سالم بن عبد الواحد المرادي، عن الحسن البصري قال: لما قدم علي البصرة في أثر طلحة بن عبيد الله والزبير بن العوام يريد قتالهما، دخل عليه عبد الله بن الكواء وقيس بن عباد فقالا: يا أمير المؤمنين، حدثنا عن مسيرك هذا أوصية أوصاك بها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أو عهدٌ عهدَ إليك، أو رأي رأيته حين تفرقت الأمة واختلفت كلمتها؟ فقال: اللهم لا عهد، ولو عهد إلي شيئاً لقمتم به. والله ما مات رسول الله - صلى الله عليه وسلم - موت فجأة، ولا قتل قتلاً، ولقد مكث في مرضه كل ذلك يأتيه المؤذن يؤذنه بالصلاة، وكل ذلك أمر أبا بكر أن يصلي بالناس؛ حتى أعرضت في ذلك امرأة من نساءه فقالت: إن أبا بكر رجل رقيق لا يستطيع أن يقوم مقامك فمر عمر أن يصلي بالناس فقال لها: «أنتن صواحب يوسف».

وهذا الحديث أخرجه الحافظ ابن عساكر بسياقة أطول في تاريخ دمشق - ٤٢ / ٤٤٣، ٤٤٤ من طريق الفقيه الحافظ أبي بكر البيهقي بإسناده، عن الإمام الحافظ الثقة ابن راهويه إسحاق بن إبراهيم الحنظلي في مسنده، عن الإمام الثقة الثبت أبي محمد عبدة بن سليمان الكوفي، عن سالم المرادي أبي العلاء قال: سمعت الحسن البصري يقول: لما قدم علي البصرة في أثر طلحة وأصحابه، قام عبد الله بن الكوا وابن عباد فقالا: يا أمير المؤمنين، أخبرنا عن مسيرك أوصية أوصاك بها رسول الله، أم عهد عهده إليك، أم رأي

رأيته حين تفرقت الأمة واختلفت كلمتها؟ فقال: ما أكون أول كاذب عليه. والله ما مات رسول الله فجأة، ولا قتل قتلا، ولقد مكث في مرضه كل ذلك يأتيه المؤذن يؤذنه بالصلاة فيقول: «مروا أبا بكر ليصل بالناس». ولقد تركني وهو يرى مكاني، ولو عهد إلي شيئا لقمته به؛ حتى عرضت في ذلك امرأة من نساءه فقالت: إن أبا بكر رجل رقيق إذا قام مقامك لا يسمع الناس، فلو أمرت عمر أن يصلي بالناس. فقال لها: «إنكن صواحب يوسف». فلما قبض رسول الله نظر المسلمون في أمرهم فإذا رسول الله قد ولى أبا بكر أمر دينهم؛ فولوه أمر دنياهم، فبايعه المسلمون، وبايعته معهم فكنت أغزو إذا أغزاني، وآخذ إذا أعطاني، وكنت سوطا بين يديه في إقامة الحدود. فلو كانت محاباة عند حضور موته لجعلها في ولده، فأشار بعمر ولم يأل؛ فبايعه المسلمون، وبايعته معهم؛ فكنت أغزو إذا أغزاني، وآخذ إذا أعطاني، وكنت سوطا بين يديه. وكره أن ينتخب منا معشر قريش رجلا فيوليه أمر الأمة، فلا يكون فيه إساءة لمن بعده إلا لحقت عمر في قبره؛ فاختار منا ستة أنا فيهم؛ لنختار للأمة رجلا منا. فلما اجتمعنا وثب عبد الرحمن فوهب لنا نصيبه منها على أن نعطيه موثيقنا على أن يختار من الخمسة رجلا فيوليه أمر الأمة، فأعطيناه موثيقنا فأخذ بيد عثمان فبايعه، ولقد عرض في نفسي عند ذلك فلما نظرت في أمري فإذا عهدي قد سبق بيعتي؛ فبايعت وسلمت؛ فكنت أغزو إذا أغزاني، وآخذ إذا أعطاني. فلما قتل عثمان نظرت في أمري، فإذا الربيعة التي كانت لأبي بكر وعمر في عنقي قد انحلت، وإذا العهد لعثمان قد وفيت به، وإذا أنا رجل من المسلمين ليس لأحد عندي دعو ولا طلبية، فوثب فيها من ليس مثلي - يعني معاوية - لا قرابته كقرابتي، ولا علمه كعلمي، ولا سابقته كسابقتي، وكنت أحق بها منه.

قالا: صدقت فأخبرنا عن قتالك هذين الرجلين - يعنيان طلحة والزبير - وهما صاحبك في الهجرة، وصاحبك في بيعة الرضوان، وصاحبك في المشورة؟ قال: بايعاني بالمدينة وخلعاني بالبصرة، ولو أن رجلا ممن بايع أبا بكر خلعه؛ لقاتلناه. ولو أن رجلا ممن بايع عمر خلعه؛ لقاتلناه.

وقد أشار الحافظ ابن حجر في فتح الباري - ١٣ / ٥٥ إلى تخريج ابن راهويه لهذا الحديث في مسنده عن سالم المرادي عن الحسن البصري، ونقل طرفا من صدره وعجزه. وأورده المتقي الهندي في كنز العمال - ١١ / ٣٢٨، ٣٢٩ وعزاه إلى مسند ابن راهويه، وذكر أنه صُحِّح.

وأخرجه ابن عساكر - ٤٢ / ٣٤٢، ٣٤٣ من طريق أبي بكر الهذلي عن الحسن قال: لما قدم علي البصرة قام إليه ابن الكوا وقيس بن عباد فقالا: له ألا تخبرنا عن مسيرك هذا الذي سرت فيه تتولى على الأمة تضرب بعضهم ببعض: أعهد من رسول الله عهد إليك؛ فحدثناه فأنت الموثوق المأمون على ما سمعت؟ قال أما أن يكون عندي من النبي عهد في ذلك، ولا والله إن كنت من أول من صدق به فلا أكون أول من كذب عليه، ولو كان عندي من النبي في ذلك عهد ما تركت أخا تيم بن مرة وعمر بن الخطاب يقومان على منبره ولقاتلتها بيدي ولو لم أجد إلا بردي هذا؛ ولكن رسول الله لم يقتل قتلا، ولا مات فجأة... وساق الحديث بنحو رواية سالم المرادي إلى ذكر البيعة لعلي بعد مقتل عثمان، وليس فيه ذكر منازعة معاوية، ولا قتال طلحة والزبير.

وقد أورد هذا الحديث بطوله أبو جعفر أحمد بن عبد الله بن محمد الطبري (ت ٦٩٤هـ) في كتابه: الرياض النضرة في مناقب العشرة - ١ / ٢٩١ : ٢٩٣ وقال: خرجه أبو أحمد حمزة بن الحارث، وأبو الفضل بن خيرون، وخرجه ابن السمان في الموافقة. وذكر من رواية ابن السمان قول علي: إن معاوية بن أبي سفيان جاء يضربني بأهل الشام، فكنت والله أحق بها منه. والله لو أن أبا بكر حين بويع نازعوه؛ لقاتل. ولو أن عمر حين بويع نوزع؛ لقاتل. فقال له: صدقت والله يا أبا الحسن، وبررت واحتججت وكنت أحق بها منه.

وأورده أيضا المحدث أحمد بن حجر الهيتمي (ت ٩٧٤هـ) في كتابه: الصواعق المحرقة في الرد على أهل البدع والزندقة - ص ٤٧، ٤٨ وقال: أخرجه جمع كالدارقطني، وابن عساكر، والذهبي...؛ وإسحاق بن راهويه من طرق أخرى، وقال

الذهبي : وهذه طرق يقوي بعضها بعضا. قال : وأصحها ما رواه إسماعيل بن عليّة ...
(يعني رواية الإمام أحمد في المسند، ورواية أبي داود في سننه، وقد سبق ذكرهما).
والكلام فيما أوردته هنا من حديث الحسن البصري الطويل على سالم بن عبد الواحد
المرادي، وأبي بكر الهذلي سُلّمَى بن عبد الله.
أما سالم المرادي؛ فمختلف فيه، وقد أخرج المقدسي حديثه هذا في المختارة كما سبق،
وأخرج له الترمذي حديثا واحدا مقرونا بغيره، وهو حديث حذيفة - رضي الله تعالى
عنه - قال : كنا جلوسا عند النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال : «إني لا أدري ما
بقائي فيكم؛ فاقتدوا باللذين من بعدي». وأشار إلى أبي بكر وعمر. جامع الترمذي - ٥ /
٦٠٩، ٦١٠ كتاب المناقب - باب في مناقب أبي بكر وعمر رضي الله عنهما كليهما. وقال
الألباني: صحيح. وقد ذكر أحمد بن عبد الله العجلي (ت ٢٦١هـ) سالما المرادي في معرفة
الثقات - ١ / ٣٨٣ وقال: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات - ٦ / ٤١٠. وذكره البخاري في
التاريخ الكبير - ٤ / ١١٧ ولم يذكر فيه نقدا لأحد. وفي التهذيب لابن حجر - ٣ / ٣٣١
قال الطحاوي: مقبول الحديث. وهذا ما انتهى إليه ابن حجر في التقريب - ص ١٦٧
حيث قال: مقبول، وكان شيعيا.
لكن في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم - ٤ / ١٨٦ قال عنه أبو حاتم: يكتب حديثه.
وذكر في ترجمته بتهذيب الكمال لأبي الحجاج يوسف المزي - ١٠ / ١٦٠، وفي تهذيب
التهذيب قول ابن معين: ضعيف الحديث. وقال الذهبي في الميزان - ٣ / ١٦٦: ضعفه ابن
معين والنسائي، وقال أبو حاتم يكتب حديثه. وفي الكاشف - ١ / ٤٢٣ قال: ضعف وقد
وثق. وهو يشير بالتوثيق إلى الترمذي وابن حبان.
أقول: خلاصة ذلك كله حكم الحافظ ابن حجر في التقريب بأنه «مقبول»، وهو في
اصطلاحه يطلق على من ليس له من الحديث إلا القليل (وهذا ما نقله في ترجمة سالم
المرادي بالتهذيب عن ابن عدي)، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله؛ فهو مقبول
حيث يتابع، وإلا فليين الحديث.

أما أبو بكر الهذلي سُلّمَى بن عبد الله؛ فهو ممن يكتب حديثه، ولا يحتج به لضعفه، كما في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم - ٤ / ٣١٣. وقد ذكره البخاري في التاريخ الكبير - ٤ / ١٩٨ فقال: ليس بالحافظ عندهم. قال عمرو بن علي: عدلت عن أبي بكر الهذلي عمدا. وفي الضعفاء الصغير - ص ٥٧. وانتهى الحافظ ابن حجر في التقریب - ص ٥٥٢ إلى أنه أخباري «متروك الحديث». وهو في اصطلاحه يطلق على من لم يوثق ألبتة، وضعف مع ذلك بقادح.

وإني لم أذكر رواية أبي بكر الهذلي احتجاجا بها، وإنما لبيان أن سالم بن عبد الواحد لم ينفرد برواية الحديث في سياقه الطويل عن الحسن البصري؛ فيكون حديثه حسنا صالحا للاحتجاج، ولعله يتقوى بأن أكثر ما فيه قد روي في الصحيحين وفي غيرهما من كتب السنن من طرق تشهد لثبوت هذه الرواية التي ثبت صدرها في مسند أحمد وسنن أبي داود. وبهذا يرجع الكلام إلى مجرد تفصيل ما قاله الحافظ الذهبي فيما نقله عنه ابن حجر الهيثمي في الصواعق المحرقة - ص ٤٨.

٤ - حديث سويد بن غفلة في فضل أبي بكر وعمر ومعاينة من ينال

منهما أو يفضل عليهما أحدا بعد النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -:

أورده ابن حجر في لسان الميزان - ٣ / ٣٥٩، ٣٦٠، وبالإسناد الذي ذكره ابن حجر وجدت الحديث مخرجا من طريق أبي إسحاق الفزاري عند الخطيب البغدادي: الكفاية في علم الرواية - ص ٣٧٦ باب في الراوي يقول: ثنا فلان أو فلان. هل يصح الاحتجاج بحديثه ذلك؟ والحديث هو مثال الباب، وليس فيه التصريح بقصة عبد الله بن سبأ، وإنما قال سويد: إني مررت بنفر يذكرون أبا بكر وعمر بغير الذي هما له أهل من الإسلام... وذكر حديث خطبة علي - رضي الله عنه - وكلامه في أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - وقوله في آخره: ألا ولن يبلغني عن أحد يفضلني عليهما إلا جلدته حد المفتري.

وقال الخطيب: قال أبو عبد الله البوشنجي هذا الحديث الذي سقناه ورويناه من الأخبار الثابتة؛ لأمانة حماله، وثقة رجاله، وإتقان آثريه، وشهرتهم بالعلم في كل عصر من أعصارهم إلى حيث بلغ من نقله إلى الإمام الهادي علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - حتى كأنك شاهد حول المنبر وعليّ فوقه، وليس مما يدخل إسناده وهم ولا ضعف؛ لقول الراوي عن أبي الزعراء أو عن زيد بن وهب، لما لعله توهمه شكاً فيه، وليس مثل هذا الشك يوهن الخبر، ولا يضعف به الأثر؛ لأنه حكاه عن أحد الرجلين وكل منهما ثقة مأمون، وبالعلم مشهور؛ إنما لو كان الشك فيه أن يقول: عن أبي الزعراء أو عن غيره. كان الوهن يدخله؛ إذ لا يُعلم الغير من هو. فأما إذا صرح الراوي وأفصح بالناقلين أنه عن أحدهما؛ فليس هذا بموضع ارتياب. انتهى.

وقد أورد القاضي عبد الجبار حديث سويد بلا إسناد بنحو لفظ الخطيب، ثم قال: فإن قالوا: لا نصدق بهذا. قلنا: العجب أنكم تصدقون قوله عليه السلام: «من كنت مولاه فعلي مولاه». ولا تصدقون بهذا ومجيئه أقوى من مجيء ذلك.. راجع كتابه: تثبيت دلائل النبوة - ٢ / ٥٤٦ : ٥٤٨. وكلام القاضي هنا فيه نظر فحديث الغدير عند بعض المحدثين من أهل السنة متواتر، ولعل كلام القاضي على ما وقع له من الطرق الضعيفة التي سبقت الإشارة إليها في تخريج الحديث، والله أعلم.

وفي طبقات المحدثين بأصبهان - ٣ / ٤٢٥ لأبي محمد الأنصاري عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان (ت ٣٦٩هـ). من طريق جرير بن عبد الحميد، عن عبد الملك بن عمير، عن سويد بن غفلة قال: سمعت علياً يقول: بلغني أن أقواماً يفضلونني على أبي بكر وعمر، ولو كنت تقدمت فيه لعاقبت، ولا إلا بعد التقدمة. ألا فمن أتيت به بعد هذا فعليه ما على المفتري. ألا إن خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر، ثم عمر، ولو شئت أخبركم بالثالث لفعلت.

ووجدت الحديث بطوله مفصلاً عند أسلم بن سهل الرزاز الواسطي (ت ٢٩٢هـ): تاريخ واسط - ص ١٦٦ : ١٦٨، وعند خيثمة بن سليمان القرشي (ت ٣٤٣هـ): من حديث

خيثمة - ص ١٢٢ : ١٢٤ من طريق الحسن بن عمارة، عن المنهال بن عمرو، عن سويد ابن غفلة. ولكن الحسن بن عمارة كذاب متروك الحديث كما في الجرح والتعديل - ٣ / ٢٧، والتقريب لابن حجر - ص ١٠٢.

وقد روي هذا الحديث من طرق في كتب السنة لا تبلغ رتبة إسناد أبي إسحاق الفزاري، وفيها الحسن كالذي أخرجه الإمام أحمد في فضائل الصحابة - ١ / ٣٣٦، وابن أبي عاصم في السنة - ٢ / ٤٨٠ من طريق إبراهيم النخعي، عن علقمة بن قيس قال: سمعت عليا على المنبر، فضرب بيده على منبر الكوفة، يقول: بلغني أن قوما يفضلونني على أبي بكر وعمر، ولو كنت تقدمت في ذلك لعاقبت فيه، ولكنني قبل التقدمة. من قال شيئا من هذا فهو مفتر عليه ما على المفتري. إن خيرة الناس رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وبعد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أبو بكر، ثم عمر. وقد أحدثنا أحداثا يقضي الله فيها ما أحب. وعند الإمام أحمد زيادة: ثم قال: أحبب حبيبك هونا ما؛ عسى أن يكون بغيضك يوما ما، وأبغض بغيضك هونا ما؛ عسى أن يكون حبيبك يوما ما. وقال الشيخ الألباني في تحقيقه لكتاب السنة: إسناده حسن، ورجاله ثقات على خلاف شهاب بن خراش من قبل حفظه، وقد رمز الذهبي لحديثه بالصحة وقال: صدوق مشهور له ما يستنكر. وقال الحافظ: صدوق يخطئ.

:

الحديث أخرجه أبو الحسن علي بن الجعد (ت ٢٣٠هـ) في مسنده - ص ٣٩٠ عن جابر بن سمرة - رضي الله عنهما - مرفوعا، وإحدى روايته بلفظ: «يكون بعدي اثنا عشر خليفة كلهم من قريش». قال: ثم رجعت إلى منزلي فقالوا: ثم يكون ماذا؟ قال: «ثم يكون الهرج». وهذه الرواية إسنادا ومنتنا إحدى روايات الإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ) في مسنده - ٩٢ / ٥. ومن رواياته عن جابر في المسند - ٩٠ / ٥ قال سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول في حجة الوداع: «لا يزال هذا الدين ظاهرا على من ناواه لا يضره مخالف ولا مفارق حتى يمضي من أمتي اثنا عشر أميرا كلهم من قريش». قال: ثم خفي علي قول رسول الله - صلى الله عليه وسلم. قال: وكان أبي أقرب إلى راحلة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - مني فقلت يا أبتاه ما الذي خفي علي من قول رسول الله - صلى الله عليه وسلم؟ قال: يقول: «كلهم من قريش». قال: فأشهد على إيفهام أبي إياي قال: «كلهم من قريش». وعنه - ص ٩٣ قال: خطبنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال: «إن هذا الدين لا يزال عزيزا إلى اثني عشر خليفة». وعنه - ص ٩٣ وكرره ص ٩٦ قال: خطبنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يعرفات فقال: «لا يزال هذا الأمر عزيزا منيعا ظاهرا على من ناواه حتى يملك اثنا عشر كلهم». قال: فلم أفهم ما بعد. قال: فقلت لأبي: ما قال بعدما قال: «كلهم»؟ قال: «كلهم من قريش». وعنه - ص ٩٧ قال: جئت أنا وأبي إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - وهو يقول: «لا يزال هذا الأمر صالحا حتى يكون اثنا عشر أميرا». ثم قال كلمة لم أفهمها، فقلت لأبي: ما قال؟ قال: «كلهم من قريش». وعنه - ص ٩٨: «لا يزال هذا الأمر عزيزا منيعا يُنصرون على من ناوهم عليه إلى اثني عشر خليفة». ثم قال كلمة أصميتها الناس فقلت لأبي: ما قال؟ قال: «كلهم من قريش». وعنه - ص ١٠٧: «لا يزال هذا الأمر مؤاتيا أو مقاربا حتى يقوم اثنا عشر خليفة كلهم من قريش».

وأخرجه الإمام أحمد في مسنده - ١ / ٣٩٨ ، ٤٠٩ عن مسروق قال : كنا جلوسا عند عبد الله [بن مسعود - رضي الله عنه -] وهو يُقرئنا القرآن، فقال رجل: يا أبا عبد الرحمن، هل سألتم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كم يملك هذه الأمة من خليفة؟ فقال عبد الله: ما سألتني عنها أحد مذ قدمت العراق قبلك. ثم قال: نعم، ولقد سألتنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال: «اثنا عشر كعدة نقباء بني إسرائيل». وهذه الرواية في إسنادها كلام .. قال الهيثمي في مجمع الزوائد - ٥ / ١٩٠ بعد إيراده هذه الرواية للحديث: «رواه أحمد وأبو يعلى والبزار، وفيه مجالد بن سعيد وثقه النسائي وضعفه الجمهور، وبقية رجاله ثقات». وقد حسَّنه الحافظ ابن حجر في فتح الباري - ١٣ / ٢١٢. وفي البداية والنهاية - ٦ / ٢٤٩ ذكر الحافظ ابن كثير هذه الرواية ثم قال: «وقد روي مثل هذا الحديث عن عبد الله بن عمر، وحذيفة، وابن عباس، وكعب الأحماس من قولهم». يعني موقوفا غير مرفوع.

والحديث من طريق جابر بن سمرة - رضي الله عنهما - متفق عليه: أخرجه الإمام البخاري في صحيحه - ٦ / ٢٦٤٠ (كتاب الأحكام - باب الاستخلاف) بإسناده عن عبد الملك سمعت جابر بن سمرة قال سمعت النبي - صلى الله عليه وسلم - يقول: «يكون اثنا عشر أميرا». فقال كلمة لم أسمعها فقال أبي إنه قال: «كلهم من قريش». وأخرجه الإمام مسلم في صحيحه من طرق - ٣ / ١٤٥٢ : ١٤٥٤ (كتاب الإمارة - باب الناس تبع لقريش، والخلافة في قريش). ومن ألفاظ الحديث عنده: «إن هذا الأمر لا ينقضي حتى يمضي فيهم اثنا عشر خليفة». قال [جابر بن سمرة]: ثم تكلم بكلام خفي علي. قال: فقلت لأبي: ما قال؟ قال: «كلهم من قريش». ومنها: «لا يزال أمر الناس ماضيا ما وليهم اثنا عشر رجلا». ومنها: «لا يزال الإسلام عزيزا إلى اثني عشر خليفة». ومنها: «لا يزال هذا الدين عزيزا منيعا إلى اثني عشر خليفة». ومنها: سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يوم جمعة عشية رجم الأسلمي يقول «لا يزال الدين قائما حتى

تقوم الساعة أو يكون عليكم اثنا عشر خليفة كلهم من قريش».

وأخرجه أبو داود في سننه - ٤ / ١٠٦ عن جابر قال سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول: «لا يزال هذا الدين قائما حتى يكون عليكم اثنا عشر خليفة كلهم تجتمع عليه الأمة». فسمعت كلاما من النبي - صلى الله عليه وسلم - لم أفهمه قلت لأبي: ما يقول؟ قال: «كلهم من قريش». وقال الشيخ الألباني: صحيح دون قوله: «تجتمع عليه الأمة». ثم أخرجه عن جابر، وزاد فيه: فلما رجع إلى منزله أتته قريش فقالوا: ثم يكون ماذا؟ قال: «ثم يكون الهرج». وقال الشيخ الألباني: صحيح دون قوله: فلما رجع ...

وأخرجه الترمذي في جامعه - ٤ / ٥٠١ عن جابر بن سمرة قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «يكون من بعدي اثنا عشر أميرا». قال: ثم تكلم بشيء لم أفهمه فسألت الذي يليني فقال: قال: «كلهم من قريش». قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح ...، وفي الباب عن ابن مسعود، وعبد الله بن عمرو. انتهى. وقد مر بنا حديث ابن مسعود من مسند الإمام أحمد، وأما حديث عبد الله بن عمرو؛ فقد قال المباركفوري في تحفة الأحوزي - ٦ / ٣٩٤: «أخرجه الطبراني عنه مرفوعا: «إذا ملك اثنا عشر من بني كعب بن لؤي كان النقف والنقاف». قال الحافظ والنقف ظهر لي أنه بفتح النون وسكون القاف وهو كسر الهامة عن الدماغ والنقاف بوزن فعال منه وكني بذلك عن القتل والقتال. ويؤيده قوله في بعض طرق جابر بن سمرة: «ثم يكون الهرج».

وفي كتاب الفتن لنعيم بن حماد (٢٨٨هـ) - ١ / ٩٥ : ٩٧ في باب: عدة ما يذكر من الخلفاء بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذه الأمة حديث مسروق عن عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «يكون بعدي من الخلفاء عدة نقباء موسى». وحديث الشعبي عن جابر بن سمرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «لا يزال هذا الأمر عزيزا إلى اثني عشر خليفة

كلهم من قريش». وحديث أبي الطفيل قال: أخذ عبد الله بن عمرو بيدي فقال: يا عامر ابن واثلة اثنا عشر خليفة من كعب بن لؤي ثم النقف والنقاف. لن يجتمع أمر الناس على إمام حتى تقوم الساعة. وحديث طلحة بن عبد الله بن عوف قال: سمعت عبد الله ابن عمرو - رضي الله عنهما - يقول ونحن عنده نفر من قريش: كلنا من بني كعب بن لؤي؟ فقال: سيكون منكم يا بني كعب اثنا عشر خليفة. وحديث سعيد بن جبير عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أنهم ذكروا عنده اثنا عشر خليفة ثم الأمير. فقال ابن عباس: والله إن منا بعد ذلك السفاح والمنصور والمهدي يدفعها إلى عيسى ابن مريم. وحديث خالد ابن أبي عمران، عن حذيفة بن اليمان - رضي الله عنه - قال: يكون بعد عثمان - رضي الله عنه - اثنا عشر ملكا من بني أمية. قيل له: خلفاء؟ قال: بل ملوك. وفيه عن سرج اليرموكي قال: أجد في التوراة أن هذه الأمة اثنا عشر ربباً أحدهم نبيهم، فإذا وفّت العدة طغوا وبغوا ووقع بأسهم بينهم. وفيه عن كعب قال: إن الله - تعالى - وهب لإسماعيل - عليه السلام - من صلبه اثني عشر قيما أفضلهم وأخيرهم أبو بكر وعمر وعثمان - رضي الله عنهم. وفيه أن كعبا سئل عن عدة ملوك هذه الأمة، فقال: أجد في التوراة اثني عشر ربيا.

أقول: الله أعلم بمراده ومراد رسوله - صلى الله عليه وآله وسلم - في حديث الاثني عشر خليفة أو أميراً. وإن أكثر وجوه تفسيره المذكورة في الشروح السننية لا يكاد أحدها يخلو من معارضة في الرواية، أو الدراية بكونه مجرد احتمال غير قاطع، أو بكونه غير مقبول عقلاً لعدّه بعض ملوك الجور ومغتصبي السلطان بغير حق في مقام خلافة الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم - بدعوى تسلطهم على كل الأمة وانقيادها لبيعتهم؛ اعتماداً على رواية لأبي داود في سننه - ١٠٦ / ٤ «كلهم تجتمع عليه الأمة»، ومثل هذا الرأي يلزم معه خروج عليّ بن أبي طالب وابنه الحسن اللذين لم يبايعهما أهل الشام بكملهم كما قال الحافظ ابن كثير، على حين أنه يُدخِلُ عبدَ الملك بن مروان وأبناءه ومن بعدهم يزيد بن الوليد!! ولقد جمع الحافظ ابن حجر طائفة من هذه الآراء وبَيَّنَ بعض

وجوه الاعتراض عليها في فتح الباري - ٢١١ : ٢١٥ ومنها احتمال أن بعضهم قد ملك وسيملك سائرهم قبل يوم القيامة ، وهو الرأي الذي حكاه القاضي عياض فيما يحتمله لفظ الحديث كما في شرح النووي على صحيح مسلم - ١٢ / ٢٠٢ ، وقطع به شيخ الإسلام ابن تيمية كما نقل الحافظ ابن كثير ورجحه عند نفسه في البداية والنهاية - ٦ / ٢٥٠ .

وقد نقل الحافظ ابن حجر عن بعض قدامى شُرَّاح صحيح البخاري أنه قال : لم ألق أحدا يقطع في هذا الحديث يعني بشيء معين ، فقوم قالوا : يكونون بتوالي إمارتهم ، وقوم قالوا : يكونون في زمن واحد كلهم يدعي الإمارة . قال : والذي يغلب على الظن أنه - عليه الصلاة والسلام - أخبر بأعاجيب تكون بعده من الفتن حتى يفترق الناس في وقت واحد على اثني عشر أميرا . انتهى . ونقل الحافظ عن ابن الجوزي من كتابه «كشف المشكل» أنه قال : قد أطلت البحث عن معنى هذا الحديث وتطلبت مظانه وسألت عنه ، فلم أقع على المقصود به ؛ لأن ألفاظه مختلفة ، ولا أشك أن التخليط فيها من الرواية . انتهى . ثم صرح الحافظ برأيه هو في البعد عن الصواب أعجب مما ترك ؛ فعَدَّ الراشدين الأربعة - رضي الله عنهم - ، ثم معاوية وابنه يزيد ، ثم عبد الملك بن مروان وأبناءه الأربعة وبينهم أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز ، ثم الوليد بن يزيد بن عبد الملك .. قال : واجتمع الناس عليه لما مات عمه هشام فولي نحو أربع سنين ، ثم قاموا عليه فقتلوه وانتشرت الفتن وتغيرت الأحوال من يومئذ ولم يتفق أن يجتمع الناس على خليفة بعد ذلك . انتهى .

وبغض النظر عما في هؤلاء من ملوك جور غصبوا ولاية الأمر بغير شورى ؛ فهؤلاء الذين عددهم الحافظ ثلاثة عشر أميرا !! وهذا الرأي الذي اختاره الحافظ عبارة عن تفصيل منه لكلام البيهقي على روايات أبي داود كما نقله ابن كثير وبالغ في نقده وبيان فساده في البداية والنهاية - ٦ / ٢٤٩ ؛ حيث قال : «فهذا الذي سلكه البيهقي وقد وافقه عليه جماعة من أن المراد بالخلفاء الاثني عشر المذكورين في هذا الحديث هم المتتابعون إلى زمن الوليد بن يزيد بن عبد الملك الفاسق الذي قدمنا الحديث فيه بالذم والوعيد ، فإنه مسلك فيه نظر ...» .

وأما كان الأمر فإنه على وجه اليقين ليس للشيعة الاثنا عشرية في روايات الحديث عند أهل السنة حجة يثبت بها مذهبهم في الإمامة ؛ لوجوه منها: أنه لم يل أمر المسلمين ولم يملك على وجه الخلافة من الاثني عشر إماما عندهم إلا سيدنا عليّ وابنه الحسن - عليهما السلام. ولا يقال هنا إن المقصود الخلافة بالاستحقاق لا بالسلطة الظاهرية؛ لأن أمر عزة الدين وبقائه حصينا منيعا ماضيا إنما يُرْتَهَنُ بهذه السلطة الظاهرة، التي تعقد ألوية الجهاد، وتنفذ الأوامر في الأغوار والأنجاد؛ فتتشر الدين وتحفظ حقوق العباد. وأكثر الأئمة عندهم محاصرون مضيق عليهم، مع اعتقادهم أن الثاني عشر إنما غاب كل هذه الغيبة الطويلة فرارا من طلب السلطان وتعقبه له واغتصابه حقه. ولو كانت الخلافة المعنية هنا هي ما يكون بالاستحقاق والنص لحفظ التشريع الديني؛ فعلام يخالف الشيعة غيرهم من المسلمين الذين يسلمون لأئمة آل البيت بالفضل والعلم؛ ولماذا يتهمون من نالوا سلطان الأمة باغتصاب حق الأئمة فيه؟!

والثاني: أن ظاهر هذه الروايات دال على قسمة الزمان بعد النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - فيما يتعلق بأحوال الأمة والدين إلى نوعين: نوع يستقيم فيه أمر الدين طوال مدة ولاية الخلفاء الاثني عشر، ونوع يكون خلاف ذلك. والزمان بعد النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - عند الشيعة الاثنا عشرية هو زمان أئمتهم إلى الشروع في إظهار العلامات الكبرى للقيامة؛ فإذا ارتفعت حجة الله من الأرض بموت آخر الأئمة ساخت وقضي الأمر.

والثالث: أن هذه الروايات تنسب الأئمة إلى قریش عامة، لا إلى آل محمد - صلى الله عليه وآله وسلم - خاصة، وهذه النسبة جاءت للبيان والتمييز؛ فلو كانوا هم أئمة الاثنا عشرية لوجب التخصيص ورفع الإيهام .. راجع أصل هذه الوجوه في كلام العلامة حسن ابن أحمد عاكش الذي نقله الشيخ صديق بن حسن القنوجي في كتابه: السراج الوهاج من كشف مطالب مسلم بن الحجاج - ٧ / ٢٤٧ : ٢٤٩. وقارن ذلك بكلام آية الله جعفر السبحاني: بحوث في الملل والنحل - ٦ / ٦٥ ، ٦٦.

:

قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -: «تفرقت اليهود على إحدى وسبعين أو اثنتين وسبعين فرقة، والنصارى مثل ذلك، وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة».

أخرجه الإمام أحمد في مسنده من طريق محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة مرفوعاً بدون ذكر النصارى - ٢ / ٣٣٢. وأخرجه أبو داود في سننه وسكت عنه، في كتاب السنة، باب شرح السنة - ٤ / ١٩٧. وأخرجه الترمذي في جامعه، في كتاب الإيمان، باب ما جاء في افتراق هذه الأمة، واللفظ له، وقال: حديث حسن صحيح - ٥ / ٢٥. وأخرجه ابن ماجه في سننه بنحو لفظ الإمام أحمد، في كتاب الفتن، باب افتراق الأمم - ٢ / ١٣٢١. وقال الشيخ الألباني في مواضع حديث أبي داود والترمذي وابن ماجه جميعاً: حسن صحيح. وأخرجه ابن حبان في صحيحه - ١٤ / ١٤٠ من ترتيب ابن بلبان. وأخرجه الحاكم في المستدرک - ١ / ٤٧، ٢١٧ وقد صححه في الموضع الثاني على شرط مسلم، ووافقه الذهبي على ذلك في التلخيص؛ على حين أنه قال في الموضع الأول معلقاً على كلام الحاكم: ما احتج مسلم بمحمد بن عمرو منفرداً؛ بل بانضمامه لغيره. وأخرجه أبو يعلى في مسنده - ١٠ / ٣٨١، ٥٠٢. وقال في الموضع الأول: محمد بن عمرو يشك.

والحديث مروي بعد ذلك بزيادة تبين حكم الفرق، وهي على وجهين:

الوجه الأول، وهو المشهور: «تفترق أمتي على ثلاث وسبعين ملة، كلهم في النار

إلا ملة واحدة». قالوا: ومن هي يا رسول الله؟ قال: «ما أنا عليه وأصحابي».

أخرجه الترمذي من طريق سفيان الثوري، عن عبد الرحمن بن زياد الإفريقي، عن عبد الله بن يزيد، عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً، وقال: حديث مفسر غريب لا نعرفه مثل هذا إلا من هذا الوجه.. وقال الشيخ الألباني: حسن - ٥ / ٢٦. وأخرجه الحاكم شاهداً للحديث السابق في المستدرک - ١ / ٢١٨، وبين أن إسناده قد تفرد به عبد الرحمن ابن زياد الإفريقي، وهو لا تقوم به حجة.

وأخرجه الطبراني في معجمه الأوسط - ٨ / ٢٢. قال: حدثنا محمود، ثنا وهب بن

بقية، نا عبد الله بن سفيان، عن يحيى بن سعيد، عن أنس بن مالك مرفوعا بلفظ «تفترق هذه الأمة ثلاثا وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة». قالوا: وما تلك الفرقة؟ قال: «من كان على ما أنا عليه اليوم وأصحابي». وأخرجه الطبراني أيضا في المعجم الصغير - ٢٩ / ٢ من طريق عيسى بن محمد السمسار الواسطي، قال: حدثنا وهب بن بقية، بمثل إسناده السابق، ولفظه «تفترق هذه الأمة على ثلاث وسبعين فرقة كلهم في النار إلا واحدة». قالوا: وما هي تلك الفرقة؟ قال: «ما أنا عليه اليوم وأصحابي». وقال الطبراني: لم يروه عن يحيى إلا عبد الله بن سفيان. وأخرجه أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي في الأحاديث المختارة - ٢٧٧ / ٧. بإسناد له عن سليمان بن أحمد الطبراني بمثل روايته في المعجم الصغير إسنادا ولفظا. وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد - ١ / ١٨٩. من طريق أنس بن مالك، وقال: رواه الطبراني في الصغير وفيه عبد الله بن سفيان، قال: إنه لا يتابع على حديثه هذا، وقد ذكره ابن حبان في الثقات. وفي ترجمة عبد الله بن سفيان بميزان الاعتدال - ٤ / ١٠٩ قال الحافظ الذهبي: عبد الله بن سفيان الخزاعي الواسطي عن يحيى بن سعيد الأنصاري. قال العقيلي: لا يتابع على حديثه. حدثنا أسلم بن سهل، حدثنا جدي وهب بن بقية، حدثنا عبد الله بن سفيان، عن يحيى بن سعيد، عن أنس مرفوعا: «تفترق هذه الأمة على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا فرقة واحدة: ما أنا عليه اليوم وأصحابي». وإنما يعرف هذا بابن أنعم الإفريقي عن عبد الله بن يزيد عن عبد الله بن عمرو.

أقول: إذا جمعنا بين كلام الهيثمي وكلام الذهبي؛ علمنا أن عبد الله بن سفيان ليس منتقدا على الإطلاق، وإنما تكلموا فيما انفرد بروايته عن يحيى بن سعيد الأنصاري خاصة؛ فقد ترجم له البخاري في التاريخ الكبير - ٥ / ١٠١ ولم يذكر فيه نقدا لأحد. وفي الجرح والتعديل لابن أبي حاتم - ٥ / ٦٦: ليس به بأس.

وقد ذكر الهيثمي في موضع آخر من مجمع الزوائد - ٧ / ٢٥٩ لفظ «ما أنا عليه أنا وأصحابي» في حديث طويل من رواية أبي الدرداء وأبي أمامة وواثلة بن الأسقع وأنس بن

مالك في النهي عن المراء في الدين، وقال: رواه الطبراني وفيه كثير بن مروان وهو ضعيف جدا.

وروي في بيان الفرقة الناجية أنها: «هي الجماعة». أخرجه أبو داود في سننه - ٤ / ١٩٨ من طريق معاوية بن أبي سفيان. وقال الشيخ الألباني: حسن. وهذه الرواية أخرجه الحاكم في المستدرک - ١ / ٢١٨. وأخرجه ابن ماجه في سننه - ٢ / ١٣٢٢ من طريق عوف بن مالك. وقال أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل الكناني (ت ٨٤٠هـ) في مصباح الزجاجة - ٤ / ١٧٩: هذا إسناد فيه مقال، راشد بن سعد قال فيه أبو حاتم: صدوق. وعباد بن يوسف لم يخرج له أحد سوى ابن ماجه وليس له عنده سوى هذا الحديث. قال ابن عدي: روى أحاديث تفرد بها. وذكره ابن حبان في الثقات. وباقي رجال الإسناد ثقات انظره بتحقيق محمد المنتقي الكشناوي. ط ٢، دار العربية - بيروت، لبنان ١٤٠٣هـ. وقال الشيخ الألباني: صحيح. وأخرجه ابن ماجه في الموضع نفسه من طريق قتادة عن أنس بن مالك بلفظ: «وإن أمتي ستفترق على ثنتين وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة وهي الجماعة». وقال الكناني في مصباح الزجاجة ٤ / ١٨٠: هذا إسناد صحيح رجاله ثقات رواه الإمام أحمد في مسنده من حديث أنس أيضا، ورواه أبو يعلى الموصلي. ورواية الإمام أحمد في مسنده - ٣ / ١٤٥ وهي من طريق سعيد بن أبي هلال عن أنس. أما أبو يعلى فأخرجه بلفظ السواد الأعظم الآتي.

وروي أنها: «الإسلام وجماعتهم». أخرجه الطبراني في معجمه الكبير - ١٧ / ١٣ من طريق عمرو بن عوف المزني. وكذلك أخرجه الحاكم في المستدرک - ١ / ٢١٩ شاهدا لحديث معاوية بن أبي سفيان - رضي الله عنهما - ومبيننا أن في إسناده كثير بن عبد الله، وهو لا تقوم به الحجة. وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد - ٧ / ٢٦٠ وقال: رواه الطبراني وفيه كثير بن عبد الله وهو ضعيف، وقد حسن الترمذي له حديثا، وبقيته رجاله ثقات.

وروي أنها: «الجماعات». أخرجه أبو يعلى في مسنده - ٦ / ٣٤٢ من طريق زيد بن

أسلم عن أنس بن مالك، في حديث طويل فيه ذكر الرجل الذي أمر الرسول - صلى الله عليه وسلم - أبا بكر ثم عمر - رضي الله عنهما - بقتله فوجداه يصلي، فأمر علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - أن يقتله إن وجدته، فلما لم يجده قال - صلى الله عليه وسلم - : «لو قتل اليوم ما اختلفت رجلا من أمتي حتى يخرج الدجال». ثم ذكر افتراق أمتي موسى وعيسى - عليهما السلام - وافتراق أمتي - صلى الله عليه وسلم - وقد ذكر الهيثمي الحديث بطوله في مجمع الزوائد - ٧/ ٢٥٧، ٢٥٨ وقال: رواه أبو يعلى وفيه أبو معشر نجيح وفيه ضعف، وقد تقدمت لهذا الحديث طرق في قتال الخوارج.

وروي أنها: «السواد الأعظم». أخرجه أبو يعلى من طريق عبد العزيز بن صهيب عن أنس بن مالك في موضعين من مسنده - ٣٢/٧، ٣٦. وأخرجه الطبراني في معجمه الكبير - ٨/ ٢٧٣ من طريق أبي أمامة.

وأسانيد هذه الزيادة، وإن كان في بعضها الضعيف الذي لا يحتج به منفردا، يتقوى بعضها ببعض بعد الاعتبار ليكون ضعيفا الذي لا يتهم راويه بتعمد الكذب حسنا، وحسنها صحيحا لغيره على أقل تقدير.

وقد بالغ ابن الوزير اليماني - رحمه الله - فصرح بأن الزيادة القائلة بأن جميع الفرق هلكى في النار إلا واحدة - غير ثابتة؛ بل موضوعة لا يؤمن أن تكون من دسيس الملاحدة .. انظره: العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم - ١/ ١٨٦. وقد ذكر في هذا الموضوع عن ابن حزم أنها موضوعة غير موقوفة ولا مرفوعة، وعزا نقل كلام ابن حزم إلى الحافظ زين الدين عمر بن بدر الموصلي في كتابه: المغني عن الحفاظ من الكتاب بقولهم لم يصح شيء في هذا الباب؛ وقد نقل ابن الوزير ذلك عن الحافظ ابن النحوي الشافعي في كتاب له اختصر فيه كتاب الحافظ زين الدين .. قال: وفي كليهما نقل عن المحدثين حيث قالوا بقولهم: لم يصح شيء في هذا الباب. فالضمير في قولهم راجع إلى أهل الفن بغير شك، وهما من أئمة هذا الشأن وفرسان هذا الميدان.

وفي موضع آخر من كتابه: العواصم والقواصم - ٣/ ١٧٠ : ١٧٢ ذكر حديث افتراق

الأمة مع هذه الزيادة وقال: في سنده ناصبي فلم يصح عنه (لعله يقصد أزهر بن عبد الله الحرازي في رواية أبي داود والحاكم لحديث معاوية بن أبي سفيان). وذكر رواية الترمذي عن عبد الله بن عمرو، وروايتي ابن ماجه عن عوف بن مالك، وعن أنس، ثم قال: وليس فيها شيء على شرط الصحيح ولذلك لم يخرج الشيخان شيئاً منها، وصحح الترمذي منها حديث أبي هريرة من طريق محمد بن عمرو بن علقمة، وليس فيه «كلها في النار إلا فرقة واحدة». وعن ابن حزم أن هذه الزيادة موضوعة. ذكر ذلك صاحب البدر المنير .

أقول: الذي عزاه ابن الوزير لابن حزم أصله ما صرح به في كتاب الإيمان من الفصل في الملل والأهواء والنحل - ٣ / ١٣٨ .. حيث قال: ذكروا حديثاً عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أن «القدرية والمرجئة مجوس هذه الأمة». وحديثاً آخر: «تفترق هذه الأمة على بضع وسبعين فرقة كلها في النار حاشا واحدة فهي في الجنة». قال أبو محمد: هذان حديثان لا يصحان أصلاً من طريق الإسناد، وما كان كذلك فليس بحجة عند من يقول بخبر الواحد، فكيف من لا يقول به.

وقد عرّضَ الشيخ محمد زاهد الكوثري بانتقاد موقف ابن حزم الذي يستدل لرأيه في إبطال القياس بإحدى روايات حديث افتراق الأمة على بضع وسبعين فرقة «... أعظمها فتنة على أمتي قوم يقيسون الأمور برأيهم...»، مع أنها رواية ساقطة من وجوه عند جماعة أهل العلم بالحديث من المشاركة والمغاربة؛ على حين لا يتوقف في الحكم بعدم صحة رواية أبي داود والترمذي وابن ماجه عن أبي هريرة بدون زيادة «ثنتان وسبعون في النار، وواحدة في الجنة»، ورواية أبي داود والحاكم بهذه الزيادة. ثم عمد الكوثري إلى بيان وجه ابن حزم في حكمه على روايات الحديث بتلك الزيادة وبدونها، بأن رواية أبي هريرة عند الترمذي وغيره من طريق محمد بن عمرو بن علقمة الليثي، وهو لا يحتج بحديثه إذا لم يتابع، وقد أخرج له الشيخان في المتابعات فقط. وأما الحديث المشتتمل على الزيادة؛ فقال الكوثري: «في بعض أسانيد عبد الرحمن بن زياد بن أنعم، وفي بعضها كثير بن عبد الله، وفي بعضها عباد بن يوسف، وراشد بن سعد، وفي بعضها

الوليد بن مسلم، وفي بعضها مجاهيل، كما يظهر من كتب الحديث، ومن تخريج الحافظ الزيلعي لأحاديث الكشاف، وهو أوسع من تكلم في طرق هذا الحديث - فيما أعلم. وابن حزم لا يرى جبر الضعيف بتعدد الطرق». عن تقديم الكوثري لكتاب التبصير في الدين لأبي المظفر الإسفراييني. وانظر: مقدمات الشيخ الكوثري - ص ١١٤.

وأما كتاب الحافظ زين الدين أبي حفص عمر بن بدر الموصلي (المطبوع بتعليق الشيخ محمد الخضر حسين - القاهرة ١٣٤٢هـ) الذي عظم ابن الوزير شأنه وشأن اختصاره لابن النحوي الشافعي؛ فهو ملخصٌ من موضوعات ابن الجوزي. وللعلماء عليه وعلى أصله مؤاخذات وتنقيحات، وقد تعقبه السيد حسام الدين القدسي فيما جمعه في كتابه: انتقاد المغني عن الحفظ والكتاب بقولهم: لم يصح شيء من الأحاديث في هذا الباب (المطبوع بتقديم من مجموع أجوبة للشيخ الكوثري. ط مطبعة الترقى - دمشق، سوريا ١٣٤٣هـ - ١٩٢٥م). وقد نقد الشيخ الكوثري في أجوبته للسيد حسام الدين منهج الحافظ زين الدين ابن بدر في فحصه لكتب السنن، وتصفحه لما كتبه النقاد في الضعفاء والكذابين، وما دُونَ في الموضوع من الأحاديث؛ بغرض انتقاء ما قيل فيه: لم يرد في هذا الباب شيء ونحوه، ووصفه بأنه سعي غير منتج، وعناء بلا غناء. ثم قال: «ولقد يغتر بفعله البسطاء؛ فينفون أحاديث ثابتة، فيكون الوبال عليه فيضر وهو يريد نفعاً، بل ربما يُحَسِّنُ الظنَّ به بعضُ الخاصة فيثق بقوله، فيكون الحال عندهم أطم...، وقد وقع ذلك فعلاً لجماعة منهم؛ فهذا المجد صاحب القاموس قد قلَّد ابنَ بدر في خاتمة كتابه سفر السعادة، إن لم نقل: سلك موطئ قدمه حذو النعل بالنعل، والحافظ زين الدين العراقي مع جلالته وإمامته، وكذلك العلامة عز الدين محمد بن إبراهيم بن علي المرتضى اليماني في العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم».

وقال الشيخ الكوثري عن زين الدين بن بدر الموصلي: «والرجل وإن كان يعد في الحفاظ، كما ذكره جماعة من المحدثين، لكن دعوى كونه ناقداً باطلة لا يظاهاها دليل. قال ابن حجر في القول المسدد (ص ٢٠) عند قول الزين العراقي: أورده عمر بن بدر

الموصلي: لا اعتداد بذلك؛ فإنه لم يكن من النقاد، وإنما أخرجه من كتاب ابن الجوزي، فلخصه ولم يزد من قبَله شيئاً. اهـ. وبالغ السيوطي في الحط من مقداره حتى قال في شرح التقريب: وليس هو من الحفاظ، وعليه في كثير مما قاله انتقاداً.. انظر: مقدمات الكوثري - ص ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٤.

وأما قول ابن الوزير عن الروايات المشتملة على الزيادة القائلة بهلاك جميع الفرق إلا واحدة: وليس فيها شيء على شرط الصحيح ولذلك لم يخرج الشيخان شيئاً منها، وصحح الترمذي منها حديث أبي هريرة من طريق محمد بن عمرو بن علقمة، وليس فيه «كلها في النار إلا فرقة واحدة»؛ فهذا كلام محرر على أصل أخذه عن ابن حزم أيضاً، وقد بينه ابن الوزير نفسه فيما نقله عنه محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني (ت ١١٨٢هـ) في رسالة له بعنوان «افتراق الأمة إلى نيف وسبعين فرقة» وكان قد بنى كلامه فيها على صحة رواية «كلها في النار إلا فرقة» مخالفاً ما ذهب إليه ابن الوزير. وذلك الأصل أن من زاد على نقل الثقات في الحديث المشهور، كانت زيادته عند المحدثين مُعَلَّةً غير صحيحة، وإن كان الراوي ثقة؛ فمخالفة الثقات فيما شاركوه في حديثه تقوي الظن على أنه وهمٌ فيما زاده، أو أدرج في الحديث كلام بعض الرواة. ومما قاله عن ابن حزم أيضاً: على أن أصل الحديث الذي حكموا بصحته ليس مما اتفقوا على صحته وقد تجنبه البخاري ومسلم مع شهرته لعدم اجتماع شرائطهما فيه. انظر ابن الأمير الصنعاني: افتراق الأمة - ص ٩٧، ٩٩.

والكلام عن حكم زيادة الثقة وأنواعها فيه تفصيل ذكره ابن الصلاح في مقدمته، وبين أن منها الزيادة المخالفة المنافية لما رواه سائر الثقات، وحكمها الرد. ومنها زيادة ليس فيها منافاة ومخالفة أصلاً لما رواه الثقات وهي مقبولة.. قال ابن الصلاح: وقد ادَّعى الخطيب فيه (أي في هذا النوع) اتفاق العلماء. انظر مقدمة ابن الصلاح - ص ٢٥١ من تحقيق الدكتورة عائشة عبد الرحمن - رحمها الله تعالى. والزيادة في هذا الحديث من ذلك النوع الثاني فيما سلم من أسانيده مجرداً أو بعد الاعتبار، وهي مروية من طرق عن عدد

من الصحابة. وأما الطعن في حديث الترمذي وأبي داود الأصل فيؤدي إلى إسقاط هذا الكلام كله؛ فلم يعد معه زيادة على رواية ثقة أصلا، وبذلك يرجع الكلام إلى ترك حديث افتراق الأمة إلى نيف وسبعين فرقة سواء في ذلك الرواية الأصل من طريق محمد بن عمرو ابن علقمة الليثي، أو الروايات المشتمة على زيادة الحكم بهلاك جميع الفرق إلا واحدة، ولم يقل أحد من أهل العلم: إن البخاري ومسلما - رحمهما الله - قد استوعبا الصحيح المجرد؛ بله أن يقال: إنهما قد استوعبا المصحح أو المحسن بعد الاعتبار والنظر في تعدد طرقه.

وقد قال ابن الوزير عن تلك الزيادة في مبدأ كلامه: إنها زيادة فاسدة غير صحيحة القاعدة لا يؤمن أن تكون من دسيس الملاحدة. وأشار بعد ذلك إلى أنها غير ملائمة للكتاب والسنة في الحكم بهلكة أكثر الأمة في النار، على حين تتضافر آي الكتاب وصحاح السنة على بيان أن الله تعالى قد تجاوز لهذه الأمة عن النسيان والخطأ، وأنها خير الأمم... وهذا الإشكال لا يتعلق بالنظر في أسانيد رواية الحديث؛ لكن بدرابته، وقد دفعه ابن الأمير الصنعاني بأربعة وجوه: أولها: القول بجواز أن هذه الفرق المحكوم عليها بالهلاك قليلة العدد، لا يكون مجموعها أكثر من الفرقة الناجية؛ فلا يتم أكثرية الهلاك ولا يرد الإشكال. ولا يكون ذكر العدد في الحديث لبيان كثرة الهالكين، وإنما هو لبيان اتساع طرق الضلال وشعبها، ووحدة طريق الحق. ونظير ذلك ما ذكره أئمة التفسير في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السَّبِيلَ فَتَفْرَقَ بَكُمُ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ (الأنعام/ ١٥٣) من أنه جمع السبل المنهي عن اتباعها لبيان شعب طرق الضلال وكثرتها وسعتها، وأفرد سبيل الهدى والحق لوحده وعدم تعدده.

وذلك الوجه - وإن لم يكن أول ما يتبادر إلى ذهن الناظر في الخبر - يناسب فيما أرى ما جاء في روايات الزيادة من بيان الفرقة الناجية بأنها السواد الأعظم، والجماعة، والجماعات.

وثانيها: أن الحكم على تلك الفرق بالهلاك والكون في النار حكم عليها باعتبار ظاهر

أعمالها وتفريطها، كأنه قيل: كلها هالكة باعتبار ظاهر أعمالها محكوم عليها بالهلاك وكونها في النار، ولا ينافي ذلك كونها مرحومة باعتبار آخر من رحمة الله لها وشفاعة نبيها وشفاعة صالحها لطالحيها. والفرقة الناجية وإن كانت مفتقرة إلى رحمة الله لكنها باعتبار ظاهر أعمالها يحكم لها بالنجاة لإتيانها بما أمرت به وانتهائها عما نهيت عنه.

وثالثها: أن ذلك الحكم مشروط بعدم عقابها في الدنيا، وقد دل على عقابها في الدنيا حديث «أمتي هذه أمة مرحومة ليس عليها عذاب في الآخرة إنما عذابها في الدنيا الفتن والزلازل والقتل والبلايا».. قال: أخرجه الطبراني في الكبير، والبيهقي في شعب الإيمان، عن أبي موسى؛ فيكون حديث الافتراق مقيدا بهذا الحديث في قوله: «كلها هالكة» ما لم تعاقب في الدنيا، لكنها تعاقب في الدنيا فليست بهالكة.

أقول: وحديث أبي موسى الأشعري - رضي الله عنه - الذي ذكره ابن الأمير صحيح .. أخرجه الإمام أحمد في مسنده - ٤ / ١٠٠ بلفظ «إنما عذابها في الدنيا القتل والبلايا والزلازل». وقال: قال أبو النضر: «بالزلازل والقتل والفتن». وكرره ص ١٨٤. وأخرجه أبو داود في سننه - ٤ / ١٠٥ بلفظ مقارب ليس فيه ذكر البلايا في آخره. وقال الألباني: صحيح. وأخرجه الحاكم في المستدرک - ٤ / ٢٨٣، ٤٩١ فذكر عذابها في الدنيا بالقتل والزلازل والفتن. وقال في الموضوعين: حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. ووافقه الحافظ الذهبي في الموضوعين وقال في التلخيص: صحيح.

ورابعها: أن الإشكال في حديث الافتراق إنما نشأ من جعل القضية الحاكمة به وبالهلاك دائمة، بمعنى أن الافتراق في هذه الأمة وهلاك من يهلك منها، دائم مستمر من زمن تكلمه - صلى الله عليه وسلم - بهذه الجملة إلى قيام الساعة، وبذلك تتحقق أكثرية الهالكين وأقلية الناجين؛ فيتم الإشكال. والحق أن القضية حينية، بمعنى أن ثبوت الافتراق للأمة والهلاك لمن يهلك ثبت في حين من الأحيان، وزمن من الأزمان فحسب. والدليل على ذلك من وجوه منها: قوله: «ستفترق» الدال على الاستقبال لتحلية المضارع بالسين. ومنها: قوله: «ما أنا عليه وأصحابي». فإن أصحابه من مسمى أمته بلا خلاف،

وقد حكم عليهم بأنهم أمة واحدة، وأنهم الناجون، وأن من كان على ما هم عليه هم الناجون، فلو جعلنا القضية دائمة من حين التكلم بها؛ للزم أن تكون تلك الفرق كائنة في أصحابه - صلى الله عليه وسلم - وهلم جرا، وقد صرح الحديث نفسه بخلاف ذلك. فإذا ظهر لك أن الحكم بالافتراق والهلاك إنما هو في حين من الأحيان وزمن من الأزمان؛ لم يلزم أكثرية الهلاك وأقلية الناجين.

وابن الأمير الصنعاني يرى أن ذلك الحين والزمان هو آخر الدهر الذي وردت الأحاديث بفساده وفسو الباطل فيه وخفاء الحق، وأن القابض فيه على دينه كالقابض على الجمر؛ فهو الزمان الذي يصبح فيه الرجل مؤمنا ويمسي كافرا، وهو زمان غربة الدين، وفي الأحاديث الواردة بهذا المعنى في كتب السنة قرائن دالة على أنه زمان كثرة الهالكين وزمان التفرق والتدابير .. راجع ابن الأمير: افتراق الأمة - ص ٦٦ : ٧٦.

وإنني لأحسب أن ما تقدم كاف في إبطال كلام ابن الوزير على زيادة «كلها في النار إلا واحدة» من جهتي الرواية والدراية .. والله أعلى وأعلم.

والوجه الثاني لرواية حديث افتراق الأمة: «ستفترق أمتي على كذا وسبعين

ملة كلها في الجنة إلا ملة واحدة». قيل: أي ملة؟ قال: «الزنادقة».

وهذا الحديث أخرجه القزويني عبد الكريم بن محمد الرافعي من طريق ياسين الزيات، عن يحيى بن سعيد، عن أنس بن مالك مرفوعا .. انظر كتابه: التدوين في أخبار قزوين ٢ / ٧٩. وذكره أبو شجاع شيرويه بن شهردار الديلمي (ت ٥٠٩هـ): الفردوس بمأثور الخطاب - ٢ / ٦٣. وإسناده كما نقله الشيخ الكوثري - في تقديمه لكتاب التبصير في الدين للإسفراييني - من مسند الفردوس، من طريق ياسين الزيات، عن سعد ابن سعيد أخي يحيى، عن أنس بن مالك. انظر مقدمات الكوثري - ص ١١٤.

وبلفظ: «تفترق هذه الأمة على بضع وسبعين فرقة إني أعلم أهداها الجماعة» رواه الديلمي: السابق - ٢ / ٦٤. وإسناده كما نقله الشيخ الكوثري - في تقديمه لكتاب التبصير في الدين للإسفراييني - من مسند الفردوس، من طريق أبي إسماعيل حفص بن عبد الله

الأيلي، عن مسعر، عن سعد بن سعيد، عن أنس. انظر مقدمات الكوثري - ص ١١٥. وأحسب أن في اسم والد حفص الأيلي تصحيحاً أو خطأً من الطابع، فالصواب: أبو إسماعيل حفص بن عمر بن دينار الأيلي.. حدث عن مسعر بن كدام، وشعبة، وثور بن يزيد، وهم من الحفاظ الكبار؛ لكنه متهم بالكذب والتلفيق.. قال ابن حبان في ترجمته بكتاب المجروحين - ١ / ٢٥٨: يقلب الأخبار، ويلزق بالأسانيد الصحيحة المتون الواهية، ويعمد إلى خبر يعرف من طريق واحد فيأتي به من طريق آخر لا يعرف. وانظر ترجمته في الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي - ص ٢٢٣. وفي لسان الميزان لابن حجر ٢ / ٣٢٤.

وقال المحدث الشيخ إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي (ت ١١٦٢هـ): ورواه الشعراني في الميزان من حديث ابن النجار وصححه الحاكم بلفظ غريب وهو: «ستفترق أمتي على نيف وسبعين فرقة كلها في الجنة إلا واحدة». وفي رواية عند الديلمي: «الهالك منها واحدة قال العلماء هي الزنادقة».. انظره: كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس - ١ / ١٥٠. ط مؤسسة مناهل العرفان ببيروت، ومكتبة الغزالي بدمشق (ب - ت). ولم أجد هذه الرواية عند الشيخ أبي المواهب الشعراني وقد راجعت كتابه الميزان في نسخته المطبوعتين بمصر: الموجزة بعنوان «ميزان الخضرية» المطبوعة بهامش كتاب «رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» للعلامة صدر الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن الدمشقي العثماني. ط ١، المطبعة الأميرية ببولاق مصر المحمية ١٣٠٠هـ، وهي التي يحكي فيها تفصيلاً تلقيه الميزان عن الخضر - عليه السلام - مناماً. والنسخة المطولة المبسطة بعنوان «الميزان الكبرى» بتصحيح الشيخ حسن العدوي الحمزاوي، والمطبوعة بمحروسة مصر المحمية بالمطبعة الكستلية ١٢٧٩ من الهجرة النبوية. وهي التي ألفها الشعراني استجابة لرغبة عدد من علماء المذاهب الأربعة بمصر، حينما سأله إيضاح الميزان المذكورة في مؤلفه الأول بعبارة أوسع، وإيصال معرفتها إلى قلوبهم ذوقاً من غير سلوك في طريق الرياضة على قواعد أهل الطريق، كما اشترط

الشعراني على من أراد أن يدرك صحة ميزانه في تصحيح أقوال المجتهدين وبيان استمدادها جميعا من عين الشريعة .. راجع مطبوعة النسخة الثانية - ١ / ٩ ، ١٠ . وقد طبعت «الميزان الكبرى» للمرة الثانية وبهامشها كتاب «رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» بتصحيح الشيخ إبراهيم بن الشيخ حسن الفيومي ، على نفقة الشيخ أحمد علي المليجي الكتبي . ط المطبعة العامرة الشرفية بشارع الخرنفش من مصر العزيزية ١٣١٨هـ .

وإذا كان الشيخ العجلوني قد طالع نسخة خطية غير ما رجعت إليه ، ورأى بمتنها وهامشها ما ذكر ؛ فبإمكاننا أن نتصور أن الشعراني أورد الروایتين : رواية «كلها في النار إلا واحدة» ، ورواية «كلها في الجنة إلا واحدة» ، ثم وَفَّقَ بينهما وَفَّقَ ميزانه في الجمع بين الأحاديث وتصحيح أقوال المجتهدين ، بأن الرواية الأولى من باب التشديد باعتبار مبدأ المصير ، والثانية من باب التخفيف باعتبار المآل وختام المصير للموحدين من أمة محمد - صلى الله عليه وآله وسلم . وإذا أبعدها النجعة فسنقول : نحسب أنه أورد رواية «كلها في الجنة إلا واحدة» منفردة للتدليل على قوله بصحة جميع أقوال المجتهدين التي تصدر في رأيه عن عين الشريعة الواحدة .

والحق أننا في صنعة علم الحديث لا نستطيع أن نقبل في يسر رفع رواية «كلها في الجنة إلا واحدة وهي الزنادقة» من طريق أنس بن مالك ، وأحسب أنه هو ابن النجار فيما عزاه العجلوني للحاكم ولم أجده أيضا مع استفراغ الجهد والاستعانة ببرامج الحاسب الآلي الحديثية ؛ فلعله يقصد رواية للحاكم في غير المستدرك . وقد روي عن أنس من طرق خلاف ذلك كما تقدم . وقال الحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني في ترجمة معاذ بن ياسين الزيات في لسان الميزان - ٦ / ٦٥ ، ٦٦ : أخرج العقيلي حديثه (في كتابه : الضعفاء - ٤ / ٢٠١ ، ٢٠٢ في ترجمة معاذ أيضا) من رواية موسى بن إسماعيل الحلبي ، عنه ، عن أبرد بن أشرس ، عن يحيى بن سعيد ، عن أنس ابن مالك - رضي الله عنه . ثم أخرجه من طريق يحيى بن يمان ، عن ياسين الزيات ، عن سعد بن سعيد ، عن أنس - رضي الله عنه - ولفظه : «تفترق أمتي على سبعين أو إحدى

وسبعين فرقة، كلهم في الجنة إلا فرقة واحدة». قالوا: يا رسول الله، من هم؟ قال: «الزنادقة، وهم القدرية». وقال: لا يرجح منه إلى صحة، ونقل الحديث لياسين بن معاذ، وليس له أصل عن يحيى وسعد ابني سعيد ...

قال ابن حجر: وقد روينا في جزء الحسن بن عرفة، عن ياسين بن معاذ الزيات، عن يحيى بن سعيد. وله طريق أخرى عن ياسين فقال تارة عن: يحيى وسعيد. وتارة: عن سعد بن سعيد. وهذا اضطراب شديد سندا ومتنا. والمحفوظ في المتن: «تفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة، كلها في النار إلا واحدة». قالوا: وما تلك الفرقة؟ قال: «ما أنا عليه اليوم وأصحابي». وهذا (يعني رواية: «كلهم في الجنة») من أمثلة مقلوب المتن، والله أعلم.

أقول: وهذا يعني أن مدار هذه الرواية على أبرد بن أشرس، وياسين الزيات. وهما معا متهمان: أبرد بن أشرس قال فيه ابن خزيمة: كذاب وضاع. وقال الأزدي: لا يصح حديثه. انظر ترجمته في الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي - ١ / ٦٢. وفي لسان الميزان لابن حجر - ١ / ١٢٨. وأما ياسين بن معاذ الزيات؛ فقال فيه الإمام البخاري في التاريخ الكبير - ٨ / ٤٢٩: يتكلمون فيه، منكر الحديث. وكذلك قال الإمام مسلم في الكنى والأسماء - ١ / ٢٨٥. وقال ابن حبان في المجروحين - ٣ / ١٤٢: يروي الموضوعات عن الثقات وينفرد بالمعضلات عن الأثبات، لا يجوز الاحتجاج به بحال.

ومن ثم فتعدد طرق إسناد هذا اللفظ في حديث أنس لا يفيد بمثل هذين الراويين؛ وإنما يرفع الحديث إلى مرتبة الحسن لغيره إذا كان الضعف في الرواة من جهة الحفظ والضبط فقط، لا من ناحية تهمة الكذب؛ فإن كثرة الطرق لا تفيد شيئا إذ ذاك .. راجع هذه الفائدة في «مقالات الكوثري» في مقاله: حول حديثين - ص ٣٩.

والإسناد الآخر مما ساقه الديلمي في مسند الفردوس من طريق أبي إسماعيل حفص الأيلي، عن مسعر بن كدام، لا تقوم به حجة، ولا يعول عليه في الاعتبار؛ فتهمة حفص الأيلي لا تتعلق بسوء الحفظ أو قلة الضبط أيضا؛ فهو متهم بالكذب والتلفيق - كما تقدم -

والكاذب لا يجبر. وفوق ذلك ليس في لفظه «كلها في الجنة إلا فرقة»؛ بل يثبت لكل فرقة نصيباً من الهدى الذي تنال الجماعة أكثره؛ بلفظ «إني أعلم أهداها الجماعة».. وانظر الموضوعات لابن الجوزي - ١ / ٢٦٧، ٢٦٨.

وقد سبق الكلام عما تفرد به عبد الله بن سفيان، عن يحيى بن سعيد، عن أنس بن مالك مرفوعاً بلفظ «تفترق هذه الأمة على ثلاث وسبعين فرقة كلهم في النار إلا واحدة». قالوا: وما هي تلك الفرقة؟ قال: «ما أنا عليه اليوم وأصحابي». وهذه الرواية - على ما فيها من نقد الطبراني (ت ٣٦٠هـ) والعقيلي (ت ٣٢٢هـ) والهيثمي (ت ٨٠٧هـ) - أقوى على التحقيق من رواية يذكر في إسنادها أبرد بن أشرس أو ياسين الزيات. ولقائل أن يقول: إن رد الحديث بسبب انفراد راو غير مجروح - مثل عبد الله بن سفيان - ليس من مذهب أهل السنة، ولا من أصول أهل الحق. كما قال الشيخ الكوثري في مقال له عن حديث معاذ بن جبل - رضي الله عنه - في اجتهاد الرأي.. انظر مقالات الكوثري - ص ٦١.

ولهذا فإن الشيخ محمد جعفر الكتاني في كتابه «نظم المتناثر من الحديث المتواتر» - ص ٤٧ بعد أن أورد روايات الوجه الأول «كلها في النار إلا فرقة واحدة»، قال: «فهذا حديث كما ترى وارد من عدة طرق بألفاظ مختلفة، وله ألفاظ آخر. وقد أخرجه الحاكم من عدة طرق، وقال: هذه أسانيد تقوم بها الحجة. وقال الزين العراقي: أسانيد جياذ. وفي فيض القدير أن السيوطي عدّه من المتواتر، ولم أره في الأزهار. وفي شرح عقيدة السفاريني ما نصه: وأما الحديث الذي أخبر النبي - صلى الله عليه وسلم - أن أمته ستفترق إلى ثلاث وسبعين فرقة، واحدة في الجنة، واثنان وسبعون في النار؛ فروي من حديث أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، وسعد بن أبي وقاص، وابن عمر، وأبي الدرداء، ومعاوية، وابن عباس، وجابر، وأبي أمامة، ووائلة، وعوف بن مالك، وعمرو بن عوف المزني؛ فكل هؤلاء قالوا: «واحدة في الجنة وهي الجماعة». ولفظ حديث معاوية ما تقدم، فهو الذي ينبغي أن يُعوّل عليه دون الحديث المكذوب على النبي - صلى الله عليه وسلم -

وسلم. انتهى. يريد به حديث العقيلي وابن عدي عن أنس «تفترق أمتي على سبعين أو إحدى وسبعين فرقة، كلهم في الجنة إلا فرقة واحدة». قيل: يا رسول الله، من هم؟ قال: «الزنادقة وهم القدرية». وفي لفظ «تفترق أمتي على بضع وسبعين فرقة كلها في الجنة إلا فرقة واحدة وهي الزنادقة». وقد أورده ابن الجوزي في الموضوعات في كتاب السنة، وتبعه في اللآلئ، وقال ابن تيمية: لا أصل له؛ بل هو موضوع كذب باتفاق أهل العلم بالحديث».

مصادر نخرىج الأحادىث النبوىة

- ١ - الأحادىث المختارة: لأبى عبد الله محمد بن عبد الواحد بن أحمد (أبو عبد الله الحنبلى المقدسى ت٦٤٣هـ). تحقيق عبد الملك بن عبد الله بن دهىش. ط١، مكتبة النهضة الحدىثة - مكة المكرمة، السعودىة ١٤١٠هـ (عشرة أجزاء).
- ٢ - أحوال الرجال: للإمام إبراهيم بن يعقوب (أبو إسحاق الجوزجانى ت٢٥٩هـ). تحقيق صبحى البدرى السامرائى. ط١، مؤسسة الرسالة - بىروت، لبنان ١٤٠٥هـ.
- ٣ - الإصابة: للحافظ أحمد بن على بن حجر (أبو الفضل العسقلانى ت٨٥٢هـ). تحقيق على محمد البجاوى. ط١، دار الجىل - بىروت، لبنان ١٣٩٤هـ (ثمانىة عشر جزءاً).
- ٤ - افتراق الأمة: لمحمد بن إسماعىل الأمىر الصنعانى (ت١١٨٢هـ). تحقيق سعد بن عبد الله بن سعىد السعدان. ط١، دار العاصمة - الرىاض، السعودىة ١٤١٥هـ.
- ٥ - البدایة والنهائة: للحافظ إسماعىل بن عمر بن كثر (أبو الفداء الدمشقى ت٧٧٤هـ). ط مكتبة المعارف - بىروت، لبنان (أربعة عشر جزءاً).
- ٦ - التارىخ الصغىر: للإمام محمد بن إسماعىل بن إبراهيم (أبو عبد الله البخارى الجعفى ت٢٥٦هـ). تحقيق محمود إبراهيم زاید. ط١، دار الوعى - حلب، سورىا؛ ومكتبة دار التراث - القاهرة، مصر ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م (جزآن).
- ٧ - تارىخ الطبرى (تارىخ الأمم والملوك): للإمام محمد بن جریر بن یزید بن خالد (أبو جعفر الطبرى ت٣١٠هـ). ط١، دار الکتب العلمىة - بىروت، لبنان ١٤٠٧هـ.
- ٨ - التارىخ الكبىر: للإمام محمد بن إسماعىل بن إبراهيم (أبو عبد الله البخارى الجعفى ت٢٥٦هـ). تحقيق السىد هاشم الندوى. ط دار الفكر - بىروت، لبنان (ثمانىة أجزاء).

- ٩ - تاريخ بغداد: للحافظ أحمد بن علي (أبو بكر الخطيب البغدادي تـ٤٦٣هـ). ط دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان (أربعة عشر جزءاً).
- ١٠ - تاريخ دمشق (تاريخ مدينة دمشق وأخبارها ومن حلّها أو وردها): للحافظ علي ابن الحسن بن هبة الله بن عساكر (أبو القاسم الدمشقي تـ٥٧١هـ). والكتاب سبعون جزءاً يتضمنها برنامج تاريخ دمشق. الإصدار الأول، إعداد شركة الخطيب للإنتاج والتسويق، بإشراف علمي من مركز التراث لأعمال الحاسب الآلي - عمان، الأردن ١٩٩٨م.
- ١١ - تاريخ واسط: للإمام أسلم بن سهل الرزاز الواسطي (تـ٢٩٢هـ). تحقيق كوركيس عواد. ط١، عالم الكتب - بيروت، لبنان ١٤٠٦هـ.
- ١٢ - تحفة الأحوذى: للشيخ محمد بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم (أبو العلا المباركفوري تـ١٣٥٣هـ). ط دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان (عشرة أجزاء).
- ١٣ - التدوين في أخبار قزوين: للقزويني عبد الكريم بن محمد الرافي. تحقيق عزيز الله العطاردي. ط دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان ١٩٨٧م (أربعة أجزاء).
- ١٤ - تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن): للإمام محمد بن جرير بن يزيد بن خالد (أبو جعفر الطبري تـ٣١٠هـ). ط دار الفكر - بيروت، لبنان ١٤٠٥هـ (ثلاثون جزءاً).
- ١٥ - تفسير القرآن العظيم: للحافظ إسماعيل بن عمر بن كثير (أبو الفداء الدمشقي تـ٧٧٤هـ). ط دار الفكر - بيروت، لبنان ١٤٠٥هـ (أربعة أجزاء).
- ١٦ - تقريب التهذيب: للحافظ أحمد بن علي بن حجر (أبو الفضل العسقلاني تـ٨٥٢هـ). بعناية عادل مرشد. ط١، مؤسسة الرسالة - بيروت، لبنان ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- ١٧ - تهذيب التهذيب: للحافظ أحمد بن علي بن حجر (أبو الفضل العسقلاني تـ٨٥٢هـ). ط١، دار الفكر - بيروت، لبنان ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م (أربعة عشر جزءاً).

- ١٨ - تهذيب الكمال في أسماء الرجال: للحافظ جمال الدين يوسف بن الزكي عبد الرحمن (أبو الحجاج المزي المتوفى ٧٤٢هـ). تحقيق الدكتور بشار عواد معروف. ط١، مؤسسة الرسالة - بيروت، لبنان ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م (خمسة وثلاثون جزءاً).
- ١٩ - الثقات: للإمام محمد بن حبان بن أحمد (أبو حاتم التميمي البستي ت٣٥٤هـ). تحقيق السيد شرف الدين أحمد. ط١، دار الفكر - بيروت، لبنان ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م (تسعة أجزاء).
- ٢٠ - جامع الترمذي: للإمام محمد بن عيسى (أبو عيسى الترمذي السلمي ت٢٧٩هـ). تحقيق أحمد محمد شاكر، وآخرين. دار إحياء التراث العربي - بيروت، لبنان (خمسة أجزاء).
- ٢١ - الجرح والتعديل: للإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس (أبو محمد الرازي التميمي ت٣٢٧هـ). ط١، دار إحياء التراث العربي - بيروت، لبنان ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م (تسعة مجلدات).
- ٢٢ - حلية الأولياء: للحافظ أحمد بن عبد الله (أبو نعيم الأصفهاني ت٤٣٠هـ). ط٤، دار الكتاب العربي - بيروت، لبنان ١٤٠٥هـ (عشرة أجزاء).
- ٢٣ - الرياض النضرة في مناقب العشرة: لأبي جعفر أحمد بن عبد الله بن محمد الطبري (ت٦٩٤هـ). تحقيق عيسى عبد الله محمد مانع الحميري. ط١، دار الغرب الإسلامي - بيروت، لبنان ١٩٩٦م.
- ٢٤ - سؤالات البرذعي لأبي زرعة عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد الرازي (ت٢٦٤هـ). تحقيق الدكتور سعدي الهاشمي. ط٢، دار الوفاء - المنصورة، مصر ١٤٠٩هـ.
- ٢٥ - السراج الوهاج من كشف مطالب مسلم بن الحجاج للشيخ صديق بن حسن القنوجي. تحقيق عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، وعبد التواب هيكل. ط١، دار إحياء التراث الإسلامي - الدوحة، قطر ١٩٨٨م.
- ٢٦ - السنة: لابن أبي عاصم عمرو بن الضحاك الشيباني (ت٢٨٧هـ). تحقيق الشيخ

- محمد ناصر الدين الألباني. ط ١، المكتب الإسلامي - بيروت، لبنان ١٤٠٠هـ (جزآن).
- ٢٧ - سنن أبي داود: للإمام سليمان بن الأشعث (أبو داود السجستاني الأزدي ت٢٧٥هـ). تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد. ط دار الفكر - بيروت، لبنان (أربعة أجزاء).
- ٢٨ - سنن ابن ماجه: للإمام محمد بن يزيد بن ماجه (أبو عبد الله القزويني ت٢٧٣هـ). تحقيق الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي. ط دار الفكر - بيروت، لبنان (جزآن).
- ٢٩ - السنن الكبرى: للإمام أحمد بن شعيب (أبو عبد الرحمن النسائي ت٣٠٣هـ). تحقيق عبد الغفار سليمان البنداري، وسيد كسروي حسن. ط ١، دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان ١٤١١هـ - ١٩٩١م (ستة أجزاء).
- ٣٠ - السنن الكبرى: للإمام الحافظ أحمد بن الحسين بن علي (أبو بكر البيهقي ت٤٥٨هـ). تحقيق عبد القادر عطا. ط مكتبة دار الباز - مكة المكرمة، السعودية ١٤١٤هـ - ١٩٨٤م (عشرة أجزاء).
- ٣١ - سنن النسائي (المجتبى): للإمام أحمد بن شعيب (أبو عبد الرحمن النسائي ت٣٠٣هـ). تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة. ط ٢، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، سوريا ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م (ثمانية أجزاء).
- ٣٢ - شرح النووي على صحيح مسلم. للإمام يحيى بن شرف بن مري (أبو زكريا النووي ت٦٧٦هـ). ط ٢، دار إحياء التراث العربي - بيروت، لبنان ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م (ثمانية أجزاء).
- ٣٣ - شعب الإيمان: للإمام الحافظ أحمد بن الحسين بن علي (أبو بكر البيهقي ت٤٥٨هـ). تحقيق محمد اليد بسيوني زغلول. ط ١، دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان ١٤١٠هـ (ثمانية أجزاء).
- ٣٤ - صحيح ابن حبان: للإمام محمد بن حبان بن أحمد (أبو حاتم التميمي البستي ت٣٥٤هـ). تحقيق الشيخ شعيب الأرناؤوط. ط ٢، مؤسسة الرسالة - بيروت، لبنان

١٤١٤هـ - ١٩٩٣م (ثمانية عشر جزءاً).

٣٥ - صحيح البخاري: للإمام محمد بن إسماعيل بن إبراهيم (أبو عبد الله البخاري الجعفي ت٢٥٦هـ). تحقيق الدكتور مصطفى ديب البغا. ط٣، دار ابن كثير - بيروت، لبنان ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م (ستة أجزاء).

٣٦ - صحيح مسلم: للإمام مسلم بن الحجاج (أبو الحسين القشيري النيسابوري ت٢٦١هـ). تحقيق الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي. ط دار إحياء التراث - بيروت، لبنان (خمسة أجزاء).

٣٧ - الصواعق المحرقة في الرد على أهل البدع والزندقة: للمحدث أحمد بن حجر الهيتمي (ت٩٧٤هـ). تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف. ط٢، مكتبة القاهرة، بمصر ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م.

٣٨ - الضعفاء الصغير: للإمام محمد بن إسماعيل بن إبراهيم (أبو عبد الله البخاري الجعفي ت٢٥٦هـ). تحقيق محمود إبراهيم زايد. ط١، دار الوعي - حلب، سوريا ١٣٩٦هـ.

٣٩ - الضعفاء الكبير: للإمام محمد بن عمر بن موسى (أبو جعفر العقيلي ت٣٢٢هـ). تحقيق الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي. ط١، دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م (أربعة أجزاء).

٤٠ - الضعفاء والمتروكين: للإمام أحمد بن شعيب (أبو عبد الرحمن النسائي ت٣٠٣هـ). تحقيق محمود إبراهيم زايد. ط١، دار الوعي - حلب، سوريا ١٣٦٩هـ.

٤١ - الضعفاء والمتروكين: للإمام الحافظ عبد الرحمن بن علي (ابن الجوزي ت٥٩٧هـ). تحقيق عبد الله القاضي. ط١، دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان ١٤٠٦ (جزآن).

٤٢ - طبقات المحدثين بأصبهان: للإمام عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان (أبو محمد الأنصاري ت٣٦٩هـ). تحقيق عبد الغفور عبد الحق حسين البلوشي. ط٢، مؤسسة

- الرسالة - بيروت، لبنان ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م (أربعة أجزاء).
- ٤٣ - العلل المتناهية: للإمام الحافظ عبد الرحمن بن علي (ابن الجوزي تـ ٥٩٧هـ).
تحقيق خليل الميس. ط ١، دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان ١٤٠٣هـ (جزآن).
- ٤٤ - العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم: للإمام محمد بن إبراهيم (أبو عبد الله بن الوزير اليماني تـ ٨٤٠هـ). تحقيق شعيب الأرنؤوط. ط ١ مؤسسة الرسالة - بيروت ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م (ثلاثة أجزاء).
- ٤٥ - فتح الباري شرح صحيح البخاري: للحافظ أحمد بن علي بن حجر (أبو الفضل العسقلاني تـ ٨٥٢هـ). ط دار المعرفة - بيروت، لبنان ١٣٧٩هـ (ثلاثة عشر جزءاً).
- ٤٦ - الفردوس بمأثور الخطاب: للإمام شيرويه بن شهردار (أبو شجاع الديلمي تـ ٥٠٩هـ). تحقيق السعيد بن بسيوني زغلول. ط ١، دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان ١٩٨٦م.
- ٤٧ - الفصل في الملل والأهواء والنحل: للإمام علي بن أحمد بن حزم (أبو محمد الأندلسي القرطبي الإمام الظاهري تـ ٤٥٦هـ). ط مكتبة السلام العالمية - القاهرة، مصر (خمسة أجزاء).
- ٤٨ - فضائل الصحابة: للإمام أحمد بن حنبل (أبو عبد الله الشيباني تـ ٢٤١هـ).
تحقيق الدكتور وصي الله عباس. ط ١، مؤسسة الرسالة - بيروت، لبنان ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م (جزآن).
- ٤٩ - القول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد: للحافظ أحمد بن علي بن حجر (أبو الفضل العسقلاني تـ ٨٥٢هـ). ط ١، مكتبة ابن تيمية - القاهرة، مصر ١٤٠١هـ.
- ٥٠ - الكاشف عن له رواية في الكتب الستة: للحافظ محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (شمس الدين الذهبي تـ ٧٤٨هـ). تحقيق محمد عوامة. ط ١، دار القبلة للثقافة الإسلامية، ودار علو - جدة، السعودية ١٤١٩هـ - ١٩٩٢م (جزآن).
- ٥١ - الكامل في ضعفاء الرجال: للإمام عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد (أبو

أحمد الجرجاني تهـ٣٦هـ). تحقيق يحيى مختار غزاوي. ط٣، دار الفكر - بيروت، لبنان
١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م (سبعة أجزاء).

٥٢ - كتاب الفتن: لنعيم بن حماد (أبو عبد الله المروزي تهـ٢٨٨هـ). تحقيق سمير
أمين الزهيري. ط١، مكتبة التوحيد - القاهرة، مصر ١٤١٢هـ (جزآن).

٥٣ - الكشف الحثيث عن رمي بوضع الحديث: للحافظ إبراهيم بن محمد بن سبط
ابن العجمي (أبو الوفا الحلبي الطرابلسي تهـ٨٤١هـ). تحقيق صبحي السامرائي. ط١،
عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية - بيروت، لبنان ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٥٤ - كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس:
للشيخ إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي (تهـ١١٦٢هـ). ط مؤسسة مناهل العرفان
ببيروت، ومكتبة الغزالي بدمشق (جزآن).

٥٥ - الكنى والأسماء: للإمام مسلم بن الحجاج (أبو الحسين القشيري النيسابوري
تهـ٢٦١هـ). تحقيق عبد الرحيم محمد أحمد القشيري. ط١، الجامعة الإسلامية - المدينة
المنورة، السعودية ١٤٠٤هـ (جزآن).

٥٦ - لسان الميزان: للحافظ أحمد بن علي بن حجر (أبو الفضل العسقلاني تهـ٨٥٢هـ).
ط، دار الفكر - بيروت، لبنان ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م (ثمانية أجزاء).

٥٧ - مجمع الزوائد: للحافظ علي بن أبي بكر الهيثمي (تهـ٨٠٧هـ). ط دار الريان
للتراث - القاهرة، مصر؛ ودار الكتاب العربي - بيروت، لبنان ١٤٠٧هـ (عشرة أجزاء).

٥٨ - المدخل إلى الصحيح: للحافظ محمد بن عبد الله بن حمدويه (أبو عبد الله الحاكم
النيسابوري تهـ٤٠هـ). تحقيق الدكتور هادي ربيع عمير المدخلي. ط١، مؤسسة الرسالة -
بيروت، لبنان ١٤٠٤هـ.

٥٩ - المستدرک علی الصحیحین: للحافظ محمد بن عبد الله بن حمدويه (أبو عبد الله
الحاكم النيسابوري تهـ٤٠هـ). تحقيق مصطفى عبد القادر عطا. ط١، دار الكتب العلمية -
بيروت، لبنان ١٤١١هـ - ١٩٩٠م (أربعة أجزاء).

- ٦٠ - مسند أبي يعلى: للإمام أحمد بن علي بن المثنى (أبو يعلى الموصلي التميمي ت٣٠٧هـ). تحقيق حسين سليم أسد. ط١، دار المأمون للتراث - دمشق، سوريا ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م (ثلاثة عشر جزءاً).
- ٦١ - مسند أحمد: للإمام أحمد بن حنبل (أبو عبد الله الشيباني ت٢٤١هـ). ط مؤسسة قرطبة، مصر (ستة أجزاء).
- ٦٢ - مصباح الزجاجة: لأحمد بن أبي بكر بن إسماعيل الكناني (ت٨٤٠هـ). تحقيق محمد المنتقي الكشناوي. ط٢، دار العربية - بيروت، لبنان ١٤٠٣هـ.
- ٦٣ - معالم التنزيل: للإمام الحسين بن مسعود الفراء (أبو محمد البغوي ت٥١٦هـ). تحقيق خالد العك، ومروان سوار. ط دار المعرفة - بيروت، لبنان ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م (أربعة أجزاء).
- ٦٤ - المعجم الأوسط: للحافظ سليمان بن أحمد بن أيوب (أبو القاسم الطبراني ت٣٦٠هـ). تحقيق طارق بن عوض الله محمد، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني. ط دار الحرمين - القاهرة، مصر ١٤١٥هـ (عشرة أجزاء).
- ٦٥ - المعجم الصغير: لأبي القاسم الطبراني. تحقيق محمد شكور محمود. ط١، المكتب الإسلامي - بيروت، لبنان؛ ودار عمار - عمان، الأردن ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م (جزآن).
- ٦٦ - المعجم الكبير: لأبي القاسم الطبراني. تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي. ط٢، مكتبة العلوم والحكم - الموصل، العراق ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م (عشرون جزءاً).
- ٦٧ - معرفة الثقات: للإمام أحمد بن عبد الله بن صالح (أبو الحسن العجلي ت٢٦١هـ). تحقيق عبد العليم عبد العظيم البستوي. ط١، مكتبة الدار - المدينة المنورة، السعودية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م (جزآن).
- ٦٨ - المغني في الضعفاء: للحافظ محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (شمس الدين الذهبي ت٧٤٨هـ). تحقيق نور الدين عتر. ضمن موسوعة المكتبة الألفية للسنة النبوية

- إصدار مركز التراث لأعمال الحاسب الآلي - عمان، الأردن ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- ٦٩ - مقالات الكوثري: للشيخ محمد زاهد الكوثري ط١، ايجو كيشنل بريس - كراتشي، باكستان ١٣٧٢هـ.
- ٧٠ - مقدمات الإمام الكوثري: للشيخ محمد زاهد الكوثري . ط١، دار الثريا - دمشق، وبيروت ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- ٧١ - مقدمة ابن الصلاح: للإمام الحافظ عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان (أبو عمرو الشهرزوري ت٦٤٣هـ). تحقيق الدكتورة عائشة عبد الرحمن. ط دار المعارف - القاهرة، مصر.
- ٧٢ - من حديث خيثمة: للإمام خيثمة بن سليمان القرشي (ت٣٤٣هـ). تحقيق الدكتور عمر عبد السلام. ط١، دار الكتاب العربي - بيروت، لبنان ١٤٠٠هـ - ١٩٨٩م.
- ٧٣ - ميزان الاعتدال في نقد الرجال: للحافظ محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (شمس الدين الذهبي ت٧٤٨هـ). تحقيق الشيخ علي محمد معوض، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود. ط١، دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان ١٩٩٥م (ثمانية أجزاء).

فهرس الموضوعات

٢٢ - ٣	المقدمة
٣	اختلاف الفرق الكلامية، ودعوى التقريب
٤	الغلو في الدعوة إلى التقريب وفي معارضته
٥	حديث افتراق الأمة وحكم الفرق
	تعريف علم الكلام واستيعاب ميدان الاشتغال به للمخالفين من
١٠	أهل ملة الإسلام
١١	أولى وسائل التقريب
	لماذا الاهتمام بدراسة الفكر الكلامي لطائفة الاثنا عشرية في القرن
١٤	الخامس الهجري؟
١٦	خطة الدراسة ومنهجها
١٨	نظرات في بعض الدراسات السابقة
٢١	الإهداء

نشأة التشيع الإمامي

١٠٦ - ٢٣	دراسة نقدية لرؤية الشيعة الاثنا عشرية
----------	--

٢٩ - ٢٤	مفهوم التشيع ونشأته
---------	----------------------------

٢٤	توحيد الشيعة بين التشيع والإسلام في الظهور والدعوة
----	--

٢٥	مفهوم التشيع وتصور نشأته عند الشيخ المفيد
----	---

٢٧	ما تميز به الإمامية عن سائر الشيعة
٢٨	نشأة التشيع في تصور الاثنا عشرية المعاصرين
٥١ - ٣٠	مناقشة اسندلال السيد محمد باقر الصدر
٢٨	رؤيته لأصل الخلاف في البحث عن نشأة التشيع
٣٥	الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم - ومستقبل الدعوة في إطار منهج «السبر والتقسيم»
٣٦	رؤيته بطلان الموقف السلبي
٤٠	رؤيته بطلان الطريق الإيجابي ممثلا في الشورى
٤٦	رؤيته ثبوت الطريق الإيجابي ممثلا في التعيين والنص على الإمام
٥٠	الوجوه الجدلية لدفع استدلال السيد الصدر
٥٢ - ٨١	مناقشة فكرة النص على الإمامة
٥٢	هل كان في الصدر الأول من يرى أن عليا أولى الناس بمقام الخلافة؟
٥٤	الكلام عن الوصية لسيدنا علي
٥٥	ذهاب سيدنا علي في نفر من بني هاشم إلى أن عليا أولى الناس بمقام خلافة الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم
٥٩	بيعة سيدنا علي لمن سبقه من الخلفاء الراشدين، وإعلانه تقديم الشيخين وتفضيلهما في زمان خلافته

٦٢	جوهر التشيع الأول
٦٣	السبئية والتشيع الغالي
٦٤	الكلام عن الوجود التاريخي لعبد الله بن سبأ
٦٤	مناقشة الزعم بأن عمار بن ياسر - رضي الله عنهما - هو أصل شخصية عبد الله بن سبأ.
٧١	دراسات معاصرة حول ابن سبأ
٧٣	الرأي في وجود ابن سبأ التاريخي وحقيقة دوره وآرائه
٧٧	التشيع بعد استشهاد سيدنا علي - رضي الله عنه.
٨١ - ١٠٦	زمان ظهور المذهب الإمامي الاثنا عشري
٨٢	أصله الوقف على الإمام الثاني عشر باعتباره القائم المهدي من آل محمد - صلى الله عليه وآله وسلم.
٨٣	مناقشة زعم رواية النص على الاثني عشر إماما
٨٥	الكلام على رواية البرقي
٩٠	الكلام على رواية الفضل بن شاذان
١٠٥	الكلام في تأسيس المذاهب على الموافقات الكونية وأساطير الأوائل خرص وخبط عشواء بلا دليل قاطع أو مرجح
	كتاب سليم بن قيس الهلالي
١٠٧ - ١٤٩	بين الحقيقة والنفيق
١٠٧	الكتاب وأهميته عند الشيعة الاثنا عشرية

١١٤ طعن الشيعة في كتاب سليم

١٢٣ حقيقة الحكم على أسانيد الكتاب

١٣٨ نظرات في بعض متون مرويات الكتاب

نظور المؤلفان والأفكار الكلامية

١٥٠ - ٢٥٦

لدى الإمامية الاثنا عشرية

إلى بداية فترة الغيبة الكبرى

١٥٢ - ١٦١

١. زرارة بن أعين بن سنسن الرومي

١٥٢ صورته عند الشيعة الاثنا عشرية

١٥٤ صورته عند أهل السنة

١٥٧ - ١٦١

آراؤه الكلامية

١٥٧ أ - المعرفة وما يختص به الأئمة

١٥٨ ب - حدوث الصفات الإلهية

١٦٠ ج - الاستطاعة

٢. أبو جعفر محمد بن علي بن النعمان بن

١٦٢ - ١٧٣

أبي طريفة البجلي

١٦٢ صورته عند الشيعة الاثنا عشرية، ومؤلفاته

١٦٦ صورته عند أهل السنة، ومؤلفاته

١٦٩ - ١٧٢

آراؤه الكلامية

١٦٩ أ - المعرفة الضرورية

١٦٩	ب - التشبيه وإثبات صورة لله تعالى
١٧١	ج - العلم الإلهي والإرادة
١٧٢	د - الاستطاعة وأفعال العباد
٢٢٦ - ١٧٣	٣. هشام بن الحكم الكندي الشيباني
١٧٣	مكانته في الدرس الكلامي
١٧٤	مؤلفات هشام
٢٢٦ - ١٧٦	آراءه الكلامية
١٧٦	أ - تجزؤ الجزء إلى غير نهاية، وما يتعلق به من القول بالطرفة
١٨١	ب - الجسم
١٨٢	ج - الأعراض
١٨٩	د - المداخللة
١٩٢	هـ - العناصر والطبائع
١٩٣	و - حقيقة الإنسان
١٩٦	ز - المعرفة
١٩٩	ح - الذات الإلهية
٢٠٦	ط - الصفات الإلهية

٢١٠	ي - أفعال العباد
٢١٣	ك - النبوة والإمامة
٢٢١	ل - المعاد
٢٢٢	م - موقف هشام بن الحكم من المخالفين
٢٢٧ - ٢٣٩	٤. الفضل بن شاذان الأزدي
٢٢٧	مكانته عند الشيعة الاثنا عشرية
٢٢٩	مؤلفات الفضل بن شاذان
٢٣١ - ٢٣٩	أراؤه الكلامية في كتابه الإيضاح
	كلامه عن الجهمية والمعتزلة والجبرية وأصحاب الحديث والمرجئة والخوارج
٢٣٣ - ٢٣٥	
٢٣٦	كلامه في الإمامة وما يتعلق به من الوقعية في الصحابة - رضي الله عنهم
٢٣٨	كلامه في الرجعة
٢٤٠	تيارات الفكر الكلامي الإمامي في عصر الأئمة
٢٤١ - ٢٥٥	بنو نوبخت في زمان الفيبة الصفرى
٢٤٢ - ٢٤٨	١. أبو سهل إسماعيل بن علي النوبختي
٢٤٢	مكانته عند الطائفة الاثنا عشرية ومؤلفاته

أراؤه الكلامية من عناوين كتبه ، وفيما نقله الصدوق من كتابه

٢٤٤

«التنبيه» في بعض مسائل الإمامة والغيبة

٢٤٨ - ٢٥٦

٢. أبو محمد الحسن بن موسى النوبختي

٢٤٨

مكانته عند الطائفة الاثنا عشرية ومؤلفاته

٢٥١

أراؤه الكلامية من عناوين كتبه ، وآراء النوبختيين كما ذكرها

المفيد

شيوخ منكمج الشيعة الاثنا عشرية

٢٥٧ - ٣٨١

في القرن الخامس الهجري

٢٥٧ - ٣٠٤

١ - الشيخ المفيد محمد بن محمد بن النعمان

البغدادي

٢٥٨

مكانته عند الاثنا عشرية

٢٦٠

تلقبه بالشيخ المفيد

٢٦٣

الشيخ المفيد عند أهل السنة

٢٦٨ - ٢٨٧

شيوخ المفيد

٢٦٨

١ - أبو عبد الله الجعل ، الحسين بن علي بن إبراهيم البصري

٢٧٩

٢ - أبو ياسر غلام أبي الجيش

٢٧٩

٣ - أبو الجيش المظفر بن محمد البلخي

٤ - علي بن عيسى بن علي بن عبد الله ، أبو الحسن النحوي

٢٨٠

الرماني

٢٨٤ هـ- الشيخ الصدوق أبو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي

٢٨٩ - ٢٨٨ تلاميذ الشيخ المفيد

٣٠٤ - ٢٩٠ مؤلفات الشيخ المفيد

٢- الشريف المرتضى، أبو القاسم علي بن

الحسين الموسوي

٣٣٤ - ٣٠٥

٣٠٥ الشريفان المرتضى والرضي في الثقافة المصرية

٣٠٧ مكانة الشريف المرتضى عند الاثنا عشرية

٣٠٩ الشريف المرتضى عند أهل السنة

٣١٩ - ٣١٤ شيوخ الشريف المرتضى وتلاميذه

٣٣٤ - ٣١٩ مؤلفات الشريف المرتضى

٣- الشيخ أبو الصلاح، تقي الدين بن نجي

الدين الحلبي

٣٤١ - ٣٣٥

٣٣٥ مكانة الشيخ أبي الصلاح عند الاثنا عشرية

٣٣٦ الشيخ أبو الصلاح عند أهل السنة

٣٣٧ تأثر أبي الصلاح بالشريف المرتضى

٣٣٩ - ٣٣٨ شيوخ أبي الصلاح وتلاميذه

٣٤١ - ٣٣٩ مؤلفات تقي أبي الصلاح الحلبي

٤ - الشيخ أبو الفتح، محمد بن علي بن عثمان الكراچكي

٣٥٦ - ٣٤٢

٣٤٢

مكانة الكراچكي عند الاثنا عشرية

٣٤٤

الكراچكي عند أهل السنة

٣٤٧ - ٣٤٥

شيوخ أبي الفتح الكراچكي، وتلاميذه

٣٥٦ - ٣٤٨

مؤلفات الكراچكي

٥ - شيخ الطائفة أبو جعفر، محمد بن الحسن ابن علي الطوسي

٣٨٢ - ٣٥٧

٣٥٧

مكانة الشيخ الطوسي عند الاثنا عشرية

٣٦١

الشيخ الطوسي عند أهل السنة

٣٦٣

تأثر الطوسي بالمذهب الشافعي

٣٦٦

المشيخة الكلامية للطوسي بين المفيد والمرتضى

٣٨٢ - ٣٦٦

مؤلفات شيخ الطائفة

٤٤٦ - ٣٨٣

ملحق نخرج الأحاديث النبوية

٣٩٢ - ٣٨٣

أ - لفظ «الشيعة» في الأحاديث النبوية عند أهل السنة

ب - أحاديث من كتب أهل السنة يحتج بها الشيعة

٤٠٦ - ٣٩٣

على اجتهاد علي بالإمامة

٣٩٣	١- حديث الدار
٣٩٤	٢- حديث الثقلين
٣٩٩	٣- حديث الغدير
٤٠٣	٤- حديث المنزلة
٤٠٤	٥- حديث الطير
٤٠٧ - ٤١٦	ج - أحاديث في نفي النص على الإمامة
٤٠٧	١- حديث نفي الاستخلاف
٤٠٧	٢- حديث الصحيفة
٤١٠	٣- حديث نفي العهد
٤١٤	٤- حديث سويد بن غفلة في فضل أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما.
٤١٧ - ٤٢٢	د - حديث الاثني عشر خليفة في كتب أهل السنة
٤٢٣ - ٤٣٧	هـ - حديث افتراق الأمة
٤٣٨ - ٤٤٦	مصادر نخريج الأحاديث النبوية
٤٤٧ - ٤٥٦	فهرس الموضوعات